

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فقه الحج (للصافی)

نویسنده:

لطف الله صافی گلپایگانی

ناشر چاپی:

دفتر آیت الله العظمی شیخ لطف الله صافی گلپایگانی

ناشر دیجیتال:

مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

الفهرس

٥	الفهرس
١٥	فقه الحج (لصافي)، المجلد ١
١٥	اشارة
١٥	الجزء الأول
١٥	اشارة
١٥	المقدمة
١٦	[البحث في وجوب الحج]
١٦	اشارة
١٦	[مسألة ١- وجوب الحج من ضروريات الدين]
١٦	[مسألة ٢- لا يجب الحج بأصل الشرع إلا مرة واحدة]
٢٠	[مسألة ٣] فورية وجوب الحج
٢٣	[مسألة ٤] تهيئة مقدمات الحج
٢٥	شرائط وجوب حجة الإسلام
٢٥	[الأول: الكمال بالبلوغ والعقل:]
٢٥	اشارة
٢٥	[مسألة ٥- لا ريب في اعتبار البلوغ والعقل في الأحكام التكليفية الإلزامية]
٢٧	[مسألة ٦] حكم حج الصبي المميز:
٢٩	[مسألة ٧] اعتبار إذن الأبوين في الحج:
٣١	[مسألة ٨] إحرام الولي بالصبي غير المميز:
٣١	اشارة
٣٥	الكلام في قاعدة الاشتراك:
٣٧	[مسألة ٩] إحجاج الصبي غير المميز:
٣٧	اشارة

- الإحرام بالصبي غير المميز للعمرة المفردة: ٣٨
- [مسألة ١٠] المراد بولي الصبي ٣٨
- [مسألة ١١] استحباب الإحجاج و الإحرام بالصبي: ٣٩
- [مسألة ١٢] كفارة صيد الصبي: ٤١
- اشارة ٤١
- بقية الكفارات على الولي، أو في مال الصبي؟ ٤٢
- [مسألة ١٣] أجزاء حج الصبي لو بلغ و أدرك المشعر ٤٥
- [مسألة ١٤] إذا بلغ الصبي بعد الإحرام و صار مستطيعاً ٤٩
- [مسألة ١٥] إذا حج ندباً باعتقاد أنه غير بالغ و غير مستطيع فبان الخلاف ٤٩
- [الثاني من شرائط وجوب حجة الإسلام الحرية] ٥٠
- [الشرط الثالث من شرائط وجوب الحج: الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و تخلية السرب] ٥٣
- اشارة ٥٣
- المراد من الاستطاعة ٥٤
- اشارة ٥٤
- تذنيبان ٦١
- الأول: لا يخفى عليك أن صدر صحيحة معاوية بن عمار لا يوافق واحداً من آراء الفقهاء ٦١
- الثاني: قد ظهر مما بيناه عدم كفاية الأخبار المستدل بها لإثبات حصول الاستطاعة بالمشي؛ ٦٢
- [مسألة ١٦] هل تعتبر الراحلة في الاستطاعة للقريب أيضاً؟ ٦٣
- [مسألة ١٧] تحقق الاستطاعة بالزاد و الراحلة عيناً و قيمة ٦٤
- [مسألة ١٨] المراد بالزاد ٦٦
- [مسألة ١٩] المراد بالراحلة ٦٨
- [مسألة ٢٠] من كان متمكناً من اكتساب المال في الطريق ٧١
- [مسألة ٢١] مبدأ الاستطاعة ٧٢
- [مسألة ٢٢] تحصيل الراحلة ٧٣

- [مسألة ٢٣] هل يسقط الحج عند غلاء الأسعار؟ ٧٤
- [مسألة ٢٤] نفقة الإياب ٧٥
- [مسألة ٢٥] تحصيل الزاد ببيع ما يحتاج إليه ٧٦
- [مسألة ٢٦] بيع دار مملوكة إذا كان بيده دار موقوفة ٧٧
- [مسألة ٢٧] لو أمكنه الاعتياض عما يملكه ٧٧
- [مسألة ٢٨] من كان له ثمن المستثنيات ٧٨
- [مسألة ٢٩] إذا كان عنده مال لا يفي إلا بأحد الأمرين: الحج و النكاح ٧٩
- [مسألة ٣٠] من كان له دين و يستطيع لو اقتضاه ٨٢
- [مسألة ٣١] إذا كان له دين حال و امتنع المديون الموسر من أدائه ٨٢
- [مسألة ٣٢] إذا كان ماله ديناً مؤجلاً و المديون يبذله مع الاستدعاء أو بدونه ٨٢
- [مسألة ٣٣] إذا كان المديون معسراً أو مماطلاً ٨٣
- [مسألة ٣٤] هل يفرق في الدين بين جائز المطالبة و غيره؟ ٨٣
- [مسألة ٣٥] إذا كان ما يستطيع به مختلفاً فيه بينه و بين غيره ٨٤
- [مسألة ٣٦] الاقتراض للحج ٨٥
- [مسألة ٣٧] فيما إذا اشتبه ما يتمكّن به الحج بمال غيره ٨٧
- [مسألة ٣٨] إذا كان له ما يحج به و عليه دين بقدره فأيهما يقدم؟ ٨٨
- إشارة ٨٨
- تذنيبان: ٩٠
- الأول: لا يخفى أن بعض الأعظم [رحمه الله] استظهر من كلام صاحب المدارك [رحمه الله] اختيار عدم وجوب أداء الدين، ٩٠
- الثاني: اعلم أن صاحب الحقائق أورد على المدارك ٩١
- [مسألة ٣٩] في تقديم الدين أو الحج المستقر إذا كانا عليه و لا يفي المال إلا بأحدهما ٩٤
- [مسألة ٤٠] لو حصل الدين قبل حصول ما يستطيع به أو بعده ٩٧
- [مسألة ٤١] لو لم يف المال بالجمع بين أداء الخمس أو الزكاة و أداء الحج ٩٧
- [مسألة ٤٢] فيما إذا لم يكن الدين مانعاً ٩٧

- ٩٨ [مسألة ٤٣] الشك في كفاية المال للحج
- ٩٩ [مسألة ٤٤] الرجوع إلى الكفاية
- ١٠٠ [مسألة ٤٥] هل يجب حفظ الاستطاعة الحاصلة قبل أوان الحج؟
- ١٠٣ [مسألة ٤٦] لا يخفى أنه لا يتفاوت الحكم في ما إذا كان للشخص مال حاضر يكفيه للصرف في الحج إما بعينه أو بدله.
- ١٠٣ [مسألة ٤٧] إذا كان جاهلاً بوجود الاستطاعة و تذكر بعد الموسم و تلف المال
- ١٠٤ [مسألة ٤٨] إذا حج ندباً فبان كونه مستطيعاً
- ١٠٦ [مسألة ٤٩] حصول الاستطاعة بالملكية المتزلزلة، و عدمه
- ١٠٦ [مسألة ٥٠] بقاء المال الى تمام الأعمال
- ١٠٦ اشارة
- ١٠٧ تنبيه تفسيري
- ١٠٨ [مسألة ٥١] لو تلف مئونة عوده بعد الأعمال
- ١١١ [مسألة ٥٢] عدم اعتبار الملكية في الزاد و الراحلة
- ١١٢ [مسألة ٥٣] تحقق الاستطاعة بالوصية التملكية
- ١١٣ [مسألة ٥٥] لو نذر قبل أوان الحج كون مال به يصير مستطيعاً صدقةً
- ١١٤ [مسألة ٥٥] لو حصلت الاستطاعة بعد نذر عمل راجح لو حصلت الاستطاعة بعد ما نذر عملاً راجحاً و لا يمكن الجمع بينهما
- ١١٤ اشارة
- ١١٦ فروع:
- ١١٧ [مسألة ٥٦] الاستطاعة البذلية
- ١١٧ اشارة
- ١١٧ الأول: الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب في حصول الاستطاعة و وجوب الحج بالبذل.
- ١١٧ الثاني: يستدل على هذا الحكم الذي ادعى عليه الإجماع قبله:
- ١١٨ الثالث: هل يتحقق البذل للحج بعرض المال على المبدول له و إباحة تصرفه فيه
- ١٢٠ الرابع: الظاهر أنه لا فرق في هذا الحكم بين كون البازل موثقاً به أو لا،
- ١٢٠ الخامس: قد ذكرنا فيما أسلفناه: أن وجود نفقة العود معتبر في حصول الاستطاعة،

- السادس: لا يعتبر فى حصول الاستطاعة بالبذل وجود نفقة العيال عنده، ١٢١
- السابع: الظاهر أنه لا فرق بين الأحكام المذكورة بين ما إذا عرض عليه تمام نفقة الحج أو كان عنده بعضها ١٢١
- [مسألة ٥٧] منع الدين من وجوب الحج البذلى ١٢١
- [مسألة ٥٨] الرجوع إلى الكفاية فى الحج البذلى ١٢١
- [مسألة ٥٩] إذا وهبه أحد ما يكفيه للحج ١٢٣
- [مسألة ٦٠] الوقف للحج أو الوصية أو النذر له ١٢٣
- [مسألة ٦١] لو حصل له من الخمس أو الزكاة ما يكفى و شرط عليه المعطى أن يحج به ١٢٤
- [مسألة ٦٢] لو يعطى من سهم فى سبيل الله ليحج به ١٢٥
- [مسألة ٦٣] كفاية الحج البذلى عن حجة الإسلام ١٢٥
- [مسألة ٦٤] الرجوع عن البذل فى الحج ١٢٨
- اشارة ١٢٨
- الكلام فى المسألة يقع فى جهات: ١٢٩
- الجهة الاولى: فيما إذا رجع عنه قبل أن يحرم المبذول له، ١٢٩
- الجهة الثانية: فيما إذا رجع عن بذله بعد دخول المبذول له فى الإحرام، ١٢٩
- الجهة الثالثة: بناءً على جواز رجوع البازل إلى بذله، هل يضمن للمبذول له مصاريف عوده إلى وطنه، ١٣١
- بيان فى قاعدة الغرور ١٣١
- [مسألة ٦٥] إذا كان البذل عن غير واحد ١٣٣
- [مسألة ٦٦] إذا بذل لأحد اثنين أو أكثر ١٣٥
- اشارة ١٣٥
- فروع: ١٣٦
- الأول: لو كان المكلف مالكاً لما يفى بالحج الاضطرارى و لا يفى بالاختيارى، ١٣٦
- الثانى: لو بذل لمن عنده بعض نفقات الحج ما يتم به استطاعته، ١٣٦
- الثالث: لو وجب البذل عليه بالنذر و شبهه يجب عليه بذل ثمن الهدى أيضاً، ١٣٧
- الرابع: يجوز للبازل الرجوع إلى ثمن الهدى ١٣٧

- الخامس: لو أتى المبذول له عمداً بما هو المحظور على المحرم مما يوجب الكفارة----- ١٣٧
- [مسألة ٦٧] نوع الحج الواجب بالبذل----- ١٣٧
- [مسألة ٦٨] البذل لمن استقر عليه الحج----- ١٣٧
- [مسألة ٦٩] إذا بذل و خيره بين الحج و زيارة الحسين عليه السلام----- ١٣٨
- [مسألة ٧٠] البذل للملئ المستطيع----- ١٣٩
- [مسألة ٧١] رجوع الباذل عن بذله في أثناء الحج----- ١٣٩
- [مسألة ٧٢] إذا بذل له و خيره بين الحج و عدمه----- ١٤٠
- [مسألة ٧٣] إذا تبين كون المبذول به مغصوباً----- ١٤١
- [مسألة ٧٤] إيجار النفس للخدمة في طريق الحج----- ١٤٢
- [مسألة ٧٥] هل يجب قبول الإجارة لتحصيل الاستطاعة، أم لا؟----- ١٤٥
- [مسألة ٧٦] إيجار النفس للنيابة عن الغير في الحج بأجرة تفي للحج،----- ١٤٧
- [مسألة ٧٧] من حج متسكعاً----- ١٤٧
- [مسألة ٧٨] اعتبار مئونة العيال في الاستطاعة----- ١٥٠
- [مسألة ٧٩] اعتبار الرجوع إلى الكفاية في حصول الاستطاعة----- ١٥٠
- [مسألة ٨٠] هل تتحقق الاستطاعة بأخذ الحقوق الشرعية؟----- ١٥١
- [مسألة ٨١] هل يجوز للوالد أن يأخذ ما يحج به من مال ولده؟----- ١٥٢
- [مسألة ٨٢] إذا حج المستطيع بغير ماله أو متسكعاً----- ١٥٤
- [مسألة ٨٣] الاستطاعة البدنية----- ١٥٥
- اشارة----- ١٥٥
- و ينبغي التنبيه على فروع:----- ١٦٢
- الفرع الأول: لا ريب في أنه لا يجوز الاستنابة إذا تيقن بزوال العذر و إمكان الإتيان به بالمباشرة،----- ١٦٢
- الفرع الثاني: إذا حصل له اليأس من زوال العذر أو قام طريق إلى عدم زواله----- ١٦٣
- الفرع الثالث: في صورتين المذكورتين اللتين يزول العذر فيها بعد العمل أو في الأثناء هل يكشف ذلك عن بطلان العمل و انفساخ الإجازة----- ١٦٣
- الفرع الرابع: الظاهر اختصاص الدليل على وجوب الاستنابة بالعذر الطارئ،----- ١٦٤

- الفرع الخامس: إذا لم يتمكن المعذور من الاستنابة ١٦٤
- الفرع السادس: إذا استناب مع رجاء الزوال ثم حصل اليأس منه بعد عمل النائب فهل يكتفى بذلك، أم يجب عليه إعادة الاستنابة؟ ١٦٥
- الفرع السابع: إذا كان المريض عاجز عن المباشرة فاقداً لمالٍ يحتاج إليه في الذهاب إلى الحج ١٦٥
- الفرع الثامن: هل الحكم الجارى في حجة الإسلام في مسألتنا يجرى في سائر أقسام الحج الواجب كالحج الواجب بالإفساد أو النذر، أم لا؟
- الفرع التاسع: الظاهر كفاية الاستنابة من الميقات؛ ١٦٦
- الفرع العاشر: قال السيد رحمه الله في العروة: (و الظاهر كفاية حج المتبرع عنه في صورة وجوب الاستنابة ١٦٦
- [مسألة ٨٤] الاستطاعة الزمانية ١٦٦
- [مسألة ٨٥] الاستطاعة السربية ١٦٧
- [مسألة ٨٦] إذا مات الحاج في الطريق ١٦٧
- إشارة ١٦٧
- و أما الروايات الشريفة: ١٦٨
- إشارة ١٦٨
- ثم إنه قد ظهر مما ذكر حكم فروع: ١٧٠
- الأول: ما إذا مات بعد الإحرام في الحرم، ١٧٠
- الثاني: ما إذا مات بعد الإحرام خارج الحرم قبل الدخول فيه. ١٧١
- الثالث: ما إذا مات بين الإحرامين، ١٧١
- الرابع: ما إذا مات بعد الإحرام و الدخول في الحرم، خارج الحرم ١٧١
- الخامس: ما إذا نسي الإحرام للحج فمات بعد الدخول في الحرم ١٧١
- السادس: لا فرق بين حج التمتع و القران و الإفرد ١٧١
- السابع: يكفى في الإجزاء عن حج التمتع الموت بعد دخول الحرم ١٧١
- الثامن: في إجزاء الموت أثناء حج القران و الإفرد عن عمرتهما و بالعكس إشكال؛ ١٧٢
- التاسع: لا يجرى هذا الحكم في الحج الواجب بالعرض ١٧٢
- العاشر: هل الحكم المذكور مختص بمن استقر عليه الحج، أو هو أعم منه ١٧٢
- [مسألة ٨٧] إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مالٍ معتدّ به ١٧٢

- [مسألة ٨٨] إذا ظهر عدم وجود ما تتوقف عليه الاستطاعة بعد الحج ١٧٣
- [مسألة ٨٩] إذا زعم فقدان ما يعتبر في الاستطاعة ١٧٤
- [مسألة ٩٠] من حج بغير استطاعة ١٧٤
- [مسألة ٩١] من حج مع المرض، أو مع عدم أمن الطريق ١٧٧
- [مسألة ٩٢] إذا ترك الحج خوفاً من اللصّ فبان الخلاف بعد زوال الاستطاعة ١٧٨
- [مسألة ٩٣] إتيان الحج مع استلزامه ترك واجب أو ارتكاب حرام ١٧٨
- [مسألة ٩٤] وجوب الحجّ على الكافر المستطيع ١٧٩
- إشارة ١٧٩
- الجهة الاولى و في تكليف الكفار بالفروع إمّا مطلقاً، أو في خصوص الحج ١٧٩
- الجهة الثانية: على القول بكون الكفار مكلفين بالفروع لا ريب في سقوط التكليف عنهم في صورة موافقتهم للأحكام بترك المحرمات و فعل
- الجهة الثالثة: بعد ما ظهر عموم التكاليف الشرعية و شمولها للكفار أيضاً فهل جميعهم معاقبون على ترك امتثالها ١٨١
- الجهة الرابعة: إذا مات الكافر في حال الاستطاعة أو بعد انقضائها فهل يجب القضاء عنه تبرعاً أو من ماله؟ ١٨٢
- الجهة الخامسة: الظاهر أنه لا ريب في أن الكافر إذا استطاع و لم يسلم حتى زالت استطاعته ثم أسلم لا يجب عليه الحج متسكعاً، ١٨٣
- [مسألة ٩٥] الكافر إذا أسلم بعد الميقات ١٨٥
- [مسألة ٩٦] فيمن ارتد بعد الحج ثم تاب ١٨٥
- [مسألة ٩٧] إذا حج المخالف ثم استبصر ١٨٧
- [مسألة ٩٨] إذن الزوج للزوجة المستطيعه ١٨٩
- [مسألة ٩٩] أذن الزوج للزوجة في الحجّ الواهب بالنذر ١٩١
- [مسألة ١٠٠] هل تتوقف استطاعة المرأة للحج على وجود مَحْرَمٍ معها؟ ١٩٣
- [مسألة ١٠١] إذا ادّعى الزوج وجود خوفٍ على الزوجة و أنكرت هي ١٩٤
- [مسألة ١٠٢] إذا حجّت المرأة مع عدم الأمن ١٩٥
- [مسألة ١٠٣] البحث في الحج المستقر ١٩٦
- [مسألة ١٠٤] لا فرق في استقرار الحج بين أقسامه ١٩٩
- [مسألة ١٠٥] الحجّ المستقرّ عن الميت من أصل تركته ١٩٩

- [مسألة ١٠٦] هل تخرج نفقة الحج النذرى من أصل التركة؟ ٢٠٢
- [مسألة ١٠٧] إذا قصرت التركة عن أداء الدين و قضاء حجة الإسلام ٢٠٤
- [مسألة ١٠٨] التصرف فى التركة قبل الاستئجار للحج ٢٠٧
- [مسألة ١٠٩] إذا أقرّ بعض الورثة بوجود الحجّ على مورثهم ٢٠٩
- [مسألة ١١٠] إذا لم تفِ التركة بالحج فهل تنتقل إلى الوارث؟ ٢١١
- [مسألة ١١١] التبرع بالحج عن الميت ٢١٣
- [مسألة ١١٢] كفاية التبرع عن الميت من الميقات ٢١٤
- [مسألة ١١٣] فى كل مورد قلنا بكفاية استئجار حجة الإسلام من الميقات إن لم يمكن إلا من البلد وجب الاستئجار منه] ٢١٧
- [مسألة ١١٤] فعلىنا فى جميع الموارد متابعة ما يستفاد من الوصية عند العرف] ٢١٧
- [مسألة ١١٥] بناء على عدم وجوب حجة الإسلام عن الميت من البلد إن تعين بلدة غير بلده كالنجف أو كربلا، تعين ذلك البلد] ٢١٧
- [مسألة ١١٦] فى كل مورد تكفى الحجة الميقاتية لا يلزم أن يكون من خصوص الميقات أو الأقرب إليه فالأقرب] ٢١٧
- [مسألة ١١٧] قد مر حكم ما إذا مات و كان عليه الحج و دين الناس أو الخمس أو الزكاة] ٢١٨
- [مسألة ١١٨] قلنا: إن الظاهر أنه يجزى عما على الميت إن تبرع بالحج عنه من كان ميقاته دويره أهله] ٢١٨
- [مسألة ١١٩] لا فرق فى حكم كفاية الميقاتية عن عليه الحج بين ما إذا كان المنوب عنه حياً أو ميتاً] ٢١٨
- [مسألة ١٢٠] هل تجب المبادرة إلى استئجار الحج للميت؟ ٢١٩
- [مسألة ١٢١] ضمان الوصى أو الورثة إذا تلفت التركة بإهمالهم ٢١٩
- [مسألة ١٢٢] إذا كان له و طنان الظاهر وجوب اختيار الأقرب إلى مكة] ٢٢٠
- [مسألة ١٢٣] بناءً على وجوب الاستئجار من البلد الظاهر - كما فى العروة- أنه لا فرق بين حجة الإسلام و الحج الواجب بالنذر] ٢٢١
- [مسألة ١٢٤] إذا اختلف تقليد الميت و الوارث أو الوصى ٢٢١
- [مسألة ١٢٥] الأحوط بل الأقوى فى صورة وجود أكثر من واحد ممن يعرض نفسه للنيابة عن الميت استئجار من هو أقل اجرة من غيره مع الوثوق ٢٢٥
- [مسألة ١٢٦] إذا علم بتحقيق الاستطاعة المالية للميت و شك فى تحقيق الاستطاعة الطريقية و لم يكن هنا أماره أو أصل يؤخذ بها] ٢٢٣
- [مسألة ١٢٧] إذا علم استقرار الحج على الميت و جهل أداؤه له ٢٢٣
- [مسألة ١٢٨] براءة ذمة الميت عن الحج و الوارث من الاستئجار تتوقف على أداء الحج] ٢٢٥
- [مسألة ١٢٩] فى صورة كفاية الميقاتية إذا استأجر غفلة أو جهلاً بالحكم البلدية] ٢٢٥

- [مسألة ١٣٠] هل يجوز لمن استقر عليه الحج أن يحج عن الغير؟ ٢٢٦
- إشارة ٢٢٦
- [الفرع الأول: ما إذا كان عالماً بوجوب الحج على نفسه و فوريته و مع ذلك أتى بالحج النيابي أو المستحبى ٢٢٦
- الفرع الثانى: على القول بصحة الحج عن الغير فى صورة التمكن من حجة الإسلام و العلم بفوريته وجوبها هل تصح إجاره نفسه لها، أم لا تصح؟
- الفرع الثالث: الظاهر جواز استئجار غير المتمكن من أداء الحج عن نفسه ٢٢٩
- الفرع الرابع: قال السيد: (و إن تمكن بعد الإجاره عن الحج عن نفسه لا تبطل إجارته) ٢٣٠
- الفرع الخامس: الظاهر صحة الإجاره إذا كان الأجير و المستأجر جاهلين بالاستطاعة، ٢٣٠
- الفرع السادس: على القول بصحة الحج النيابي و لو بالأمر الترتبى لا إشكال فى عدم إجزائه عن نفسه؛ ٢٣٠
- الفرع السابع: هل يجزى الحج التطوعى عن حجة الإسلام، أم لا؟ ٢٣٠
- درباره مركز تحقيقات رايانه‌اى قائميه اصفهان ٢٣٠

فقه الحج (للمصنف)، المجلد ١

إشارة

سرشناسه : صافي گلپايگانی، لطف الله، ١٢٩٨ -
 عنوان و نام پديد آور : فقه الحج: بحوث استدلالیه فی الحج / تالیف لطف الله الصافي گلپايگانی.
 مشخصات نشر : قم: دفتر آیت الله العظمی شیخ لطف الله صافي گلپايگانی، ١٣٩٠.
 مشخصات ظاهري : ٤ ج.
 شابک : ٢٥٠٠٠٠ ريال: دوره ٩٧٨-٦٠٠-٥١٠٥-٥٤٤-٤؛ ج. ١٩٧٨-٦٠٠-٥١٠٥-٥٠-٦؛ ج. ٢٩٧٨-٦٠٠-٥١٠٥-٥١-٣؛ ج. ٣٩٧٨-٦٠٠-٥١٠٥-٥٢-٠؛ ج. ٤٩٧٨-٦٠٠-٥١٠٥-٥٣-٧
 وضعیت فهرست نویسی : فیفا
 یادداشت : عربی.
 یادداشت : ج. ٢ - ٤ (چاپ اول: ١٣٩٠) (فیفا).
 موضوع : حج
 موضوع : فقه جعفری -- رساله عملیه
 رده بندی کنگره : BP١٨٨/٨/ص ١٦ف ٧ ١٣٩٠
 رده بندی دیویی : ٢٩٧/٣٥٧
 شماره کتابشناسی ملی : ٢٦٩٣٦٨٥

الجزء الأول

إشارة

فقه الحج
 تأليف
 □
 المرجع الديني آية الله العظمى
 الشيخ لطف الله الصافي گلپايگانی (مد ظله)
 المجلد الأول
 الطبعة الثانية
 فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٧

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ □
 الحمد لله الذي اختبر الأولين إلى الآخرين بأحجار لا تضر ولا تنفع، ولا تبصر ولا تسمع، فجعلها بيته الحرام الذي جعله للناس قياماً، و ابتلاهم به ابتلاءً عظيماً، و امتحاناً شديداً، و اختباراً مبيناً، و تمحيصاً بليغاً، و جعله سبباً لرحمته، و وصله إلى جنته، و شعبه من

رضوانه.

و الصلاة والسلام على أفضل من حج واعتمر، نبي الرحمة، جمال هذا الكون، و صفوة الإنسان، و نفحة الديان، سيدنا أبي القاسم محمد خاتم النبيين، و على آله الأولياء المرضيين المعصومين، لا سيما الإمام المبين، و الكهف الحصين، بقیة الله فى الأرضين، مولانا الإمام المهدي أرواح العالمين له الفداء، و اللعن على أعدائهم و مخالفهم أجمعين.

و بعد، فإن من أشرف ما يتقرب به العباد إلى الله تعالى و من أعظم شعائر الله جل و عز حج بيت الله الحرام، أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بَنَاهُ مُبَارَكًا وَ هُدًى لِّلْعَالَمِينَ، فيه آيات بينات، فقد أكرم الله تعالى عباده بأن أذن لهم بحجه و طوافه،

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٨

و الحضور فى تلك المشاعر الشريفة، و المواقف الكريمة، ليرتفعوا من حضيض حظوظ النفوس الحيوانية و التعلقات المادية، إلى ذروة التشبه بالملائكة الروحانية، و يرتقوا من أدناس ما يمنعهم من العروج إلى المدارج العالية فى الملكوت الأعلى، و ما يفتح على قلوبهم أبواب المعارف الحقيقية، و الجلوس على سرير العبودية الخالصة، و بساط التسليم المحض لأوامر الله تعالى، و نهيه الذى هو منتهى مراد الطالبين و السالكين.

قال مولانا أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام:

«و فرض عليكم حج بيته الحرام، الذى جعله قبله للأنام، يردونه ورود الأنعام، و يألهون إليه ولوه الحمام، و جعله سبحانه علامة لتواضعهم لعظمته، و إذعانهم لعزته، و اختار من خلقه سماعاً أجابوا إليه دعوته، و صدقوا كلمته، و وقفوا مواقف أنبيائه، و تشبهوا بملائكته المطيفين بعرشه، يحرزون الأرباح فى متجر عبادته، و يتبادرون عنده موعد مغفرته، جعله سبحانه و تعالى للإسلام علماً، و للعائدين حرماً، فرض حجه، و أوجب حقه، و كتب عليكم وفادته، فقال سبحانه: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ». (١)»

(١) - نهج البلاغة: الخطبة الاولى.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١١

[البحث فى وجوب الحج]

إشارة

البحث فى وجوب الحج

[مسألة ١- وجوب الحج من ضروريات الدين]

مسألة ١- وجوب الحج من ضروريات الدين، و منكر وجوبه كمنكر وجوب الصلاة من الكافرين. ثم إن معناه و إن كان فى اللغة القصد لكنه فى متفاهم المتشرعة اسم لمجموع المناسك التى يؤتى بها فى المشاعر المخصوصة. و لا ريب أنه فرض على كل من اجتمعت فيه الشرائط المعلومة التى يأتى بيانها من الرجال و النساء و الخنثى.

[مسألة ٢- لا يجب الحج بأصل الشرع إلا مرة واحدة]

مسألة ٢- لا يجب الحج بأصل الشرع إلا مرة واحدة إجماعاً من المسلمين، و للنصوص الكثيرة الدالة عليه.

مثل صحيح البرقي في المحاسن عن علي بن الحكم، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما كلف الله العباد إلا ما يطيقون، إنما كلفهم في اليوم واللييلة خمس صلوات- إلى أن قال: - و كلفهم حجة واحدة و هم يطيقون أكثر من ذلك». «١»
و رواية فضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: «إنما امرؤ بحجة واحدة لا أكثر

(١) وسائل الشيعة ب ٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٢

من ذلك، لأن الله فرض الفرائض على أدنى القوة و يستفاد من تعليل الإمام عليه السلام أن أصل الحكم- و هو وجوب الحج مرة واحدة لا أكثر- مفروغ عنه.

مضافاً إلى ما في روايات باب التسوية من قوله عليه السلام: «إن مات و قد ترك الحج فقد ترك شريعة من شرايع الإسلام» «١» حيث قال عليه السلام: «شريعة»، لا «شرايع». «٢»
و أما الآية «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» «٣» فيمكن أن يقال: إنه لا دلالة لها على وجوبه أكثر من مرة واحدة، كما لا تدل على نفى وجوب التكرار أيضاً، إلا- أنه يكفي في نفى وجوبه الأصل، مضافاً إلى النصوص، و لكن يستظهر من الآية الكريمة بمناسبة الحكم و الموضوع، و أن وجوب الحج في كل سنة حرج على المكلفين، سيما على النائين، أن الواجب ليس إلا مرة واحدة.

فإن قلت: ما الفرق بين الحج و الصوم، و الأول فرض في ذى الحجة، و الثاني في شهر رمضان و لما ذا تستفيدون وجوب الصوم في كل سنة و في كل شهر رمضان من قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»

(١)- وسائل الشيعة ب ٦ من أبواب وجوب الحج.

(٢)- لا دلالة في قوله عليه السلام: «فقد ترك شريعة من شرايع الإسلام» على ما نحن فيه، لأن المراد من الترك ترك طبيعة الحج و ماهيته و المرة و التكرار غير ملحوظ فيه أصلاً، و كما أن الصلاة برأسها شريعة من شرايع الإسلام فكذا الحج و الصوم و سائر العبادات كل منها برأسها شريعة من شرايع الإسلام. و الحج جزء من الشرائع و ليس بنفس الشرائع فلا يمكن أن يقول عليه السلام في كلامه: فقد ترك شرايع من شرايع الإسلام. مراده عليه السلام هنا: فقد ترك طبيعة و حقيقة و باباً من أبواب العبادات. و الحاصل: صيغة الأفراد هنا لا يدل على المرة، بل على الطبيعة و الماهية لا غير. إلا أن يقال: إن من أتى بالحج مرة واحدة لا يصدق عليه أنه ترك شريعة من شرايع الإسلام و هذا دليل على وجوبه مرة واحدة بخلاف الصوم و الصلاة.

(٣)- آل عمران / ٩٧.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٣

أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ» إلى قوله تعالى: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ» «١» و لا تستفيدون وجوب الحج في كل سنة و كل ذى حجة من قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»؟

قلت أولاً: إنه يمكن الفرق بأن الصوم كان قبل الإسلام من العبادات التي كانوا متعبدين بها في كل سنة، فقوله تعالى: «كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» إشارة إلى ذلك. و أما الحج الذي عبر عنه في الإسلام بحجة الإسلام فكانوا ملتزمين بإتيانه في طول العمر مرة واحدة، ففهموا من الآية تقريرهم على هذا الالتزام.

و ثانياً: أنه فرق بين قول القائل: (كتب عليكم حج ذى الحجة) و بين قوله:

(كتب عليكم حج الكعبة و بيت الله الحرام)، ففي الأول يجب الحج في كل سنة في ذى الحجة، و في الثاني يكفي في الامتثال الإتيان

بالحج مرة واحدة، وهكذا الصوم فإن قال: (صم صوم الوصال، أو صوم الصمت، أو صوم الإمساك من المفطرات المعلومه) يكفي في الامتثال صوم واحد، بخلاف ما إذا قال: (صم شهر رمضان) أو (صم يوم النصف من شعبان) فإن إطلاقه يشمل صوم كل شهر رمضان.

و على الجملة: أن الكعبة و البيت مستمر الوجود فيكفي في امتثال حج البيت مرة واحدة، بخلاف الشهر الكذائي فإن وجوده يتعدد بالسنين و يتجدد. و مثل ذلك (زر الحسين عليه السلام) فإنه يمثل بزيارة واحدة، بخلاف (زر الحسين عليه السلام في ليلة الجمعة) فإنه لا يسقط الأمر بزيارته في جمعة واحدة. و بعبارة أخرى: الأمر في مثل (حج في ذي الحجة) أو (صم شهر رمضان) ينحل إلى أوامر متعددة، بخلاف الأمر بحج البيت فإنه أمر واحد.

و كيف كان فلا ريب في عدم وجوب تكراره بأصل الشرع، و أما الروايات

(١) - البقرة / ١٨٣ إلى ١٨٥.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٤

التي ظاهرها وجوب الحج على أهل في كل عام - مثل صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: «إن الله فرض الحج على أهل الجدة في كل عام، و ذلك قول الله عز و جل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ» قال: قلت: فمن لم يحج منا فقد كفر؟ قال: لا و لكن من قال: ليس هذا هكذا فقد كفر» (١) - فليس ظاهرها مراداً، و لعلها كانت محفوفة بالقرائن الحالية أو المقالية، و إن لم نعثر عليها، و فيها احتمالات:

منها: أن يكون المراد نفى ما يعملونه بالنسيء، فقد قال الله تعالى: «إنما النسيء زيادة في الكفر» (٢) سواء كان نسيئاً في الحكم بإنساء حكم شهر و الإتيان به في آخر و لم يتعرضوا لحساب الأشهر و ترتيبها، أو كان نسيئاً في الموضوع بتبديل الشهور و تغيير بعضها مكان بعض.

و يستفاد النسيء في الموضوع من خطبة الرسول صلى الله عليه و آله في حجة الوداع حيث قال: «ألا إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات و الأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات: ذو القعدة و ذو الحجة و محرم و رجب» (٣)

أو يكون المراد نفى كون فرض الحج بحساب السنوات الشمسية، فإنهم كانوا يعملون بالكبيسة فيزيدون على كل سنة قمرية عشرة أيام، أو على كل ثلاث سنوات شهراً واحداً لتتفق القمرية مع الشمسية. فالحديث تأكيد على أن تشريع الحج يكون بحسب الأعوام القمرية.

(١) - وسائل الشيعة ب ٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢) - التوبة / ٣٧.

(٣) - بحار الأنوار: ١٥ / ٢٥٢.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٥

و فيه: أن هذه الطائفة من الروايات لو كانت صادرة في العصر الأول الذي كان الناس حديثي العهد بالإسلام فيمكن حملها على ذلك، و أما بعد مضي أكثر من قرن على ذلك فلا يفهم منها أنها لنفي ذلك.

و منها: بيان استحباب الحج على أهل الجدة في كل عام كما عن الشيخ رحمه الله «١».

وفيه: أن هذا الحمل خلاف الظاهر، فإن استشهد الإمام عليه السلام بقوله تعالى:

«وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» وقوله عليه السلام: «إن الله فرض الحج على أهل الجدة» ظاهر في الوجوب.

ومنها: حملها على الوجوب في كل عام على البدل، كما عن الشيخ رحمه الله «٢»، وأنه إذا لم يأت به المكلف في العام الأول لا يسقط بالعصيان.

وقد يقال في تضعيف هذا الاحتمال: «إن الوجوب البدلي بهذا المعنى من طبع كل واجب، فإن الواجب يجب الإتيان به متى أمكن و يجب تفريغ الذمة عنه، ولا يسقط الواجب بالعصيان» «٣»

ومنها: حملها على الوجوب الكفائي، كما في الوسائل حيث جعل عنوان الباب: (باب أنه يجب الحج على الناس في كل عام وجوباً كفائياً). «٤»

و اورد عليه: بأن ظاهر الروايات وجوبه على كل أحد لا على طائفة دون أخرى كما يقتضيه الواجب الكفائي «٥»

(١) - الاستبصار: ٢ / ١٤٩.

(٢) - الاستبصار: ٢ / ١٤٩.

(٣) - معتمد العروة: ١ / ١٥.

(٤) - وسائل الشيعة ب ٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه.

(٥) - معتمد العروة: ١ / ١٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٦

وفيه: أن ذلك لا ينافي عينية الوجوب على من لم يحج أصلاً. «١»

ومنها: أن الحج واجب على كل أهل الجدة في عام استطاعة الحج سواء في الصيف أو الشتاء، ولا يجوز تأخيره فراراً من الحر و البرد.

ومنها: أنها من باب التقاء الجمع بالجمع، كما في قوله تعالى: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» «٢» فكما لا يجب على كل أحد غير غسل وجهه للوضوء دون غسل وجوه الجميع كذلك لا يجب على واحد من أهل الجدة في كل عام غير حجه الذي عليه و هو حجة الإسلام «٣». إلى غير ذلك من الاحتمالات.

و كيف كان فالإجماع و السيرة بل الضرورة قائمة على خلاف ظاهر هذه الروايات، فالأولى رد علمها إلى أهلها.

فما عن الصدوق رحمه الله في العلل «٤» من وجوبه على أهل الجدة في كل عام ضعيف بإعراض الأصحاب، و ما عرفت من الاحتمالات في مستند فتواه. و الصدوق رحمه الله نفسه لم يفت بذلك في سائر كتبه، مضافاً إلى ما في صحة نسبة هذا القول إليه من التردد، و قد نسب العلامة في المنتهى هذا القول إلى البعض «٥». و قال السيد رحمه الله في العروة: (على فرض ثبوته شاذ مخالف للإجماع).

هذا، و لو قيل بعدم كفاية إعراض الأصحاب عن هذه الأحاديث لتترك العمل بها، كما هو اختيار بعض الأعظم من المعاصرين - و إن لم يقل به هنا - فنقول: لو

(١) - و هذا خلاف ظاهر الرواية، فإن ظهوره في عينية الوجوب وحدها.

(٢) - المائدة / ٦.

(٣) - اعتمد على هذا الحمل في جامع المدارك: ٢ / ٢٥٥.

- (٤) - قال بعد نقل صحيح علي بن جعفر: (جاء هذا الحديث هكذا: و الذي أعتمده و افتي به أن الحج على أهل الجدة في كل عام فريضة). علل الشرائع: ٢/ ٤٠٥.
- (٥) - منتهى المطلب: ٢/ ٦٤٢ قال ما هذا لفظه: (و قد حكى عن بعض الناس أنه يقول: يجب في كل سنة مرة، و هذه حكاية لا تثبت و هي مخالفة للإجماع و السنة).
فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٧
قطعنا النظر عن ترجيح الطائفة الاولى لاعتصاها بالشهرة تقع المعارضة بينهما فيتساقطان، و نرجع إلى الأصل الذي يقضى بعدم وجوب أكثر من حجة واحدة.

[مسألة ٣] فورية وجوب الحج

- مسألة ٣- وجوب الحج فوري، فلا يجوز تأخيره عن عام الاستطاعة.
- و ذلك لأن رابطة العبودية و المولوية تقتضى قيام العبد بإطاعة أمر المولى بمجرد أمره و طلبه، فالقعود عن الامتثال مع إمكانه تهاون بأمر المولى.
- نعم لو كان الواجب مؤقتاً في تشريع المولى بوقت خاص أو بمدة العمر بحيث كان التوقيت إذناً منه بالتأخير لجاز للمكلف ذلك إذا لم يكن فوت الواجب منه مظنوناً بحسب حاله، و الحج ليس من الواجبات الموقته مثل الصلاة، و ليس وقوعه مشروطاً بوقت خاص و سنة خاصة، بل هو أداء في أى وقت أتى به، فلا يجوز تأخيره عن سنة الاستطاعة.
- و قد علل بعض الأعظم رحمه الله فورية الوجوب بحكم العقل باحتمال الفوت و عدم الوثوق بالبقاء «١»، و اعتمد على هذا الوجه أيضاً بعض العامة.
- و فيه: أن هذا الاحتمال غير معتنى به عند العقلاء، يردون في امور كبيرة، و شئون جليله، و مشاغل مهمة التي لا تتحصل فائدتها لهم إلا بعد مضي السنين و الأعوام، و الظاهر أنه لا خلاف في هذا الحكم بين الأصحاب.
- قال المفيد قدس سره في المقنعة: (و فرضه عند آل محمد صلى الله عليه و آله على الفور دون «٢»

(١) - راجع معتمد العروة: ١/ ١٦.

(٢) - هذا مطابق لما في التهذيب، و في المقنعة المطبوعة (بالتراخي) و هو غلط. راجع تهذيب الأحكام: ٥/ ١٧ و المقنعة / ٣٨٥.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٨

التراخي بظاهر القرآن و ما جاء عنهم عليهم السلام). ثم ذكر حديث زيد الشحام و ذريح المحاربي و لفظه في حديث زيد: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: التاجر يسوّف الحج؟ قال: إذا سوّفه و ليس له عزم ثم مات فقد ترك شريعة من شرايع الإسلام».

و الرواية بهذه العبارة لا تفى بمراد المفيد قدس سره لمكان قوله: «ليس له عزم»

إلا أن لفظه في الكافي هكذا: «التاجر يسوف الحج؟ قال: ليس له عذر فإن مات فقد ترك شريعة من شرايع الإسلام» «١» و الاعتماد على نسخة الكافي.

و قال الشيخ قدس سره في النهاية: (و من حصلت معه الاستطاعة وجب عليه الحج على الفور و البدار، فإن أخره و هو متمكن من تقديمه كان تاركاً فريضة من فرائض الإسلام) «٢».

و صرح بذلك في الخلاف و استدلل باقتضاء الأمر، و برواية ابن عباس عن النبي صلى الله عليه و آله و رواية عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام. «٣»

و في المبسوط قال: (و وجوبهما- أى الحج و العمرة- على الفور دون التراخي). «٤»

و في الاقتصاد قال: (و عند تكامل شروط الوجوب يجب على الفور و البدار دون التراخي، غير أنه متى أخره ثم فعله كان مؤدياً و إن فرط في التأخير). «٥»

و بذلك نص السيد قدس سره في جمل العلم و العمل، و قال: (الحج على الفور دون

(١)- الكافي: ٢٦٩ / ٤.

(٢)- النهاية / ٢٠٥.

(٣)- الخلاف: ٣٧٢ / ١.

(٤)- المبسوط: ٢٩٦ / ١.

(٥)- الاقتصاد / ٢٩٧.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٩

التراخي لمن تكاملت شرائطه). «١»

و قال في الناصريات: (الذي يذهب إليه أصحابنا أن الأمر بالحج على الفور). ثم استدل على ذلك. «٢»

و قال سلال رحمه الله في المراسم: (و الحج واجب على الفور). «٣»

و قال في السرائر: (و وجوبهما على الفور دون التراخي بغير خلاف بين أصحابنا) «٤»

و مع أن العلامة قدس سره تختلف آراؤه في كتبه غالباً إلا أنه في هذه المسألة قال بوجوب الفور في جميع كتبه:

قال في التذكرة: (و وجوب الحج و العمرة على الفور، لا- يحل للمكلف بهما تأخيره عند علمائنا أجمع)، «٥» و صرح بذلك في التبصرة «٦» و القواعد «٧» و الإرشاد «٨» و التلخيص «٩».

و قال المحقق قدس سره في الشرائع: (و يجب على الفور)، «١٠» و نحوه كلامه في المختصر النافع. «١١» إلى غير ذلك من أقوال غيرهم من الفقهاء رضوان الله عليهم. و الظاهر

(١)- رسائل الشريف المرتضى: ٦٣ / ٣.

(٢)- الناصريات / ٢٤٤.

(٣)- المراسم / ١٠٤.

(٤)- السرائر: ٥١٩ / ١.

(٥)- تذكرة الفقهاء: ٢٩٦ / ١.

(٦)- تبصرة المتعلمين / ٨٧.

(٧)- قواعد الأحكام / ٧٢ / ١.

(٨)- إرشاد الأذهان: ٣٠٨ / ١.

(٩)- التلخيص / سلسلة الينابيع: ٣٢٧ / ٣٠.

(١٠)- شرايع الإسلام / ١٦٣ / ١.

(١١)- المختصر النافع / ٧٥.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٠

تحقق إجماع فقهاءنا على الفتوى بفوريته.

و أما فقهاء العامة فقد اختلفوا في فوريته، قال في الروض النضير: (و اختلفوا هل وجوبه موسع أو مضيق؟ فذهب القاسم و أبو طالب، و الأوزاعي و الثوري، و محمد ابن الحسن، و الشافعي إلى أنه على التراخي و السعة. و حجتهم أنه فرض بعد الهجرة سنة خمس أو ست لخبر (الصحيحين): أن قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ نزلت في وقعة الحديبية و هي سنة ست إجماعاً، و فيها قصة كعب بن عجرة المشهورة، و نزل بعدها: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، مؤكداً للوجوب. و في حديث ضمام في مسلم: و زعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، قال: صدق. و قدوم ضمام سنة خمس، و قيل: سنة سبع، و قيل: سنة تسع. و قد صرح أهل الحديث و التاريخ أنه صلى الله عليه و آله انصرف من مكة بعد فتحها في شوال و استخلف عليها عتاب بن اسيد، فحج بالناس بأمره صلى الله عليه و آله سنة ثمان، و كان مقيماً بالمدينة هو و أزواجه و عامة أصحابه، و كانوا موسرين بغنائم حنين المقسومة في ذى القعدة، و اعتمر حينئذ من الجعرانة، فلو كان على الفور لم يرجع من مكة إلى المدينة بهم مع يسارهم و قرب زمن الحج، ثم غزا تبوك سنة تسع و انصرف عنها). □

إلى أن قال: «و ذهب الناصر و المؤيد بالله و مالك و أحمد بن حنبل و بعض أصحاب الشافعي و رواية عن أبي حنيفة إلى أنه يجب فوراً. و حكى في الانتصار عن زيد بن علي و الهادي و المزني و اختاره المقبلي في (المنار). و حجتهم ظواهر الأخبار الدالة على التشديد في تركه). إلى أن قال: (و اعتذروا عن حجة الأولين بوجه: منها أنه صلى الله عليه و آله كان مهتماً قبل حجة الوداع بإظهار دين الله و إعلاء كلمته فكان عذراً له و لأصحابه صلى الله عليه و آله عن المبادرة بفعله. و منها كراهية أن يشاركه في موسم الحج حج أهل الشرك) إلى أن قال: (و منها أن تأخير الحج إلى سنة عشر إنما كان

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢١

للنسيء المذكور في كتاب الله فهو تأخير الأشهر إلى أصله). «١»

و قد نقل العلامة قدس سره في التذكرة عن بعض القائلين بعدم فوريته وجوب الحج من العامة: (أن فريضة الحج نزل سنة ست من الهجرة، و قيل: سنة خمس و أخره النبي صلى الله عليه و آله من غير مانع، فإنه خرج من مكة سنة سبع لقضاء العمرة و لم يحج، و فتح مكة سنة ثمان و بعث الحاج سنة تسع، و حج هو عليه السلام سنة عشر، و عاش بعدها ثمانين يوماً ثم قبض صلى الله عليه و آله). ثم أجاب العلامة قدس سره بالمنع أولاً من تمكنه من الحج، فإنه عليه السلام أحرم بالعمرة عام الحديبية فأحصر. □ و ثانياً بالمنع من تأخير النبي عليه السلام عن عام الوجوب، فإن الآية نزلت - و هي قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ الآية - سنة عشر و رسول الله صلى الله عليه و آله أتى بالحج من غير تأخير. «٢»

و ثالثاً نقول: بأن القول بتأخير النبي صلى الله عليه و آله من غير مانع إنما يصح ممن كان عالماً بما يمكن أن يكون مانعاً من حجه بالفورية على فرض التأخير عن عام نزول الآية، و قد سبق أيضاً بعض الوجوه لتأخيره في كلام الروض النضير. هذا بحسب الأقوال. و أما بحسب الروايات و هي الأصل و العمدة فقد عقد في الوسائل باباً يكفي مما أخرجه فيه صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعة من شرايع الإسلام». «٣» ثم إن بعض الأعلام - بعد أن حكى الاستدلال برواية زيد الشحام قال:

(١) - الروض النضير: ٣ / ١٢٠.

(٢) - تذكرة الفقهاء: ١ / ٢٩٦.

(٣) - وسائل الشيعة ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٢

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: التاجر يسوف الحج، قال: ليس له عذر» و بصحيح الحلبي المتقدم آنفاً- قال: (و في بعض الأخبار الدلالة على أن من وجب عليه الحج ثم سوفه العام و العام الآخر ثم مات فقد ترك شريعته من شرايع الإسلام، و أنه المراد بقوله تعالى: «وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمًى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمًى وَأَضَلُّ سَبِيلًا».

ثم قال: (فإن كان إجماع و إلا فاستفاده الوجوب الفوري مما ذكر مشكله، لأن الرواية الاولى يمكن حملها على عدم المعذورية في ترك الراجح كما يقال للواجد للشرائط في أول وقت فضيلة الصلاة: لا عذر لك في التأخير، و أما الرواية الثانية فمحمولة بقرينه غيرها على صورة الترك إلى وقوع الموت). (١)

أقول: أما حمل قوله عليه السلام: «ليس له عذر» الظاهر في عدم المعذورية في ترك الواجب على عدم المعذورية في ترك الراجح فهو من حمل اللفظ على خلاف ظاهره بغير وجه يستدعيه، و حمل قوله عليه السلام: «لا عذر لك في التأخير» على خلاف ظاهره بقرينه المقام لا يوجه حمل مثله على خلاف الظاهر في سائر المقامات، و إلا فيلزم حمل كل الألفاظ الظاهرة في معانيها الحقيقية على المعاني المجازية بمجرد استعمالها في بعض المقامات بالقرائن الحالية أو المقالية.

و أما صحيح الحلبي فكأنه رحمه الله رأى أن الاستدلال به لفورية وجوب الحج يتوقف على إطلاقه و شموله لصورة الترك و إن أتى به قبل الموت، فمنع هذا الإطلاق بقرينه غيره من الروايات، فخصه بصورة ترك الحج إلى وقوع الموت، فلا يدل على حرمة التأخير و فورية وجوب الحج.

و فيه: أن الوجه في دلالة الصحيح و غيره من الروايات أنه لا- وجه لعقاب من سوف الحج و أخره إلى أن مات إلّا حرمة تسويفه و فورية وجوب الإتيان به،

(١)- جامع المدارك: ٢/ ٢٥٥

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٣

و هذه الروايات قد دلت على ذم من سوف الحج و مات على ذلك، و أنه يحشر أعمى، و المسوف لا يستحق هذا العقاب إلّا أن يكون الإتيان بالحج واجباً فورياً و تسويفه حراماً، و إلّا فلا وجه لهذا العقاب، و ليس هو إلّا كمن أخر الصلاة من أول وقتها فمات قبل خروج الوقت. (١)

[مسألة ٢] تهيئة مقدمات الحج

مسألة ٤- يجب بحكم العقل بعد حصول الاستطاعة الإقدام لتهيئة المقدمات التي يتوقف عليها إدراك الحج في سنة الاستطاعة بحيث لا يفوته الحج.

فلو انحصرت المقدمة في مورد تعين بلا- شك، و لو وجد من مقدمة بعض أفرادها و علم عدم حصول غيره فلا- ريب أنه يجب اختياره، بل إن احتمل حصوله بعد ذلك فلا يجوز العدول عما هو المعلوم وجوده إلى ما يحتمل حصوله بعد ذلك. و إذا تعدد الأفراد كالرفقاء- مثلاً- فإن كانوا متفقين في زمان الخروج و كان الوثوق بالوصول و الإدراك بالجميع على السواء يختار منها ما شاء، و إلّا فيختار منها ما يثق به بالوصول دون غيره.

و هل يجب أن يختار الأوثق منها في الوصول أو يكفي اختيار غيره من الأفراد التي يثق بها وثوقاً يعتمد عليه العقلاء؟
الظاهر أن العقلاء لا يلتزمون باختيار الأوثق إذا كان سائر الأفراد أيضاً مورداً للوثوق و الاطمينان، فيختارون في أمورهم ما يثقون به مما يوافق سائر

(١)- و توهم أنه يلزم على ذلك كون العقوبة- أى الموت يهودياً أو نصرانياً- على من أخر الحج و لم يأت بها فوراً و إن فعله قبل موته مندفع بالفرق بين مصحح العقوبة و موضوعها، كما لا يخفى.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٤

دواعيهم الكثيرة الراجعة بحسب العرف أو الشرع، فربما يتركون الأوثق و يأخذون بما دونه حسب تلك الدواعي، مثلاً يركبون السيارة أو الطائرة الموثوق بها دون الأوثق منها، لكون الأولى أرخص قيمةً من الثانية.

و أما إذا اختلف زمان تلك الأفراد بالتقدم و التأخر فإن كانوا من حيث الوثوق بالوصول و الإدراك على السواء فالمكلف يختار ما شاء.

و ما حكى عن الشهيد الثانى فى الروضة من وجوب الخروج مع الأول و إن كان الثانى أوثق منه، لأن التأخير تفريط فى أداء الواجب فوجب الخروج مع الأول،

ففيه: - مضافاً إلى أن الخروج مؤخراً لا يوجب تأخير الوصول و إدراك الحج مطلقاً، بل قد يمكن تقدم الورود و إدراك الحج لمن تأخر فى الخروج، كما إذا ركب ما هو أسرع من غيره، كالطيارة فى زماننا هذا بالنسبة إلى غيرها- منع كون ذلك تفريطاً، سيما إذا كان الثانى أوثق من الأول.

فما هو عليه عمل العرف و العقلاء ليس إلا- الأخذ بما يثقون به، أما فى الأخذ بالأوثق و المتقدم و المتأخر مما هو مورد الوثوق فيعملون على طبق سائر دواعيهم الشخصية و غيرها. و ليس علينا فى مقام امثال الأوامر الشرعية أزيد من اتباع الطرق العقلانية التى لم يردع عنها الشارع المقدس، و لم يؤسس طريقة أخرى. هذا بحسب وجوب تهيئة المقدمات.

و أما بحسب الحكم فى استقرار الحج فإن سلك بعض هذه المسالك، و اختار بعض أفراد المقدمة و ترك البعض الآخر، و اتفق عدم إدراكه الحج بسبب التأخير أو التقديم، أو اختيار فرد مقارن لفرد آخر زماناً فهل يستقر عليه الحج بحيث لو سقط عن الاستطاعة وجب عليه الحج متسكعاً، أم لا؟

لا ريب فى أنه إذا أخذ بغير ما يثق به و اتفق عدم إدراكه الحج يستقر عليه

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٥

الحج.

و أما إذا أخذ بأحد أفراد المقدمة التى كلها مورد للوثوق و إن كان بعضها أوثق، أو كان جميعها متوافقين فى زمان الخروج و اتفق عدم الإدراك فالظاهر عدم استقرار الحج عليه، لأنه عمل بوظيفته الشرعية من غير تفريط و إهمال و إنما فاته الحج بسبب آخر لا يرتبط بإهماله. و إنما يستقر الحج على من تنجز عليه التكليف و أهمل حتى فاته الحج.

و الظاهر أن الحكم كذلك إذا ترك فى هذا الفرض الأخذ بالأوثق و أخذ بالموثوق به فإنه فى هذه الصورة أيضاً لم يتسامح فى امثال أمر المولى، و أتى بما هو وظيفته بحسب سيرة العرف و العقلاء.

لا يقال: إنه صار مستطعاً لتمكنه من الخروج و المسير مع الفرد الآخر الذى هو أوثق مما اختاره.

لأننا نقول: الملاك فى استقرار الحج بالتفويت صدق عنوان الإهمال و التسامح و التفويت العمدى، و هو غير صادق فى المقام، و إلّا فيلزم استقرار الحج عليه إن أخذ بالأوثق أو المساوى و اتفق عدم إدراكه الحج لكونه متمكناً من المسير مع غيره بالخروج معه، و هذا مما لا يقول به أحد.

و هكذا يجرى الكلام فيما إذا أخذ بالفرد المتقدم الموثوق به و ترك المتأخر كذلك و اتفق عدم الوصول و الإدراك، أو ترك المتقدم و اختار المتأخر، ففى كل هذه الأمثلة لا يحكم باستقرار الحج. و الله تعالى هو العالم.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٩

شرائط وجوب حجة الإسلام

[الأول: الكمال بالبلوغ والعقل:]

إشارة

الأول: الكمال بالبلوغ والعقل:

[مسألة ٥- لا ريب في اعتبار البلوغ والعقل في الأحكام التكليفية الإلزامية]

مسألة ٥- لا ريب في اعتبار البلوغ والعقل في الأحكام التكليفية الإلزامية، تحريمية كانت أو وجوبية، التي منها حجة الإسلام. فلا تجب حجة الإسلام على الصبي، سواء كان مميزاً أو لم يكن، ولا على المجنون، سواء كان مطبقاً أو أدوارياً إذا كان تقصر نوبته عن أداء الواجب وما في حكمه.

لكن ذلك لا يكفي في عدم مشروعية حجة الإسلام للصبي بناء على مشروعية عباداته وصحتها، لأن عدم وجوب العبادة عليه لا ينافي صحتها ومشروعيتها.

وبعبارة أخرى: لا يدل ذلك على عدم كفاية حج الصبي المستطيع عن حجة الإسلام، التي هي واجبة على المستطيع، المرفوع وجوبها عن الصبي، دون مشروعيتها وصحتها. فلا مانع من وقوع حجة الإسلام فيقع منه كذلك. كما أنه إذا أتى بالصلاة في أول وقتها ثم بلغ بعده أو بلغ في أثنائها يكتفى بها ولا يجب عليه إعادتها.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٠

وكذلك الوضوء والغسل بل الاعتكاف فإنه إن شرع فيه الصبي وبلغ بعد إتمامه اليومين الأولين يجب عليه اليوم الثالث، كما لا يجوز له إبطال الصلاة بعد بلوغه في أثنائها.

غير أنه قد ادعى الإجماع على عدم أجزاء حج الصبي المستطيع عن حجة الإسلام، ودلت روايات على ذلك:

منها: ما رواه شيخنا الكليني قدس سره عن عدة من أصحابنا «١» عن سهل بن زياد «٢» عن ابن محبوب «٣» عن شهاب «٤» عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «سألته عن ابن عشر سنين يحج؟ قال عليه السلام: عليه حجة الإسلام إذا احتلم، وكذلك الجارية عليها الحج إذا طمشت» «٥».

والظاهر بملاحظة جواب الإمام عليه السلام أن السؤال عن الصبي الذي يحج هل

(١)- مراده من (العدة): محمد بن الحسن الطائفي الرازي، ومحمد بن جعفر الأسدي نزيل الري أو محمد بن أبي عبد الله ومحمد بن عقيل الكليني وعلى بن محمد بن إبراهيم الكليني خال الكليني، وكلهم من الطبقة الثامنة.

(٢)- سهل بن زياد من الطبقة السابعة. وضعف سهل إن ثبت لا يضر باعتبار الحديث، لأن رواية عدة من أصحابنا عنه واعتمادهم عليه يورث الاطمينان بصدور الحديث مضافاً إلى أننا نحتمل أن العدة أخذوا الحديث عن كتاب ابن محبوب الذي له كتب كثيرة بالوجادة وكانت نسبة الكتاب عندهم مشهورة معلومة لكنهم حيث كانوا يرجحون الرواية بالقراءة على تلامذة صاحب الكتاب أو السماع منهم يأخذون ذلك منهم، وإن كان الراوي عنه ضعيفاً، وكان ذلك حفظاً على السيرة المستمرة بين أهل الحديث، وعلى عدم وقوع الاشتباه في الحديث، فلم يكتفوا بمجرد الوجادة.

(٣)- الحسن بن محبوب من الطبقة السادسة وهو أشهر في الجلالة والثاقة من أن يحتاج إلى تعريفه.

(٤) - الأقوى أنه شهاب بن عبد ربه الأسدي و هو الطبقة من الخامسة أو الرابعة.

(٥) - وسائل الشيعة: ب ١٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣١

عليه حجة الإسلام إذا بلغ أم لا؟ و إن احتمل في المستند أن يكون السؤال عن وجوب الحج، لا عن الحج الواقع. «١»

و منها: ما رواه أيضاً عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسن بن شمون «٢» عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم «٣» عن مسمع بن عبد الملك «٤» عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «لو أن غلاماً حج عشر حجج ثم احتلم كانت عليه فريضة الإسلام». «٥» و دلالتها على المطلوب أوضح من الأولى.

و أما سندهما

فقال بعض الأعظم: (الروايتان ضعيفتان بسهل بن زياد). «٦»

و فيه: أما الرواية الأولى فقد ظهر مما بيناه في الذيل أن الذي يظهر بالتدبر أنهم اعتمدوا على رواية مثل سهل لكون الكتاب الذي اخرجت فيه الرواية معروفاً ثابتاً عندهم بالوجاهة، و إلّا فكيف يمكن اعتماد هؤلاء الجهابذة في أكثر من ألفي حديث على رواية رجل ضعيف؟ فالرواية معتبرة على ذلك مورد للاعتماد.

□

و أما الرواية الثانية فهي - بعد ما عرفت في تضعيف سهل - ضعيفة بمحمد بن شمون و عبد الله بن عبد الرحمن.

و كيف كان فلو لم نعتمد على إجماعهم في المسألة و على هذين الخبرين يكفينا

(١) - راجع مستند الشيعة: ١٥٤ / ٢

(٢) - كان من الطبقة السابعة ضعفه و لكن لم يذكروا فيه غير رمية بالغلو و لعله لأمر يروونه غلوأً.

(٣) - من الطبقة السادسة و ضعفه أيضاً.

(٤) - مسمع بن أبي سيار، كردين بن عبد الملك، ثقة من الطبقة الخامسة.

(٥) - وسائل الشيعة: ب ١٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٦) - معتمد العروة: ٢٤ / ١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٢

رواية الصدوق المعبر عنها بالحسنة لوقوع؛ إبراهيم بن هاشم «١» في إسناد الصدوق إلى صفوان: محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن صفوان «٢» عن إسحاق بن عمار «٣» قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحج؟ قال عليه السلام: عليه حجة الإسلام إذا احتلم و كذلك الجارية عليها الحج إذا طمشت» «٤» و دلالته على عدم الإجزاء عن حجة الإسلام كسابقيه.

و لا يخفى عليك أن الدلالة على ذلك في الأولى و الثالثة بترك الاستفصال، و في الثانية بالإطلاق، فإن الصبي تارة يحج و هو غير مستطيع كما هو الغالب، و أخرى يحج و هو مستطيع. «٥»

ثم إن هنا رواية اطلق فيها حجة الإسلام على حج الصبي «٦»، و هي رواية

(١) - إبراهيم بن هاشم هو والد علي بن إبراهيم المفسر المشهور، و هو من الطبقة السابعة لم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، و لا على تعديل بالتنقيص و يكفي في الوثوق اعتماد الأجلاء عليه، و إنه كان أول من نشر حديث الكوفيين بقم.

(٢) - هو صفوان بن يحيى من أعظم الطبقة السادسة.

(٣) - إسحاق بن عمار من الطبقة الخامسة.

(٤) - من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٤٣٥.

(٥) - وتوهم انصراف الرواية عن الصبي المستطيع لندرة وجوده، وقد كان جواب الإمام عليه السلام عنه لا عن الصبي المستطيع فلا تدل الرواية على عدم إجزائه عن حجة إسلامه إذا كان مستطيعاً، مندفع بما حقق في الأصول من أن الانصراف إذا كان غير ناشئ من اللفظ بل كان من سبب خارجي كندرة وجود بعض الأفراد لا يمنع من التمسك بأصالة الإطلاق.

(٦) - والظاهر أن سند الحديث على ما في وسائل الشيعة ب ١٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ اشتباه، والصحيح (أبان عن الحكم). لا - (أبان بن الحكم) ولذا لا يوجد ذلك في مشيخة الفقيه، والظاهر أنه هو حكم بن الحكيم أبو خلاد الصيرفي الثقة من الطبقة الخامسة، كما أن الظاهر أن أبان إما أبان بن عثمان أو أبان الأحمر البجلي الذي أيضاً من الطبقة الخامسة.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣

شيخنا الصدوق قدس سره بإسناده عن أبان عن «١» الحكم، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «الصبي إذا حج به فقد قضى حجة الإسلام حتى يكبر» ٢» فالظاهر منها أن حجة الإسلام من الصبي هي حجة الأول في حججه حتى يكبر وهي له بمنزلة حجة الإسلام، وسيأتي الكلام في هذه الرواية.

[مسألة ٦] حكم حج الصبي المميز:

مسألة ٦- يستحب للصبي المميز أن يحج وإن لم يكن مجزياً عن حجة الإسلام. للروايات الدالة على عدم إجزاء حجه عن حجة الإسلام، فإن الكلام في إجزائه عنها أو عدم إجزائه إنما يجري بعد الفراغ عن صحته منه، ومع القول بالبطالان لا مجال للبحث عن إجزائه عن حجة الإسلام وعدمه. مضافاً إلى ما سيأتي من الروايات الدالة على كيفية الصبي. ولكن قد وقع الكلام في أنه هل يعتبر في صحته إذن الولي أم لا؟ نسب إلى المشهور اعتباره وإن لم نتحققه. واستدل لذلك بوجهين: أحدهما: أن الحج من العبادات التوقيفية التي لا بد أن تتلقى من الشارع المقدس على نحو يعلم منه الإتيان به، فإن الأصل عدم ورود أقل من ذلك من

(١) - كما اطلق على غير الحجة الواجبة مثل ما رواه معاوية بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج عن غيره يجزيه عن حجة الإسلام؟ قال: نعم» ورواية حكم بن حكيم قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أيما عبد حج به مواله فقد قضى حجة الإسلام».

(٢) - من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٤٣٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٤

الشارع.

وفيه: أنه يكفي في ذلك الإطلاقات الدالة على استحبابه و رجحانه.

ولكن يمكن أن يقال: إن الدليل الدال على استحبابه إن كان ما دل على عدم إجزائه عن حجة الإسلام فليس له إطلاق يشمل فاقد الإذن، لأنه في مقام بيان أمر آخر وهو عدم إجزاء حج الصبي عن حجة الإسلام، لا بيان استحباب الحج على الصبي حتى يؤخذ بإطلاقه لنفي اعتبار إذن الولي.

و الظاهر أنه لا دليل غير ذلك الذي يدل بالإجمال على استحباب حج الصبي ليستدل بإطلاقه فيما شك في اعتباره في صحة حج الصبي شرطاً كان أو شرطاً.

نعم، إذا علم من الخارج كيفية الحج الذي كانوا يأتون به ينزل الاطلاقات عليه و يتمسك بها في نفى الزائد. و لكن لا يعلم كيفية ما كانوا يأتون به في الخارج أولاً، و لا إطلاق لنا نتمسك به لنفي ذلك الزائد ثانياً.

و ثانيهما: أن بعض أحكام الحج متوقف على تصرف الصبي في ماله الذي لا يجوز إلا بإذن الولي مثل الكفارات و الهدى. و ردّ بأنه يمكن أن يقال في الكفارات بعدم وجوبها عليه، لأن عمد الصبي و خطأه واحد، و إتيانه ببعض المحرمات لا يوجب الكفارة. بل يمكن أن يقال: إنه و إن جعل على نفسه بإحرامه ترك المحرمات و الاجتناب عنها إلا أنه لا يحرم عليه شرعاً، و ليس محظوراً عليه، فلا كفارة عليه.

اللهم إلا أن يقال: إنه من الممكن أن لا يكون الإتيان بالمحرمات حراماً و منهياً عنه له، و لكن من حيث الحكم الوضعي كان ارتكابها سبباً لاشتغال ذمته بالكفارة.

هذا، مضافاً إلى أنه لو قلنا بثبوت الكفارة عليه فيمكن الاستيذان من الولي،

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٥

و إن امتنع تكون عليه يؤديها عند بلوغه.

إلا أن يقال: إن معنى ذلك عدم ولاية الولي على ما هو بمصلحته، و إلا فيقال مثل ذلك في سائر تصرفاته المالية و التزاماته، و إنها صحيحة لازمة ينفذها هو بنفسه بعد بلوغه.

و أما ثمن الهدى فإن أمكن الاستيذان من الولي يستأذن منه، و إلا فهو كالعاجز، و قد أفاد بعض الأعلام - عليه الرحمة - في الجواب عن الوجه الثاني (أنه بعد ثبوت المشروعية من قبل الشارع، و صحة الحج و لو لم يأذن الولي لا بد للولي من صرف المال له لتتميم العمل، كما لو أتلّف الصبي مال الغير). «١»

و هذا كلام وجيه، فإنه لو قلنا بدلالة المطلقات على صحة حج الصبي مطلقاً لا بد للولي من صرف المال له، كما أفاد، فلا محل للوجه الثاني أصلاً فإنه مع الدليل على صحة حجه لا مجال لهذا الاستدلال، و إن لم يدل فلا حاجة إلى هذا الوجه. و يمكن أن يقال: إن تصرفات الصغير غير المالية في نفسه على قسمين:

قسم لا فائدة و لا مصلحة في أن يكون في دائرة ولاية الولي مثل أكثر أفعاله العادية من الأكل و الشرب و غيرهما.

و قسم تقتضي مصلحته أن يكون في دائرة ولاية الولي، مثل انتخاب المسكن، و نوع اللباس، و نوع المعاشرة و السفر، فللولي النظر في ذلك كله، و منعه من أي نوع لا يرى له ذلك. و الحج و العمرة و الإحرام لهما من هذا القسم، فمصلحة الصبي تقتضي أن لا يكون مستقلاً في أمثال هذه الأفعال، و أن يكون تحت نظر وليه، فليس له أن يسافر أو يحج إلا بإذنه. و لو كان هناك إطلاق في مشروعية حجه و عمرته، لا بد و أن يقيد بذلك.

(١) - راجع جامع المدارك: ٢ / ٢٥٨.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٦

فالأقوى ما نسب إلى المشهور من ثبوت ولاية الولي على مثل هذه التصرفات المهمة التي فيها رعاية مصلحة الصبي، و تقتضي مصلحته جعل الولاية عليه لوليه.

و على هذا حيث لا يكون اختيار هذه الأفعال بيد الصبي، و لا استقلال له في إتيانه، لا تأتي منه عبادة، و محبوباً لله تعالى إلا إذا كان بإذن الولي. و هذا بخلاف أعماله العادية مثل الصلوات اليومية و الطواف و الدعاء و غيرهما مما لا يرى العرف أن يكون بإذن الولي،

بل يرى مصلحة الصبي أن يكون فيه حراً مستقلاً. والولاية على الصبي ليست من مخترعات الشارع وإن كان له دخل في تحديدها. وهذا البيان يقال باعتبار إذن الولي في صحة اعتكافه. وكيف كان فلو أتى بالحج أو العمرة بدون إذن الولي رجاء لا بأس به، فإنه لو كان تصرفاً في ولاية الولي لا يحرم على الصبي تكليفاً وإن جاز للولي منعه، وإن لم يكن كذلك فقد صدر من أهله. والله العالم.

[مسألة ٧] اعتبار إذن الأبوين في الحج:

مسألة ٧- لا يعتبر في حج البالغ الواجب عليه إذن الأبوين. والحكم بذلك متسالم عليه بين الأصحاب، وذلك لإطلاق الأدلة على وجوب الحج على المستطيع سواء أذن له الأبوين أم لم يأذنا. استدلل بعض الأعظم قدس سره لذلك بعدم الدليل، وأن سلطنة الغير على الشخص حتى الأبوين على الولد خلاف الأصل، ونحتاج إلى الدليل ولا دليل «١». وفيه: أنا تارة نشك في أنه هل للأبوين سلطنة على منع الولد من إتيانه بالحج الواجب عليه، فيكفي في نفي ذلك عدم الدليل وكون سلطنة الغير على الشخص

(١)- معتمد العروة: ٢٨ / ١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٧

حتى الأبوين على الولد خلاف الأصل؟

وتارة نشك في أن ما هو الموضوع للوجوب في الحج الواجب هل اعتبر فيه إذنهما بحيث كان الواجب المناسك التي أذن الوالدان أو أمرا بإتيانها، فلا يتم حينئذ التمسك بعدم الدليل أو بعدم سلطنة الغير على الشخص لنفي اعتباره، لأن اعتبار ذلك في الحج الواجب وفيما هو الموضوع لوجوبه ليس منافياً لقاعدة السلطنة؟

وبعبارة أخرى: إذن الوالدين محقق لما هو موضوع الحكم، وليس في ذلك اعتبار سلطنة على الشخص، وأن الحج واجب على الولد وللوالدين أن يمنعه منه، بل معناه أن الحج الواجب عليه هو ما كان مأذوناً فيه منهما، وهذا الشك يرتفع بإطلاق دليل وجوب الحج، فإنه يدل بإطلاقه على وجوب الحج على المستطيع سواء أذن له الأبوان أم لم يأذنا.

وكيف كان فالحكم معلوم لا اعتبار بإذن الوالدين في الحج الواجب، كما أنه لا يسقط وجوب الحج بنهيهما، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

و أما الحج المندوب الذي يأتي به البالغ، ففي المسالك: أن اعتبار إذن الأبوين فيه أقوى. «١»

وفي القواعد: اعتبار إذن الأب «٢».

وعن الشيخ والشهيد- قدس سرهما- عدم اعتبار استيذانهما.

وقال في المدارك والذخيرة بعدم وجود النص فيه «٣».

(١)- مسالك الأفهام: ٦٨ / ١.

(٢)- قواعد الأحكام: ٧٢ / ١.

(٣)- مدارك الأحكام: ٢٤ / ٧ قال ما هذا لفظه: (و لم أقف في هذه المسألة على نص بالخصوص).

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٨

و عن الحدائق: أن النص موجود «١».

قال بعض أعظم المعاصرين قدس سره: (اعتبار إذن الأبوين أو خصوص الأب خلاف قاعدة السلطنة على النفس، المستفاد من قاعدة السلطنة على المال بالفحوى). «٢»

و فيه: ما قدمنا في الحج الواجب بطريق أولى، لأن اعتبار إذن الأبوين في الموضوع و نفس المندوب لا يخالف قاعدة السلطنة على النفس خصوصاً في المستحب فإن المكلف فيه بالخيار. و على هذا ففي المندوب أيضاً يمكن التمسك بعدم اعتبار إذن الوالدين بالإطلاقات الكثيرة الدالة على استحباب الحج مطلقاً.

غير أن هنا رواية رواها الصدوق في العلل عن أبيه «٣» عن أحمد بن إدريس «٤» عن محمد بن أحمد «٥» عن أحمد بن هلال «٦» عن مروك بن عبيد «٧» عن

(١) - الحدائق الناضرة: ١٤ / ٦٥.

(٢) - مستمسك العروة: ١٠ / ١٧.

(٣) - هو على بن الحسين بن موسى بن بابويه شيخ القميين في عصره و متقدمهم. له كتب كثيرة و هو من الطبقة التاسعة.

(٤) - كان ثقة فقيها من أصحابنا من الطبقة الثامنة.

(٥) - محمد بن أحمد بن يحيى الأسدي الثقة من كبار الطبقة الثامنة.

(٦) - أحمد بن هلال العبرتائي له كتاب اليوم و الليلة و كتاب النوادر، قد روى أكثر اصول أصحابنا و اعتمدوا على رواياته، و الظاهر أنه لمكان روايته كتب شيوخه مما كان في يد الرواة عنه لا من جهة أنه المتفرد بالرواية. فهو مثلاً يروى كتاب ابن محبوب و نوادر ابن أبي عمير، و القوم كانوا يعرفون هذه الكتب و هو من الطبقة السابعة.

(٧) - و في العلل المطبوعة (متروك) و الصحيح (مروك). قال الشيخ في الفهرست: (له كتاب رويناه بهذا الإسناد) و في الكشي ما يدل على أنه ثقة شيخ صدوق. و طريق الشيخ إليه في الفهرست ضعيف، و في التهذيب صحيح و لعله من الطبقة السادسة.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٣٩

□

نشاط بن صالح «١» عن هشام بن الحكم «٢» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن صاحبه، و من طاعة المرأة لزوجها أن لا تصوم إلا بإذنه و أمره، و من صلاح العبد و نصحه لمولاه أن لا يصوم تطوعاً إلا بإذن مولاه و أمره، و من بر الولد أن لا يصوم تطوعاً و لا يحج و لا يصلى تطوعاً إلا بإذن أبويه و أمرهما، و إلا كان الضيف جاهلاً، و المرأة عاصية، و كان العبد فاسداً عاصياً غاشاً، و كان الولد عاقاً قاطعاً للرحم». «٣»
و رواه في الفقيه مرسلًا «٤» إلا أنه لم يذكر الحج و الصلاة، و قال: «و من برّ الولد بأبويه أن لا يصوم إلا بإذن أبويه و أمرهما». و رواه في الكافي و لم يذكر الحج و الصلاة أيضاً «٥».

و الرواية ردت أولاً: بضعف سندها بأحمد بن هلال العبرتائي الراجع عن عقيدته المستقيمة إلى النصب. و أظن أن توثيق النجاشي له بقوله: صالح الرواية إنما كان بملاحظة رواياته حال الاستقامة، أو بملاحظة أن كلما رواه عنه أصحابنا روه عنه في حال الاستقامة، أو بملاحظة أن ما رواه كان من الكتب و الاصول المعتمدة المعروفة، و إلا فكيف يمكن أن يقال في مثل هذا الناصب العنيد: إنه لا تنافى بين فساد العقيدة و الوثاقة. نعم، بعض مراتب فساد العقيدة الذي يقع فيه الشخص لشبهه حصلت له لا ينافي الوثاقة، و أما من صار فاسد العقيدة طغياناً و كفرًا و لجأ فساد عقيدته من أظهر دلائل عدم وثاقته.

(١) - عجلي ثقة من الطبقة السادسة.

(٢) - هشام بن الحكم يباع الكرايس ثقة من الطبقة الخامسة و هو معروف مشهور جليل.

(٣) - علل الشرائع / ٣٨٥. وسائل الشيعة: ب ١٠ من الصوم المحرم ح ٢ و ٣.

(٤) - من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٩٩ باب صوم الإذن و لم يذكر النشيط في مشيخة الفقيه.

(٥) - الكافي: ٤ / ١٥١ باب من لا يجوز له صيام التطوع إلا بإذن غيره.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٤٠

و على الجملة يمكن أن يقال: إن المراد كونه صالح الرواية في خصوص ما رواه أصحابنا عنه في حال استقامته، لأنهم تركوه بعد انحرافه و ظهور فساد عقيدته، و لا منافاة بين كون شخص ثقة في حال و كونه متهماً بالكذب و عدم الوثاقة في حال آخر. و كيف كان ليست الرواية من حيث السند كسائر روايات الثقات.

و ثانياً: قد عرفت وقوع الاختلاف في متن الحديث بحسب الروايات، فالصدوق في الفقيه و الكليني في الكافي لم يذكر الحج و الصلاة، فالاعتماد عليهما دون العلل لكونهما أضببط.

لا يقال: إنه إذا دار الأمر بين النقيصة و الزيادة فأصل عدم الزيادة مقدم على أصل عدم النقيصة؛ لأن الغالب وقوع الخلل في النقل من ناحية الإسقاط لا الزيادة.

لأنه يقال: هذان الأصلان يعتمد عليهما إذا لم يتعارضوا، و أما في مورد التعارض فلم يثبت تقديم أصالة عدم الزيادة على أصالة عدم النقيصة بقول مطلق، بل بملاحظة الموارد، ففيما نحن فيه بعد عدم وجود الزيادة في الكافي و الفقيه لا يطمئن النفس بوقوع النقص فيهما و عدم وقوع الزيادة في العلل.

و ثالثاً: ظاهر الحديث يدل على عدم صحة الصلاة تطوعاً إلا إذا وقعت بإذن الأبوين، و هذا لم ينقل من أحد الفتوى به. كما أن دلالة على اعتبار أمر الوالدين في صحة الصلاة و الصوم و الحج غير معمول بها، فلا يعتبر أمرهما في صحة هذه الثلاثة قطعاً، غاية ما يمكن أن يقال - لو لم نقل بأن عدم أذيتهما شرط في صحة الثلاثة، أو أن أذيتهما مانع عن صحتها - إن رضاها معتبر في صحتها، و أين هذا من اعتبار أمرهما؟

و على هذا تحمل الرواية على بيان الآداب و المراسم الأخلاقية، و على كل حال فطريق الاحتياط تحصيل إذنهما، أو ترك الحج المندوب لو امتنعا من الإذن، أو الإتيان به رجاء لو لم يوجب أذيتهما و ترك الشفقة بهما.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٤١

و يؤيد كل ذلك أن الصدوق في كتاب العلل الذي تفرد فيه بهذه الزيادة لم يعمل بالرواية و أفتى صريحاً بخلاف ظاهرها، فقال: (قال محمد بن علي مؤلف هذا الكتاب رحمه الله: جاء هذا الخبر هكذا، و لكن ليس للوالدين على الولد طاعة في ترك الحج تطوعاً أو فريضة، و لا في ترك الصلاة، و لا في ترك الصوم تطوعاً كان أو فريضة، و لا في شيء من ترك الطاعات). «١»

[مسألة ٨] إحرام الولي بالصبي غير المميز:

إشارة

مسألة ٨ - يستحب للولي أن يحرم بالصبي غير المميز.

لا ريب في أن مقتضى الأصل عدم مشروعية إحرام الولي بالصبي غير المميز، و عدم كون ذلك عبادة شرعية. كما أنه لا ريب في أنه لا يجوز للعباد عبادته تعالى إلا بصورة و كيفية عبدهم بها، و إن ثبت ذلك بعدم ردعهم عن بعض العبادات. و كل ما في الدين من

البرامج العبادية و خضوع العبد و تذلل لله تعالى بأنواع الخضوع و التذلل إرشاد إلى ذلك الصراط المستقيم؛ ليثبت عباد الله على طريق التوحيد، و لا يتخذون ما لم يأذن به الله ديناً و عبادة، و لا يطلبون التقرب إلى الله بما لا يقربهم منه، و لا يصلح للتقرب به، و لا يخترعون من عند أنفسهم ما لا يعلمون أنه مناسب لأدب العبودية عند حضرة المعبود جل اسمه، و لئلا يتكثر الطرق و يتفرق العباد، و يفترون باختلاف السلق و الآراء و غيرها. و هذا أمر عظيم لو تمسك به المسلمون و أخذوا فيه بكتاب ربهم و سنة نبيهم صلى الله عليه و آله و هداية عترته عليهم السلام لم يفتروا بهذه الفرق، سيما فى المسالك العبادية. و على كل حال فالأمر الذى يتعبد بها العبد و يجعلها وسيلة للتقرب إلى الله تعالى يجب أن تكون مأخوذة من الشارع، و إثبات ذلك محتاج إلى

(١) - علل الشرائع: ٣٨٥ / ٢.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٤٢

الدليل.

و بناء على ذلك يحرم التعبد و التدين بما لم يرد عليه دليل من الشرع، لأنه تشريع و تدين بما لم يُدّن الله تعالى به عباده و لم يعلم صلاحه لعبادته.

لا يقال: إن ذلك يقتضى حرمة عبادة الله تعالى بما ثبت عدم وروده من الشرع، و أن الله تعالى لم يدن به عباده، لكن لا يقتضى حرمة عبادته و التدين بما لم يثبت وروده منه، فهو محكوم فى الظاهر بالجواز كسائر الشبهات الموضوعية. فإنه يقال: إن المحرم فى هذه المسألة ليس خصوص التدين بما لم يدن الله به عباده، حتى يقال: إن كون عبادة خاصة كذلك غير معلومة، بل المحرم التدين و الالتزام الدينى بما لم يعلم أن الله تعالى أذن و تعبد عباده به، و ما أنزل الله به من سلطان. فكما لا يجوز الإخبار بأن الحكم الكذائى الذى لم نجد له دليلاً من الكتاب و سنة المعصومين عليهم السلام حكم الله تعالى لا يجوز التعبد و التدين بما لم يعلم أن الله تعالى تعبدنا بإتيانه، فالقول و العمل فى ذلك سواء.

إذا عرفت ذلك فاعلم: أن من صغريات هذه المسألة استحباب إحرام الولي بالصبي غير المميز، فإن الأصل فيه على ما ذكر عدم مشروعيته و الإتيان به تعبداً و مقرباً به إلى الله تعالى.

إلا أنه قد دل الدليل من الأحاديث المأثورة عن النبي صلى الله عليه و آله و عن عترته الطيبة عليهم السلام الذين امرنا بالتمسك بهم على مشروعيته و رجحان التعبد و التقرب به، و لم أجد فى ذلك مخالفاً من أصحابنا الإمامية رضوان الله تعالى عليهم.

قال الشيخ قدس سره فى الخلاف: (مسألة ١٢٩: يصح أن يحرم عن الصبي و يجنبه جميع ما يتجنبه المحرم، و كلما يلزم المحرم البالغ يلزم فى إحرام الصبي مثله من الصيد و الطيب و اللباس و غير ذلك، و يصح منه الطهارة و الصلاة و الصيام و الحج. غير أن الطهارة و الصلاة و الصيام لا يصح منه حتى يعقل و يميز، و الحج يصح منه بإذن وليه

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٤٣

إذا كان مميزاً، و يصح له الحج بإحرام وليه عنه إن لم يكن مميزاً، و به قال الشافعى.

و قال أبو حنيفة: لا ينعقد له صلاة و لا صوم و لا حج فإن أذن له وليه فأحرم لم ينعقد إحرامه، و إنما يفعل ذلك ليمرن عليه، و يجنب ما يجتنب المحرم استحساناً، و إذا قتل صيداً فلا جزاء عليه. دليلنا إجماع الفرق، و أيضاً ما روى أن امرأة رفعت إلى رسول الله صلى الله عليه و آله صبياً من محفة فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: نعم و لك أجر (١).

قال العلامة قدس سره فى التذكرة: (مسألة: الصبي إذا كان مراهقاً مميزاً يطبق على الأفعال أذن له الولي فيها، فإذا أذن له فعل الحج بنفسه كالبالغ، و إن كان طفلاً لا يميز: فإن صح من الطفل من غير نيابة كالوقوف بعرفة و المبيت بمزدلفة أحضره الولي فيها، و إن لم يصح من الطفل إلا بنيابة الولي عنه فهو كالإحرام يفعلها الولي عنه. قال جابر: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله حجاجاً و معنا

النساء و الصبيان فأحرمتنا مع الصبيان و لبينا عن الصبيان و رمينا عنهم «٢». و مجرد الصبي من ثيابه إذا قرب من الحرم، و روى علماؤنا: من فح). «٣»

ثم إنه يدل عليه من طرقنا طائفة من الروايات:

منها: ما أخرجه في الوسائل في ب ١٧ من أبواب أقسام الحج (باب كيفية حج الصبيان و الحج بهم و جملة من أحكامهم) و منها غيره. فمن هذه الروايات: ما عن الكليني، عن أبي علي الأشعري «٤» عن محمد بن

(١) - راجع مسند أحمد: ١/ ٢١٩ عن ابن عباس و ص ٢٤٤، ٢٨٨، ٢٤٣، ٣٤٣ و صحيح مسلم و سنن أبي داود و سنن الترمذي و سنن النسائي و سنن ابن ماجه و موطأ مالك.

(٢) - نحوه في سنن ابن ماجه: ٢/ ٢٤٤ باب الرمي عن الصبيان.

(٣) - تذكرة الفقهاء: ١/ ٢٩٨.

(٤) - أحمد بن إدريس الأشعري القمي ثقة من صغار الطبقة الثامنة.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٤

عبد الجبار «١» عن صفوان «٢» عن عبد الرحمن بن الحجاج «٣» عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «قلت له: إن معنا صبياً مولوداً فكيف نصنع به؟ فقال: مرأه تلقى حميدة فتسألها كيف تصنع بصبيانها، فأتتها فسألها كيف تصنع؟ فقالت: إذا كان يوم التروية فأحرموا عنه و جردوه و غسلوه كما يجرد المحرم، وقفوا به المواقف، فإذا كان يوم النحر فارموا عنه، و احلقوا رأسه، ثم زوروا به البيت، و مرى الجارية أن تطوف به (بالبيت و) «٤» بين الصفا و المروة» «٥»

و منها: بالإسناد عن صفوان عن إسحاق بن عمار «٦» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكة بعمره، و خرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام، قال: قل لهم يغتسلون ثم يحرمون، و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم». «٧» «٨»

(١) - محمد بن عبد الجبار القمي ثقة من كبار الطبقة السابعة.

(٢) - صفوان بن يحيى البجلي يباع السابري ثقة من أعظم الطبقة السادسة.

(٣) - البجلي الكوفي من الطبقة الخامسة.

(٤) - كما في التهذيب.

(٥) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ١.

(٦) - الصيرفي الكوفي شيخ من أصحابنا ثقة من الطبقة الخامسة.

(٧) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ٢.

(٨) - و لا يخفى ما في الاستدلال بهذه الرواية على استحباب الصبي غير المميز. فمورد الرواية حج الصبي لا إحجاجه، لأن قوله: «غلمان»، «دخلوا»، «خرجوا» «يغتسلون»، «يحرمون» يناسب الأول لا الثاني، و إن كان لفظ «الغلام» قد يطلق على المولود أيضاً قال في مجمع البحرين في مادة (غلم): الغلام الابن الصغير ... قال في المصباح: يطلق الغلام على الرجل الكبير مجازاً باسم ما كان عليه كما يقال للصغير: شيخاً مجازاً باسم ما يؤول إليه، و عن الأزهرى: و سمعت العرب يقولون للمولود حين يولد ذكراً: «غلام».

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٥

و منها: بإسناده عن علي بن مهزيار «١» عن محمد بن الفضيل «٢» «سألت أبا جعفر الثاني عن الصبي متى يحرم به؟ قال: إذا أثغر». «٣»

و الظاهر أنه لا فرق في استحباب إحجاج الصبي بين كونه مولوداً أو أثغر، لإطلاق بعض الأخبار، و لخصوص رواية عبد الرحمن بن

الحجاج، إذا فالرواية محمولة على تأكيد الاستحباب.

و منها: ما رواه الشيخ بإسناده عن أحمد بن محمد بن عيسى «٤» عن الحسن بن علي بن بنت إلياس «٥» عن عبد الله بن سنان «٦» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعت يقول: مر رسول الله برويته و هو حاج فقامت إليه امرأة و معها صبي لها فقالت: يا رسول الله أ يحج عن مثل هذا؟ قال: نعم و لك أجره». «٧»

و الظاهر أن المشهور لم يفرقوا في هذا الحكم بين الصبي و الصبية و لا ينصون عليه.

إلا أن صاحب المستند قدس سره استشكل شمول الحكم للصبي «٨» لاختصاص

(١) - علي بن مهزيار الأهوازي جليل القدر، ثقة واسع الرواية، له ثلاث و ثلاثون كتاباً، من كبار الطبقة السابعة.

(٢) - الأزدي الصيرفي، له كتاب، يرمى بالغلو و لم يذكر وجهه، و هو من الطبقة السادسة.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ٨ و ب ٢٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٤) - أحمد بن محمد بن عيسى الأحوص الأشعري شيخ القميين و وجههم غير مدافع و الرئيس و هو من الطبقة السابعة.

(٥) - الحسن بن علي بن زياد الوشاء كوفي كان من وجوه هذه الطائفة من الطبقة السادسة.

(٦) - كوفي جليل من أصحابنا، كان خادماً للمنصور و المهدي و الهادي و الرشيد ثقة من الطبقة الخامسة.

(٧) - وسائل الشيعة: ب ٢٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٨) - قال النراقي قدس سره في مستند الشيعة: (قيل: ما وقفت عليها في المسألة من الروايات

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٦

النصوص بالصبي و أن إلحاقها به محتاج إلى الدليل.

و دعوى دلالة رواية إسحاق بن عمار و شهاب على ذلك مردود، لأن الظاهر منهما عدم كفاية حج الصبي و الصبية إذا حجا بنفسهما عن حجة الإسلام، لا ما إذا أحج بهما الآخر، فإن عدم إجزائه عن حجة الإسلام مفروغ عنه لا يسأل عن مثله.

نعم استدل بعض الأعظم قدس سره بمعتبرة يونس بن يعقوب «١» عن أبيه «٢» قال: «قلت لأبي عبد الله: إن معي صبي صغيراً و أنا أخاف عليهم البرد فمن أين يحرمون؟ قال: انت بهم العرج فليحرموا منها، فإنك إذا أتيت بهم العرج وقعت في تهامة، ثم قال: فإن خفت عليهم فأت بهم الجحفة». «٣»

قال: (فإن الصبية و إن كانت جمعاً للصبي و جمع الصبيّة الصبايا إلا أن المتفاهم العرفي من الصبيّة الصغار من الأولاد أعم من الذكر و الانثى، و بذلك يظهر دلالة غيرها من الروايات أيضاً). «٤»

فمختص بالصبي و لا ريب أن الصبيّة في معناه. أقول: لأحد مطالبته بدليل كونه في معناه، و ربما يستدل للصبيّة برواية شهاب (في حديث عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألت عن ابن عشر سنين يحج؟ قال: عليه حجة الإسلام إذا احتلم و كذلك الجارية عليها الحج إذا طمئت» و موثقة إسحاق «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحج؟ قال: عليه حجة الإسلام إذا احتلم و كذلك الجارية إذا طمئت» المتقدمتين. و في دالتهما نظر، لأنهما إنما هي إذا انضمت حج الصبيّة و ليس فيها ذلك، بل ليس فيها حج الصبي أيضاً، لجواز أن يكون السؤال عن وجوب الحج فأجاب بأنه بعد الاحتلام و الطمئ لا أن يكون السؤال عن الحج الواقع حتى يمكن التمسك فيه بالتقرير، و قد استدل أيضاً بموثقة يعقوب «إن معي صبيّة صغيراً... الحديث» و لا يخفى أن الثابت من هذه الرواية بل الأولتين هو حج الصبيّة، و هو يثبت بالعمومات أيضاً لا الحج به).

(١) - ابن قيس البجلي له كتب، منها كتاب الحج، ثقة من الطبقة الخامسة.

(٢) - يعقوب بن قيس من الطبقة الخامسة.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ٧.

(٤) - معتمد العروة: ١ / ٣٢.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٧

و فيه أولاً، أن المذكور في هامش النسخة المخطوطة - كما صرح به في الطبعة الجديدة - «١» (صبياناً) بدل (صبيئاً).

و ثانياً: يرد عليه ما ذكره في المستند من أن الموضوع في الرواية حج الصبي لا الحج بها.

و ثالثاً: لا يظهر بما ذكره دلالة غيرها من الروايات، فإن لفظ بعضها «صبيّاً مولوداً»، و لفظ بعضها «سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن غلمان لنا»، و بعضها «انظروا من كان معكم من الصبيان»، و بعضها «حج الرجل بابنه»، و بعضها «من أين يجرد الصبيان؟»، و في بعضها «و الصبي يُعطى الحصى فيرمى»، و في بعضها «يصوم عن الصبي وليه»، و في بعضها «إنما كان أن تذبحوا عن الصبيان»، و في بعضها «و معنا صبيان»، و في بعضها «لا بأس بالقبة على النساء و الصبيان و هم يحرمون»، و في بعضها «الصبيان يطاف بهم و يرمى عنهم». و الغرض من الإشارة إلى ذلك كله أنه لا يظهر برواية يونس بن يعقوب دلالة سائر الروايات.

نعم، يمكن أن يقال: إنه يستظهر من التعبير بالصبي و الصبيان أن مراد السائل و المجيب عليه السلام أعم من الصبي و الصبيئ و الصبيان و الصبايا، و إنما عبر عن الكل بالتعبير المذكور تغليفاً للذكر على الإناث، كما يرى مثله في موارد أخرى، و ترك استفعال الإمام عليه السلام في مثل هذا المورد حيث كان احتمال إرادة الأعم قريباً مؤيد لهذا الاستظهار. و التمسك بقاعدة الاشتراك لا بأس به، و ما يقال من أنها مختصة بالخطابات الموجهة إلى الذكور دون أوليائهم «٢» مندفع: بأنه ليس الملاك في ذلك كون الخطاب

(١) - راجع وسائل الشيعة: ١١ / ٢٨٩.

(٢) - مستمسك العروة: ١٠ / ٢٠.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٨

موجهاً إلى الذكر، بل الملاك كون موضوع الحكم هو الذكر حتى إن كان الحكم موجهاً إلى المرأة و كان موضوعه أيضاً المرأة يمكن أن يقال بقاعدة الاشتراك بشمول الحكم للرجل، كما إذا قيل لها: أحسنى إلى امك. نعم، المكلف بهذه الأحكام الولي و هو أعم من الذكر و الانثى، و الظاهر أن موضوع هذه التكاليف أيضاً هو الأعم منهما.

الكلام في قاعدة الاشتراك:

تارةً يراد من قاعدة الاشتراك اشتراك الغائبين عن مجلس الخطاب، و غير المشافهين مع الحاضرين في مجلس الخطاب و المشافهين، و إن لم يكونوا موجودين في عصر الخطاب، و صاروا موجودين في الأزمنة المستقبلية في حجية الخطاب على الجميع، و جواز احتجاج الكل به، و هذا هو الذي يبحث عنه في أصول الفقه في مبحث (الخطابات الشفاهية).

و أخرى يراد من قاعدة الاشتراك اشتراك غير المعاصرين لعصر الوحي و الرسالة من الذين يأتون في الأعصار المستقبلية إلى يوم القيامة مع الموجودين في عصر الرسالة و تبليغ الأحكام. و القاعدة بهذا المعنى أشبه بالمسائل الكلامية دون الفقهية و الفرعية، و مفادها من الضروريات و هو حلال محمد صلى الله عليه و آله حلال إلى يوم القيامة، و حرامه حرام إلى يوم القيامة، و بقاء الدين إلى آخر الدهر، و إن مرور الأزمنة و الأعصار لا تؤثر في تغيير الأحكام الشرعية بأقسامها من الأولية و الثانوية، و الظاهرية و الواقعية، فكلها

ثابتة إلى يوم القيامة، وهذا معنى خاتمية الدين المبين، وختم الشرائع بشريعة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله.

و ثالثاً يراد منها اشتراك النساء مع الرجال في الخطابات الموجهة إلى

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٩

الذكور، مثل «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا» * و «اعْبُدُوا اللَّهَ» * و «اعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ» و «أَقِيمُوا الصَّلَاةَ» * و «آتُوا الزَّكَاةَ» * و «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ» فإن مثل هذه الخطابات يشمل النساء كما يشمل الرجال.

و السر في ذلك: أن الإتيان بالصيغ المختصة بالذكور ليس لاختصاصهم بهذه التكليف، و لا اختصاص هذه القوانين الكلية الجامعة بهم، بل لأجل التغليب، و أنهم إذا أرادوا خطاب الجميع كانوا يوجهونه بصيغة التذكير، و الشارع المقدس أيضاً في مقام بيان أحكامه الكلية و خطابه الجامعة سلك مسلك العرف.

و لذا في الخطابات الموجهة إلى (الناس) التي تشمل بنفس الكلمة الجنسين الذكور و الإناث نرى الإتيان بصيغ التذكير مثل «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا» * و «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً»، فلا يعد الإتيان بفعل الجمع المذكر قرينة على إرادة الذكور من كلمة (الناس)، و مثله قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» فلا يعد الإتيان بصيغة الماضي للمذكر (استطاع) قرينة على إرادة الذكور من (الناس).

و بعبارة أخرى: المفهوم العرفي من الأساليب المذكورة في الكلام هو الأعم من الرجال، و دلالتها على خصوص الرجال يحتاج إلى القرينة، و لعل الاستقراء في الكتاب و السنة أيضاً يشهد بذلك.

هذا، مضافاً إلى أن المذكور في الدليل و إن كان رجلاً أو عبداً أو غيرهما إلا أنه يفهم في بعض الموارد بالقرينة المدلول الأعم، مثل «رجل شك بين الثلاث و الأربع» و «يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ».

نعم، الخطابات الموجهة إلى الذكور مثل (يا أيها الرجال افعلوا كذا) فهي

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٥٠

مثل الخطابات الموجهة إلى النساء لا تشمل الجنس الآخر.

و ربما يكون الخطاب عاماً موجهاً إلى الذكور و الإناث، و لكن موضوعه في لفظ الخطاب كان الذكور، فإذا كان مثل (حجوا أو اتنوني بأبنائكم أو ذكوركم) فهو لا يشمل البنات و الإناث قطعاً.

و تارة يقول: حجوا بصبيانكم أو بصبيبتكم، فهل يدل على العموم و شمول مفهومه للصبي و الصبايا؟

فلا يبعد دلالة على الأعم و اشتراك الإناث مع الذكور في الموضوعية للحكم. كما إذا قال: (اتنوني بالذين معكم) فإنهم يأتونه بكل من معهم من الذكور و الإناث، مع أن كلمة (الذين) للمذكر. و لا يبعد أن يكون مفهوم اتنوني بصبيبتكم أو صبيانكم أيضاً هكذا.

و بعبارة أخرى نقول: إذا كان المراد الأعم من الإناث يكتفون باللفظ الدال على الذكور بعلامة التذكير و ضميره، دون اللفظ الذي هو بنفسه دال على الذكور (كالرجال) و (الأبناء).

و على كل حال نقول: إننا نستظهر من التعبير بالصبي و الصبيان أن مراد السائل و المجيب عليه السلام أعم من الصبي و الصبيبة، و الصبيان و الصبايا، كما نستظهر من «الَّذِينَ آمَنُوا» * كون النساء كالرجال طرفاً للخطاب، و إنما عبر عن الكل بصيغة التذكير تغليباً للذكور على الإناث، كما رأيت في مثل «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ» و في موارد كثيرة أخرى، فكما أن المكلف بهذه الأحكام الولي الذي هو أعم من الذكر و الانثى موضوعها أيضاً يكون الأعم منهما.

و لا يبعد جريان السيرة على ذلك و لذا لم يسأل أحد من الأئمة عليهم السلام عن ذلك.

و لعل فتوى المشهور باشتراك الصبيبة مع الصبي في ذلك، أو عدم تنصيبهم على

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٥١

خلاف ذلك الظاهر في كونه ثابتاً عندهم، للاعتماد على السيرة المعلومة. والله هو العالم.

[مسألة ٩] إحتجاج الصبي غير المميز:

إشارة

مسألة ٩- إحتجاج الصبي غير المميز يكون بأمره إتيان أعمال الحج، من نية الإحرام والتلبية، وترك ما يحرم على المحرم، والطوف و صلاة الطواف، والسعي والحلق، والتقصير، وطواف النساء، فإن لم يتمكن من جميع ذلك أو من بعضه ينوب عنه فيما لا يتمكن. يدل على ذلك ما رواه الكليني عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد «١»، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر «٢»، عن مثنى الحنات «٣»، عن زرارة «٤» عن أحدهما عليهما السلام «٥» قال: «إذا حج الرجل بابنه وهو صغير فإنه يأمره أن يلبي ويفرض الحج، فإن لم يحسن أن يلبي لبي (لبوا) عنه، ويطاف به، ويصلى عنه قلت: ليس لهم ما يذبحون؟ قال: يذبح عن الصغار، ويصوم الكبار، ويتقى عليهم ما يتقى المحرم من الثياب والطيب، وإن قتل صيداً فعلى أبيه». «٦» وفي قوله عليه السلام: «ليس لهم ما يذبحون؟» وجهان:

(١)- الأقوى الاعتماد عليه، وقد عرفت وجهه بما لا مزيد عليه.

(٢)- أبو علي المعروف بالزنطي، كان عظيم المنزلة عند الإمامين الرضا والجواد عليهما السلام وله كتب وروايات كثيرة في الاصول والفروع، وهو من الطبقة السادسة.

(٣)- مثنى بن الوليد الحنات، كوفي ثقة من الطبقة الخامسة.

(٤)- زرارة بن أعين وهو أشهر من أن يحتاج إلى تعريف، وهو من أصحاب الباقرين عليهما السلام وأكثر رواياته عنهما عليهما السلام من الطبقة الرابعة.

(٥)- الإمام الباقر عليه السلام أو الصادق عليه السلام.

(٦)- الكافي: ٣٠٣/٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٥٢

الأول: ليس للأولياء ما يذبحون عن الصغار.

والثاني: ليس للصغار ما يذبحون. والثاني مطابق لأصالة عدم التقدير.

وأما وجه صوم الكبار والذبح عن الصغار فيعلم مما ذكر في المرجحات من أن ما لا بدل له أهم مما له البدل وفيما نحن فيه الذبح عن الصغار لا بدل له، وأما عن الكبار فله البدل، وهو الصوم، كما قال الله تعالى: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ». «١»

ويدل على ذلك أيضاً رواية عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمة عن أبي عبد الله عليه السلام في المسألة السابقة.

وهل يجب الوضوء عنه للطواف إذا لم يتمكن هو من الوضوء، أو وضوؤه صورة إن أمكن؟ يمكن أن يقال بعدم وجوب الوضوء عنه، ولا إيقاع صورة الوضوء به؛ وذلك لأن الذي يجب على الولي أن ينوب عنه أو يوقعه به- إن لم يتمكن هو بإتيانه ولو بصورته- هو أفعال الحج، وأما ما يعتبر في الأفعال مثل الطهارة في الطواف مما لا يتحصل لا بالنياية منه ولا بإيقاع صورته كالطهارة فلا يجب ذلك، فالوضوء شرط للطائف لا للطواف، وهو لا يتحصل للصبي، والولي الذي يطوف به ليس الطائف حتى يجب عليه، ومع ذلك

كله لا ينبغي ترك الاحتياط بإيقاع الوضوء به و الوضوء عنه.

الإحرام بالصبي غير المميز للعمرة المفردة:

و هل يُستحبّ للولي أن يحرم بالصبي غير المميز للعمرة المفردة، أو أن ذلك مختص بالحج، غاية الأمر أن يقال باستحبابه لمطلق الحج و إن

(١) - البقرة / ١٩٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٥٣

كان حج التمتع، فيستحب أن يحرم به للعمرة المتمتع بها إلى الحج؟

مقتضى الأصل الاقتصار على إحرام الحج، و لكن يمكن أن يستفاد التعميم بالنسبة إلى العمرة المفردة من بعض الأدلة، و ذلك مثل رواية على بن مهزيار، عن محمد بن الفضيل قال: «سألت أبا جعفر الثاني عليه السلام عن الصبي متى يحرم به؟ قال: إذا أثمر» (١) يستفاد من ترك استفصال الإمام عليه السلام عن نوع الإحرام استحباب الإحرام بالصبي، حتى بإحرام العمرة المفردة. إلا- أن يقال: موضوع السؤال هو سن الصبي للإحرام، و أما نوع الإحرام فليس في نظر السائل حتى يستفاد من ترك استفصال الإمام عليه السلام التعميم بالنسبة إلى العمرة المفردة.

و خبر أيوب أخى أديم (٢) قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام من أين يجرد الصبيان؟ فقال: كان أبى يجردهم من فخ» (٣) «٤». و يرد على الاستدلال بهذه الرواية أيضاً ما ورد على سابقته، إلا أنه لا بأس بإحرام الصبي بإحرام العمرة المفردة رجاء.

[مسألة ١٠] المراد بولي الصبي

مسألة ١٠- هل المراد بالولي الذي يستحب له الإحرام بالصبي غير المميز هو خصوص الولي الشرعي، من الأب و الجد الأبى، و الوصى

(١) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ٨.

(٢) - أيوب بن الحرّ، كأنه من الطبقة الخامسة.

(٣) - قال في مجمع البحرين: (في الحديث: «تجرد الصبيان من فخ» هو بفتح أوله و تشديد ثانيه: بئر قريه من مكة على نحو فرسخ، و ذلك رخصة لمن حج على طريق المدينة).

(٤) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٥٤

لأحدهما، و الحاكم و أمينه، و وكيل أحد من المذكورين، أو أعم منه و من كل من يتكفل أمره من امه و إخوته و أعمامه، بل و غيرهم من المؤمنين؟

ربما يستدل لعموم الاستحباب بإطلاق صحيحة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه إلى الجحفة أو إلى بطن مر، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، و يطاف بهم و يرمى عنهم، و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه». (١)

قيل: إن إطلاقه يشمل الصبيان، سواء كان معهم أولياؤهم أم لا.

وفيه: أن الظاهر من الولي في قوله عليه السلام: «و من لا- يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» هو الولي الشرعي الذي أحرم به، ولا يجوز أن يكون الذي أحرم به غير الولي، و يكون بدل هديه على وليه. مضافاً إلى أن الصحيحة ليست من هذه الجهة في مقام البيان أصلاً.

و الذي ينبغي أن يقال- مضافاً إلى أن مقتضى الأصل عدم الاستحباب، و عدم مشروعية الإحرام و الإحجاج بالصبي غير المميز من غير الولي الشرعي، فلا يترتب على فعله ما يترتب على إحرام الولي به:- إن تصرفات غير الأولياء في الصبي غير المميز (كما أشرنا إليه) إذا لم تكن من التصرفات العادية التي لا يرى العرف لكونها تحت ولاية أحد فائدة و مصلحة، بل كانت من التصرفات التي يرى لزوم كونها تحت ولاية وليه، لما في ذلك من مصلحة المولى عليه و لو في الجملة يجب أن يكون صادراً بإذن الولي، و بعيد من حكمه الشارع تجويز هذا العمل و الحكم باستحبابه مطلقاً، إذاً فلا يجوز لغير الولي أن يحرم بالصغير، و لا أثر لإحرامه. فما أفاده بعض الأعظم قدس سره من عدم اختصاص إحجاج الصبي بالولي

(١)- وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ٣.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٥٥

الشرعي لعدم استلزامه للتصرف المالي حتى يحتاج إلى الإذن من الولي «١» منظور فيه.

نعم، قد ورد في خصوص الام رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سمعت يقول: مر رسول الله صلى الله عليه و آله برويته «٢» و هو حاج، فقامت إليه امرأة و معها صبي لها، فقالت: يا رسول الله أ يحج عن مثل هذا؟ فقال: نعم و لك أجره». «٣» و لا بأس بدلالته. «٤»

[مسألة ١١] استحباب الإحجاج و الإحرام بالصبي:

مسألة ١١- استحباب الإحجاج بالصبي غير المميز و الإحرام به معناه الإتيان بجميع أفعال الحج، لا مجرد الإحرام به و تركه على حاله. فما هو المستحب هو جميع تلك الأفعال التي من جملتها الهدى على الولي دون الصبي؛ لأن هذا هو القدر المتيقن من استحباب الإحجاج به.

مضافاً إلى أن كونه على مال الصبي خلاف مصلحته الدنيوية التي يجب على الولي رعايتها، و على هذا لو لم يكن الولي قاصداً إعطاء الهدى من ماله لا يصح إحرامه بالصبي، مثل أن لا يكون قاصداً الطواف به، أو الرمي عنه، فمجرد الإحرام به ليس مستحباً. «٥»

(١)- معتمد العروة: ٣٦ / ١.

(٢)- موضع بين الحرمين كما في القاموس.

(٣)- وسائل الشيعة: ب ٢٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٤)- و لكن الرواية ظاهرة في نيابة الام عن الصبي لا إحجاجها، و إن كان ما في الجواهر هكذا: «أ يحج بمثل هذا؟» بدل «أ يحج عن هذا؟» و الاعتماد على الأصل.

(٥)- إن قلت: ما تقول في استحباب إخراج الزكاة من مال الصبي نقول به في إحجاجه. قلت:

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٥٦

مضافاً إلى أنه يمكن أن يقال: إذا أحرم به يجب عليه إتمام الحج به، لقوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ».

و على كل حال فالهدى على الولي دون الصبي، فكما أن إحجاج البالغ معناه إعطاء الهدى عنه أيضاً كسائر المصارف، فمعنى إحجاج الصبي أيضاً هو إعطاء المحج الهدى عنه، هذا هو المتبادر منه. «١»
هذا، مضافاً إلى دلالة بعض الروايات على ذلك:

مثل صحيح زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: «إذا حج الرجل بابنه و هو صغير فإنه يأمره أن يلبي و يفرض الحج، فإن لم يحسن أن يلبي لبوا عنه، و يطاف به و يصلى عنه، قلت: ليس لهم ما يذبحون؟ قال: يذبح عن الصغار و يصوم الكبار، و يتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب و الطيب، و إن قتل صيداً فعلى أبيه». «٢»
وجه الدلالة: أن قول السائل: «ليس لهم ما يذبحون؟» ظاهر في أنه ليس للذين يحجون به ما يذبحون، فقال عليه السلام: «يذبح عن الصغار و يصوم الكبار»، فكان السائل كان يرى أنه لا يجوز الذبح من مال الصغير فسأله عما إذا لم يكن للولي ما يذبح عنه.
فإن قلت: إن الغالب عدم تمكن الطفل من الهدى، و السؤال منصرف إلى هذه الصورة، فلا دلالة للحديث على عدم كونه في مال الصبي إذا كان متمكناً.

يمكن القول بالفرق بأن في الزكاة تكون عين المال الزكوى من أربابها فيستحب أدائها على الولي، و لو لم يؤدها يجب عليه بعد البلوغ، و تعلق الزكاة بمال الصبي لا يكون بتسبيب الولي بخلاف الهدى فإنه يكون بتسبيه.

(١)- و توهم أن حج الصبي كسائر عباداته تمرينية، فالمستحب عليهم أعمال الحج بتمامها إلا ما لا يقدر عليه، و من جملتها الهدى مندفع بأن الكلام هنا في استحباب إحجاج الصبي غير المميز للولي لا للصبي الذي لا يتمشى منه قصد القرية، و هذا لا ينافي وصول ثواب إلى الصبي أيضاً.

(٢)- وسائل الشيعة: ب ٧ من أبواب أقسام الحج ج ٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٥٧

قلت: الذي يجب إقامة الدليل عليه كون الهدى في مال الصبي، لأن المتبادر من جواز إحجاجه للولي كون الهدى على الولي، و ما يحتاج إلى الدليل جواز تصرف الولي في مال الصبي بأداء الهدى منه.

مضافاً إلى منع كون الحديث منصرفاً إلى صورة عدم تمكن الصغار من الهدى، بل إطلاق قوله: «ليس لهم ما يذبحون؟» يشمل صورة تمكن الصغار، و بترك استفصال الإمام يتم المطلوب، فلا أثر للانصراف.

و منها: رواية إسحاق بن عمار، فإن ظاهر قوله عليه السلام: «و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم» أن الكبار الذين أمروا الصغار بالاغتسال و الإحرام يجب عليهم الذبح عن الصغار من أموالهم لا من أموال الصغار.

و منها: ما رواه الشيخ قدس سره بإسناده عن موسى بن القاسم، «١» عن أبان بن عثمان، «٢» عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، «٣» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يصوم عن الصبي وليه إذا لم يجد له «٤» هدياً و كان متمتعاً». «٥»

و منها: ما رواه الصدوق - عليه الرحمة - بإسناده عن عبد الرحمن بن أعين «٦» عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الصبي يصوم عنه وليه إذا لم يجد هدياً». «٧» و منها

(١) موسى بن القاسم البجلي من كبار الطبقة السابعة، و شيوخه في الحديث أكثر من مائة و عشرين، منهم أبان بن عثمان، و في النسخة المطبوعة من التهذيب: (محمد بن القاسم هو و عمه و جده و أبوه من الثقات، و من يروى عن أبان هو موسى بن القاسم).

(٢) أبان بن عثمان من الطبقة الخامسة، قيل: إن العصابة أجمعوا على تصحيح ما يصح عنه و إن قيل في مذهبه ما قيل.

(٣) من الطبقة الخامسة، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام سبعمئة مسألة.

(٤) في النسخة المطبوعة لا توجد كلمة (له).

(٥) وسائل الشيعة، ب ٣ من أبواب الذبح ح ٢.

(٦) من الطبقة الخامسة، هو من بنى أعين الذين قالوا: إنهم كانوا مستقيمين، له كتاب.

(٧). وسائل الشيعة: ب ٣ من أبواب الذبح ح ٥.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٥٨

غيرها.

هذا، ولكن يمكن أن يقال بدلالة رواية معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه إلى الجحفة أو إلى بطن مر، و يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، و يطاف بهم و يرمى عنهم، و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه، على كون الهدى في مال الصغير دون الولي. فهو معارض لما دل على أنه على الولي. و لذا عقد في الوسائل باباً بهذا العنوان في أبواب الذبح (باب أن الولي إذا حج بالصبي لزمه الذبح عنه إن لم يكن له هدى، و مع العجز الصوم عنه)، فكأنه أفتى بمضمونه، و جمع بين الروايات بحمل ما يدل على أنه على الولي على صورة عدم كون الصبي موسراً.

و لكن يمكن الخدشة في دلالة قوله عليه السلام: «و من لا يجد الهدى منهم» أولاً بمناسبة الحكم و الموضوع أن المراد من عدم وجدان الصغير الذي لا مال له غالباً عدم وجدانه في مال الولي، و من لا يجد الهدى من الصغير هو الذي لا يجده وليه، كالصبي الذي لا يجد نفقته فإنه هو الذي لا يجد وليه نفقته.

و هذا نظير الصفة بحال متعلق الموصوف، فالصبي موسر إذا كان وليه موسراً و فقير و معسر إذا كان وليه معسراً و فقيراً، و إلا كان المناسب أن يقول: و من كان معسراً لا يتمكن من الهدى كان هديه على الولي، و إن لم يكن الولي أيضاً موسراً يصوم عنه.

و بالجملة: حمل قوله عليه السلام: «و من لا يجد الهدى منهم» على من لا يجد الهدى منهم وليه ليس بعيد.

و ثانياً: يمكن أن يكون المراد من قوله عليه السلام: «و من لا يجد الهدى منهم» أن

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٥٩

من لا يجد من الأولياء الهدى من الصغار (لا من مال الصغار) فليصم عنه وليه.

و مما يدل أيضاً على أن الهدى يكون على الكبار ما رواه الكليني بإسناده عن إبراهيم بن مهزيار «١»، عن أخويه علي و داود «٢»، عن حماد «٣»، عن عبد الرحمن بن أعين «٤» قال: «حججنا سنة و معنا صبيان، فعزت الأضاحي، فأصبنا شاء بعد شاء، فذبحنا لأنفسنا و تركنا صبياننا، فأتى بكير أبا عبد الله عليه السلام فسأله فقال:

إنما كان ينبغي أن تذبحوا عن الصبيان و تصوموا أنتم عن أنفسكم، فإذا لم تفعلوا فليصم عن كل صبي منكم وليه». «٥»

فإنه يستفاد منه أن الهدى يكون على الولي، و لو كان في مال الصبي و لم يجده هو كان المناسب أن يصوم عنه وليه، لا أن يتكفله من ماله.

[مسألة ١٢] كفارة صيد الصبي:

إشارة

مسألة ١٢- قد دلت صحيحة زرارة المتقدمة بقوله عليه السلام: «و إن قتل صيداً فعلى أبيه» على كون كفارة صيد الصغير الذي حج به على وليه.

و لا يقال: إن ظاهره كونه على أبيه دون غيره من الأولياء.

فإنه يقال: الظاهر أنه لا- خصوصية للأب، غير أنه متكفل لأمر الصغير و الحج به، و لا- فرق بينه و بين غيره ممن أحرم به و أمره بالإحرام.

(١)- من صغار الطبقة السابعة، عده ابن طاوس في ربيع الشيعة من سفراء الصاحب عليه السلام.

(٢)- هما من كبار الطبقة السابعة، على بن مهزيار جليل القدر، و الظاهر أن داود أيضاً ثقة لرواية إبراهيم عنه.

(٣)- هو حماد بن عيسى من الطبقة الخامسة و طال عمره و عاصر الطبقة السادسة.

(٤)- من الطبقة الرابعة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.

(٥)- وسائل الشيعة: ب ٣ من أبواب الذبح ح ٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٦٠

و على هذا لا- اعتناء بقول من قال: إنه في مال الطفل، لأن الكفارة من قبيل الإلتلاف و الضمانات، لأن ذلك من قبيل الاجتهاد في مقابل النص. مضافاً إلى أن كون الكفارة من قسم الإلتلاف و الضمانات أول الكلام، بل وجوبها حكم تكليفي ثبت في مورده، و لا موجب لثبوته في مال الطفل.

نعم، ما اختاره ابن إدريس من عدم الكفارة لا على الطفل و لا على وليه متَّجه، لو لا النص الصريح الدال على كونها على الولي، فعلى كل ذلك الصحيح ما ذهب إليه المشهور من كون كفارة الصيد على وليه.

بقية الكفارات على الولي، أو في مال الصبي؟

و أما سائر الكفارات مما لا نص على كونها على الولي و لا على الصبي فهل هي على الولي، أو في مال الصبي، أو ليس على واحد منهما شيء؟ لما رواه الشيخ الطوسي رحمه الله بإسناده عن محمد بن أبي عمير «١»، عن حماد بن عثمان «٢»، عن محمد بن مسلم «٣»، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «عمد الصبي و خطؤه واحد». «٤» و ما رواه بإسناده عن محمد بن الحسن الصفار «٥»، عن الحسن بن موسى

(١)- من الطبقة السادسة جليل القدر عظيم المنزلة عندنا و عند المخالفين، هو من أوثق الناس عند الخاصة و العامة و أنسكهم و أورعهم و أعبدهم، ذكره الجاحظ بهذه الصفة، و ذكر أنه واحد زمانه في الأشياء كلها.

(٢)- من الطبقة الخامسة هو و أخوه عبد الله ثقتان.

(٣)- من الطبقة الرابعة، أبو جعفر الطحان، فقيه ورع وجه أصحابنا بالكوفة ممن أجمعت العصابة على تصديقهم.

(٤)- وسائل الشيعة: باب ١١ من أبواب العاقلة ح ٢.

(٥)- من الطبقة السابعة، مؤلف كتاب بصائر الدرجات، له كتب، ثقة.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٦١

الخشاب «١»، عن غياث بن كلوب «٢»، عن إسحاق بن عمار «٣»، عن جعفر، عن أبيه قال عليهما السلام: «إن علياً عليه السلام كان يقول: عمد الصبيان خطأ (يحمل على العاقلة)». «٤»

يعني كما أن الخطأ في موارد يحمل على العاقلة كذلك عمد الصبيان مطلقاً، سواء كان في باب الديات و الجنایات، أو غيرها

كالكفارات حكمه حكم الخطأ في باب الديات يحمل على العاقلة.

فتنزيل عمل الصبيان على الخطأ لا ينحصر على مورد يكون على تقدير صدوره عمداً على الفاعل، و على تقدير صدوره خطأ على العاقلة حتى يقال: إن في باب الكفارات ليس كفارة ما ارتكبه المحرم خطأ على العاقلة، بل ليس في خطئه كفارة.

و بعبارة أخرى: الحديث نزل عمد الصبيان منزلة الخطأ الذي حمل على العاقلة، يعني ما يجب على البالغ إن صدر عن الصبي عمداً يحمل على العاقلة، و حكمه حكم الخطأ الذي يرتكبه البالغ في باب الديات و يحمل على العاقلة، و إن لم يكن لخطأ الصبي و لا البالغ في مورد عمد الصبي حكم أصلاً. فيكون الفرق بينهما: أن الكفارة التي لم تجعل على الصبي و لا البالغ إذا صدر المحذور منهما خطأ جعلت على البالغ نفسه، و على عاقلة الصبي إذا ارتكبه عمداً.

و هذا الاحتمال و إن كان بالنظر إلى ظاهر الحديث و لكنه مردود بعدم القول في

(١)- من الطبقة السابعة، من وجوه أصحابنا، مشهور كثير العلم و الحديث.

(٢)- كأنه من الطبقة السادسة، البجلي له كتاب، و ذكر الشيخ في العدة أنه من العامة، و لكنه عملت الطائفة بأخباره إذا لم يكن لها معارض عن طريق الحق.

(٣)- شيخ من أصحابنا، و كان فطحيّاً ثقة، و أصله معتمد.

(٤)- وسائل الشيعة: ب ١١ من أبواب العاقلة ح ٣. في النسخة المطبوعة بدل (جعفر) (أبي جعفر)، و الظاهر أن الأصح جعفر عليه السلام، لأن إسحاق لم يرو عن أبي جعفر عليه السلام.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٦٢

الكفارات بأنها تحملها العاقلة، و عليه تختص الرواية بباب الديات و الجنایات.

و أما في مثل قوله في صحيحه محمد بن مسلم: «عمد الصبي و خطؤه واحد»، فلا- يتم الحكم بوحدتهما إلا إذا كان لخطأ الصبي حكم، حتى يجوز الحكم باتحادهما في الحكم، فهو أيضاً لا يشمل إلا باب الجنایات و الديات.

و قال في الحقائق: (و المسألة لا تخلو من إشكال لعدم النص في المقام، فإننا لم نقف في ذلك إلا على صحيحه زرارة المتقدمة الدالة على الصيد و أنه تجب كفارته على الأب، و الاحتياط واضح). «١»

و عن الشيخ قدس سره تقوية عدم الكفارة لا على الولي و لا على الصبي، لقوله عليه السلام:

«عمد الصبي و خطؤه واحد» فإذا لم تتعلق الكفارة بارتكاب محذور على البالغين لا تتعلق بغيرهم إذا ارتكبه عمداً «٢».

و فيه: أن هذا الحديث مربوط بباب الجنایات و الديات التي يكون الحكم فيها ثبوت الديّة في صورة الخطأ، و ليس المراد به وحدة عمد الصبي و خطؤه مطلقاً، و إلا يلزم منه عدم بطلان عباداته من الصلاة و الصيام بارتكابه عمداً ما لا يفسدها خطأً و سهواً، مثل الأكل و الشرب في الصوم.

و أما رواية إسحاق بن عمار: «عمد الصبيان خطأ يحمل على (تحمله) العاقلة» فإننا و إن تكلفنا شمول دلالتها للكفارات أيضاً إلا أنه يؤدي إلى ما لم يفت به أحد، و هو كون كفارة عمد الصبي على عاقلته، فالروايتان أجنبيتان عن هذا البحث.

إذاً نبقي نحن و ما نقول به في حكم الكفارة، فإن قلنا بأنه حكم تكليفي

(١)- الحقائق الناضرة: ١٤ / ٧١.

(٢)- المبسوط: ١ / ٣٢٩.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٦٣

صرف ليس على الصبي شيء لرفع قلم التكليف عنه، ولا- على الولي لعدم وجوب منعه من ارتكاب المحظورات بعد ما لم يكن هو مكلفاً بتركه، و على فرض وجوب منعه عنه على الولي فالكفارة لم تشرع على ترك منعه.

اللهم إلا- أن يقال بمناسبة الحكم و الموضوع: إن معنى إحرامه بالطفل التزام الولي بحفظه من ارتكاب المحظورات، و لا يزم ذلك كون الكفارة على الولي إن ترك ذلك عمداً، فتأمل.

و إن قلنا: إنه حكم وضعي باشتغال ذمة المحرم بارتكابه المحرمات عمداً و إنه دين عليه، فالظاهر أنه يكون في مال الطفل، فالولي يؤديه من ماله.

و لكن يمكن أن يقال: على هذا أيضاً إن إحرام الولي بالطفل يقتضي أن يجتنب به عن المحظورات، و مقتضى ذلك كون الكفارة عليه دون الصبي إن ترك منعه عنها.

بل يمكن أن يقال: إن القدر المتيقن من مشروعية استحباب الإحرام بغير المميز هو ما إذا ضمن الولي الكفارة منه و جعلها على عهده إن صدر من الصبي ما يقتضي ذلك.

فعلى هذا لا- يبعد القول بكون كفارة ما يرتكبه غير المميز على الولي مطلقاً أو إن ترك منعه عن المحرمات، و لا بأس بتأييد ذلك بحكم الإمام عليه السلام صريحاً في الصيد بأن الكفارة على أبيه بإلغاء الخصوصية، و دعوى وحدة ملاك كون الكفارة على أبيه في الصيد و غيره فتأمل.

ثم إن هنا رواية رواها في قرب الإسناد الشيخ الجليل المحدث عبد الله بن جعفر الحميري أبو العباس القمي، من كبار الطبقة الثامنة، عن عبد الله بن الحسن العلوي، عن جده علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهم السلام (قال): «و سألت عن الصبيان هل عليهم إحرام، و هل يتقون ما يتقى الرجال؟ قال: يحرمون، و ينهاون

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٦٤

عن الشيء يصنعونه مما لا يصلح للمحرم أن يصنعه، و ليس عليهم فيه شيء». (١)

و دلالتها على عدم الكفارة على الصبيان إذا ارتكبوا ما يحرم على المحرم ظاهرة لا مجال لإنكارها، كما أن دلالتها على عدم شيء على الأولياء أيضاً لا بأس بها، لأنه لو كانت الكفارة عليهم كان المناسب التصريح به لا السكوت عنه، إذاً فلا شيء على الصبي و لا على الولي بارتكاب الصبي المحظورات إلا في الصيد الذي يخصص بدليل كونه على أبيه هذا الحديث، و لكن القول بذلك إذا كان وقوع المحذور من الصبي بفعل الولي و إيقاعه به مشكل، فالأحوط في هذه الصورة أداء الكفارة على الولي.

هذا كله في حكم الصبي غير المميز، و أما المميز فلا- ريب في عدم كون كفارته على الولي، و كونها على نفسه يدور مدار القول بكون حكم الكفارة وضعياً

(١)- قرب الإسناد/ ١٠٥، وسائل الشيعة: ب ١٨ من أبواب المواقيت ح ٢. و الحديث من حيث السند معتبر لا تدخل الخدشة فيه، لأن عبد الله بن الحسن بن علي و إن لم يذكر في كتب الرجال مما كان عندنا إلا أنه مذكور هو و أولاده و بيته في كتب أنساب العلويين، و عبد الله بن جعفر الذي عرفت جلاله قدره يروي الحديث عن جده علي بن جعفر بواسطته، و اعتمد عليه، و من المعلوم أنه كان معروفاً عنده بحسبه و نسبه و اعتمد عليه برواية أكثر من خمسمائة سؤال مهم في الفروع الفقهية من أبواب كثيرة، و الظاهر أنها كتاب مسائل علي بن جعفر عن أخيه عليهم السلام، و مثل الحميري يعرف هذا الكتاب، فلا يضر باعتبار الحديث و اعتبار هذا القسم من قرب الإسناد عدم ذكر عبد الله بن الحسن في كتب الرجال، فالكتاب معتمد عليه، و الحديث معتبر لا ريب فيه و يؤيده نقل المجلسي و الشيخ الحر. مضافاً إلى وجود كتاب علي بن جعفر عند الحميري و إسناده إلى عبد الله بن الحسن العلوي يكون من باب حفظ السيرة المستمرة عند المحدثين كما عرفت. و لا يخفى عليك ما في الوسائل: فأولاً جعل رواية علي بن جعفر ذيل رقم ١ و جعل روايته

بسند الحميري تحت رقم ٢ مع أن المناسب جعل رواية الشيخ عن علي بن جعفر التي هي غير رواية أيوب عن أبي عبد الله عليه السلام تحت رقم ٢ ثم الإشارة بأنه رواها الحميري. و ثانياً قال: وزاد، فكأنه توهم ما ذكره من الزيادة جزءاً من رواية قرب الإسناد في ميقات الفخ والحال أنه سؤال آخر كسائر مسائل الكتاب ولم يكن هنا محل ذكره. والله هو العاصم. (المؤلف).

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٦٥

و ديناً على المحرم، وإلا- على القول بالتكليف حيث لا- تكليف عليه لا شيء عليه أيضاً، ولا يترك الاحتياط بأدائه بعد التكليف و البلوغ. والله العالم.

[مسألة ١٣] إجزاء حج الصبي لو بلغ و أدرك المشعر

مسألة ١٣- قد استثنى «١» المشهور من عدم إجزاء حج الصبي عن حجة الإسلام ما لو بلغ و أدرك المشعر فإنه يجزيه عن حجة الإسلام.

قال الشيخ في الخلاف: «مسألة ٢٢٦: إحرار الصبي عندنا جائز صحيح، وإحرار العبد صحيح بلا خلاف» إلى أن قال: «و إن كملاً قبل الوقوف تغير إحرار كل واحد منهما بالفرض، و أجزاءه عن حجة الإسلام، و به قال الشافعي، و قال أبو حنيفة: الصبي يحتاج إلى تجديد إحرار، لأن إحراره لا يصح عنده، و العبد يمضي على إحراره تطوعاً و لا ينقلب فرضاً، و قال مالك: الصبي و العبد معاً يمضيان في الحج و يكون تطوعاً. دليلنا: إجماع الفرق و أخبارهم، فإنهم لا يختلفون في هذه المسألة، و هي منصوصة لهم، و قد ذكرناها و نصوصها في الكتاب المقدم ذكره». «٢»

و قال في المبسوط: «فإن بلغ الصبي أو اعتق العبد أو رجع إليه العقل قبل أن يفوته المشعر الحرام فوقف بها و أتى بباقي المناسك فإنه يجزيه عن حجة الإسلام». «٣»

و قال العلامة في التذكرة: «و إن بلغ الصبي أو اعتق العبد قبل الوقوف بالمشعر

(١)- التعبير بالاستثناء صحيح بناءً على المشهور، و سيأتي ما بنينا عليه من أن صحة حجة إسلام الصبي إذا بلغ قبل المشعر مطابق للأصل، و عدم صحتها إذا بلغ بعد الموقفين يحتاج إلى الدليل.

(٢)- الخلاف: ١/ ٤٢٤

(٣)- المبسوط: ١/ ٢٩٧.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٦٦

فوقف به أو بعرفة معتقاً و فعل باقي الأركان أجزاءً عن حجة الإسلام، و كذا لو بلغ أو اعتق و هو واقف، عند علمائنا أجمع». «١»

و قال في التبصرة: «فلو حج الصبي لم يجزه إلا إذا أدرك أحد الموقفين بالغاً». «٢»

و قال في الإرشاد: «و لو حجا (الصبي و المجنون) ندباً ثم كملاً قبل المشعر أجزاءً». «٣»

و قال في التلخيص: «و لو زال عذر الصبي و المجنون و العبد أجزاءً هم إن أدركوا أحد الموقفين». «٤»

و قال في القواعد: «و لو أدركا المشعر كاملين أجزاءً هما». «٥»

و قال الشهيد في الدروس: «و لو بلغ قبل أحد الموقفين صح حجه». «٦»

و قال ابن حمزة في الوسيلة: «فإن بلغ قبل الوقوف بالموقفين أو بأحدهما أجزاءً حجه عن حجة الإسلام» «٧»، و هو ظاهر الصهرشتي في الإصباح.

و قال المحقق في الشرائع: «لو دخل الصبي المميز أو المجنون في الحج ندباً ثم كمل كل واحد منهما و أدرك المشعر أجزاءً عن حجة

الإسلام على تردد». (٨)

(١) - تذكرة الفقهاء: ٢٩٩ / ١.

(٢) - تبصرة المتعلمين / ٨٦.

(٣) - إرشاد الأذهان: ٣١٠ / ١.

(٤) - التلخيص: من سلسلة النبايع: ٣٢٨ / ٣٠.

(٥) - قواعد الأحكام: ٧٤ / ١.

(٦) - الدروس الشرعية: ٣٠٦ / ١.

(٧) - الوسيلة / ١٩٥.

(٨) - شرايع الإسلام: ١٦٤ / ١ و لعل منشأ تردده وجود النص في العبد و عدم وجوده في الصبي.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٦٧

و قال الهذلي في الجامع: «فإن اعتق الرقيق و بلغ الصبي بعد إحرامهما و قبل الوقوف بأحد الموقفين أجزأهما، و الأولى أن لا يجزئ عن الصبي». (١)

و قال في الحقائق: «و إن كان قبل الوقوف بالمشعر فالمشهور أنه يدرك الحج بذلك، و يجزئه عن حجة الإسلام، ذكره الشيخ و أكثر الأصحاب، و نقل فيه العلامة في التذكرة الإجماع». (٢)

هذا بحسب الأقوال و نقل الإجماع، و لا يخفى عليك أن رد تحقق الإجماع في المسألة لا يتم بما ذكره بعض الأعظم (٣) من ترديد البعض في المسألة، كالمحقق في المعتبر و الشرائع، و العلامة في المنتهى، فإن ترددهم كان بعد عصر مثل الشيخ المدعى للإجماع. نعم، لا بأس في المناقشة في حجية هذا الإجماع على فرض التحقق، لأنه ليس كاشفاً عن رأى المعصوم، و لا عن وجود النص المعتبر في المسألة غير ما في أيدينا مما سنشير إليه إن شاء الله تعالى.

و أما بحسب الأدلة فأولاً: يمكن أن يقال - بناءً على القول بصحة عبادات الصبي المميز -: إنه يصح منه حجة الإسلام و يجزئ عنه إذا كان مستطيعاً، سواء بلغ في الأثناء أو لم يبلغ.

نعم لو حج و بلغ بعد الفراغ عنه نقول بعدم إجزائه عن حجة الإسلام بالدليل، و هو مثل رواية إسحاق بن عمار المتقدمة قال «سألت أبا الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحج؟ قال: عليه حجة الإسلام إذا احتلم و كذلك الجارية عليها الحج إذا طمشت».

(١) - الجامع للشرائع / ٢١١.

(٢) - الحقائق الناضرة: ١٤ / ٦٠.

(٣) - راجع معتمد العروة: ١ / ٤٣.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٦٨

فعلى هذا، قول المشهور بإجزائه إذا بلغ و أدرك أحد الموقفين مطابق للقاعدة، لا يحتاج إلى إقامة الدليل.

نعم يورد على هذا البيان بلزوم القول معه بإجزاء حجه و إن بلغ بعد الموقفين، و لكن يمكن أن يجاب عنه بأن ذلك في العبد بدلالة النص و في الصبي بالإجماع فإنه لم ينقل عن أحد القول بالإجزاء في هذه الصورة.

فإن قلت: فما تصنع بإطلاق الروايات مثل صحيحة إسحاق بن عمار، حيث استدلل بإطلاقها بعض الأعظم فقال: «إن صدرها و إن كان وارداً بالنسبة إلى الصبي و هو ابن عشر سنين، و تصوير البلوغ بالاحتلام في أثناء الحج في حقه بعيد جداً، و لكن ذيلها وارد في

الجارية وإن عليها الحج إذا طمشت، و تصوير حدوث الطمث من الجارية أثناء الحج أمر ممكن، و بالجملة مقتضى إطلاق الصحيحة عدم الفرق في عدم الإجزاء بين حدوث الطمث بعد تمام الأعمال و بين حدوثه في أثناء الحج». (١)
قلت: لا إطلاق لهذه الرواية بعد ما كان مورد صدره المشتمل على سؤال إسحاق و جواب الإمام عليه السلام مقصوراً على حكم حج الصبي بعد تمام الأعمال، لعدم تصوير غير ذلك في حج ابن عشر سنين. فيحمل قوله عليه السلام: «و كذلك الجارية» على ما هو موضوع سؤال السائل في الصدر، و هو حكم حج الصبي بعد إتمام الأعمال، فلا يصح أن نجعل ذيل الذي بيانه متفرع على الصدر على الأعم بعد ما كان المراد من الصدر الأخص، و هو خصوص الحج الواقع من الصبي فتدبر.
و ثانياً استدلل على ذلك بوجوه:

(١) - معتمد العروة: ١ / ٤٦.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٦٩

أحدها بالنصوص الواردة في العبد، مثل رواية معاوية بن عمار «١» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مملوك اعتق يوم عرفة؟ قال: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج». (٢) باستظهار عدم خصوصية للعبد من النصوص و أن المناط الشروع حال عدم استكمال شرائط الوجوب و استكمالها قبل المشعر.

و فيه: منع استظهار ذلك، لأن إلغاء الخصوصية محتاج إلى القطع بعدم دخالتها في الحكم، مثل رجل شك بين الثلاث و الأربع فإنه يلغى خصوصية الرجولية للقطع بعدم دخلها في الحكم، و أنا لنا ذلك فيما نحن فيه، مع أنه لو قلنا بإلغاء الخصوصية يلزم أن نقول به فيمن حج متسكعاً ثم استطاع قبل المشعر مع أنهم لا يقولون به.

و ثانيها: ما ورد في أن من لم يحرم من مكة أحرم من حيث أمكنه قبل المشعر، مثل رواية الشيخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، «٣» عن محمد بن أحمد

(١) - معاوية بن عمار من الطبقة الخامسة، كان وجهاً من أصحابنا، متقدماً كثير الشأن عظيم المحل، ثقة، و كان أبوه عمار ثقة في العامة، و له كتب عن ابن أبي عمير و محمد بن سكين و صفوان بن يحيى، و طريق الصدوق إليه صحيح و من كتبه كتاب الحج. و أما والده عمار بن معاوية الدهني، قال في تهذيب التهذيب: يقال ابن أبي معاوية و يقال ابن صالح، و يقال ابن حبان أبو معاوية البجلي الكوفي، و روى عن أبي الطفيل و أبي سلمة بن عبد الرحمن و ... و أبي جعفر الباقر عليه السلام و عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر و طائفة، و عنه ابنه معاوية، و شعبة و سفيان و إسرائيل و جابر الجعفي و عبيدة بن حميد و شريك و آخرون. قال أحمد و ابن معين و النسائي: ثقة، و قال ابن المديني: عن سفيان قطع بشر بن مروان عرقويه في التشيع، و ذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ثلاث و ثلاثين و مائة.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢. و لا يخفى عليك أن الباب المذكور و إن كان متضمناً لخمسة أحاديث إلا أن الظاهر رجوعها إلى ثلاثة، بل عدم إثبات أزيد من اثنين به.

(٣) - لعله هو من كبار الطبقة الثامنة، جليل القدر كثير الرواية.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٧٠

العلوي، «١» عن العمر كي بن علي الخراساني، «٢» عن علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن رجل نسي الإحرام بالحج فذكر و هو بعرفات ما حاله؟ قال عليه السلام:

يقول: اللهم على كتابك و سنة نبيك صلى الله عليه و آله فقد تم إحرامه، فإن جهل أن يحرم يوم التروية بالحج حتى رجع إلى بلده إن

كان قد قضى مناسكه كلها فقد تم حجه». (٣)

و لكن لا ارتباط لهذه الرواية بما نحن فيه لأنها تدل على من قصد الحج و ذهب إلى عرفات لكن نسي الإحرام و ذكر و هو بعرفات يتداركه بهذا الدعاء، و أين ذلك ممن لم يكن بالغاً و أحرم للحج و بلغ في عرفات؟ و إلا فيجب أن نقول: بأنه إذا بلغ بعد قضاء مناسكه يجزيه عن حجة الإسلام.

و من الروايات رواية إسحاق بن عمار المتقدمة، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكة بعمره و خرجوا معنا إلى عرفات بغير إحرام؟ قال عليه السلام: قل لهم يغتسلون ثم يحرمون، و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم». (٤)

بدعوى إلغاء خصوصية ترك الإحرام في الحكم و شموله لكل من أدرك عرفات، سواء أدركها بدون الإحرام أو أدركها مع الإحرام و بلغ فيها.

و فيه: أن موضوع الحكم في الرواية الحكم بصحة الحج و كفاية الإحرام من عرفات لمن لم يحرم من مكة جهلاً أو نسياناً، و لا ارتباط لها بإجزاء حج من أحرم من مكة و وقع حجه صحيحاً غير أنه بلغ قبل المشعر عن حجة الإسلام.

(١) - من الطبقة السابعة.

(٢) - كأنه من الطبقة السابعة أو من السادسة، لأن على بن جعفر من الخامسة، شيخ من أصحابنا، ثقة له كتاب الملاحم.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ١٤ من أبواب المواقيت ح ٨.

(٤) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب أقسام الحج ح ٢.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٧١

ثالثها: الأخبار التي دلت على أن من أدرك المشعر فقد أدرك الحج. (١)

بتقريب: أن ما هو المعتبر في الحج إدراك المشعر، فإذا أدركه بالغاً يكفي في وقوع حجه حجة الإسلام، و لا يضر إتيانه بالأعمال السابقة في حال عدم البلوغ.

و فيه: أن مفادها الحكم بصحة حج من أدرك المشعر و المفروض هنا صحة حج البالغ و مشروعيته و إتيانه بما قبل المشعر، و ما دل على صحة الحج بإدراك المشعر لا يدل على وقوع حج الصبي حجة الإسلام بالوقوف في المشعر بالغاً.

ثم إن هنا مسائل:

الاولى: أنه بعد الفراغ من أجزاء حج الصبي عن حجة الإسلام إذا بلغ و أدرك أحد الموقفين فهل يجب تجديد النية لقلب الحج إلى حجة الإسلام أو ينقلب قهراً إليها؟ مقتضى ما حققناه - من أن الأصل وقوع ما يأتي به المميز حجة الإسلام و أن عدم إجزائه عنها إذا لم يدرك أحد الموقفين بالغاً قد ثبت بالإجماع - لا قلب هنا حتى يقال باحتياج ذلك إلى النية أو حصوله قهراً.

الثانية: هل يعتبر في الإجزاء كونه مستطعاً من حين دخوله في الإحرام أو يكفي استطاعته من المشعر و من حين البلوغ؟ الظاهر اعتبار الاستطاعة في الإجزاء من أول الأمر لاختلاف حقيقتهما.

الثالثة: هل يكفي في الإجزاء إدراك أحد الموقفين من غير فرق بين عرفات و المشعر؟ الظاهر أنه لا فرق في ذلك في الإجزاء. نعم لو أدرك الوقوف بعرفات و لم يدرك وقت المشعر الاختياري و لا الاضطراري فالمسألة تدخل تحت مسألة من أدرك وقت عرفات و لم يدرك المشعر أصلاً.

الرابعة: هل الحكم بالإجزاء مختص بحج القران و الأفراد أو هو أعم منهما

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢٢ من أبواب الوقوف بالمشعر.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٧٢

و التمتع؟ مقتضى ما قلنا فى أصل المسألة من تحقق الإجماع على عدم الإجزاء إذا لم يدرك أحد الموقفين بالغاً هو الأعم. و بعبارة أخرى: البحث هنا يجرى فى أن الإجماع القائم على عدم الإجزاء إذا لم يدرك أحد الموقفين هل هو مطلق يشمل الحج بأنواعه الثلاثة أو مختص ببعض أنواعه؟ الظاهر أنه مطلق، و أما إجزاء حج من أدرك أحد الموقفين بالغاً فهو فى الأنواع الثلاثة مطلق و على وزان واحد.

[مسألة ١٤] إذا بلغ الصبي بعد الإحرام و صار مستطيعاً

مسألة ١٤- قد تعرض بعض الأعظم قدس سره فى ضمن مسائل هذا الباب بمسألة ما لو بلغ بعد الإحرام و قبل الشروع فى الأعمال و أنه هل يتم ذلك ندباً، أو حين البلوغ ينقلب إلى حجة الإسلام فيعدل إليها، أو يستأنف و يحرم ثانياً من الميقات؟ و قال: «و إنما تعرضوا لحدوث الاستطاعة بعد الإحرام مع أن المسألتين من باب واحد» و قال: «و كيف كان فلاكتفاء بالإحرام الأول بدعوى انقلاب حجه إلى حجة الإسلام لا دليل عليه، و أما إتمامه ندباً فلا وجه له، إلا ما قيل من أن المحرم ليس له أن يحرم ثانياً، و هذا واضح الدفع فإن الإحرام الأول ينكشف فساده بالبلوغ المتأخر و الاستطاعة الطارئة، و لذا لو علم حال الإحرام بأنه يبلغ بعد يومين مثلاً أو يستطيع بعدهما ليس له أن يحرم و هو صبي، فلا بد من إعادة الإحرام و يرجع إلى الميقات و يحرم إحرام حجة الإسلام، و هكذا لو دخل فى أفعال العمرة و أتمها ثم بلغ فإنه يجب عليه الرجوع إلى الميقات و إتيان العمرة ثانياً إذا وسع الوقت، فإن البلوغ أو الاستطاعة يكشف عن بطلان ما أتى به من الإحرام أو

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٧٣

العمرة، فيشملة عمومات وجوب الحج من الآية و الرواية». (١)

أقول: هذا على مبنى من يقول بعدم إجزاء حج المميز عن حجة الإسلام و إن بلغ و أدرك أحد الموقفين، أما بناءً على مبنى المشهور الذى أيدناه بما قررناه فالملاك فى الإجزاء هو إدراك أحد الموقفين، سواء بلغ بعد الإحرام و قبل الشروع بالأعمال أو بعد الشروع بها، و سواء أمكن له تجديد الإحرام أم لم يمكن له ذلك، و أما بناءً على عدم الإجزاء مطلقاً فإذا بلغ فى الموقف و أمكن له الرجوع إلى مكة للإحرام يجب عليه ذلك.

نعم، فى الاستطاعة نقول: إن أحرم ثم حصل له الاستطاعة يجب عليه تجديد الإحرام؛ لأن إحرام غير المستطيع كحجه حقيقته غير إحرام المستطيع، و حيث إنه يكشف استطاعته عن عدم كونه مأموراً بالإحرام فى الحال الذى يستطيع بعده و يجب عليه حجة الإسلام لحصول الاستطاعة يجب عليه الإحرام لحجة الإسلام.

و هكذا إذا حصل له الاستطاعة فى الأثناء أو بعد العمرة و أمكن له تجديد الإحرام أو إتيان العمرة ثانياً، و إلا فيجب عليه الأفراد. و إذا كان جاهلاً بصيرورته مستطيعاً قبل الذهاب إلى عرفات فأحرم و ذهب إلى عرفات و لم يمكن له الرجوع إلى مكة للإحرام فالظاهر أنه كالناسى يحرم من هناك، و لعله يأتى لذلك مزيد بحث إنشاء الله تعالى. و الله هو العالم.

[مسألة ١٥] إذا حج ندباً باعتقاد أنه غير بالغ و غير مستطيع فبان الخلاف

مسألة ١٥- إذا حج البالغ أو المستطيع باعتقاد أنه غير بالغ أو غير مستطيع ندباً و بنى الندب فبان بعد الحج كونه بالغاً أو مستطيعاً فهل

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٧٤

يجزى عن حجة الإسلام أولاً؟ وجهان.

يمكن أن يقال: إن حجة الإسلام في الشرع هي الحجة التي تقع من البالغ المستطيع الصرورة و هي متميزة عن غيرها بنفسها، سواء قصد هذا العنوان أم لم يقصده، و سواء كان الذي يأتي بها عالماً باستطاعته أو بلوغه أو جاهلاً بهما، بل و إن قصد الحج الندي، فإنه لا يخرجها عن حقيقتها إذا كان ذلك جهلاً أو نسياناً، كما لا يخرج قصد الإنسان نسياناً فعله الخاص من الأكل و الشرب و الجلوس فعلاً آخر إلى ما قصده.

إن قلت: نعم حجة الإسلام هي المناسك التي يأتي بها المستطيع و لكن مثل الصلاة يحتاج وقوعها عبادة إلى قصد القربة و امتثال أمرها الخاص، و الحال أنه لم يقصد بإتيانها امتثال أمر المولى بها.

قلت: يكفي في قصد القربة كون الداعي للعبد المطيع نفس أمر المولى دون خصوصية كون أمره المتعلق بما يأتي به أمراً وجوباً أو ندياً أو كان هو مخاطباً لأمره لأنه المستطيع أو غير المستطيع فهو و إن يقصد الأمر الندي إلا أن داعيه إلى الفعل هو ذات الأمر لا بقيد نديته، كمن قصد صوم آخر يوم من شعبان و لا يثبت عنده الهلال ثم علم بعد ذلك برؤيته فإنه يكون له صوم شهر رمضان، فلا يخرج قصده صوم شعبان كون اليوم من شهر رمضان، و لا يضر قصده أمر صوم شعبان وقوع صوم شهر رمضان قربة إلى الله تعالى و امتثالاً لأمره.

نعم، لو كان عالماً بكونه من شهر رمضان و قصد شعبان لا يكون ممثلاً بصوم شهر رمضان. و فيما نحن فيه أيضاً إذا قصد الأمر الندي مع علمه بالاستطاعة و أن عليه الحج الواجب لا يكفي في قصد القربة لعدم كون داعيه إلى الفعل ذات الأمر. هذا إذا قصد الأمر الندي بالفعل الذي تعلق به الأمر الوجوبى جهلاً أو

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٧٥

نسياناً.

نعم إذا قصد الأمر الوجوبى بدلاً عن الأمر الندي يمكن أن يقال بعدم الاكتفاء به في حصول القربة بإتيان ما تعلق به الأمر الندي كما لا يخفى.

[الثاني من شرائط وجوب حجة الإسلام الحرية]

الثاني من شرائط وجوب حجة الإسلام الحرية:

فلا تجب على المملوك و إن أذن له مولاه و حصلت له الاستطاعة المالية إما بالملك بناءً على القول بملكه، أو بذل له مولاه أو غيره الزاد و الراحلة، و هذا مما لا خلاف فيه، بل ادعى عليه الإجماع منا و من غيرنا. «١»

و يدل عليه ما رواه الشيخ بالسند الصحيح بإسناده عن موسى بن القاسم «٢»، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهم السلام قال: «المملوك إذا حج ثم اعتق فإن عليه إعادة الحج». «٣»

و يدل عليه من هذا الباب (الباب ١٦ من أبواب وجوب الحج من الوسائل) ح ١ و ٤ و هما حديث واحد، و ح ٢ و ١٠ و المحتمل اتحاده مع الحديث ٣ و الحديث ٩٥ و هما أيضاً واحد (و الظاهر وحدتهما مع ح ٢ من ب ١٣) و ح ٦ و ٨.

نعم في الباب حديث واحد صحيح ظاهره أجزاء حج العبد عن حجة الإسلام و هو الحديث السابع الذي رواه الشيخ بإسناده عن محمد بن أحمد بن يحيى، «٤» عن السندی بن محمد، «٥» عن أبان «٦» عن حكيم بن حكيم الصيرفي، «٧»

(٢) إسناده الشيخ إلى موسى بن القاسم صحيح، وهو من كبار الطبقة السابعة، ثقة جليل، واضح الحديث، حسن الطريقة، له ثلاثون كتاباً. وأما علي بن جعفر عليهما السلام فهو من الطبقة الخامسة.

(٣) وسائل الشيعة ب ١٦ من أبواب وجوب الحج ح ٣.

(٤) الأشعري القمي أبو جعفر جليل القدر كثير الرواية ثقة في الحديث، له كتاب نواذر الحكماء وهو كتاب حسن كبير يعرفه القميون بدبه شبيب، وهو من الطبقة السابعة.

(٥) - أخو علي واسمه أبان يكنى أبا بشر، وهو ابن اخت صفوان بن يحيى، كان ثقةً وجهاً في أصحابنا الكوفيين، كانه من الطبقة السابعة.

(٦) - هو أبان بن عثمان الأحمر من الطبقة الخامسة، كان من النواوسية، وقيل: هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، وقيل: صار من الإمامية، واختص بالإمام الصادق عليه السلام.

(٧) - أخو خلاد الصيرفي، ثقة له كتاب، من الطبقة الخامسة.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٧٦

قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أيما عبد حج به مواليه فقد قضى حجة الإسلام».

ولكن الظاهر أنه والحديث الثاني واحد، وهو ما رواه الصدوق بإسناده عن أبان بن الحكم «١» قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الصبي إذا حُجَّ به فقد قضى حجة الإسلام حتى يكبر، والعبد إذا حُجَّ به فقد قضى حجة الإسلام حتى يعتق». «٢» سقط منه قوله (حتى يعتق) كما أنه قد وقع التحريف في سند الحديث الثاني، فبدلت بعد أبان كلمة (عن) بـ (بابن)، والظاهر وحدتهما مع ح ١ من ب ١٣، ولو أغمضنا عن ذلك، فلا بد من طرحه لشذوذه ومخالفته لغيره من الأحاديث الكثيرة، أو حمل حجة الإسلام فيه على حجة الإسلام خصوص العبد.

ومما دل على الحكم صحيحة شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل أعتق عشيء عرفه عبداً له؟ فقال: يجزى عن العبد حجة الإسلام، ويكتب للسيد أجران ثواب العتق و ثواب الحج». «٣»

وصحيحة معاوية بن عمار، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: مملوك اعتق يوم عرفه؟ قال: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج». «٤» وزاد في المعتبر «فإن

(١) - الظاهر أن الصحيح: أبان عن الحكم.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ و الظاهر اتحاده مع الحديث ٤.

(٤) - وسائل الشيعة: ب ١٧ من أبواب وجوب الحج ح ٢ و الظاهر اتحاده مع الحديث ٣ و ٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٧٧

فاته الموقفان فقد فاته الحج ويتم حجه ويستأنف حجة الإسلام فيما بعد». «١»

ومما يدل أيضاً على اشتراط الحرية في وجوب حجة الإسلام: طائفة من الروايات المخرجة في الباب ١٥ من أبواب وجوب الحج في الوسائل:

منها: ما رواه الصدوق بإسناده (الصحيح) عن الحسن بن محبوب «٢» عن الفضل ابن يونس «٣» قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام فقلت: يكون عندى الجوارى وأنا بمكة، فأمرهن أن يعقدن بالحج يوم التروية، فاخرج بهن فيشهدن المناسك أو اخلفهن بمكة؟ فقال: إن خرجت بهن فهو أفضل، وإن خلفتهن عند ثقة فلا بأس، فليس على المملوك حج ولا عمره حتى يعتق». «٤»

و الظاهر أنها و الحديث الثاني منه - الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى العطار «٥» عن أحمد بن محمد، «٦» و عن عدة من أصحابنا «٧» عن سهل بن زياد، جميعاً عن ابن محبوب عن الفضل بن يونس، عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال: «ليس على المملوك حج و لا عمره حتى يعتق» و رواه الشيخ بإسناده عن الكليني - واحد.

و منها الحديث الرابع، غير أن في الحديث الثالث من هذا الباب الذي رواه الشيخ عن العباس «٨» عن سعد بن سعد، «٩» عن محمد بن القاسم، عن فضيل بن

(١) وسائل الشيعة: باب ١٧ من أبواب وجوب الحج ح ٥ راجع المعتبر: ٢ / ٧٥٠.

(٢) من من السادسة.

(٣) الكاتب البغدادي ثقة واقفي! له كتاب هو من من الطبقة الخامسة.

(٤) وسائل الشيعة: باب ١٥ من أبواب وجوب الحج ح ١.

(٥) القمي شيخ من أصحابنا في زمانه، ثقة عين من الطبقة الثامنة.

(٦) شيخ القميين من الطبقة السابعة.

(٧) و هم على بن محمد بن علان، و محمد بن أبي عبد الله، و محمد بن الحسن، و محمد بن عقيل الكليني

(٨) من الطبقة السابعة.

(٩) الأشعري القمي، ثقة، و له كتاب، من الطبقة السادسة.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٧٨

يسار «١» عن يونس بن يعقوب «٢» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن معنا ممالك لنا قد تمتعوا، علينا أن نذبح عنهم؟ قال: فقال: المملوك لا حج له و لا عمره و لا شيء.» «٣» و هو يدل على عدم صحة حجه و عمرته مطلقاً.

و في الحديث الخامس عن الحسن بن محبوب عن رجل عن عبد الله بن سليمان «٤» «قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام و سألته امرأة فقالت: إن ابنتي توفيت و لم يكن بها بأس فأحج عنها؟ قال: نعم، قالت إنها كانت مملوكة؟ فقال: لا، عليك بالدعاء فإنه يدخل عليها كما يدخل البيت الهدية» «٥». فإنه أيضاً يدل على عدم صحة الحج عن المملوك مطلقاً و إن لم يكن حجة الإسلام.

و الحج في الروايتين محمول على إرادة الحج من حجة الإسلام و في خصوص الرابعة على إرادة العمره الواجبة من العمره على ما إذا حجوا بغير إذن مواليهم.

و لعله الظاهر من سؤال الراوي حيث قال: «إن معنا ممالك لنا قد تمتعوا، علينا أن نذبح عنهم؟ قال: فقال: المملوك لا حج له و لا عمره و لا شيء.»

و أما الحديث الثاني فمع ضعف سنده أيضاً محمول على حجة الإسلام،

و كيف كان فلا إشكال في أن المملوك لو حج بإذن مولاه صح بلا إشكال، و إن كان لا يجزئه عن حجة الإسلام، و ما يدل بظاهره على عدم صحة الحج مطلقاً معرض عنه، لم يعمل به الأصحاب مضافاً إلى معارضتها بما يدل على صحة الحج

(١) - النهدي الكوفي البصري، ثقة، كان أبو عبد الله عليه السلام إذا نظر إلى الفضيل بن يسار مقبلاً قال: «بشر المخبتين». قد أجمعت العصابة على تصديقه و الإقرار له بالفقه، هو من الطبقة الرابعة.

(٢) - البجلي الدهني الكوفي، له كتب، ثقة، هو من الطبقة الخامسة.

(٣) - تهذيب الأحكام: ٥ / ٤٨٢، ح ٣٦١.

(٤) - من الرابعة أو الخامسة.

(٥) - وسائل الشيعة: ب ٢٥ من أبواب النيابة في الحج ح ٨.

فقه الحج (للمصنف) ج ١، ص: ٧٩

منه بإذن مولاه، والله هو العالم.

[الشرط الثالث من شرائط وجوب الحج: الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و تخلية السرب]

إشارة

الشرط الثالث من شرائط وجوب الحج:

الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و تخلية السرب

لا ريب في اشتراط وجوبه بها، بل لا خلاف فيها، وإليك كلمات أعظم فقهاءنا فيها:

قال المفيد في المقنعة: «و فرضه على كل حر بالغ مستطيع إليه السبيل، و الاستطاعة عند آل محمد صلى الله عليه و آله في الحج بعد كمال العقل و سلامة الجسم ... و التخلية من الموانع بالإلجاء و الاضطرار، و حصول ما يلجأ إليه في سد الخلّة، من صناعة يعود إليها في اكتسابه، أو ما ينوب عنها من متاع أو عقار أو مال، ثم وجود الراحلة بعد ذلك و الزاد» (١).

و قال السيد قدس سره في الناصريات: «الاستطاعة هي الزاد و صحة البدن عندنا إن الاستطاعة التي يجب معها الحج صحة البدن و ارتفاع الموانع و الزاد و الراحلة...»

و قال الشافعي مثل قولنا بعينه، و اعتبر صحة الجسم و التمكن من الثبوت على الراحلة و الزاد، و نفقة طريقه إلى حجه ذاهبا و جائيا إن كان السفر من بلده، و نفقة عياله مدة غيبته». ثم حكى رواية ذلك عن جماعة من الصحابة و التابعين، و أبي حنيفة و أحمد و إسحاق، و حكى عن مالك أن الراحلة لا يعتبر في وجوب الحج - إلى أن قال - «دليلنا على صحة ما ذهبنا إليه بعد الإجماع المتكرر ذكره أنه لا- خلاف في أن من حاله ما ذكرنا أن الحج يلزمه، فمن ادعى أن صحيح الجسم إذا خلا من سائر الشرائط التي ذكرناها يلزمه الحج فقد ادعى وجوب حكم شرعي في الذمة و عليه

(١) - المقنعة / ٣٨٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٨٠

الدليل، لأن الأصل براءة الذمة، و أيضاً قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» و الاستطاعة في عرف الشرع و أهل اللغة أيضاً عبارة عن تسهيل الأمر و ارتفاع المشقة فيه، و ليست بعبارة عن مجرد القدرة، أ لا ترى أنهم يقولون: ما أستطيع النظر إلى فلان إذا كان يبغضه و يمقته، و يثقل عليه النظر إليه، و إن كانت معه قدرة على ذلك. و كذلك ما يقولون: لا أستطيع شرب هذا الدواء، يريدون أنني أنفر منه، و يثقل على النظر إليه، و إن كانت معه قدرة على ذلك و قال الله تعالى: «إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا» * و إنما أراد هذا المعنى لا- محالة، فإذا تقرر ما ذكرناه، كان صحيح الجسم الذي يشق عليه المشى الطويل إلى الحج لم يكن مستطيعاً له في عرف الذي ذكرناه، و كذلك من وجد الراحلة و لم يجد نفقة لطريقه و لا لعياله يشق عليه السفر و يضعف و تنفر نفسه لا يسمى مستطيعاً، فوجب أن تكون الاستطاعة ما ذكرناه لارتفاع المشاق و التكلف معه. و مما يدل على بطلان مذهب مالك أيضاً، ما روى من أن النبي صلى الله عليه و آله سئل عن قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ» الآية، فقيل له: يا رسول الله صلى الله عليه و آله ما الاستطاعة؟ فقال: الزاد و الراحلة من استطاع إليه سبيلاً، فقيل له: يا رسول الله ما الاستطاعة؟ فقال: الزاد و الراحلة». (١)

و صرح بذلك أيضاً في جمل العلم و العمل، «٢» و كذا أبو الصلاح في الكافي. «٣»
و قال الشيخ في النهاية: «الاستطاعة هي الزاد و الراحلة و الرجوع إلى كفاية، و تخلية السرب من جميع الموانع» «٤» إلخ و صرح بذلك
أيضاً في الجمل

(١) - الناصريات: ٢٤٣.

(٢) - رسائل الشريف المرتضى: ٦٢ / ٣.

(٣) - الكافي / ١٩٢.

(٤) - النهاية / ٢٠٣.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٨١

و العقود «١» و الاقتصاد، «٢» و الخلاف «٣» و المبسوط، «٤» و العلامة في كتبه و المحقق و الشهيدان و غيرهم.

المراد من الاستطاعة

إشارة

إذا عرفت ذلك فنقول: المراد من الاستطاعة المذكورة في الآية الشريفة للحج و لكل فعل من الأفعال هل هو كون الفعل متأثراً من
الشخص عرفاً و بالسهولة العرفية و كان السبيل إليه مستطاعاً عرفاً بحيث يتأتى منه بدون المشقة سواء سمي ذلك بالاستطاعة اللغوية أو
العرفية؟ أو المراد منه القدرة على الفعل و وجود السبيل إليه عند العقل، بأن كان ممكن التحقق في الخارج عنده و مقدوراً عليه؟ حتى
يكون الاستطاعة مستعملة في القدرة العقلية، و معنى أعم من معناها اللغوي و العرفي، أو الاستطاعة هنا اصطلاح شرعي عرفنا الشارع به
في الروايات المفسرة لمعنى الاستطاعة و السبيل؟

الظاهر عدم كون المراد من الاستطاعة القدرة العقلية، لاشتراط جميع التكليف بها عقلاً، و كلام الشارع أولاً و بالذات لا يحمل على
بيان المدركات العقلية التي يستقل العقل بالحكم بها إلا على سبيل الإخبار، و ظاهر كلامه فيما يرجع إلى التكليف هو الإنشاء و بيان
مراداته الخاصة، مضافاً إلى مخالفة ذلك للمعنى اللغوي.

و الدليل على عدم ظهور الآية الشريفة في ذلك أن الخاصة و العامة رووا بطرقهم أنه لما نزلت هذه الآية سألوا رسول الله صلى الله عليه
عليه و آله عن معنى الاستطاعة و السبيل،

(١) - الجمل و العقود: سلسلة النبايع: ٢٢٥ / ٧.

(٢) - الاقتصاد / ٢٩٧.

(٣) - الخلاف: ١ / ١٤٧.

(٤) - المبسوط: ١ / ٢٩٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٨٢

و لو كانت معناها القدرة العقلية المشروط عليها التكليف أو كانت ظاهرة فيها لما سألوا عنها.

فما عن بعض الأعظم من أن الآية لو لا ما فسرت به ظاهرة في الاستطاعة العقلية و إرشاد إلى حكم العقل «١» بعيد من ظاهرها.

و هكذا ليس المراد من الاستطاعة معنى شرعياً بحثاً و اختراعاً جديداً منه.

لأن كون الشخص ذا زاد و راحلة و صحيح الجسم، مخلى السرب هو الاستطاعة و السبيل المستطاع إلى الحج عرفاً، و دون ذلك ليس منه عرفاً كمن لم يكن له الزاد و الراحلة، أو لم يكن مخلى السرب.

نعم لو كان دون ذلك أيضاً من مصاديق السبيل المستطاع، و الشخص الواحد له مستطاعاً، يتم القول بتصرف الشارع في المعنى و استعماله لفظ الاستطاعة في أحد مصاديقه.

هذا مضافاً إلى أن الأصل عدم نقل اللفظ عن معناه اللغوي إلى غيره، فالأقوى كما حققه مثل السيد المرتضى قدس سره الذي اعترف أعلام الأدب العربي بتحذقه و إمامته و إمامة أخيه في هذا الفن، هو الاستطاعة اللغوية العرفية التي لا يكون بها في العمل عند العرف للنوع مشقة و حرج زائد على ما يقتضيه طبع التكليف و الفعل.

إلا- أنه حيث ربما يقع التردد و الشك في تشخيص بعض مصاديقه العرفية سألو النبي و الأئمة- صلوات الله عليهم أجمعين- عن المعيار و الميزان الواضح لتشخيص ذلك و ليكون مرجعاً لهم في موارد الشك، و إلا لو لا هذه الأسئلة عنهم عليهم السلام لاكتفينا بالقدر المسلم و المتيقن من الاستطاعة، و هو ما جاء في الروايات.

أما في سائر الموارد حيث يكون الشك في التكليف نأخذ بالبراءة هذا كله بحسب

(١)- معتمد العروة: ١/ ٧٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٨٣

الأقوال، و تفسير الآية الكريمة،

و أما بحسب الروايات الواردة في ذلك تفسيراً للآية الشريفة، فمنها ما رواه الكليني عن علي «١» عن أبيه، «٢» عن ابن أبي عمير، «٣» عن محمد بن يحيى الخثعمي، «٤» قال «سأل حفص الكناسي «٥» أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن قول الله عز و جل «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» ما يعني بذلك؟ قال:

من كان صحيحاً في بدنه، مخلى سربه، له زاد و راحلة فهو ممن يستطيع الحج، أو قال: ممن كان له مال، فقال له حفص الكناسي: فإذا كان صحيحاً في بدنه مخلى في سربه، له زاد و راحلة و لم يحج فهو ممن يستطيع الحج؟ قال: نعم «٦».

و منها ما رواه الصدوق قدس سره في كتاب التوحيد عن أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن الحكم «٧» عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عز و جل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» ما يعني بذلك؟ قال عليه السلام: «من كان صحيحاً في بدنه، مخلى سربه، له زاد و راحلة». «٨»

(١)- ابن إبراهيم بن هاشم المفسر و المحدث الشهير من صغار الطبقة الثامنة.

(٢)- إبراهيم بن هاشم من الطبقة السابعة، له أكثر من مائة من الشيوخ، و هو أول من نشر حديث الكوفيين بقم، أدرك مولانا الجواد عليه السلام.

(٣)- من الطبقة السادسة، بغدادى، من أوثق الناس عند الخاصة و العامة، له مصنفات كثيرة.

(٤)- من الطبقة الخامسة أو السادسة عامى ثقة.

(٥)- ابن عيسى الكناسي من الطبقة الرابعة أو الخامسة.

(٦)- وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج ح ٤.

(٧)- الشهير البغدادي، الثقة في الروايات، حسن التحقيق بهذا الأمر، روى عن الصادق و الكاظم عليهما السلام، له مدائح جلية ... من

الطبقة الخامسة.

(٨) - وسائل الشيعة: باب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٧.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٨٤

و منها ما رواه الكليني قدس سره عن محمد بن أبي عبد الله، عن موسى بن عمران، عن الحسين بن يزيد النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله رجل من أهل القدر فقال: يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله أخبرني عن قول الله عز وجل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» أليس قد جعل الله لهم الاستطاعة؟

فقال عليه السلام: ويحك! إنما يعنى بالاستطاعة الزاد والراحلة، ليس استطاعة البدن، فقال الرجل: أ فليس إذا كان الزاد والراحلة فهو مستطيع للحج؟ فقال: ويحك ليس كما تظن قد ترى الرجل عنده المال الكثير أكثر من الزاد والراحلة فهو لا يحج حتى يأذن الله تعالى في ذلك». (١)

و هذا الخبر كسابقه ظاهر، بل صريح في أن الاستطاعة المعتبرة إنما تكون بوجود الزاد والراحلة، فلا تجب حجة الإسلام بمجرد القدرة على المشي.

و إن نوقش في سنده من جهة وقوع موسى بن عمران النخعي الذي هو من الطبقة السابعة أو الثامنة، لأن علماء الرجال لم يذكروه لا بمدح ولا قدح، و كونه من رجال كامل الزيارات لا يكفي في توثيقه، و إن بنى على ذلك بعض الأعظم إلا أنه بنفسه أيضاً رجع عن هذا البناء على ما حكى عنه.

و لكن لا خدش في سائر رجال السند، فإن محمد بن أبي عبد الله على ما حققه استاذنا الأعظم قدس سره هو محمد بن أبي عبد الله جعفر بن محمد بن عون الأسدي أبو الحسين الكوفي، شيخ الكليني، و هو من طبقة الثامنة، و من الأعظم، و كذا حسين بن يزيد النوفلي (شيخ موسى بن عمران) الذي هو من طبقة السادسة، و شيخه السكوني هو إسماعيل بن أبي زياد السكوني من الخامسة الثقة أيضاً. (٢)

(١) - وسائل الشيعة ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٥، الكافي: ٢٦٨ / ٤.

(٢) - إن قلت: يمكن الخدشة في السند بشهادة النجاشي بأنه يروي عن الضعفاء.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٨٥

و عندي: أن العمل برواية رجل لم يرد ذمه من أحد من الرجالين، بعد ما كان الراوي عنه مثل محمد بن أبي عبد الله الذي هو من الأكابر و من شيوخ الكليني، و بعد ما اعتمد على روايته الكليني فأخرجها في كتابه يكفي في الاعتماد عليها، خصوصاً بعد ما كان متنها و مضمونها موافقاً للصحيحين (صحيحه الخثعمي و صحيحه هشام).

و كيف كان فيستفاد من هذه الأحاديث عدم الاكتفاء بمجرد القدرة، و أن المعتبر في الاستطاعة الزاد والراحلة التي يعبر عنها بالاستطاعة الشرعية، سواء كان الشخص محتاجاً إلى الراحلة لعدم قدرته على المشي، أو كونه مشقة عليه، أو منافياً لشرفه، أو لا يحتاج إليها، و الظاهر أن هذا هو قول القدماء و جماعة من المتأخرين.

و هذه جملة من الروايات الدالة على اعتبار التمكن من الزاد والراحلة في الاستطاعة المشروط عليها وجوب الحج.

و لكن هنا روايات استدل بها على عدم اعتبار الراحلة فيها، و هي على أقسام: قسم منها الروايات التي ينتهي سندها إلى أبي بصير، مثل الرواية الثانية من الباب الحادي عشر من أبواب وجوب الحج من الوسائل، عن الشيخ قدس سره في التهذيبين، الحسين بن سعيد، (١) عن القاسم بن محمد، (٢) عن علي، (٣) عن أبي

قلت: بعد التتبع يظهر عدم تمامية القول بأن جميع شيوخه من الضعفاء فإن (يروي عن الضعاف) فيه احتمالان: ١- الضعف في شيخه بلا واسطة. ٢- مجرد الضعف في سنده. والثاني لا يضر، والأول لا يتم صغرياً.

و أما كتاب (الرد على الاستطاعة) كان للرد على التفويض لا إثبات الجبر.

(١)- كوفي أهوازي، قمي جليل القدر، صاحب المصنفات، من كبار الطبقة السابعة.

(٢)- كوفي بغدادى، واقفى، من الطبقة الخامسة أو السادسة.

(٣)- ابن أبى حمزة الباطنى الكوفى الواقفى المذموم، من الطبقة الخامسة.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٨٦

بصير «١» قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا؟» قال: يخرج و يمشى إن لم يكن عنده ما يركب، قلت: لا يقدر على المشى؟ قال: يمشى و يركب، قلت: لا يقدر على ذلك أعنى المشى؟ قال: يخدم القوم و يخرج معهم».

و روى فى الفقيه نحوه عن على، عن أبى بصير فهما رواية واحدة، و ما فى تفسير العياشى «٢» عن أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام (أبى جعفر عليه السلام) قال: «قلت له: رجل عرض عليه الحج فاستحى أن يقبله أ هو ممن يستطيع الحج؟ قال: نعم، مَره فلا يستحى، و لو على حمار أتر، و إن كان يستطيع أن يمشى بعضاً و يركب بعضاً فليفعل».

و احتمال كون هذا الحديث و حديث الفقيه و التهذيبين واحداً ليس بعيد، لو لا

(١)- ليث بن البخترى من أوتاد الأرض من الطبقة الخامسة.

(٢)- أبو النضر محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمى السمرقندى، من الطبقة التاسعة، ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة، كان أول أمره عامى المذهب، و سمع حديث العامة فأكثر، ثم تبصر و عاد إلينا، أنفق على العلم و الحديث تركه أبيه سائرهما و كانت ثلاثمائة ألف دينار، و كان داره كالمسجد بين ناسخ أو مقابل أوقار. و قال ابن النديم: إنه من فقهاء الشيعة، أوجد دهره و زمانه فى غزارة العلم، و لكتبه بنواحي خراسان شأن من الشأن، و هو المؤلف لما يزيد على مائتى كتاب، منها التفسير المعروف بتفسير العياشى الموجود المطبوع نصفه الأول إلى آخر سورة الكهف، محذوف الأسانيد.

قال المجلسى قدس سره: رأيت منه نسختين قديمتين، لكن بعض الناسخين حذف أسانيد للاختصار، و ذكر فى أوله عذراً هو أشنع من جريمته.

(٣)- تفسير العياشى: ١/ ١٩٢ الرقم ١١٤ وسائل الشيعة ب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٩.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٨٧

أن فى النسخة المطبوعة من المصدر ذكر بدل (أبى عبد الله) (أبى جعفر) عليهما السلام «١».

و أما الروايات الواردة فى المحاسن و الفقيه و التوحيد عن أبى بصير فى الكلام فيها، و أنها فى مسألة اخرى إنشاء الله تعالى.

و أما الثلاثة الاولى فمضافاً إلى ضعف سند ما فى الفقيه و التهذيبين بعلى بن أبى حمزة الباطنى فلم يفت أحد بهما لأنهما دلتا على أن من لا يقدر على المشى يخدم القوم و يخرج معهم.

و رواية العياشى أيضاً مضافاً إلى ضعفها، موضوعها هو من عرض عليه الحج و استحى، و يمكن حملها على من عرض عليه الحج و لم يقبل ففات عنه الحج، فقال عليه السلام: (مَره) ... كما أنه يمكن حملها على أنه يجب عليه القبول و ترك الاستحيا و لو كان على حمار أتر، إذا كان من حيث القوة البدنية بحيث يستطيع أن يمشى بعضاً و يركب بعضاً، و عليه تدخل الرواية فى روايات المسألة الاخرى التى وردت فيها روايات المحاسن و الفقيه و التوحيد عن أبى بصير.

و قسم منها ما لا يأبى من استظهار معنى آخر لها غير ما ادعى لها من الظهور في كفاية القدرة على المشى في الاستطاعة، وذلك مثل ما رواه الشيخ بإسناده عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين، «٢» عن محمد بن مسلم «٣» قال: «قلت لأبى جعفر عليه السلام: قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قال: يكون له ما يحج به، قلت: فإن عرض عليه الحج فاستحى؟ قال: هو ممن يستطيع (الحج) و لم يستحى و لو على

(١) - راجع وسائل الشيعة: ١١ / ٤٢.

(٢) - ثقة جليل القدر، له كتاب، من الطبقة الخامسة.

(٣) - وجه أصحابنا بالكوفة، فقيه ورع، من الطبقة الرابعة.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٨٨

حمار أجدع أبت، قال: فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً أو يركب بعضاً فليفعل. «١»

و سنده في التهذيبين موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب عن صفوان «٢»، و الظاهر أن الصحيح هو نسخة الوسائل، لأن معاوية بن وهب من ثقات الخامسة، و صفوان بن يحيى من ثقات الطبقة السادسة و لا يروى من هو في الطبقة المتقدمة (معاوية بن وهب) عمن هو في الطبقة المتأخرة عنه (صفوان بن يحيى).

و أما رواية موسى بن القاسم الذي هو من كبار السابعة و ثقاتهم عن صفوان بن يحيى الذي هو من السادسة فهي على القاعدة. و أما دلالة فيمكن أن يكون قوله: (فإن كان يستطيع أن) ... بياناً لتكليف من عرض عليه الحج و استحى و ترك القبول، فإنه يجب عليه أن يحج متسكعاً و لو بالمشى بعضاً و الركوب بعضاً.

و مثله ما رواه الكليني قدس سره عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان، «٣» عن الحلبي «٤» عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز و جل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قال: ما السبيل؟ قال: أن يكون له ما يحج به. قلت: من عرض عليه ما يحج به فاستحى من ذلك أ هو ممن يستطيع إليه سبيلاً؟ قال: نعم، ما شأنه يستحى؟ و لو يحج على حمار أجدع أبت فإن كان يطيق أن يمشى بعضاً و يركب بعضاً فليحج. «٥» و هذا الحديث فيما

(١) - وسائل الشيعة: ب ١٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢) - راجع تهذيب الأحكام: ٣٢ / ٥.

(٣) - من ثقات الطبقة الخامسة.

(٤) - الظاهر أنه عبيد الله بن علي الحلبي من كبار الطبقة الخامسة و ثقاتهم، و بيته من بيوت الشيعة المعروفة.

(٥) - وسائل الشيعة ب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٥.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٨٩

استظهرناه من سابقه أظهر منه كما لا يخفى «١».

و أما ما رواه الشيخ في التهذيب قال: الحسين بن سعيد «٢»، عن فضالة بن أيوب «٣»، عن معاوية بن عمار «٤»، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال الله عز و جل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قال: هذه لمن كان عنده مال و صحته، و إن كان سوفه للتجارة فلا- يسعه، فإن مات على ذلك فقد ترك شريعة من شرائع الإسلام إذا هو يجد ما يحج به، و إن كان دعاه قوم أن يحجوه فاستحى فلم يفعل فإنه لا يسعه إلا الخروج و لو على حمار أجدع أبت، و عن قول الله عز و جل: «وَمَنْ كَفَرَ» قال: يعنى من ترك «٥».

فقد وقع مورداً للتقطيع فى الوسائل:

فأورد صدره فى الباب ٦ الحديث ١ إلى قوله: «إذا هو يجد ما يحج به»، و أخرج ثانياً صدره و ذيله فى الباب ٧ من أبواب وجوب الحج الحديث ٢ قال: قال الله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»: قال: هذه لمن كان عنده مال - إلى أن قال: - «و عن قول الله عز و جل: «وَمَنْ كَفَرَ» يعنى: من ترك».

و أخرج ثالثاً وسطه فى الباب ١٠ من أبواب وجوب الحج على من بذل له

(١) - معنى الإطاعة هنا و فى حديث معاوية بن عمار «أن حج الإسلام واجبة على من أطاق المشى من المسلمين» مغاير لما فى الآية الكريمة «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ» بل يكون بمعنى القدرة و الاستطاعة ليس معناه إعمال الوسع مع المشقة، فلا وجه للأظهرية.

(٢) - ثقة جليل من صغار الطبقة السادسة.

(٣) - «الأزدى ثقة فى حديثه، مستقيم فى دينه، ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه و هو ... من الطبقة السادسة.

(٤) - وجه من أصحابنا، مقدم كبير الشأن عظيم المحل، ثقة من الطبقة الخامسة.

(٥) - تهذيب الأحكام: ٥/ ١٨ ب ٢ ح ٥٢.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٩٠

زاد و راحله و لو حماراً ... الحديث ٣، قال: «فإن كان دعاه قوم أن يحجوه فاستحى فلم يفعل فإنه لا يسعه إلا أن يخرج و لو على حمار أجدع أبت». و هذا و إن لا يدل على ما عنون الباب له إلا أنه يدل على ما نحن بصدد، و هو أن الرواية شاهدة لما استظهرنا من هذه الروايات، و للجمع بينها و بين الطائفة الاولى، و ذلك لأن الإمام عليه السلام حكم على من سوف الحج بأنه إن مات على ذلك فقد ترك شريعته من شرايع الإسلام، و حكم على من دعاه قوم أن يحجوه فاستحى فلم يفعل أنه: لا يسعه إلا الخروج و لو على حمار أجدع أبت.

ثم إنه لا يخفى عليك أن صاحب الوسائل أخرج تمام هذه الرواية مع زيادات عن تفسير العياشى، عن إبراهيم بن على «١»، عن عبد العظيم بن عبد الله الحسنى «٢»، عن الحسن بن محبوب «٣»، عن معاوية بن عمار، و فيه أيضاً «فاستحى فلم يفعل فإنه لا يسعه إلا أن يخرج و لو على حمار أجدع أبت». «٤»

هذا، فقد ظهر من ذلك كله أن هذه الروايات قد وردت فى حكم من ترك الحج اختياراً و حياءً بعد ما بذل له ما يحج به و استقر عليه الحج.

و إن بذل له ما يحج به فى حال صحة البدن و تخلية السرب و لم يقبل ففات منه الحج فإن فى هذه الصورة أيضاً يستقر عليه الحج، و يكون كمن أسقط نفسه عن الاستطاعة المالية، و حاله ذلك.

(١) - الكوفى راو مصنف، زاهد عالم، فطن، بسمرقند، و كان نصر بن أحمد صاحب خراسان يكرمه و من بعده من الملوك، من الطبقة الثامنة بملاحظة المروى عنه.

(٢) - ابن على بن الحسن بن زيد بن الإمام السبط الأكبر عليه السلام، كان عابداً ورعاً مرضياً، من الطبقة السابعة، يظهر جلالة أمره و كمال عقيدته من حديث عرض دينه على الإمام الهادى عليه السلام و عليه.

(٣) - السراد أو الزراد، جليل القدر من الطبقة السادسة.

(٤) - وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٩١

وقد ظهر لك بذلك أنه لا فرق في الحكم بوجود المشى إذا بذل له ما يحج به بين سنة البذل و ما بعدها، فلا وجه لقول بعض الأعاضم: (فالحكم المذكور في النص حكم بعد الاستقرار لا حكم السنة الاولى)، لإمكان استقرار الحج في السنة الاولى كما ذكرناه «١».

و أما قوله رحمه الله عليه: (و لا يخفى أن القائل بعدم اعتبار الراحلة في الاستطاعة و بالاكفاء بالتمكن من المشى لا يلتزم بمدلول هاتين الصحيحتين لأنه حرجي قطعاً و هو منفي في الشريعة المقدسة). «٢»
ففيه أولاً: منع كون ذلك حرجياً مطلقاً.

و ثانياً: بعد ما تعلق التكليف بأمر حرجي لا ينفي بالخرج لأن ما هو المنفي بالخرج؛ التكليف الذي ليس حرجياً بذاته دون ما إذا كان التكليف متعلقاً بأمر حرجي مثل ما نحن فيه.

مضافاً إلى أنه ورد في الحج الذي ليس خالياً عن الحرج في الجملة. ففي مثل هذا التكليف إذا دل الدليل في بعض مصاديقه الحرجية بوجوبه لا ينفي بالخرج.

نعم، الحرج الزائد على طبع الموضوع يكون منفيّاً بلا حرج لا محالة. و الله هو العالم.

بقي الكلام في صحيحة معاوية بن عمار التي رواها الصدوق في الفقيه «٣»

(١) - و السيد الخوئي قدس سره لم يقيد استقرار الحج بمضى سنة. قال المقرر في شرح المناسك: (فإن المستفاد من النصوص أن مورد الأسئلة رفض الحج بعد البذل فحينئذ يستقر الحج في ذمته، و لا بد من الخروج عن عهده و لو متسكعاً). راجع كتاب الحج: ٣/ ٤٢ و ٧٤.

(٢) - معتمد العروة: ١/ ٨١.

(٣) - طريق الصدوق إلى معاوية بن عمار عن أبيه (من الطبقة التاسعة) و محمد بن الحسن عن سعد بن عبد الله الحميري (من الطبقة الثامنة) جميعاً عن يعقوب بن يزيد (من الطبقة السابعة) الثقة

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٩٢

و الشيخ «١» عليهما الرحمة في التهذيبيين، و اللفظ للتهذيبيين قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين أ عليه أن يحج؟ قال: نعم، إن حجه الإسلام واجبة على من أطاق المشى من المسلمين، و لقد كان أكثر من حج مع النبي صلى الله عليه و آله مشاء، و لقد مرّ رسول الله صلى الله عليه و آله بكراع الغميم «٢» فشكوا إليه الجهد و العناء، فقال: شدّوا أزركم و استبتنوا ففعلوا ذلك فذهب عنهم «٣». و في الفقيه قال: «فشكوا إليه الجهد و الطاقة و الإعياء». «٤».

و الكلام فيها: أن القائل بكفاية القدرة على المشى إما أن يقول بكفايتها مطلقاً و لو كانت بتحمل المشقة و العناء فالرواية تدل عليه، لأن معنى قوله عليه السلام: «واجبة على من أطاق المشى» إن كان من يقدر على المشى بصرف الطاقة و تحمل المشقة و الصعوبة فالرواية نص في وجوبها على من لا يقدر على المشى إلا بذلك،

الصدوق من كتاب المنتصر عن صفوان بن يحيى (من أعاضم الطبقة السادسة) و محمد بن أبي عمير (من الطبقة السادسة) جميعاً عن معاوية بن عمار (من الخامسة).

(١) - طريق الشيخ إلى معاوية بن عمار: الحسين بن سعيد (من كبار الطبقة السابعة) عن فضالة بن أيوب (من الطبقة السادسة) عن معاوية بن عمار و إلى الحسين بن سعيد في التهذيب عن الشيخ المفيد (من الطبقة الحادية عشرة) و الحسين بن عبيد الله (من الطبقة

الحادية عشرة) و أحمد بن عبدون (من الطبقة العاشرة و عمر حتى شارك الحادية عشرة) كلهم عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد (لعله من العاشرة) عن أبيه (من التاسعة) و طريقه الاخرى عن أبي الحسين ابن أبي جيد القمي (من العاشرة و عمر حتى عاصر الحادية عشرة) عن ابن الوليد عن الحسين الحسن بن أبان (من الطبقة الثامنة).

(٢)- و في مجمع البحرين: (و كراع الغميم- بالغين المعجمة وزان كريم- واد بينه و بين المدينة نحو من مائة و سبعين ميلاً، و بينه و بين مكة نحو ثلاثين ميلاً، و من عسفان إليه ثلاثة أميال).

(٣)- تهذيب الأحكام: ٥/ ٤٤١، الاستبصار: ٢/ ١٤١، وسائل الشيعة: أبواب وجوب الحج ب ١١ من ح ٣.

(٤)- من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٢٥٩.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٩٣

و تدل على وجوبه إذا تمكن من المشى من غير كلفة و إعياء بالأولوية القطعية، و هذا كما قيل في تفسير قوله تعالى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ» يعني، يقدرون عليه بالتكلف و المشقة كالشيخ و الشيخة.

و يمكن أن يؤيد ذلك- أى كون الحديث ظاهراً في كفاية التمكن من المشى بالمشقة و العناء- استشهاد الإمام عليه السلام بمشاة شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه و آله الجهد و العناء.

إلا أن الظاهر أنه لم يقل أحد بكفاية هذا المقدار من القدرة في حصول الاستطاعة المشروط وجوب حجة الإسلام بها، حتى بالنسبة إلى القريب فضلاً عن البعيد، فلا بد على هذا من رفع اليد عن هذا الظاهر.

و إما أن يقول: معنى قوله عليه السلام: «واجبة على من أطاق المشى» واجبة على من يقدر على المشى حتى يشمل القادر على المشى بدون التكلف و القادر عليه بالتكلف، فيقيد إطلاقه باليقين بعدم وجوبه إذا كان المشى بالتكلف و العناء.

ففيه: أن ذلك ينافي استشهاد الإمام عليه السلام بمشاة شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه و آله الجهد و العناء، فاستظهار كفاية القدرة على المشى الذى لا- كلفة و لا- عناء فيه من الصحيحة في غاية الإشكال، بل يحكم عليها بالإجمال، أو تحمل على بعض المحامل، مثل أن حجة الإسلام واجبة على من يتكلف المشى و يمشى بالمشقة في منزله إذا كان له الراحلة فمثل هذا الضعف البدنى لا يمنع عن حجة الإسلام لعدم دخل ذلك في الاستطاعة التي فسرت بالزاد و الراحلة، و القدرة على المشى و عدمه بيان في حصولها إذ هو متمكن من الركوب على الراحلة. □

و أما بيان حال المشاة الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه و آله فلعله لم يكن للاستشهاد على هذا المعنى بل لدفع أن يتوهم أحد أن المشى بالمشقة مانع عن صحة وقوع الحج مطلقاً و لو بالراحلة، حتى يكون مرجوحاً بالزاد لأنه لا ينفك عن الجهد و العناء غالباً كالذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه و آله.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٩٤

تذنيبان

الأول: لا يخفى عليك أن صدر صحيحة معاوية بن عمار لا يوافق واحداً من آراء الفقهاء

في مسألة ما إذا كان عنده ما يكفي للحج و كان عليه دين.

فإنهم بين من يقول بأن الدين مطلقاً و بجميع أقسامه مانع عن وجوب الحج، و هذه الصحيحة تدل على عدم منعه عنه، و بين من يقول: إن المانع من وجوب الحج هو الدين الحال المطالب به دون غيره، و هذا أيضاً مخالف لإطلاق الصحيحة.

و بين من يقول بالتخير في بعض الصور و تقديم الحج في بعضها الآخر لوقوع التراحم بين الأمرين إذا كان الدين حالاً مطالباً به، أما

إذا كان مؤجلاً فلا تراحم في البين فيقدم الحج، وهذا أيضاً لا يستفاد من الصحيحة. و بين من يقول بتعين سقوط الحج و تقديم أداء الدين للتراحم و هذا أيضاً كسابقه.

و بين من يقول: إن الحج يسقط إذا كان أداء الدين واجباً عليه بالفعل أو كان مؤجلاً لا يثق بالأداء في المستقبل. و على جميع الأقوال التي لعله يكون أكثر مما ذكرناه لا يستقيم الاستدلال لواحد منها بالصحيحة كما استدلل به السيد الخوئي قدس سره فإن الصحيحة إنما يكون في مقام بيان أن الدين مطلقاً ليس مانعاً من حصول الاستطاعة، لأنها تحصل بالتمكن من المشي، فليس حصول الاستطاعة متوقفاً على وجود الراحلة حتى يقال بعدم حصولها مع الدين، أو يقال بتراحم الأمرين كما اختاره (رحمه الله). إذاً فوجه الارتباط بين الجواب و هذا التعليل هو ما يستفاد من ظاهر الحديث، و هو بيان العلة لعدم منع ذلك من الحج و هي حصول الاستطاعة بالمشي دون المال مطلقاً، فإنها تحصل لمن لا يجد ما يحج به بالتمكن من المشي.

بل يمكن أن يقال: إن إطلاق السؤال و الجواب مشعر بعدم دخل الراحلة

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٩٥

أو ما يجدها به في الاستطاعة، و إنها تحصل منحصراً بالتمكن من المشي، و ذلك لأن الإمام عليه السلام لم يجب عما إذا كان عليه دين و لم يقدر على المشي، فإن التعليل يشمل هذه الصورة لو كان حصول الاستطاعة منحصراً بالقدرة على المشي. هذا، و لكن يمكن أن يقال: إن مورد سؤال السائل هو خصوص صورة القدرة على المشي.

الثاني: قد ظهر مما بيناه عدم كفاية الأخبار المستدل بها لإثبات حصول الاستطاعة بالمشي؛

لعدم دلالة لها يصح الاحتجاج بها لإثبات الحكم الشرعي، و لو أغمضنا عن ذلك و قلنا بتعارضهما فيمكن الجمع بينهما بالإطلاق و التقييد، فإن مقتضى الصناعة تقييد إطلاق مفهوم كل من الطائفتين بمنطوق الاخرى، فإنه لا تعارض بين منطوقيهما، فمنطوق الطائفة الاولى حصول الاستطاعة لمن كان له زاد و راحلة، و منطوق الثانية حصولها لمن يقدر على المشي، فمقتضاها حصول الاستطاعة بكل منهما، إلا أن مفهوم مثل قوله عليه السلام: «من كان صحيحاً في بدنه مخلى سربه له زاد و راحلة فهو ممن يستطيع الحج» أن من لم يكن له ذلك فهو غير مستطيع، سواء كان قادراً على المشي أو عاجزاً عنه، فيقيد ذلك بمنطوق مثل قوله عليه السلام: «إن حجة الإسلام واجبة على من أطاق المشي من المسلمين». كما يقيد إطلاق مفهوم هذه الجملة - و هو عدم وجوبها على من لا يطيق المشي سواء كان له زاد و راحلة أم كان فاقداً لها - بمنطوق ما دل على وجوب حجة الإسلام على من كان له زاد و راحلة، فيتحصل من تقييد المفهومين بالمنطوقين وجوب الحج على كل واحدٍ للزاد و الراحلة و إن لم يقدر على المشي، و كل قادر على المشي و إن لم يكن واجداً للراحلة، إذاً فلا يجب الحج على من كان عاجزاً عن المشي و فاقداً للراحلة،

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٩٦

دون غيره. «١»

و هذا مقتضى صناعة حمل المطلق على المقيد، و بعده لا يبقى مجال لحمل هذه الأخبار على التقييد، لأنه إنما يصح إذا لم يمكن الجمع بين الدليلين بالجمع العرفي، فلا بد إلا العمل بهذا الجمع أو تركه لإعراض المشهور عنها. و هذا المفيد في المقنعة، و السيد في جمل العلم و العمل، و أبو الصلاح في الكافي، و ابن زهرة في الغنية، و الشيخ في النهاية و الجمل و العقود و المبسوط و الخلاف و الاقتصاد، و ابن حمزة في الوسيلة، و الصهرشتي في الإصباح، و ابن إدريس في السرائر، و أبو الحسن على بن الفضل في إشارة السبق، و الهذلي في الجامع، و ابن فهد، و المحقق، و العلامة، و الشهيد و غيرهم كلهم قد صرحوا باشتراط الزاد و الراحلة في الاستطاعة، بل يمكن دعوى استقرار السيرة على ذلك، و على عدم وجوب الحج بمجرد القدرة على المشي.

إذاً فالاعتماد على هذه الأخبار الدالة على كفاية القدرة على المشي، و تقييد الأخبار الدالة على اعتبار الراحلة بها، مع إعراض هؤلاء

الأعظم (رضوان الله تعالى عليهم) عنها و عدم معلومية عمل أحد بها مع وضوح إمكان الجمع بين الطائفتين بالإطلاق و التقيد في غاية الإشكال، و لا يوافق سيرة العرف و العقلاء، فالعمل على المختار المشهور و هو اشتراط وجوب حجة الإسلام بالراحلة. و الله

(١) - التعارض إنما يكون بين منطوق الثانية و مفهوم الاولى، و أما التعارض بين منطوق الاولى و مفهوم الثانية فهو فرع وجود مفهوم للثانية، و هو متوقف على استفادة انحصار العلية في الشرط. و الظاهر أن هذه الصحيحة و غيرها المتعرضة للقدره على المشي في صدد بيان أقل ما به يتحقق الاستطاعة، فليست المسألة من صغريات تعدد الشرط و اتحاد الجزاء لعدم مفهوم المخالفة للثانية بل لها مفهوم الموافقة لأنه إذا كان من أطاق المشي مستطيعاً فصاحب الراحلة مستطيع بالأولوية فانحصر التعارض بين منطوق الثانية و مفهوم الاولى (المؤلف).

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٩٧
تعالى هو العالم.

[مسألة ١٦] هل تعتبر الراحلة في الاستطاعة للقريب أيضاً؟

مسألة ١٦- هل اعتبار الزاد و الراحلة في الاستطاعة في حق من يفتقر إليهما لبعده المسافة دون القريب الذي يمكنه المشي بدون المشقة أو من غير مشقة يعتد بها، أو أن اعتبارهما مطلق في حق القريب و البعيد وجهان.
حكى الأول في الجواهر عن غير واحد، بل قال: (لا أجد فيه خلافاً، بل في المدارك نسبة إلى الأصحاب؛ مشعراً بدعوى الإجماع عليه - إلى أن قال: - لكن في كشف اللثام: يقوى عندي اعتبارها أيضاً للمكي للمضي إلى عرفات و أدنى الحِلّ و العود). «١»
و الذي يظهر لنا بعد الفحص في كلمات الفقهاء - رضوان الله عليهم - أن ظاهرها بيان الاستطاعة للنائي دون المكي و القريب.
قال المفيد في المقنعة: (و الاستطاعة عند آل محمد صلى الله عليه و آله ... و حصول ما يلجأ إليه في سد الخلّة من صناعة يعود إليها في اكتسابه أو ما ينوب عنها من متاع أو عقار أو مال، ثم وجود الراحلة بعد ذلك و الزاد). «٢»
و يستفاد ذلك من السيد في جمل العلم و العمل «٣» و في الناصريات «٤»، و قال أبو الصلاح في الكافي: (و العود إلى كفاية من صناعة أو تجارة أو غير ذلك). «٥»

(١) - جواهر الكلام: ٢٥٢ / ١٧.

(٢) - المقنعة / ٣٨٤.

(٣) - رسائل الشريف المرتضى: ٦٢ / ٣.

(٤) - الناصريات / ٢٠٧.

(٥) - الكافي / ١٩٢.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٩٨

و قال الشيخ في النهاية: (و الرجوع إلى كفاية)، و في الجمل و العقود:

(.. و الرجوع إلى كفاية إما من المال أو الصناعة أو الحرفة) «١»، و نحوه قال في الاقتصاد «٢» و في المبسوط «٣».

و قال أبو المكارم ابن زهرة في الغنية: (و الاستطاعة يكون ... و وجود الزاد و الراحلة و الكفاية له و لمن يعول، و العود إلى كفاية من صناعة أو غيرها بدليل الإجماع) «٤».

و قال نظام الدين أبو الحسن سلمان بن الحسن الصهرشتي في إصباح الشيعة:

(و العود إلى كفاية من صناعة أو غيرها) «٥».

هذا وقد صرح بذلك غيرهم مثل الحلى فى السرائر «٦» و أبى الحسن على بن أبى الفضل الحلى فى إشارة السبق «٧»، و المحقق فى الشرائع «٨» و الشهيد فى الدروس. «٩»

الذى ينبغى أن يقال: إن دلالة الآية بالمنطوق على وجوب الحج على مثل المكى حتى بعموم قوله تعالى: «الناس» قابلة للمنع، لإمكان دعوى صحة استظهار أن الآية تكون فى مقام إيجاب الحج على النائين و من بعد منزله عن مكة،

(١) - النهاية/ ٢٠٣، الرسائل العشر/ ٢٢٣.

(٢) - الاقتصاد/ ٢٩٧.

(٣) - المبسوط: ١/ ٢٩٦.

(٤) - غنية النزوع/ ٥٧٣.

(٥) - إصباح الشيعة/ سلسلة الينابيع: ٨/ ٤٥٨.

(٦) - السرائر: ١/ ٥٠٧.

(٧) - إشارة السبق: ١/ ١٦٢.

(٨) - شرايع الإسلام: ١/ ١٦٧.

(٩) - الدروس الشرعية: ١/ ٣١٢.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٩٩

و ذلك لمكان قوله تعالى: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» و لا يقال ذلك للمكى و من هو بمنزلته ممن هو حاضر عند البيت. و الدليل على ذلك أيضاً تفسير الاستطاعة بتخليه السرب و صحة البدن و وجود الزاد و الراحلة، فإن هذا مناسب لاستطاعة النائي، و إلا فلا يسأل المكى الذى هو غالباً فى الذهاب و الإياب إلى عرفات بدون المشقة عن معنى الاستطاعة، فالمراد من الناس: الذين يصح الإخبار عنهم بحج البيت و قصد الكعبة، و هم غير المكيين و من هو بمنزلتهم.

إن قلت: إذاً فما الدليل على وجوب الحج على القريب و المكى؟

قلت: الأولوية القطعية و إجماع المسلمين، و على هذا فالأقوى وجوب الحج على المكى و القريب من مكة الذى لا يشق عليه المشى و إن لم تكن له الراحلة. هذا، و لا يخفى أنه لو قيل بدلالة الآية على وجوب الحج على القريب و البعيد فلا بد من القول بإطلاق اعتبار وجود الزاد و الراحلة و شموله للقريب و المكى كالبعيد. و الله هو العالم.

[مسألة ١٧] تحقق الاستطاعة بالزاد و الراحلة عيناً و قيمة

مسألة ١٧- الأقوى أنه يكفى فى حصول الاستطاعة وجود ما يتمكن به من تحصيل الزاد و الراحلة، فلا يلزم أن يكونا حاصلين عنده بعينهما، بل يكفى أن يكون عنده ما يتمكن من تحصيلهما و لو فى أثناء السفر و قطع المسافة.

و ذلك أولاً: للروايات الدالة على عدم الفرق بين وجودهما عيناً و وجود ما يتمكن به من تحصيلهما.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٠٠

فقد روى الكلينى قدس سره، عن محمد بن يحيى «١»، عن أحمد بن محمد «٢»، عن محمد بن إسماعيل «٣»، عن محمد بن الفضيل «٤»، عن أبى الصباح الكناني «٥»، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: أ رأيت الرجل التاجر ذى المال حين يسوّف الحج كل عام و ليس يشغله عنه إلا التجارة أو الدين؟ فقال: لا عذر له يسوف الحج، إن مات و قد ترك الحج فقد ترك شريعة من شرايع

الإسلام».

و رواه عن علي بن إبراهيم «٦» عن أبيه «٧» عن ابن أبي عمير «٨» عن حماد «٩» عن الحلبي «١٠» عن أبي عبد الله عليه السلام مثله. «١١»

و عن حميد بن زياد «١٢» عن الحسن بن محمد بن سماعة «١٣» عن أحمد بن الحسن الميثمي «١٤» عن أبان بن عثمان «١٥» عن أبي بصير «١٦» قال: «سمعت أبا

(١) من الطبقة الثامنة، شيخ أصحابنا ثقة.

(٢) من الطبقة السابعة، شيخ القميين.

(٣) من الطبقة السابعة أو السادسة ثقة.

(٤) من الطبقة السادسة، رمى بالضعف و غيره.

(٥) كأنه من الطبقة الرابعة، اسمه إبراهيم بن نعيم، روى مرسل أن الصادق عليه السلام قال له: «أنت ميزان لا عين فيه».

(٦) من صغار الطبقة الثامنة، صاحب التفسير.

(٧) من الطبقة السابعة، أول من نشر حديث الكوفيين بقم.

(٨) من الطبقة السادسة، مشهور.

(٩) من الطبقة الخامسة، ممن أجمعت العصابة...

(١٠) عبيد الله بن علي الحلبي، من كبار الخامسة و الثقات.

(١١) وسائل الشيعة، ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

(١٢) من الطبقة الثامنة، عالم جليل القدر.

(١٣) واقفي، من الطبقة السابعة ثقة.

(١٤) من الطبقة السادسة، صحيح الحديث سليم.

(١٥) من الطبقة الخامسة، ممن أجمعت العصابة...

(١٦) - من الطبقة الرابعة، ليث المرادي من أوتاد الأرض.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٠١

عبد الله عليه السلام يقول: من مات و هو صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله عز و جل:

«وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى» ... الحديث «١».

و عن الصدوق بإسناده عن محمد بن الفضيل قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عز و جل: «وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى

فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا»، فقال: نزلت فيمن سوف الحج حجة الإسلام و عنده ما يحج به ... الحديث «٢».

و في تفسير العياشي عن كليب «٣» عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله أبو بصير و أنا أسمع فقال له: رجل له مائة ألف فقال: العام

أحج، العام أحج، فأدركه الموت و لم يحج حج الإسلام، فقال عليه السلام: يا أبا بصير، أما سمعت قول الله: «وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ

أَعْمَى» الآية؟ أعمى عن فريضة من فرائض الله». «٤»

و مثل هذه الأحاديث غيرها، مثل صحيحتي معاوية بن عمار و صحيحة الحلبي المتقدمتين و ما أخرجه في الوسائل في الباب الثامن.

و لا ريب في دلالة هذه الروايات على أن الاستطاعة أعم من وجود عين الزاد و الراحلة أو ما به يتمكن من تحصيلهما، كما لا فرق في

ذلك بين إمكان تحصيلهما من ابتداء إنشاء السفر أو في أثناءه.

و ثانياً: للقطع بكفاية وجود ما به يتمكن من تحصيلهما و عدم الفرق بينه و بين وجود عينهما عنده، إذ لا يمكن أن يقال بوجوبه على من لم يكن عنده إلا الرحلة و الزاد المتعارف، و سقوطه عن الذي هو صاحب الثروة العظيمة و المكنة الكبيرة

(١)- وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج ح ٧ و.

(٢)- وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج ح ٨.

(٣)- الصيداوى أو الأسدى، من البقطة الخامسة، له كتاب.

(٤)- وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج ح ١٢.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٠٢

و ليس عنده الرحلة، فهذا مما لا إشكال فيه، و لذا قال بعضهم: ينبغي عده من الضروريات.

[مسألة ١٨] المراد بالزاد

مسألة ١٨- المراد بالزاد مطلق ما يحتاج إليه الشخص من المأكول و المشروب و الملبوس و ما هو محتاج إليه في السفر و ما يتوقف عليه حمل ما يحتاج إليه.

كل ذلك بحسب حاله و زمانه من القوة و الضعف و الحر و البرد و غيره، و ذلك يختلف باختلاف الأشخاص في هذه الجهات، و يكفى وجدانه في المنازل التي ينزل فيها، و لا يجب أن يكون واجداً له في بلده، و بالعكس يكفى في صدق وجدان الزاد وجدانه في بلده و إن كان فاقداً له في المنازل التي يحتاج إليه فيها، و لا فرق بين الطعام و الماء في صدق الوجدان و وجوب حملهما إذا فقد في أثناء الطريق و كان واجداً لهما في بلده.

و الفرق بين الطعام و الماء بعدم صدق الوجدان و سقوط الوجوب إذا توقف المسير على حمل الماء، لأن الزاد المذكور في النصوص معناه ما يتخذ من الطعام للسفر، و في لسان العرب: (طعام السفر و الحضر) و في المفردات للراغب: (المدخر الزائد على ما يحتاج إليه في الوقت) «١» لا- وجه يعتد به له، فإنه لا ريب أن المراد من الزاد في المقام ليس خصوص الطعام، بل يشمل كل ما يلزم أن يدخره المسافر

(١)- قال ما هذا لفظه: (الزاد المدخر الزائد على ما يحتاج إليه في الوقت و التزود أخذ الزاد قال: و تزودوا فإن خير الزاد التقوى و المزود ما يجعل فيه الزاد من الطعام و المزايدة ما يجعل فيه من الزاد من الماء).

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٠٣

لسفره مما يحتاج إليه طعاماً، كان أو لباساً أو شراباً.

و خصوصية الطعام- لأنه في الأ-كثر لا- يوجد في الطريق، دون الماء فإنه كثيراً ما يوجد في الطريق- لا توجب الفرق بين الطعام و الشراب، و صدق وجدانه للطعام إذا كان واجداً له في بلده و عدم صدقه إذا لم يكن واجداً للشراب في المنازل و واجداً له في بلده، فالزاد و لو كان معناه الطعام فقد اريد منه ما هو أعم من كل ما يحتاج إليه المسافر في سفره.

و هكذا لا يصح الفرق بين الطعام و الماء في وجوب حملهما بعدم جريان العادة على حمل الماء لنفسه و لراحلته فلا يكون واجداً له إذا لم يكن واجداً في المنازل دون الطعام، أو بوجود المشقة العظيمة في ذلك، فإن عدم جريان العادة على حمل الماء كان لوجوده في المنازل على حسب العادة، و مع فقدانه فيحمله المسافر كما يحمل طعامه و سائر ما يحتاج إليه في السفر، فلا يكون بذلك هو فاقد الماء.

و أما وجود المشقة العظيمة فهو غير مطّرد بالنسبة إلى جميع الأشخاص، بل يمكن منعها لإمكان حمل الماء على الروايا، و في عصرنا على السيارات. نعم، يجب عليه ذلك إذا كان موسراً و كان عنده مال يتمكن به من حمل الماء، و إلا لا يجب عليه لفقد شرط الوجوب أي الاستطاعة، و كيف كان فالأمر واضح و الفرق ممنوع.

ثم إنه قال في المدارك: (المعتبر في القوت و المشروب تمكنه من تحصيلهما إما بالشراء في المنازل أو بالقدرة على حملهما من بلده أو غيره) «١».

و قال العلامة في التذكرة: (و إن كان يجد الزاد في كل منزل لم يلزمه حمله، و إن لم يجد كذلك لزمه حمله، و أما الماء و علف البهائم فإن كان يوجد في المنزل التي ينزلها على حسب العادة فلا كلام، و إن لم يوجد لم يلزمه حمله، و لا من أقرب البلدان إلى

(١) - مدارك الأحكام: ٣٩ / ٧.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٠٤

مكة كأطراف الشام و نحوها؛ لما فيه من عظم المشقة و عدم جريان العادة به، و لا يتمكن من حمل الماء لدوابه في جميع الطريق، و الطعام بخلاف ذلك). «١»

و قال في المنتهى: (الزاد الذي تشترط القدرة عليه هو ما يحتاج إليه من مأكول و مشروب و كسوة، فإن كان يجد الزاد في كل منزل لم يلزمه حمله، و إن لم يجده كذلك لزمه حمله، و أما الماء و علف البهائم فإن كان يوجد في المنازل التي ينزلها على حسب العادة لم يجب حملهما، و إلا وجب مع المكنة، و مع عدمها يسقط الفرض). «٢»

و قال في موضع آخر: (و أما الماء فإن كان موجوداً في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها كعبد و غلبية و غيرهما وجب الحج مع باقي الشرائط، و إن كان لا يوجد في مواضعه لم يجب الحج و إن وجد في البلدان التي يوجد فيها الزاد، و الفرق بينهما قلة الحاجة في الزاد و كثرتها في الماء، و حصول المشقة بحمل الماء دون الزاد) «٣».

و ظاهر هذه الكلمات أن وجوب الحمل يدور مدار عدم المشقة التي كانت بالنسبة إلى الماء و علف البهائم في تلك الأزمنة، و لذا أفتى بعدم الوجوب فيهما، بخلاف الطعام.

و قال الشيخ قدس سره في المبسوط: (أما الزاد إن وجدته في أقرب البلدان إلى البر فهو واجد، و كذلك إن لم يجده إلا في بلده فيجب عليه حمله معه ما يكفي لطول طريقه إذا كان معه ما يحمل عليه، و أما الماء فإن كان يجده في كل منزل أو في كل منزلين فهو واجد، و إن لم يجده إلا في أقرب البلدان إلى البر أو في بلده فهو غير

(١) - تذكرة الفقهاء: ٣٠١ / ١.

(٢) - منتهى المطلب: ٦٥٣ / ٢.

(٣) - منتهى المطلب: ٦٥٤ / ٢.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٠٥

واجد، و المعتبر في جميع ذلك العادة، فما جرت العادة بحمل مثله وجب حمله، و ما لم تجر سقط وجوب حمله، و أما علف البهائم و مشروبها فهو كما للرجل سواء إلى أن قال: - هذا كله إذا كانت المسافة بعيدة) «١».

و ظاهر كلامه أن وجوب الحمل يدور مدار جريان العادة بالحمل، فلا يكون هو مستطعاً بحسب العادة إذا لم تجر العادة بحمله. و لكن الظاهر أنه إذا كان عنده ما يحمل عليه فعلاً أو قوة فهو مستطع يجب عليه حمله، كما في مثل زماننا، فإنه يمكن حمل الماء و الطعام و الزيت و غيرها بسهولة و من غير مشقة.

فتحصل من ذلك أنه لو أمكن له حمل كل ذلك بالسيارة أو الطائرة يجب عليه، و عدم وجدانه فى الطريق و إن كان على خلاف العادة لا يوجب سقوطه من الاستطاعة. والله العالم.

[مسألة ١٩] المراد بالراحلة

مسألة ١٩- المراد بالراحلة: راحلة كل أحد بحسب حاله من القوة و الضعف. و فى مثل عصرنا مطلق ما يركبه عليه المسافرون من القطار و السيارة الطائرة و السفينة. ثم إذا لم يكن قادراً على ركوب بعضها يشترط فى استطاعته حصول غيره، و هل يختلف الحكم فيها من حيث الشرف و الضعة؟ فإذا كان أحد من حيث الشرف و العنوان أن يكون سفره بالطيارة أو الطائرة الكذائية و لا يجدها إما لعدم تمكنه المالى أو لعدم وجود ما يناسبه من الطائرة فهل يسقط عنه الحج لعدم

(١)- المبسوط: ١/ ٣٠٠.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٠٦

قدرته على ما يحج به الذى هو شرط للاستطاعة، أو يجب عليه حجة الإسلام لحصول الراحلة التى هى شرط فى الاستطاعة؟ يمكن أن يقال: إنه يستفاد من الأخبار تفسير الاستطاعة بالسعة المالية و اليسار التى تختلف بحسب شئون الأشخاص، مثل ما رواه فى المحاسن: عن أبيه، عن عباس بن عامر «١» عن محمد بن يحيى الخثعمي «٢» عن عبد الرحيم القصير «٣» عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سأله حفص الأعور «٤» و أنا أسمع عن قول الله عز و جل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ... قال: ذلك القوة من المال و اليسار، قال: فإن كانوا موسرين فهم ممن يستطيع؟ قال عليه السلام: نعم» «٥».

و خبر أبى بصير المتقدم ذكره، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من مات و هو صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله عز و جل: «وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمًى» «٦»

و هذه الأخبار تدل على وجوب الحج على من له المال و اليسار، فمن ليس له يساراً يتمكن به من راحلة يتعارف لمثله ركوبها ليس موسراً فهو غير مستطيع.

بل يمكن أن يقال بدلالة ما دل بالإطلاق أو العموم على كفاية حصول الاستطاعة بمطلق الراحلة على حصول الراحلة المناسبة له بحسب حاله، فإن هذا هو الذى يستفاد منه بحسب مناسبة الحكم و الموضوع، و هذا ليس تمسكاً بالخرج

(١)- الشيخ الصدوق الثقة، كثير الحديث، من الطبقة السابعة.

(٢)- من الطبقة الخامسة أو السادسة ثقة.

(٣)- كأنه من الطبقة الخامسة.

(٤)- من الطبقة الرابعة أو الخامسة.

(٥)- وسائل الشيعة ب ٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

(٦)- وسائل الشيعة ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٧.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٠٧

و أن وجوب ركوب الراحلة التى لا تليق به يكون حرجياً فهو منفى بقاعدة نفى الحرج، بل هذا مقتضى دلالة الدليل الذى دل على تفسير الاستطاعة بالمال و اليسار بل و الراحلة.

و أما ما أفاده بعض الأعظم من أن الحج الذى افترضه الله على العباد و جعله مما بنى عليه الإسلام المسمى بحج الإسلام فى الروايات

مشروط بعدم العسر بمقتضى قاعدة نفى الحرج، فما يصدر منه حال العسر و الحرج ليس بحجة الإسلام «١».

ففيه: أن ما ينفى بالحرج هو وجوب حجة الإسلام، ولا يثبت به اشتراطه بعدم العسر و الحرج، كما لا ينفى به ما اعتبر فيها، ولذا لو حج متسكعاً بالراحلة التى لا تليق به يجزیه عن حجة الإسلام. و بالجملة: فقاعدة نفى الحرج لا تشرح معنى حجة الإسلام و ما به يحصل الاستطاعة، فوجوب حجة الإسلام إما مشروط باليسار بدلالة الأخبار فلا حاجة إلى قاعدة نفى الحرج لنفى وجوبها عن غير الموسرين، و إما ليس مشروطاً باليسار فقاعدة نفى الحرج لا ترفع إلا وجوبها دون صحتها و وقوعها حجة الإسلام.

ثم إن هنا رواية تدل بظاهرها على وجوب الحج و إن كان على حمار أجدع مقطوع الذنب، و هى ما رواه الصدوق - عليه الرحمة - فى الفقيه عن هشام بن سالم «٢» عن أبى بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من عرض عليه الحج و لو على حمار أجدع مقطوع الذنب فأبى فهو مستطيع للحج». «٣»

و رواه فى التوحيد: عن أبيه، عن سعد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد

(١) - معتمد العروة: ١ / ٨٩.

(٢) - من متكلمى أصحابنا، من الطبقة الخامسة ثقة، و إسناده الفقيه إليه صحيح.

(٣) - وسائل الشيعة ب ١٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٧.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٠٨

البرقى، عن ابن أبى عمير، عن هشام بن سالم مثله.

و الظاهر أن هذه الرواية و رواية المحاسن عن على بن الحكم «١» عن هشام بن سالم عن أبى بصير واحدة، إلا أن لفظها هكذا: قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل كان له مال فذهب، ثم عرض عليه الحج فاستحى؟ فقال: من عرض عليه الحج فاستحى و لو على حمار أجدع مقطوع الذنب فهو ممن يستطيع الحج» «٢».

و مورد هما و إن كان البذل إلا أنه من المعلوم أنه لا خصوصية له، و إطلاقه يشمل إذا كان الركوب على حمار أجدع مقطوع الذنب خلاف شرف المبذول له.

و فيه أولاً: أن هذا الحديث معارض لكل ما دل على أن القدرة المشروط عليها الحج التى يعبر عنها بالاستطاعة أو الاستطاعة الشرعية أوسع من القدرة المشروط عليها عقلاً مطلق التكاليف، فهى قدرة خاصة لا يقع المكلف باعتبارها فى تعلق الوجوب بالحج فى الحرج و المشقة الزائدة عما يقتضيه طبع التكليف، فروعى فى ذلك يسر الشريعة السهلة، و لا أظن أن أحداً يلتزم باعتبار مثل ذلك «٣» (أى كفاية وجدان حمار أجدع أبت) فى الاستطاعة إلى الحج؛ لأن ذلك يرجع إلى اشتراط وجوب الحج بأمر زائد على ما يقتضيه طبع سائر التكاليف، فإن المكلف إما أن يكون قادراً على المشى فكون وجوب الحج عليه مشروطاً أن يكون له حمار أجدع، و الحال أن المشى عليه أهون من الركوب عليه و لا أقل من أن لا يكون ... لا يكون مهانته أكثر منه، مما لا نفهم له معنى محصلاً و لا توسعة فيه على المكلف. و إما أن يكون عاجزاً عن المشى فوجوبه عليه إن كان له حمار أجدع

(١) - من تلامذة ابن أبى عمير، من الطبقة السادسة.

(٢) - وسائل الشيعة: ب - ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٧.

(٣) - خلافاً لكشف اللثام: ١ / ٢٨٩.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٠٩

يكون مؤكداً لوجوبه، إذا فأن الاستطاعة الشرعية؟ و أين ما هو المغروس فى جميع أذهان المتشعبة من أن الحج مشروط بالاستطاعة؟

و ما معنى عقد الباب فى مثل الوسائل بعنوان باب وجوب الحج على كل مكلف مستطيع، و باب وجوب الحج مع الاستطاعة؟ إذاً فظاهر الحديث لا يوافق تلك الأخبار الكثيرة و الاتفاق على اشتراط وجوب الحج بالاستطاعة.

و ثانياً: أنه لا شك فى أن الركوب على حمار أجده حرجى على ذوى الشرف و المنزلة الاجتماعية، فإطلاق دليله يقيد بأدلة نفى الحرج الحاكمه عليه.

□
 إن قلت: لا منصب و لا شرف أعلى من شرف النبوة و الإمامة، و كان النبى و الأئمة - عليهم صلوات الله - ركبوا الحمير و الزوامل و حجوا عليها، و أى منقصة فى الركوب على الحمار و الزاملة بعد ذلك؟ و الحرج الذى يحصل للشخص من ذلك ناشئ من نقص الأخلاق و حب العلو، قال الله تعالى: «تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ» (١) و النبى و الأئمة عليهم السلام كان من دعوتهم و تربيتهم للناس إبطال هذه العادات و وضع أغلالها التى كانت على الناس، فمثل هذا الحرج المذموم كالحرج الناشئ من الحسد لا يكون نافياً للحكم، و لا - مراداً من - مثل قوله تعالى: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٢)، و «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» (٣) و لذلك كان رسول الله صلى الله عليه و آله ربما يركب الحمار العارى، و هو صلى الله عليه و آله الذى قال الله تعالى فى خلقه مخاطباً إياه: «وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ» (٤).

قلت: ربما يقع الإنسان فى الضيق و الحرج لنقص التربية و سوء الأخلاق من

(١) - القصص / ٨٣.

(٢) - الحج / ٧٨.

(٣) - البقرة / ١٨٥.

(٤) - القلم / ٤.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١١٠ □
 الكبير و حب الجاه و الترفع على عباد الله، كما قد يقع فى الحرج لو جلس فى مجلس دون ما يريده، و يرى الركوب على الحمار دون شأنه لثروته و جاهه و منصبه، و هو مستصغر غيره من المؤمنين الذين ليس لهم ذلك، فالحرج الحاصل من هذه الحالة الغير متواضعة ليس رافعاً للحكم، كالحرج الحاصل لهؤلاء من الجلوس مع الفقراء و الضعفاء و العمال و غيرهم، فلا بد له من الجهاد مع النفس لترك هذه الحالة السيئة، و تأديب نفسه بالتأسى بالرسول الأعظم صلى الله عليه و آله الذى كان يجلس جلسة العبد، و يأكل أكلة العبد، و لم يقبل ما عرضه عليه بعض الأغنياء و أهل الجاه و الاستعلاء أن يختصمهم بمجالس لا يدخل فيها الضعفاء و الفقراء و أهل الصفة.

و تارةً يقع الإنسان فى الحرج لموقعه معرض استصغار الغير و استحقاره عزته الإيمانية و كرامته الإنسانية، و لا شك أنه لا ينبغي للمؤمن قبول الاستذلال، فالعزة لله و لرسوله و للمؤمنين، و لذا لا يقبل الهدية من غيره إذا كان فيه مظنة الاستحقار، و لا يسأل عن غيره لئلا يتحمل ذلة السؤال، و كذلك لا يجب عليه القبول إذا بذل له الحمار الأبر استحقاراً به إذا كان قبول هذا الاستحقار حرجاً عليه، كما إذا فضل عليه غيره لأن له كذا و كذا من المال، مع أنه مفضل عليه بالعلم و السوابق الإسلامية و كما إذا صار ذلك سبباً لنظر الناس إليه بعين الحقارة فالحرج من هذه الجهات يكون رافعاً للتكليف.

و الحاصل: إذا كان الحرج حاصلًا من وقوعه فى معرض توهين عزته الإيمانية و كرامته الإنسانية أو سبباً لاستحقار الناس شخصيته التى لا تقصر عن شخصية غيره من الناس الذين جعل الله أكرمهم عنده أتقاهم أو سبباً لاستحقار منصبه إذا كان من المناصب الإسلامية التى يجب حفظ عزتها و اعتبارها يكون رافعاً لوجوب الحج فهذا هو الملاك فى الحرج الرافع للتكليف هنا. و الله تعالى هو العالم.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١١١

[مسألة ٢٠] من كان متمكناً من اكتساب المال في الطريق

مسألة ٢٠- إذا لم يكن عنده بالفعل ما يحج به من الزاد والراحلة أو المال الذي يتمكن به من تحصيلهما بالشراء أو الاستيجار ولكن كان كسوباً متمكناً من اكتساب المال في الطريق كما هو حاله في وطنه و منزله فهل يجب عليه الحج لحصول الاستطاعة له بذلك، أم لا يجب، للزوم كونه موجوداً بالفعل عنده لصدق الاستطاعة؟

والظاهر اختصاص بحثهم في ذلك بما إذا كان متمكناً من تحصيل الزاد بالاكتساب في الطريق دون الراحلة، فقد ادعى الإجماع ودلالة الأحاديث على وجودها، أو وجود ما به يتمكن من تحصيلها بالفعل لا بالقوة وفي الأثناء، إلا أن ذلك محل النظر، فإن الإجماع غير محقق، وعلى تقدير تحققه في مسألتنا هذه غير حجة، والأحاديث إن دلت على وجود الراحلة بالفعل فتدل على لزوم وجود الزاد أيضاً كذلك، فالبحث ينبغي أن يكون أعظم لمن كان له الزاد بالقوة أو الراحلة كذلك.

قال العلامة في التذكرة: (لو لم يجد الزاد وجد الراحلة وكان كسوباً يكتسب ما يكفيه، وقد عزل نفقة أهله مدة ذهابه و عودته، فإن كان السفر طويلاً لم يلزمه الحج؛ لما في الجمع بين السفر والكسب من المشقة العظيمة، ولأنه قد ينقطع عن الكسب لعارض فيؤدي إلى هلاك نفسه. وإن كان السفر قصيراً: فإن كان تكسبه في كل يوم بقدر كفاية ذلك اليوم من غير فضل لم يلزمه الحج؛ لأنه قد ينقطع عن كسبه في أيام الحج فيتضرر، وإن كان كسبه في كل يوم يكفيه لأيام لم يلزمه الحج أيضاً للمشقة، ولأنه غير واجد لشرط الحج، وهو أحد وجهي الشافعية،

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١١٢

والثاني الوجوب وبه قال المالک مطلقاً). «١»

وقال في المستند: (ولو لم يجد الزاد ولكن كان كسوباً يتمكن من الاكتساب في الطريق لكل يوم بقدر ما يكفيه و ظن إمكانه بجريان العادة عليه من غير مشقة وجب الحج لصدق الاستطاعة، وعن التذكرة سقوطه إن كان السفر طويلاً؛ لما في الجمع بين الكسب والسفر من المشقة، ولإمكان انقطاعه من الكسب، وهو منازعة لفظية، لأن المفروض إمكان الجمع و جريان العادة لعدم الانقطاع، وإلا فالزاد أيضاً قد يسرق). «٢»

اعلم: أن الذي يقتضيه التحقيق: أن الكلام في هذه المسألة يقع في من لا يجد الزاد بالفعل، ولكن يكون كسوباً يكتسب ما يكفيه لقضاء العادة والضرورة على تحصيل الزاد المحتاج إليه، سواء كان في السفر أو الحضر.

وبعبارة أخرى: من يكتسب الزاد بما يعود إليه من شغله اليومي لإعاشته الشخصية اليومية بحيث لا يتمكن من ترك هذا الاكتساب عادة لاضطراره إليه، من غير فرق في ذلك بين أن يكون مسافراً أو حاضراً في منزله فهل يجب عليه الحج لأنه يكتسب ما يكفيه لا محالة، كان في الطريق أو في المنزل، فهو وإن لم يكن واجداً للزاد بالفعل إلا أنه يكون عالماً بحصوله بالاكتساب الضروري الذي يتحمله بحسب العادة والاضطرار المعاشي فهل هو كمن يكون واجداً للزاد بالفعل حتى يكون مستطيعاً للحج؟

ظاهر عبارة العلامة التردد في ذلك، فإنه تارةً يتمسك بنفي الوجوب بحصول المشقة العظيمة في الجمع بين السفر والكسب، وهذا يقتضي كونه بمنزلة الواجد للزاد،

(١)- تذكرة الفقهاء: ١/ ٣٠٢.

(٢)- مستند الشيعة: ٢/ ١٥٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١١٣

غير أن الوجوب مرفوع عنه بالخرج والمشقة: وتارةً يستدل على عدم الوجوب بإمكان انقطاعه عن التكسب فيؤدي إلى هلاك نفسه

أو انقطاعه عن كسبه في أيام الحج، وهذا يقتضي عدم كونه بمنزلة واجد الزاد فلا يجب عليه الحج، وإن كان في استدلاله على عدم كونه بمنزلة الواجد بالفعل بإمكان انقطاعه عن الكسب نظر، كما أفاده التراقي؛ لأنّ المفروض إمكان الجمع و جريان العادة بعدم الانقطاع، وإلّا فالزاد أيضاً قد يسرق.

ويمكن أن يقال: إن الزاد المذكور في أخبار تفسير الاستطاعة هو الزاد الزائد على ما يكتسبه الشخص بالاضطرار والضرورة لإعاشته، فإنه ليس محتاجاً إليه في الحج، بل محتاج إليه لضروريات حياته و يكتسبه لا محالة، فإذا كان يكتسبه بحسب شغله في السفر كالخضر ولا يحتاج الشخص للسفر للحج إلى أزيد منه فهو غير محتاج إلى الزاد للحج، وإنما يجب عليه السفر فقط، وهذا الذي رفع وجوبه العلامة بالمشقة.

والحاصل: أن قوله عليه السلام: «له زاد و راحلة» منصرف عن مثل هذا الشخص الذي يحتاج إليه بالضرورة و يكتسبه على كل حال بحسب العادة.

ثم لا يخفى عليك الفرق بين قول العلامة: «و كان كسوباً يكتسب ما يكفيه» و بين قول الفاضل: (و كان كسوباً يتمكن من الاكتساب في الطريق)، فإن الأول معناه هو ما بيناه و أنه يكتسب ما يكفيه لا محالة، و الثاني معناه يتمكن من اكتساب زاد الحج بالكسب و إن كان زائداً على ما هو مضطر إلى اكتسابه، و لذا كأنه دفع في ذيل كلامه إيراد من يورد عليه بأنه على هذا إذا كان متمكناً من الاكتساب في الطريق فليكن الأمر في الراحلة أيضاً كذلك بقوله: «و أما الراحلة فعلى اشتراطها و توقف الاستطاعة عليها الإجماع...» (١)

و لا يخفى عليك أنه على ما بيناه من مراد العلامة يختص البحث بما إذا كان

(١) - مستند الشيعة: ١٦٢ / ٢.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١١٤

كسوباً يكتسب ما يكفيه من الزاد دون الراحلة، فإنه لا يأتي فيها هذا البحث لعدم قضاء الحاجة و الضرورة و الاضطرار إلى اكتسابها مطلقاً.

هذا و بعد ذلك كله و شرح ما أفاده العلامة قدس سره بما لعله لا مزيد عليه نقول: إن الظاهر من قوله عليه السلام: «هذا لمن كان عنده مال» أن لوجدان الزاد و الراحلة أو المال بالفعل - سواء كان الشخص مكتسباً للزاد بالضرورة و الاضطرار، أو كان الزاد المحتاج إليه للحج زائداً على ذلك - دخل في وجوب الحج و حصول الاستطاعة.

فمن يتشرف بتشريف أداء الحج ينبغي له أن يكون فارغ البال من جهة المأكل و الملبس و المشرب و سائر ما يحتاج إليه فلا وجه لرفع اليد عن ظاهر هذه الأدلة و القول بكفاية اكتساب الزاد في الطريق؛ لأنه محتاج إليه بالضرورة لا يمكن له عادة تركه. (١) اللهم إلا أن يقال بعدم الفرق بين الحالتين، و إلغاء خصوصية وجدانه بالفعل، و كونه معلوم الحصول لاضطرار الشخص إلى اكتسابه، إلّا أن هذا محتاج إلى العلم بالغيب و بكل ما له دخل في الأحكام الشرعية. و الله العالم.

مسألة ٢١] مبدأ الاستطاعة

مسألة ٢١ - الأقوى أن المعتبر في الاستطاعة استطاعته من مكان هو فيه، لا من بلده الذي يسكن فيه، و ذلك لصدق الاستطاعة.

و قد استدل له بصحيحه معاوية بن عمار التي رواها الصدوق في الفقيه، قال:

(١) - و كأنّ العلامة قدس سره أيضاً ارتضى في آخر كلامه ذلك حيث قال: (لأنه غير واجد لشرط الحج) و ليس هو إلّا وجود الزاد

بالفعل، سواء كان معلوم الحصول بالاكتساب الضروري أم لا (المؤلف).

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١١٥

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يمر مجتازاً يريد اليمن أو غيرهما من البلدان و طريقه بمكة فيدرك الناس و هم يخرجون إلى الحج فيخرج معهم إلى المشاهد، أ يجزيه ذلك عن حجة الإسلام؟ قال عليه السلام: نعم» (١).

ولا بأس بدلالته على ذلك - وإن قال بعض أعظم العصر قدس سره: إن الظاهر منه كون جهة السؤال عدم قصد الحج من البلد لا عدم تحقق الاستطاعة منه «٢» - لإطلاق المجتاز المذكور و شموله لمن لم يكن من بلده مستطيعاً، و قد ترك الاستفصال من ذلك الإمام عليه السلام فأجاب بقوله عليه السلام: «نعم» بالإجزاء، و هو يشمل كلاً من المستطيع من بلده و غيره، و كيف كان فيكفى فى الكفاية صدق الاستطاعة.

و لو أحرمت متسكعاً فاستطاع و أمكن له الرجوع إلى الميقات هل يجب عليه الرجوع و الإحرام لحجة الإسلام، أو يبنى على إحرامه الندبى؟ فيه وجهان:

من جهة: أنه أحرمت لغير حج الإسلام صحيحاً فوجب حج الإسلام و إحرامه عليه يتوقف على بطلان إحرامه، أو إبطاله، أو العدول به، و كلها لا دليل عليه و خلاف الأصل، و العدول فى بعض الموارد كالعدول عن عمره التمتع إلى حج الأفراد لضيق الوقت أو عذر آخر إنما ثبت بالدليل و لا يشمل المقام.

و من جهة: أن شمول أدلة وجوب حجة الإسلام لمثل المقام يكشف عن بطلان إحرامه الأول و أنه ليس مأموراً به بالأمر الندبى، فهو فى الواقع كان مأموراً بحجة الإسلام و يجب عليه الرجوع إلى الميقات و تجديد الإحرام لحجة الإسلام. و الأقوى هو الوجه الثانى.

(١) - من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٢٦٤.

(٢) - مستمسك العروة: ١٠ / ٧٨.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١١٦

[مسألة ٢٢] تحصيل الراحلة

مسألة ٢٢- لا ريب فى أنه إذا لم تكن الراحلة التى يكفيها خاصة موجودة عنده يجب عليه تحصيلها بالشراء أو الاستيجار. و أما إذا لم يكن عنده إلا ما هو معد لركوب أكثر من واحد، أو لا يمكن الشراء أو الاستيجار إلا ما يكون كذلك كأكثر السيارات و الطائرات، فإذا لم يكن من يشاركه فى الشراء أو الاستيجار، و لم يتمكن هو بنفسه أيضاً من الشراء أو الاستيجار فالحج ساقط عنه لعدم الاستطاعة، و أما إذا تمكن من الشراء أو استيجار تمام الطائرة أو القطار الحديدية فهل يجب عليه ذلك، أم لا؟ الظاهر الوجوب، لصدق الاستطاعة، سواء كانت هذه الوسائط الثقيلة موجودة عنده كمالك السفينة و مالك السيارة و الطائرة أو كان عنده من المال ما يتمكن به من شرائها أو استيجارها. لا يقال: إنَّ تحمل مصارف السفر بالقطار أو السفينة أو الطائرة إذا كانت هذا الوسائط ملكاً له، و كذا تحمل الاجرة الكثيرة ضرر عليه و هو مرفوع بحديث «لا ضرر».

فإنه يقال: إنما يرفع الحكم بحديث «لا ضرر» إذا لم يكن أصل التكليف بطبعه ضررياً، و أما إذا كان التكليف ضررياً فحديث «لا ضرر» لا يجرى فيه؛ لأن جريانه مشروط بعدم كون الحكم من الأحكام الضرريه، بل يجرى فى الأحكام التى لها فردان: فرد ضررى و فرد غير ضررى، فكما لا يرفع الحرج و الضرر حكم الجهاد الحرجى و الضررى كذلك لا يرفع بالضرر أيضاً حكم الحج الضررى.

إن قلت: الحج وإن كان ضرورياً لكن الذى يجب تحمله من الضرر ما يقتضيه

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١١٧

طبع الحج مما يحتاج إليه المسافر من الزاد والراحلة بحسب العادة، والزائد على ذلك مرفوع بلا ضرر.

و بعبارة أخرى: للحج الضررى فردان: فرد فيه من الضرر ما يقتضيه طبع الإتيان بالحج، وفرد فيه من الضرر أكثر من ذلك، وما يجب الإتيان به وما لا يشمل حديث «لا ضرر» هو الفرد الأول، وأما الفرد الثانى فوجوبه بالضرر الزائد مرفوع بالحديث.

و بعبارة أخرى: الحديث يرفع وجوب الفرد الذى فيه من الضرر ما لا يقتضيه طبع موضوع الحكم، سواء لا يقتضيه أصلاً أو يقتضيه بحسب طبعه، فوجوب الفرد الذى فيه من الضرر ما ليس فى غيره مرفوع.

قلت: هذا الفرد ضررى، كما أن الفرد الآخر أيضاً ضررى، وكون ضرر أحد الفردين أكثر من الآخر لا يوجب شمول الحديث له و حكومته عليه بعد ما لم يشمل الفرد الذى ضرره أقل، فلا فرق بين عدم جريان الحديث فى التكاليف الضرريّة بين أفراد المكلف به الضرريّة، وإن كان ضرر بعض الأفراد أكثر من البعض الذى تعذر.

والحاصل: أنه إذا تعذر الفرد الضررى الذى ضرره أقل من غيره لا يرفع وجوب الإتيان بغيره الذى أكثر ضرراً منه:

والقول بأنه كما إذا كان للتكليف فردان: فرد غير ضررى وفرد ضررى يرفع الضررى بالحديث كذلك إذا كان للتكليف الضررى فردان: فرد فيه الضرر الذى يقتضيه بالطبع لأنه لا يمكن الإتيان به إلا بتحملة، وفرد آخر الضرر فيه أكثر من ذلك فهو أيضاً مرفوع به مدفوع بالفرق الواضح بينهما، فإن مورد الأول التكليف الذى لا يقتضيه بطبعه الضرر على المكلف، و دليل نفي الضرر حاكم عليه دون الآخر.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١١٨

و بعبارة أخرى: أن دليل وجوب الحج على المستطيع متضمن لصرف المال مطلقاً، وهو أخص من دليل نفي الضرر، و حكومة أدلة نفي الضرر على سائر الأدلة مختصة بالأدلة التى لها فردان دون ما ليس له فرد غير ضررى، فلا نظر لهذه الأدلة

إليه. هذا، مضافاً إلى أنه لأحد منع شمول قاعدة نفي الضرر للواجبات العبادية لعدم صدق الضرر بعد ما كان بإزائه من العوض الاخرى بأضعاف كثيرة، فاستيجار السيارة بمال كثير لا يكون ضرراً عند العقلاء و من آمن بالثواب، وربما يؤيد ذلك بصحيحة صفوان، قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة و هو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم و هو واجد لها يشتري و يتوضأ، أو يتيمم؟ قال: لا، بل يشتري، قد أصابنى مثل ذلك فاشترت و توضأت و ما يسرنى (و ما يشتري) بذلك مال كثير». (١) و خبر الحسين ابن أبى طلحة نحوه. (٢)

فتحصل من جميع ما ذكر وجوب شراء السيارة أو الطائرة أو استيجارها إذا كان متمكناً من ذلك كسائر المستطيعين. و الله تعالى هو العالم.

[مسألة ٢٣] هل يسقط الحج عند غلاء الأسعار؟

مسألة ٢٣- الظاهر أن غلاء أسعار ما يحتاج إليه فى سفر الحج فى سنته الحالية لا يوجب سقوط الحج عنه، لصدق الاستطاعة معه.

و فى الجواهر: (أن هذا هو المشهور شهرة عظيمة س سيما بين المتأخرين، فلا

(١)- وسائل الشيعة: ب ٢٦ من أبواب التيمم ح ١.

(٢)- المصدر السابق: ح ٢.

يجوز له التأخر عن سنته هذه). «١»

و الإشكال برفع الوجوب بالضرر قد تقدم ما فيه في المسألة السابقة، و أن أدلة التكاليف الضرورية أخص من حديث «لا ضرر»، سواء كان الضرر الكامن فيها متعارفاً أو أكثر من المتعارف، بل نقول: إن حديث لا ضرر منصرف عن التكاليف الضرورية فلا يشملها حتى نحتاج إلى ملاحظة النسبة بينه و بين التكاليف الضرورية.

هذا، مضافاً إلى أنه يمكن أن يقال: إن شراء الأجناس بالأسعار الغالية ليس ضرورياً، فإن ما يقع في يده بالشراء مقابل لما أداه من القيمة السوقية عند العرف، فليس شراء الخبز - مثلاً - بقيمته السوقية الغالية ضرراً على المشتري.

نعم، لو توقف الشراء على بذل أزيد من ثمن المثل و القيمة المتعارفة أو على بيع أمواله بأقل من ثمن المثل يكون ضرورياً، كما أن الحكم بلزوم بيع المال بأقل من ثمن المثل في المعاملات الغبنية ضرر على البائع فيرفع بقاعدة نفى الضرر.

لكن قياس المقام بالتمسك بقاعدة نفى الضرر في خيار الغبن مع الفارق، لأن التكليف هنا بطبعه يكون ضرورياً، فلا يرفع بلا ضرر وجوب الحج المتوقف على شراء الزاد بأزيد من قيمته أو بيع المال بأقل من ذلك.

اللهم إلّا إذا آل الأمر في هذه الموارد المذكورة في هذه المسألة و المسألة السابقة إلى عدم صدق الاستطاعة، أو كان تحمل الضرر من جهه كونه فاحشاً جداً حرجاً عليه فيرفع الحكم بلا حرج. و الله تعالى هو العالم.

(١) - جواهر الكلام: ٢٥٧/١٧.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٢٠

[مسألة ٢٤] نفقة الإياب

مسألة ٢٤ - لا ريب في أنه يكفي في وجوب الحج و حصول الاستطاعة وجود نفقة الذهاب إلى مكة المكرمة إذا لم يرد العود منها و أراد السكنى فيها.

بل إذا كان العود منها إلى محل سكناه و وطنه و السكنى في مكة سيان، لعدم وجود أي علاقة له بوطنه فيعيش في مكة كما يعيش في بلده الذي كان ساكناً فيه، من غير أن يكون ذلك حرجاً عليه.

و أما إذا كان له السكنى في مكة حرجياً لا بد له من العود إما إلى وطنه أو إلى مكان آخر، فإن أراد العود إلى وطنه يشترط في حصول الاستطاعة له وجود نفقة الإياب أيضاً.

و هل يكون ذلك لعدم حصول الاستطاعة بدونه لأن الظاهر من الزاد و الراحلة ما يقدر به من الذهاب و الإياب، فمن كان متمكناً من الراحلة للذهاب دون الإياب ليس مستطيعاً و إن كان قادراً على المشي في العود، أو لأن السكنى في مكة أو غير بلده يكون حرجياً له فيكون وجوب الحج و الذهاب و الحال هكذا مرفوعاً بالحرج؟

ظاهر الأدلة هو الوجه الأول، فلا تصل النوبة إلى الاستدلال بنفى الحرج، و في هذه الصورة التي يكون له السكنى في مكة حرجياً إن أراد الرجوع إلى غير بلده الذي كان ساكناً فيه و كان نفقة الذهاب إليه أقل من نفقة الإياب إلى وطنه لا يلزم أن يكون له نفقة الإياب إلى وطنه، بل يكفي نفقة الرجوع إلى هذا البلد الثاني. و إن كانت نفقة الذهاب إليه أكثر من نفقة الإياب إلى وطنه فإن كانت إرادته الذهاب إليه حسب ميله الشخصي فيكون وجوب الحج وجود نفقة العود إلى وطنه، و أما لو

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٢١

صار بالذهاب إلى مكة ملجأ إلى الذهاب إليه و لم يكن ذلك حرجاً له فاللزام وجود نفقة الذهاب إلى مكة و إلى البلد المذكور، و لا عبرة بأبعدي ذلك البلد من مكة و أقربيته إليه، كما لا يخفى. و الله العالم.

[مسألة ٢٥] تحصيل الزاد ببيع ما يحتاج إليه

مسألة ٢٥- لا يجب بيع ما يحتاج إليه من ضروريات معاشه و معاش عياله لتحصيل الزاد و الراحلة بحيث يقع بيعه و صرفه في ذلك في العسر و الحرج.

فلا يجب عليه بيع دار سكنه و الأثاث و الثياب و الفرش و الأواني، و السيارة اللائقة بحاله للركوب، و آلات الصنائع المحتاج إليها، و رأس ماله للتجارة المتقوم بها أمر معاشه و معاش عياله، و غير ذلك مما يقع بيعه في الحال و الاستقبال في الحرج، و من ذلك الكتب المحتاج إليها، سواء كانت دينية أو غير دينية، كالكتب الطبية للطبيب، و كذا لحلي المرأة إذا كان ترك التزين بها حرجاً لها.

هذا، مضافاً إلى ما يستفاد من بعض الروايات من تفسير السبيل المذكور في الآية الشريفة بالسعة في المال و اليسار، مثل ما رواه الكليني بإسناده عن عدة من أصحابنا «١» عن أحمد بن محمد «٢» عن ابن محبوب عن خالد بن جرير «٣» عن أبي

(١) إن كان المروى عنه هو أحمد بن محمد بن عيسى فالعدة الذين يروون عنه خمسة رجال، و هم محمد بن يحيى، و أحمد بن إدريس، و علي بن إبراهيم، و داود بن كورة، و علي بن موسى الكميداني، و إن كان أحمد بن محمد بن خالد البرقي فالعدة أربعة رجال، و هم: علي بن إبراهيم بن هاشم، و علي بن محمد بن عبد الله، و يقال لعبد الله: بن دار بن بنت البرقي، و أحمد بن عبد الله بن أحمد البرقي ابن ابنه، و علي بن الحسين السعد آبادي المؤدب، تلميذه الذي تخرج عليه في الأدب.

(٢) من السابعة.

(٣) - هو ابن جرير بن يزيد بن جرير بن عبد الله البجلي، من الطبقة الخامسة أو السادسة.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٢٢
الربيع الشامي «١» قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»؟ فقال: ما يقول الناس؟ قال: فقلت له:

الزاد و الراحلة، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال:

هلك الناس إذا لئن كان من كان له زاد و راحلة قدر ما يقوت عياله و يستغنى به عن الناس ينطلق إليهم (إليه) فيسألهم (فيسلبهم) إياه لقد هلكوا إذاً، فقيل له: فما السبيل؟ قال: فقال: السعة في المال إذا كان يحج ببيع و يبقى بعضاً لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها إلا على من يملك مائتي درهم». «٢»

و ما رواه البرقي عن عبد الرحيم القصير في الرواية التي تقدم ذكرها قال عليه السلام في تفسير الآية الشريفة: «ذلك القوة في المال و اليسار».

و مقتضاهما عدم صدق الاستطاعة على من يقع في الحرج ببيع ماله؛ لأنها مفسرة فيهما بالسعة و اليسار.

و مما يدل أيضاً على اعتبار الرجوع إلى الكفاية في الاستطاعة: ما رواه الصدوق في الخصال بإسناده عن الأعمش «٣» عن جعفر بن محمد عليه السلام في حديث شرايع الدين قال: «و حج البيت واجب (على من) استطاع إليه سبيلاً، و هو الزاد

(١) - من الرابعة.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ و ٢ إلا أنهما حديث واحد كما هو الظاهر.

(٣) - هو سليمان بن مهران، من الطبقة الرابعة، و سند الصدوق إلى أعمش هكذا: أحمد بن محمد بن محمد بن هيثم العجلي، و أحمد بن الحسن القطان، و محمد بن أحمد السناني، و الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكتب، و عبد الله بن محمد الصائغ، و علي بن

عبد الله الوراق رضى الله عنهم، قالوا: حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن زكريا القطان، حدثنا بكر بن عبد الله بن حبيب، قال: حدثنا تميم بن بهلول، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٢٣

و الراحلة و مع صحة البدن، و أن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله و ما يرجع إليه من حجه.

و الظاهر أن من يبيع الضروريات المذكورة لا يكون له ما يرجع إليه من حجه. و أما الرواية الخامسة من هذا الباب عن مجمع البيان فالظاهر أنها ليست رواية مستقلة، بل هي نقل مضمون سائر الروايات. و الله هو العالم.

[مسألة ٢٦] بيع دار مملوكة إذا كان بيده دار موقوفة

مسألة ٢٦- إذا كان له دار مملوكة و كان بيده دار موقوفة تكفيه سكناه و سكنى عياله الظاهر أنه يجب عليه بيع المملوكة لصرف ثمنه في الحج لصدق، الاستطاعة حينئذ إذا كان ثمنها وافياً لمصارف الحج أو متمماً لمصارفه.

نعم، إذا كان السكنى في الدار الموقوفة منافياً لشأنه و كان ذلك حرجاً عليه لا يجب بيع المملوكة، و هكذا الحكم في سائر ما يحتاج إليه من الكتب و غيرها.

هذا إذا كانت الدار الموقوفة بيده، و أما إذا لم تكن فعلاً بيده و كان الوقف عاماً فإما أن يكون السكنى فيها غير موقوفة بإذن أحد و يتمكن من السكنى فيها بدون السؤال و تحصيل الإذن من أحد من غير تحمل مهانة و حرج فالظاهر حصول الاستطاعة له، فمثلاً ينتقل إلى المدرسة من داره.

و أما إذا كان للوقف قيم و كان السكنى فيه محتاجاً إلى السؤال و تحصيل الإذن من قيمه فالظاهر عدم وجوب الاستيذان منه؛ لأنه من تحصيل الاستطاعة كما، إذا علم أن شخصاً يبذل له ما يحج به إن سأله ذلك فإنه لا يجب عليه السؤال، بخلاف ما إذا بذل له ابتداءً من غير السؤال.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٢٤

[مسألة ٢٧] لو أمكنه الاعتياض عما يملكه

مسألة ٢٧- قال في الجواهر: (و الأقوى وجوب البيع (يعنى وجوب بيع دار السكنى و أمتعة منزله و غيرها من ضروريات معاشه) لو غلت و أمكن بيعها و شراء ما يليق به من ذلك بأقل من ثمنها، كما صرح به في التذكرة و الدروس و المسالك و غيرها، لما عرفت من أن الوجه في استثنائها الحرج و نحوه ممّا لا يأتي في الفرض، لا النص المخصوص كى يتمسك بإطلاقه). «١» و ما ذكره هو الوجه في ذلك، و منه يظهر وجه المناقشة فيما قيل من عدم وجوب الاستبدال إذا كانت لا ثقة بحاله، لحصول الاستطاعة، و انحصار الدليل لاستثنائها بالحرج دون النص الذى يمكن التمسك بإطلاقه.

كما يظهر المناقشة أيضاً في كونه كالكفارة التى لا يجب بيع خادمه المملوك بمن كان قيمته أقل من غير حرج عليه، فإن العتق له فيها بدل، بخلاف المقام.

نعم، في كفارة الجمع إن قلنا بعدم وجوب الاستبدال يمكن أن يقال بعدم الفرق بين المقامين، إلا أنه يمكن القول بوجوبه هناك أيضاً إن تعين العتق.

و أما التمسك بأصالة عدم وجوب الاعتياض و وجود الحرج ففيه ما لا يخفى.

و أما التفصيل بين كون الزيادة قليلة جداً بحيث لا- يعتنى بها- كما في العروة- فلا أرى له وجهاً؛ لأنه لا فرق بين الزيادة القليلة و

الكثيرة إذا أمكن أن يحج بكل منهما، وإن لم يمكن بالقليلة فهي خارجة عن محل الكلام. والله تعالى هو العالم.

(١) - جواهر الكلام: ١٧/ ٢٥٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٢٥

[مسألة ٢٨] من كان له ثمن المستثنيات

مسألة ٢٨- إذا لم يكن عند الشخص أعيان المستثنيات المذكورة لكن كان له أثمانها فهل يستثنى له أو يجب عليه الحج؟ مقتضى ما استظهرناه من الأدلة من التوسعة في أمر الاستطاعة و اعتبار السعة في المال واليسار في حصولها، عدم حصولها إذا لم يكن له ما يزيد على ضروريات معاشه التي يقع فيها بالخرج والمشقة ببيعها لتحصيل نفقة الحج من الزاد والراحلة؛ لعدم كونه ذا سعة و يسار عرفاً، فمن ليس له إلا دار سكناء و أثاث بيته لا يعدّ عند العرف من أهل السعة واليسار. والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أعيان هذه الضروريات وبين أثمانها، فمن لم يكن عنده إلا ما يكفي شراء ضروريات بيته ومعيشته ليس أيضاً من ذوى اليسار والسعة المالية، ولا يمكن له صرف هذه الأثمان في غيرها إلا بتحمل الضيق والعسر والخرج، ولذا إن حج بصرفها في نفقته لا يجزيه عن حجة الإسلام، كما أنه إن لم يصرف هذه الأثمان في ضرورياته وادخارها لا نقول بوجوب حجة الإسلام عليه، فهو ليس مستطيعاً ولم يجب عليه الحج؛ لعدم حصول الاستطاعة التي هي شرط للوجوب بما عنده. وعلى هذا لا تصل النوبة إلى التمسك بقاعدة نفى الحرج لرفع وجوب صرف أعيان هذه الضروريات أو أثمانها في الحج، لأن ذلك فرع وجود إطلاقٍ لدليل الوجوب يشمل صرفها في نفقة الحج.

هذا بحسب ما بنينا عليه في المسألة، أما بناءً على ما بنى عليه جماعة من الأعظم من شمول أدلة الاستطاعة من كان عنده أعيان الضروريات المذكورة فلا بد من التمسك بقاعدة نفى الحرج لنفى وجوب بيعها لنفقة الحج؛ لوقوعه ببيعها في

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٢٦

العسر والخرج.

والظاهر أنه لا فرق بين أعيان الضروريات وأثمانها في الاستثناء، فلا يجب - كما عن الدروس «١» و المسالك «٢» وغيرهما - صرفها فيها، و عن المدارك «٣» أنه استجوده إذا دعت الضرورة إليه، إذاً لا فرق بين الصورتين لحصول الحرج والعسر بصرف الأثمان في نفقة الحج، كما يحصل ببيع الأعيان، فوجوب صرف كل منهما مرفوع بالخرج.

ثم على هذا المبنى هل يسقط الحج برفع وجوبه بالخرج إن تحمل المشقة والخرج و ادّخر أثمان هذه المستثنيات؟ فيه وجهان: من أن الحرج إنما يحصل بترك صرف الأثمان في هذه الضروريات، سواء حصل بادخارها أو بصرفها في الحج فهو مقدم عليه و حاصل لا- محالة، و إن لم يصرفها في الحج فلا يكون الحرج الحاصل له بنفقتها في الحج رافعاً لوجوبه، لأنه لو لم ينفقها في الحج يدخرها و يتحمل الحرج فالخرج حاصل على كلتا الصورتين.

هذا، مضافاً إلى أن الحرج مستند إلى ترك صرف الأثمان في الضروريات، و هو يحصل بادخار الأثمان أو إنفاقها في الحج، و فرق ظاهر بين من ترك صرف الأثمان في المستثنيات بصرفها في الحج و بين من صرفها في الحج و تركَ به صرفها في المستثنيات، فإنه في الأول المقصود بصرفها في الحج ترك صرفها في المستثنيات، و في الثاني المقصود بصرفها في الحج الذي يترك به صرفها في المستثنيات دون أن يكون مقصوداً بالأصل، و الحرج الحاصل من الأول غير مستند إلى الحكم

(٢) - مسالك الأفهام: ١ / ٦٩.

(٣) - مدارك الأحكام: ٧ / ٣٨.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٢٧

الشرعي و موضوعه، بل هو مستند إلى ما هو الجامع الذي يحصل بالادخار و بالصرف في الحج و هو ترك الصرف في المستثنيات الذي هو المقصود و يكون حرجاً دون الثاني، فإن الحرج حاصل من مقصوده، و هو صرف الأثمان في الحج. نعم، الحكم بوجوب الحج في الصورة الاولى هو الحكم باختيار الصرف في الحج لحصول ما هو مقصوده، يعني ترك الصرف في المستثنيات دون الادخار.

و كيف كان فالحرج الحاصل من ترك صرف الأثمان ليس مستنداً إلى الحكم الشرعي؛ لأنه لم يتعلق به الحكم الشرعي، بل مستند إلى إقدام المكلف و عزمه بترك صرف الأثمان في الضروريات، فتأمل.

و من أن عزم المكلف على ترك صرف الأثمان في المستثنيات لم يكن لإرادته نفس الترك و تعلق قصده ابتداءً به، بل لادخارها، و لتكون الأثمان باقيةً عنده، فمتعلق إرادته هو ادخار الأثمان، فالحرج المتحمل منه يكون للادخار المذكور لا مطلقاً، و عليه يكون الحرج الحاصل بصرفها في الحج غير ما أقدم عليه و هو الحرج الحاصل من ادخارها و حفظ الأثمان باقيةً عنده، فعلى هذا يرتفع الحكم بوجوب الحج و صرف الأثمان فيه بقاعدة الحرج و إن تحمل الحرج و ادخر نقوده.

و على هذا يمكن أن يقال: إنه إما لا يتمكن من صرف نقوده في ضرورياته لأمر من الامور كمنع مانع منه أو عدم وجودها بالفعل، مع أنه في الحال واقع في حرج عدمها بالضرورة، فلا ريب في أنه يجب عليه صرفها في الحج لعدم وقوعه به في حرج غير ما هو واقع فيه و الذي لا يستند إلى وجوب الحج عليه.

و إما يكون عازماً على عدم صرف ما عنده من النقود في ضرورياته و تحمل حرجه لادخارها مع تمكنه من صرفها فيها، فهو يتحمل الحرج لتكون النقود باقيةً عنده، فإن لم يصرفها فيها و ادخارها يكون الحرج مستنداً إلى نفسها، و لكن لا يمنع

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٢٨

ذلك من كون حكم الشارع بصرفها في الحج حرجاً لوقوعه فيه به، و استناد الحرج الذي يقع فيه بصرف النقود في الحج إلى حكم الشارع فهو مرفوع عنه، فما يتحمل من الحرج لادخار النقود غير ما يقع فيه منه بصرفها في الحج.

و إما يكون عازماً على عدم صرفها في ضرورياته. و بعبارة أخرى: كان عازماً على عدم تحصيل هذه الضروريات، سواء كان ذلك بادخار النقود أو صرفها في غير الضروريات، فهو إن لم يصرفها في الحج لا يصرفها في ضرورياته على كل حال، ففي هذه الصورة يمكن أن يقال بوجوب الحج عليه؛ لعدم استناد الحرج الواقع فيه بحكم الشارع لإقدامه بنفسه عليه.

اللهم إلا- أن يقال بأن إقدام المكلف بالأمر الحرجي لا يخرج الأمر به عن كونه أمراً بالأمر الحرجي، كما لا يخرج الإقدام في الصوم الحرجي بالإمساك عن كون الحكم بوجوبه حرجياً و أمراً بالفعل الحرجي، و لكن سيأتى الجواب عن ذلك إن شاء الله تعالى.

و بالجملة: فلا يمنع تحمله الحرج لإرادته ادخاره النقود من كون الحكم بوجوب الحج حرجياً و مرفوعاً بقاعدة الحرج، بخلاف ما إذا أراد عدم تحصيل الضروريات بأن يعيش بدونها عيشاً حرجياً ضنكاً مطلقاً، فإنه يمكن أن يقال في هذه الصورة بعدم رفع الوجوب بالقاعدة لأنه أقدم عليه، سواء كان صرف النقود في الحج واجباً عليه أم لا يجب.

[مسألة ٢٩] إذا كان عنده مال لا يفي إلا بأحد الأمرين: الحج و النكاح

مسألة ٢٩- إذا لم يكن له إلا قدر ما يحج به فنازعتة نفسه إلى النكاح فهل يجوز صرفه فيه، أو يجب صرفه في الحج مطلقاً، سواء كان ترك

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٢٩

النكاح حرجاً عليه، أم لا، أو يجوز صرفه في النكاح إذا كان تركه حرجاً عليه فيرتفع وجوب الحج بالحرَج الرافع للأحكام؟ قال الشيخ قدس سره في الخلاف: (إذا وجد الراحلة و لزمه فرض الحج و لا زوجة له بدأ بالحج دون النكاح، سواء خشي العنت أو لم يخش، و قال الأوزاعي: إن خشي العنت فالنكاح أولى، و إن لم يخف العنت فالحج أولى. و قال أصحاب الشافعي: ليس لنا فيه نص، غير أن الذي قاله الأوزاعي قريب. دليلنا: قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ» ... و هذا قد استطاع، فمن أجاز تقديم النكاح عليه فعليه الدلالة؛ على أن الحج فرض عند وجود الزاد و الراحلة و حصول كمال الاستطاعة بلا خلاف، و هو على الفور عندنا على ما سنبينه، و النكاح مسنون عند الأكثر فلا يجوز له العدول من الفرض إلى النفل إلا بدليل) «١» و قال في المبسوط أيضاً نحوه مختصراً. «٢»

و قال في التذكرة: (لو احتاج إلى النكاح و خاف على نفسه العنت قدّم الحج، لأنه واجب و النكاح تطوع و يلزمه الصبر، و قال بعض العامة: يقدّم النكاح؛ لأنه واجب عليه و لا غنى به عنه، فهو كنفقته، و نمنع الوجوب، و لو لم يخف العنت قدم الحج إجماعاً) «٣». و في محكيّ تحريره: (أما لو حصلت المشقة العظيمة فالوجه عندى تقديم النكاح). «٤» و قال في الشرائع: (و لو كان معه قدر ما يحج به فنازعته نفسه إلى النكاح لم يجز صرفه في النكاح و إن شق تركه، و كان عليه الحج). «٥»

(١) - الخلاف: ١ / ٣٧٢.

(٢) - المبسوط: ١ / ٢٩٨.

(٣) - تذكرة الفقهاء: ١ / ٣٠٢.

(٤) - تحرير الأحكام: ١ / ٩١.

(٥) - شرائع الإسلام: ١ / ١٦٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٣٠

و قال الشهيد في الدروس: (لو لم يجد هذه المستثنيات و ملك ما لا يستطيع به صرف فيها و لا يجب الحج إذا لم يتسع المال. أما النكاح تزويجاً أو تسريعاً فالحج مقدم عليه، و إن شق تركه إلا مع الضرورة الشديدة). «١» و قال سيد المدارك: (و لو حصل له من ترك النكاح ضرر شديد لا يتحمل مثله في العادة أو خشي منه حدوث مرض أو الوقوع في الزنا قدم النكاح، كما صرح به العلامة في المنتهى). «٢» و قال في الحقائق: (و لم أقف في المسألة على خبر بالخصوص). «٣»

أقول: لم أجد في كلام من تقدم على الشيخ رحمه الله ذكراً لهذه المسألة، و الجمع بين كلمات من تعرض لها و تحصيل مراداتهم لا يخلو من الإشكال - و إن تكلفه بعض أعظم العصر «٤» - فإنهم بين من قدم الحج مصرحاً بعدم الفرق بين خشيته العنت و عدمها أو حصلت له المشقة بترك النكاح، و بين من قيد ذلك بعدم الضرورة الشديدة و المشقة العظيمة، و منهم من قيده بحصول الضرر الشديد، أو خوف حدوث المرض، أو الوقوع في الزنا.

و يختلف استدلالهم على ذلك أيضاً، فيظهر من بعضهم أن تقديم الحج على النكاح لتقديم الواجب على المسنون مع أن النكاح أيضاً قد يجب، و يظهر من بعضهم الاستدلال على ذلك بحصول الاستطاعة، و كأنّ بعضهم تمسك بقاعدة نفى الضرر، و بعضهم بنفى الحرَج لرفع وجوبه إذا حصل الضرر و المشقة بترك النكاح، و لعله لا يظهر دليل لاستثناء من استثنى من وجوب الحج خوف الوقوع في الزنا

(١) - الدروس الشرعية: ٣١١ / ١.

(٢) - مدارك الأحكام: ٤٤ / ٧.

(٣) - الحدائق الناضرة: ١٠٨ / ١٤.

(٤) - مستمسك العروة: ٨٨ / ١٠.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٣١

بترك النكاح، اللهم إلا أن يكون دليله عدم حصول الاستطاعة، ثم إرجاع كلمات بعضهم إلى بعض إن أمكن لا يتم في الجميع. و أما دليل ما اختاره العامة فيظهر من كلماتهم، و لعل المتجه منها على رأى من يقول بحصول الاستطاعة بالمقدار المذكور هو ما اختاره الأوزاعي و قربه الشافعي لو حمل الأولوية المذكورة في كلامه على التعيين و الوجوب، و العنت على القدر الحرجي منه. و كيف كان فبناءً على حصول الاستطاعة بما يكفي الحج أو النكاح لا- بد على مختار جماعة من أعظم المتأخرين الاستثناء من وجوب الحج إذا كان ترك النكاح حرجياً أو ضرورياً، و إلا فيقدم الحج على النكاح إجماعاً كما ادعاه العلامة رحمه الله إلا أننا لم نتحققه.

و يمكن أن يقال: إنه لا ريب في اشتراط وجوب الحج بالاستطاعة، و إنها ليست عقلية أو عرفية، بل هي استطاعة خاصة شرعية اشترط وجوب الحج بها:

إما لتعظيم أمر الحج، أو للتوسعة على المكلفين، أو غير ذلك مما لا نعلمه، فلا بد في معرفة المراد منها الرجوع إلى الشارع المقدس، و لا ريب أن إطلاق مثل قوله عليه السلام:

«له زاد و راحلة» مقيد بأمور أخرى.

مضافاً إلى أن تفسير الاستطاعة بخصوص ذلك لا يزيد على ما يستفاد من لفظها، فإن امثال مثل هذا التكليف الذي يتوقف في الأكثر على طي المسافات البعيدة و السفر من البلاد النائية يحتاج إلى الزاد و الراحلة بحسب النوع فليس، اعتبار ذلك و اشتراط وجوب الحج به أمراً زائداً بزيادة يعتنى بها على ما اشترط به سائر التكاليف.

و من جانب آخر فسرت الاستطاعة في الروايات بالسعة في المال و اليسار، و هي أعم من ذلك، و تقييد السعة في المال بالزاد و الراحلة أيضاً خلاف الظاهر؛

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٣٢

لعدم صدق اليسار عند العرف على من لا يجد غيرهما، فإذا قلنا بأن السعة في المال لا تصدق على من ليس عنده إلا المسكن الذي يسكن فيه و خادمه و ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه أو أثمانها لا تصدق أيضاً على من لا يجد أكثر من نفقة الزواج، و الحال أن الاحتياج إليه لا يقلل من الاحتياج إلى بعض المستثنيات لو لم يكن أكثر.

إذاً يصير مفهوم الاستطاعة مجعلاً لا إطلاق له، كما أن الأمر كذلك في السعة في المال و اليسار فإنه يختلف بنظر العرف فلا بد من الأخذ بالقدر المتيقن، و هو ما إذا كان له ما يكفيه للحج زائداً على ذلك، و نجرى البراءة عن التكليف إذا لم يكن له هذه السعة المالية.

و مع ذلك حيث لم يذهب إلى هذا من تعرض من الفقهاء للمسألة، و اختار كلهم تقديم الحج على النكاح إذا لم يكن تركه حرجياً بل مطلقاً فلا يجوز ترك الاحتياط إذا لم يكن ترك النكاح حرجياً فيأتي بالحج مقدماً له على النكاح، ثم يأتي به بعد ذلك إن حصل له من المال ما يكفيه للحج بعد النكاح، أو يعمل على صورة يحصل له اليقين بوقوع حجه حجة الإسلام. و الله هو العالم.

[مسألة ٣٠] من كان له دين و يستطيع لو اقتضاه

مسألة ٣٠- إذا لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له على شخص دين يكفيه مؤنؤه حجه، أو بضم ما عنده من المال و كان الدين حالاً و المديون باذلاً فالظاهر حصول الاستطاعة له بذلك، فيجب عليه اقتضاء الدين و الحج. لعدم الفرق في صدق الاستطاعة بين أن يكون عنده نفس الأعيان الخارجية التي يحتاج إليها لأداء الحج أو قيمتها، كما لا فرق في ذلك بين أن يكون مالكا لها في فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٣٣ وعاء الخارج أو في ذمته الأشخاص أو عند البنك، مثل أن تكون له في ذمته شخص سيارة أو طائرة يمكن له الحج بها.

[مسألة ٣١] إذا كان له دين حال و امتنع المديون الموسر من أدائه

مسألة ٣١- إذا كان الدين حالاً و المديون موسراً ممتنعاً من أدائه فهل يجب على الدائن إجباره على الأداء بالرجوع إلى الحاكم الشرعي - سواء كان منكراً أو ماطلاً - و الفرض أنه يكفيه لأداء الحج، أم لا؟ الظاهر وجوب ذلك، لصدق الاستطاعة و أن له المال و تمكنه من التصرف فيه و صرفه في الحج بالرجوع إلى من يجبره على الأداء، و لا فرق في ذلك بين الدين و بين ما كان ماله عنده أمانة، أو وقع في يده بسبب من الأسباب فإن عليه أن يستردّه و لو بالرجوع إلى الحاكم، و ليس ذلك من تحصيل الاستطاعة، فهو كمن يعلم أن له جوهره نفيسة غالية مدفونة في مكان معلوم، أو مذخورة في الصندوق و لكن استخراجها متوقف على تحصيل المعول و حفر الأرض أو تحصيل المفتاح و فتح الصندوق، فمثله مستطيع عند العرف له المال و اليسار، نعم إذا كانت تلك الجوهره مشكوكه الوجود أو غير معلومة الحصول عند العرف فالظاهر أن الفحص عنها و طلبها من تحصيل الاستطاعة فلا يجب.

[مسألة ٣٢] إذا كان ماله ديناً مؤجلاً و المديون يبذله مع الاستدعاء أو بدونه

مسألة ٣٢- إذا لم يكن الدين معجباً و كان مؤجلاً لكن يبذله المديون ابتداءً أو إن استدعى ذلك منه فهل يجب ذلك عليه؟ يمكن أن يقال: إن المسألة تطرح في صورتين: فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٣٤ إحداهما: أن يكون المديون باذلاً للدين ابتداءً كأن جاء به إياه، فقال فيه في الجواهر: (و لو كان مؤجلاً و بذله المديون قبل الأجل ففي كشف اللثام: وجب الأخذ، لأنه بثبوت في الذمة و بذل المديون له بمنزلة المأخوذ، و صدق الاستطاعة و وجدان الزاد و الراحلة عرفاً بذلك، و فيه: أنه يمكن منع ذلك كله، نعم لو أخذ صار به مستطيعاً قطعاً). «١» أقول: هذا من غريب الكلام؛ لأن بذل الدين لا يقلل من البذل المجاني للحج، سيما إذا كان الدين قرضاً و قلنا بوجوب قبوله على الدائن إذا أداه المديون قبل حلول الأجل، فالظاهر أنه لا إشكال في حصول الاستطاعة بذلك. و ثانيهما: أن يكون بذله الدين باستدعاء الدائن، فهل تحصل الاستطاعة له فيجب عليه استدعاؤه، أم لا- فهو من قبيل تحصيل الاستطاعة؟

بعض الأعظم اختار وجوب المطالبة و الاستدعاء، لصدق الاستطاعة، و أن له ما يحج به بالفعل، و هو متمكن من صرفه فيه و لو بالمطالبة. «٢»

و اختار سيد الأعظم البروجردي قدس سره عدم وجوب الاستدعاء، و كأنه حمل كلام صاحب الجواهر قدس سره على هذه الصورة

دون الصورة الاولى أو الأعم منها و من الثانية. و كيف كان فقال- رضوان الله تعالى عليه- في توجيه ما اختاره صاحب الجواهر بناءً على ما استظهره من كلامه و هو المنع من صدق الاستطاعة و وجدان الزاد و الرحلة إذا كان المديون باذلاً باستدعاء الدائن: (لأنه و إن كان مالكا للدين فعلاً لكن استحقاق الغريم تأخير أدائه مانع من حصول الاستطاعة و هو غير واجب).

(١)- جواهر الكلام: ١٧ / ٢٥٨.

(٢)- معتمد العروة: ١ / ١١٠.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٣٥

و هذا هو الأقوى، و فرق ظاهر بين ما إذا كان الدين حالاً و كان للدائن استحقاق المطالبة به فإنه يتحقق به الاستطاعة و ما إذا كان الدين مؤجلاً لا يستحق الدائن مطالبته من المديون و كان المديون مستحقاً لتأخير أدائه ٧ كالمالك الذي له بذل ماله و يبذل ماله للحج إن استدعى منه، فالاستدعاء من الغريم ترك حقه و بذل الدين مثل الاستدعاء من المالك بذل ماله تحصيل للاستطاعة، و هو غير واجب.
و الله هو العالم.

[مسألة ٣٣] إذا كان المديون معسراً أو مماتلاً

مسألة ٣٣- في صورة إعسار المديون أو مماتلته إذا لم يمكن إجباره أو إنكاره و لم يتمكن الدائن من إثبات ماله عليه. ظاهر جماعة عدم وجوب الحج عليه؛ لعدم حصول الاستطاعة، و اختار التفصيل بعض الأعظم: بين ما إذا أمكن له بيع الدين نقداً بأقل منه فيجب عليه لحصول الاستطاعة، و أن عنده ما يحج به كما إذا كان له أعيان من الأموال يمكن له بيعها بأقل من قيمتها، و بين ما إذا لم يكن له ذلك فلا يجب الحج عليه لعدم حصول الاستطاعة. «١»
و مقتضى ذلك أنه إذا كان له على أحد ديناً مؤجلاً يمكن له اقتضائه بإسقاط مقدار منه كان مستطاعاً.
و يمكن الفرق بين هذه الموارد و بين ما إذا كان المال عنده و ما يحج به حاصل له و يمكن له التصرف فيه، و أما في الدين فحصوله له متوقف على بيعه بأقل من قيمته فهو عند العرف ليس واجداً ما يحج به

(١)- معتمد العروة: ١ / ١١١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٣٦

و لكن مع ذلك الفرق بين المقامين مشكل، فالأحوط له بيع الدين أو إسقاط مقدار منه و صرفه في الحج.

[مسألة ٣٤] هل يفرق في الدين بين جائز المطالبة و غيره؟

مسألة ٣٤- هل فيما ذكرناه في المسائل السابقة فرق بين الدين الذي حصل في ذمة شخص بالسلف أو النسيئة أو بالجنابة أو بالإجارة المؤجلة من الديون التي لا يجوز للدائن مطالبته المديون قبل حلول الأجل فصار معجلاً و حالاً و بين الدين الذي حصل له في ذمة الغير بإقراضه ذلك و قلنا بأن القرض و إن كان من العقود اللازمة إلا أنه للمقرض عدم إنظار المقرض، فله مطالبته في القرض المؤجل قبل حلول الأجل فيجب عليه اقتضاء الدين مطلقاً، أم لا؟
الظاهر عدم الفرق؛ لأنه مالك لما يحج به في هذه الصورة قبل حلول الأجل، كما يكون مالكا له في الصورة الاولى عند حلول الأجل.

والله هو العالم.

[مسألة ٣٥] إذا كان ما يستطيع به مختلفاً فيه بينه وبين غيره

مسألة ٣٥- إذا كان مال بينه وبين غيره يرى كل واحد منهما كونه له من جهة اختلاف رأيهم في الحكم.

فإن كان المال تحت يده و يكفيه للحج فهو مستطيع به لأن له التصرف في ماله بما يشاء، وإن كان عند غيره كما إذا كانت تركة الميت تحت يد ورثته غير زوجته و هي ترى أنها ترث الثمن من جميع تركة زوجها حتى الدور و المساكن و أراضيها لأنها ذات الولد من الميت، و الزوجة المحرومة من مطلق الأراضي أو خصوص أراضي الدور هي غير ذات الولد من الميت، و الحال أن ذلك لو كان تحت يدها

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٣٧

يكفيها للحج و أما سائر الورثة فرأيهم بالاجتهاد أو التقليد حرمانها من مطلق الأراضي أو خصوص أراضي الدور و المساكن و الباقي و إن حصل في يدها ما لا يكفيها للحج فهل يجب على هذه المرأة بما ترى لنفسها من الميراث الحج لأنها مستطعة و لها المال فيجب عليها- مقدمةً لصرفه في الحج- الرجوع إلى الحاكم الشرعي لانتزاعه من يد سائر الورثة، أو يكون ذلك من تحصيل الاستطاعة فلا يجب عليها الحج؟

و مثله ما إذا كان الدائن يرى اجتهاداً أو تقليداً في القرض جواز مطالبة القرض من المقرض قبل حلول الأجل، و المقرض لا يرى ذلك، فيرى أن له حق تأخير الدائن إلى حلول الأجل لذلك و يمتنع من الأداء، فهل في هذه الصورة يجب عليه الرجوع أيضاً إلى الحاكم لأنه مستطيع و ذو مال وجب عليه الحج كما كان يجب عليه الرجوع إلى الحاكم إذا كان الدين حالاً و كان المديون الموسر ماطلاً أو منكراً، أم لا يجب؟ و بالجملة: فهل فرق في وجوب الرجوع بين الاختلاف في الموضوع و الحكم؟

يمكن أن يقال في وجه الفرق بين المقامين بأن الرجوع إلى الحاكم في الاختلاف في الموضوع يكون مقدمةً لصرف ما حصل به الاستطاعة في الحج، لا لتحصيل الاستطاعة، بخلاف ما إذا كان الاختلاف في الحكم فإنه من قبيل تحصيل الاستطاعة و بأن من كان له على أحد أو عنده مال يكفيه للحج و هو يمتنع من أدائه بالمماطلة أو الإنكار و أمكن له إجبار من عنده الحق بالأداء بالرفع إلى الحاكم مستطيع للحج فهو يعلم أن القاضي يقضى بينه و بين خصمه بقواعد القضاء و الاعتماد على البيّنات و الايمان و يحكم له دون خصمه لما عنده مما يثبت دعواه شرعاً، و مثل هذا الشخص مستطيع بما له من المال، كمن كان عنده مال مذخور في الأرض و يعلم أنه بالرجوع إلى صانع المعول يحصل له ما يحفر به الأرض و يستخرج ماله المذخور

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٣٨

فيها مستطيع يجب عليه الرجوع إلى الصانع لتوقف صرفه في الحج على تحصيل المعول.

و أما في مسألة الاختلاف في الحكم و الشبهة الحكمية فلا يحصل الاستطاعة المالية بمجرد اعتقاده كون المال الذي بيد غيره ملكاً له، قبال اعتقاد من بيده المال أنه له لتوقف الاستطاعة على كون المال بحيث يتمكن من صرفه في الحج و هو في الاختلاف في الموضوع كان حاصلًا لتمكنه من إثبات ماله عند الحاكم و رفع الأمر إليه.

و هذا بخلاف الشبهة الحكمية فإنه ليس لذلك الذي يرى المال الذي بيد غيره ماله ما يثبت به دعواه، بل ليس عليه ذلك و لا دخل له فيه، و لا يطلب منه و لا من خصمه البيّن و لا اليمين، فلا يعلم أن ما يقضى به الحاكم معتمداً على رأيه الاجتهادي في المسألة يكون له أو عليه، فالذي يرفع أمره إلى الحاكم في الاختلاف في الحكم لا يكون رفعه ذلك مقدمةً لصرف المال الذي اختلفا في حكمه في الحج، فلا يكون رفعه الأمر إليه إلا تحصيل الاستطاعة بل هو فعل ما فيه رجاء تحصيل الاستطاعة، فعلى كل ذلك لا يجب في الشبهة الحكمية الرجوع إلى الحاكم لعدم تحقق الاستطاعة. نعم، إن رجع إلى الحاكم و اتفق أنه حكم له تحصيل له الاستطاعة فيجب عليه

الحج.

و مثل ذلك في الشبهة الموضوعية ما إذا لم يكن للمدعي ما يثبت به دعواه عند الحاكم فهو مثل من كان له مال مذخور في الأرض و لا يجد ما يستخرجه به منها فلا يكون مستطيعاً.

و خلاصة الكلام: أن في كل مورد كان على المدعي إثبات دعواه و كان معه ما يثبت به دعواه عند الحاكم تحصل له الاستطاعة بالمال، و في كل مورد لا دخل للمدعي في إثبات دعواه و لا يجد ما يثبت به دعواه لا يحصل له الاستطاعة، و الأول يتحقق في الشبهة الموضوعية، و الثاني في الشبهة الحكيمة و الموضوعية إذا لم يجد

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٣٩

ذلك. و الله هو العالم.

[مسألة ٣٦] الاقتراض للحج

مسألة ٣٦- لا ريب في أنه لا يجب الاقتراض للحج إذا لم يكن له مال و إن كان عالماً بقدرته على وفائه بعد الحج بسهولة.

لأنه ليس له ما يحج به، و الاستقراض تحصيل للاستطاعة و هو غير واجب، لأنها شرط للوجوب لا للواجب.

ثم إنه لو استقرض و كان قادراً على أدائه عند أجله من غير أن يكون ذلك حرجاً عليه يجب عليه الحج؛ لصدق كونه ذا مال و يسار و استطاعة.

نعم، بناءً على جواز مطالبة الدائن طلبه من المديون قبل حلول الأجل و عدم الاطمينان بعدم مطالبته يشترط في حصول الاستطاعة أن يكون قادراً على أدائه في أي زمان طالب المقرض منه الأداء.

و ربما يتوهم دلالة ما رواه الشيخ عن الحسين بن السعيد عن محمد بن أبي عمير عن عقبه «١» قال: «جاءني سدير الصيرفي فقال: إن أبا عبد الله عليه السلام يقرأ عليك

(١)- في كتب الرجال ذكر أكثر من عشرين رجلاً اسمهم عقبه بأسماء آبائهم، و عقبه هذا لم يذكر اسم أبيه فالظاهر أنه مجهول، إلا أنه يعتمد عليه برواية محمد بن أبي عمير عنه و الرواية عنه، أيضاً تزيد على عشرين، و لذلك فالرواية معتبرة. و أما سدير الصيرفي فهو ابن حكيم، روى الكشي رواية معتبرة تدل على علو رتبته. ثم إن في الوسائل ذكر (عقبه) بدل (جفينه) و في الذيل ذكر أن في المخطوطة (حقبة) و في هامشه عن نسخة جفير، إلا أن الصحيح هو (عقبه)، كما جاء في طبقات السيد البروجردى قدس سره، و جفير ابن الحكم العبدى، و جفير ابن صالح المذكوران في كتب الرجال، و أما (جفينه) و (حقبة) فلم أجدهما فيما راجعت إليه من كتب الرجال. و لا يخفى عليك أن نفس الرواية أيضاً تدل على كون الرجل مورداً لعناية الإمام عليه السلام.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٤٠

السلام ما لك لا تحج؟ استقرض و حج» «١» على وجوب الاستقراض في الحج.

و لكنه محمول إما على الحج التطوعي بقريته أن ظاهره مخالف لظاهر الكتاب الدال على اشتراط وجوب الحج بالاستطاعة و لظاهر الروايات المتواترة، أو على أن الإمام عليه السلام يعلم من حاله أن له ما يؤدي دينه به، فالمراد به ما نذكره بعد ذلك، أو على أن الحج كان مستقراً عليه، مضافاً إلى أنه قضيه في واقعة لا يمكن استفادة الإطلاق منها. «٢»

هذا، و لو كان عنده مال لا يمكن الحج به فعلاً و لكن يمكن له الاقتراض و أداء قرضه بعد ذلك فهل يجب حينئذ عليه الاستقراض، أم لا؟

قال في التذكرة: (لا- يجب الاقتراض للحج إلا أن يحتاج إليه و يكون له مال بقدره يفضل عن الزاد و الراحلة و مئونة عياله ذهاباً و

عوداً، فلو لم يكن له مال أو كان له ما يقصر عن ذلك لم يجب عليه الحج، لأصالة البراءة، ولأن تحصيل شرط الوجوب ليس واجباً).
«٣»

وقال فى المدارك: (و لا- تجب عليه الاستدانة، و يحتمل قوياً إذا كان بحيث يمكنه الاقتضاء بعد الحج، كما إذا كان عنده مال لا يمكنه الحج به). «٤»

وقال فى الدروس: (و تجب الاستدانة عيناً إذا تعذر بيع ماله و كان وافياً بالقضاء، و تخيراً إذا أمكن الحج بماله). «٥»
أقول: البحث هنا يكون فيما إذا كان له مال يحصل به الاستطاعة إن أمكن

(١)- تهذيب الأحكام: ٥/ ٤٤١، الاستبصار: ٢/ ٣٢٩.

(٢)- و يمكن أن يكون «مالك لا تحج؟ استقرض و حج» من كلام سدير الراوى.

(٣)- تذكرة الفقهاء: ١/ ٣٠٢.

(٤)- مدارك الأحكام: ٧/ ٤٢.

(٥)- الدروس الشرعية: ١/ ٣١١.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٤١

صرفه فى الحج بعينه أو بتبديله بغيره و لكن تعذر ذلك له، لا ما إذا لا يمكن صرف عينه و أمكن تبديله بما يمكن صرفه فى الحج، فإن هذا- أى إمكان صرف عينه- غير معتبر فى الاستطاعة إجماعاً.

أما إذا لم يمكن صرفه مطلقاً لا بعينه و لا بعوضه بالفعل فى سبيل الحج و لكن يمكن له الاستقراض و صرفه فى الحج ثم وفاؤه بعد ذلك به، ففي هذه الصورة أفتى الشهيد قدس سره بوجوب الاستدانة بالوجوب العيني قبال ما إذا أمكن الحج بما هو عنده و بالاستدانة، و قواه فى المدارك، و استظهر وجوبه فى العروة؛ لصدق الاستطاعة مع الوثوق بإمكان وفاء الدين به، و خالفه جمع من المحشّين عليه.

و الأقوى عندى أيضاً عدم حصول الاستطاعة بذلك، سيما بعد كونها مفسرةً فى الأحاديث بأن يكون له زاد و راحلة، و له المال، أو إذا قدر على ما يحج به- الذى هو ظاهر فى القدرة الفعلية- أو كان عنده ما يحج به أو وجد ما يحج به، فإذا لم يمكن له الحج بما عنده من المال لا بعينه و لا باستبداله لا يكون مستطاعاً.

ثم إنه ربما يتوهم دلالة طائفة من الأحاديث على وجوب الاستقراض للحج و حصول الاستطاعة بإمكان ذلك إذا كان عنده مال لا يمكن الحج به فعلاً و لكن يمكن أداء قرضه به بعد الحج:

منها: ما رواه الكليني قدس سره عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبى عبد الله «١»، عن محمد بن على «٢»، عن محمد بن الفضيل «٣»، عن موسى بن بكر «٤»، عن أبى الحسن

(١)- من الطبقة السابعة.

(٢)- محمد بن على بن إبراهيم، و كيل الناحية، هو و ابنه القاسم و أبوه على و جده من الطبقة السابعة.

(٣)- من أصحاب الرضا عليه السلام مرمى بالغلو، من الطبقة السادسة.

(٤)- من الطبقة الخامسة، واقفى.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٤٢

الأول عليه السلام قال: «قلت له: هل يستقرض الرجل و يحج إذا كان خلف ظهره ما يؤدّى عنه إذا حدث به حدث؟ قال: نعم» «١».

و منها: ما رواه عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى «٢»، عن البرقي «٣»، عن جعفر بن بشير «٤»، عن موسى بن بكر الواسطي قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يستقرض و يحج؟ فقال: إن كان خلف ظهره مال إن حدث به حدث أدى عنه فلا بأس» «٥».

و يحتمل كون هاتين الروايتين رواية واحدة رواها الكليني تارة عن البرقي بلا واسطة، و تارة بواسطة أحمد بن محمد بن عيسى، و إنما رواها موسى بن بكر مرة بالنقل بالمعنى و مرة باللفظ أو بالمعنى و المضمون أيضاً، و ثقة الإسلام أفرد كلياً منهما بالرواية لاختلاف لفظهما، و إن ما هو الوجه لعدم البأس يستفاد من إحداهما من كلام الإمام عليه السلام، و في الأخرى من كلام الراوى بمعونه جواب الإمام عليه السلام.

و منها: ما رواه عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم «٦»، عن عبد الملك بن عتبة «٧» قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل عليه دين يستقرض و يحج؟ قال: إن كان له وجه في مال فلا بأس» «٨».

و أما وجه دلالة هذه الأحاديث على وجوب الاستقراض فهو: أن قول

(١) - الكافي: ٢٧٨ / ٤ ب الرجل يستدين و يحج ح ٢.

(٢) - من الطبقة السابعة.

(٣) - هو أحمد بن أبي عبد الله.

(٤) - من الطبقة السادسة من زهاد أصحابنا و عبادهم و نساكهم ثقة.

(٥) - الكافي الباب المذكور ح ٦.

(٦) - ثقة جليل من الطبقة السادسة.

(٧) - الهاشمي ملحق بالحسن من الطبقة الخامسة.

(٨) - الكافي الباب المذكور ح ٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٤٣

السائل: «يستقرض و يحج» مطلق يشمل حجة الإسلام و الحج التطوعي، و بترك استفصال الإمام عليه السلام يستفاد الإطلاق من الجواب.

و فيه أولاً: أنه لا دلالة لهذه الأخبار على وجوب الاستقراض للحج و حصول الاستطاعة بإمكان الاستقراض إن كان له وجه في مال، بل غاية ما يستفاد منها جواز تحصيل الاستطاعة بالقرض، و لا ريب أن بعد حصولها يجب الحج.

و ثانياً: أن إطلاق قوله عليه السلام: «إن كان خلف ظهره مال إن حدث به حدث أدى عنه» يشمل ما إذا لم يكن عنده إلا مستثنيات الدين فإن دين الميت يؤدي منها، و من كان حاله هكذا ليس بمستطيع قطعاً، فالحديث ظاهر في حج التطوع لا حجة الإسلام.

و أما ضعف بعض رجال أسنادها فلا يضر بالاعتماد عليها بعد وجود بعض ما يشهد لذلك فيها، و كون الثالثة حسنة، و رواية جماعة من الأجلاء عن موسى بن بكر و اعتمادهم عليه، مثل أحمد بن محمد بن أبي نصر، و جعفر بن بشير، و الحسن بن علي الوشاء، و صفوان بن يحيى، و العلاء بن رزين، و علي بن إبراهيم بن هاشم، و علي بن الحكم، و ابن أبي عمير، و غيرهم.

[مسألة ٣٧] فيما إذا اشتبه ما يتمكن به الحج بمال غيره

مسألة ٣٧- إذا اشتبه مال يكفيه للحج بمال غيره: فتارة تكون الشبهة في الموضوع، كما إذا علم أن المال الباقي من المالكين الذين ضاع أحدهما إما يكون له أو لزيد فالظاهر أنه لا يصدق عليه الاستطاعة.

لأنه فرع أن يكون له مال يحج به غير ممنوع من التصرف فيه، و مع اشتباهه

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٤٤

بمال الغير تنتفى الاستطاعة المذكورة؛ لزوال إمكان التصرف فيه إما لضياعه فهو كالسالب بانتفاء الموضوع، و إما لاشتباهه بغيره فلا يمكن معه استصحاب وجوب الحج أو بقاء الاستطاعة لليقين بزوال الاستطاعة، فإنها دائرة مدار بقاء إمكان التصرف في المال و صرفه في الحج، و باشتباهه بمال الغير يزول هذا الإمكان و يكشف عن عدم حصول الاستطاعة له من الأول، كما إذا كان له مال ثم فقد وضاع فإنه يكشف عن عدم الاستطاعة.

اللهم إلا أن يقال بحصول الشركة و المالكية القهرية فيدور وجوب الحج مدار حصول الاستطاعة بما يملكه بهذه الملكية القهرية، أو بغيرها من الوجوه المحتملة في المسألة، و الكلام فيها في محله.

و تارة يكون الشك في الحكم، كما إذا حصل له بالمعاملة المعاطية مال يكفي للحج و لكن رجع البائع إلى المبيع قبل قبضه الثمن و قبل تصرف المشتري في المبيع، إلا أنه لجهله بالحكم و أن المعاطاة هل هي لازمة كالعقود اللفظية أو أنها جائزة حتى يجوز لكل من المتبايعين الرجوع إلى ماله، شاك في استطاعته فالواجب عليه السؤال؟ و ليس مثل ذلك من تحصيل الاستطاعة، فإنها إما حاصله لها في الواقع أو غير حاصله، فإذا كانت حاصله يكون تركه للحج مستنداً إلى جهله بالحكم الشرعي الذي قصر في تعلمه فلا يكون معذوراً في ترك الحج، فشكه في الاستطاعة من جهة الجهل بالحكم الشرعي مثل من كان شاكاً في أن الاستطاعة تحصل بوجود الزاد و الراحلة أو اعتبر فيها أمر زائد على ذلك، و ترك السؤال عن الحكم الشرعي و ترك الحج بعذر الشك في حصول الاستطاعة فهو غير معذور قطعاً.

نعم، بعد السؤال إذا علم أن الحكم في المعاطاة الجواز و كان الحال بحيث لو رجع إلى ماله يحصل له الاستطاعة، كما إذا غلت قيمة المبيع بعد البيع و قبل التصرف فالظاهر عدم وجوب رجوعه إلى المبيع؛ لأن ذلك تحصيل للاستطاعة. و الله تعالى

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٤٥

شأنه هو العالم.

[مسألة ٣٨] إذا كان له ما يحج به و عليه دين بقدره فأيهما يقدم؟

إشارة

مسألة ٣٨- إذا كان له ما يحج به و كان عليه دين و لا يفى ما عنده من المال إلا لأداء الدين أو الحج ففي المسألة وجوه بل أقوال: الأول: تقديم الدين على الحج مطلقاً، سواء كان الدين حالاً مطالباً به أو غير مطالب به، أو كان مؤجلاً سواء كان واثقاً بقدرته على الأداء بعد صرفه في الحج أم لا، حكى ذلك عن جماعة كالمحقق و العلامة و الشهيد رضوان الله تعالى عليهم. قال المحقق في الشرائع: (و لو كان له مال و عليه دين بقدره لم يجب إلا أن يفضل عن دينه ما يقوم بالحج) «١». و قال العلامة في الإرشاد: (و المديون لا يجب عليه شيء إلا أن يفضل عنه دينه قدر الاستطاعة) «٢»، و قال نحوه في التلخيص و غيرهما «٣».

و قال الشهيد في الدروس: (و المديون ممنوع إلا أن يستطيع بعد قضائه مؤجلاً كان أو حالاً) «٤».

و يستدل لهذا القول بروايات دلت على أن الموضوع في وجوب الحج هو الموسر، فمن كان مديوناً ليس له إلا قدر ما يكفي أحدهما (الدين أو الحج) ليس بموسر.

(١) - شرائع الإسلام: ١ / ١٦٥.

(٢) - إرشاد الأذهان: ١ / ٣١٠.

(٣) - التلخيص: من سلسلة الينابيع ٣٠ / ٣٢٧.

(٤) - الدروس الشرعية: ١ / ٣١١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٤٦

ففى الصحيح عن أبى بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: من مات و هو صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله عز و جل: «وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمًى».

الحديث «١».

و بما دل على تفسير الاستطاعة باليسار، مثل ما رواه فى المحاسن بإسناده، عن عبد الرحيم القصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سأله حفص الأور و أنا أسمع عن قول الله عز و جل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قال: ذلك القوة فى المال و اليسار، قال: فإن كانوا موسرين فهم ممن يستطيع؟ قال: نعم».

الحديث «٢».

و فيه (أى فى تقديم الدين على الحج مطلقاً لعدم صدق الموسر وذى اليسر و اليسار على المدين): منع كون كل من كان مديوناً غير موسر، فمن كان متمكناً من أداء دينه المؤجل عند حلول الأجل بالسهولة موسر عرفاً.

نعم، فى حصول الاستطاعة للمديون الذى أنظره الدائن مع تمكنه من الأداء بعد ذلك إشكال، من جهة أنه و إن صار متمكناً عرفاً من الحج بإنظار الدائن إلّا أنه لا يحصل بذلك اليسار و الاستطاعة الشرعية مع كون الدين عليه بالفعل، فكأنه حج بمال الناس الذى كان مأذوناً بالتصرف فيه بالضمان.

و من جهة أنه لا- فرق عند العرف بين الدين المؤجل و الحال الذى أنظره الدائن إذا كان متمكناً من الأداء بعد ذلك فهو مستطيع للحج.

و مع الشك فى حصول الاستطاعة فالشك يكون فى التكليف، و مقتضى الأصل البراءة منه.

(١) - وسائل الشيعة باب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٧.

(٢) - وسائل الشيعة باب ٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٤٧

ثم إنه يستفاد من حاشية سيد الأعظم السيد البروجردى قدس سره على العروة فى وجه تقديم الدين على الحج: أن أداء الدين مع قطع النظر عن وجوبه مما يحتاج إليه الناس فى معيشتهم، فمن لا يقدر مع الحج على أدائه سواء كان الدين مؤجلاً أو معجلاً غير مستطيع للحج و إن لم يصرف ما عنده فى أداء دينه، كمن كان محتاجاً إلى نفقة عياله و لم ينفق ما عنده فيها، و أما إن كان قادراً على أدائه مع الحج فهو مستطيع، سواء كان الدين معجلاً أو مؤجلاً، فعلى هذا فى الدين المؤجل إذا كان عند الأجل متمكناً من الأداء يكون بما عنده فعلاً مستطيعاً للحج، و لعله كان الأمر كذلك إذا أنظر الدائن و هو متمكن من أدائه بعد الحج لعدم الاحتياج إليه.

و لكن ينبغى أن يعد ذلك القول بالتفصيل فى تقديم الدين بين ما إذا كان أداؤه محتاجاً إليه فلا يجب الحج معه، و بين ما إذا لم يكن محتاجاً إليه بالفعل و قادراً عليه بعد ذلك فهذا قول مستقل فليكن القول الثانى، كما أن القول بكون المديون موسراً إذا كان متمكناً من أداء دينه عند حلول الأجل مع الإشكال فى كونه كذلك إن أنظره الدائن قول آخر نجعله القول أو الوجه الثالث فى

المسألة.

و يقرب من هذين القولين قول سيد المدارك، و هو أيضاً تقديم الدين على الحج إذا كان مؤجلاً أو غير مطالب به و لكن لا يجد الوفاء به عند الأجل أو بعد الحج، و أما إذا كان مؤجلاً أو معجلاً غير مطالب به غير أنه يجد الوفاء به كذلك فهو مستطيع يجب عليه الحج، و هذه عبارته في شرح كلام المحقق: (و لو كان له مال و عليه دين بقدره لم يجب إلخ) ... قال: (إطلاق العبارة يقتضى عدم الفرق في الدين بين أن يكون حالاً أو مؤجلاً، و بهذا التعميم صرح في المنتهى، و استدل عليه بعدم تحقق الاستطاعة مع الحلول و توجه الضرر مع التأجيل فيسقط الحج)، ثم قال: (و لمانع أن يمنع توجه الضرر في بعض الموارد، كما إذا كان الدين مؤجلاً أو حالاً لكنه غير مطالب به و كان للمديون وجه للوفاء بعد الحج، و متى انتفى الضرر و حصل

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٤٨

التمكن من الحج تحققت الاستطاعة المقتضية للوجوب. و قد روى الشيخ في الصحيح عن معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين أ عليه أن يحج؟

قال: «نعم، إن حجة الإسلام واجبة على من أطاق المشى من المسلمين». «١» و كأنه حمل الصحيح على المورد الذى ذكره في كلامه. و استشكل عليه: بأنه إذا ينبغي له أن يقول بعدم وجوب الحج و عدم صدق الاستطاعة إذا كان الدين حالاً و لم يأذن الدائن بالتأخير و إن لم يطالب المديون؛ لأن العبرة بوجوب أداء الدين و هو حاصل عند حلول الأجل «٢»، و هذا ليس كثير فرق في ذلك، و لعله يلتزم به. و لا يخفى أنه لا يرد هذا الإشكال على الوجهين السابقين.

و كيف كان فهذه الوجوه كلها تفصيل في المسألة و لا فرق بينها، غير أن على الوجه الأول الذى ذكرناه استشكالا على القول بوجوب تقديم الدين مطلقاً قلنا:

إن في حصول الاستطاعة له للمدين بإنظار الدائن إشكال.

تذنيبان:

الأول: لا يخفى أن بعض الأعظم [رحمه الله] استظهر من كلام صاحب المدارك [رحمه الله] اختيار عدم وجوب أداء الدين،

و وجوب الحج إذا كان مؤجلاً مطلقاً، سواء كان للمديون وجه للوفاء عند الأجل أم لا، و وجوب الحج أيضاً إذا كان الدين حالاً لكنه غير مطالب به و إن لم يكن للمديون وجه للوفاء بعد الحج، فقال: (و منهم من ذهب كالسيد في المدارك إلى أن المانع من وجوب الحج هو الدين

(١) - مدارك الأحكام: ٤٣ / ٧.

(٢) - معتمد العروة: ١١٦ / ١.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٤٩

الحال المطالب به، و أما غير الحال أو غير المطالب به فغير مانع لتحقيق الاستطاعة المقتضية للوجوب). ثم أورد عليه: بأنه لو تم هذا التفصيل فلا بد من التعميم للحال الذى لم يأذن له الدائن بالتأخير و إن لم يكن مطالباً. «١»

و لكن الدقة في عبارة السيد صاحب المدارك تقتضى ما استظهرناه منها؛ و ذلك لأن المنتهى إنما يستدل على مانعية الدين عن وجوب الحج مع الحلول بعدم الاستطاعة، و استدل عليه بتوجه الضرر مع التأجيل، كأنه رأى أن مع التأجيل يمكن عدم تمكنه من الأداء عند حلول الأجل، و لذا أورد عليه المدارك بنفى الضرر في المؤجل إذا كان للمديون وجه للوفاء بعد الحج.

و على هذا فما هو مختار المدارك أن المانع من وجوب الحج هو الدين الحال المطالب به و المؤجل الذى لا يكون للمديون وجه للوفاء به و غير المطالب به كذلك، و أما القول باختصاص مانعيته بالدين الحال المطالب به دون الدين المؤجل الذى لا وجه له للوفاء و غير المطالب به كذلك فلا يستند إليه، و لعله لا يوجد قائل به.

الثانى: اعلم أن صاحب الحقائق أورد على المدارك

حيث حمل كلام العلامة فى المنتهى: (و لو كان له مال و عليه دين بقدره لم يجب عليه الحج، سواء كان الدين حالاً أو مؤجلاً؛ لأنه غير مستطيع مع الحلول، و الضرر متوجه عليه مع التأجيل فسقط فرض الحج) على الإطلاق، و أن كون الدين مانعاً من وجوب الحج، أعم من كون المديون بالدين الحال أو المؤجل واجداً و جهاً للوفاء و عدمه: بأن مراد العلامة قدس سره ليس هذا الإطلاق، بل فرضه كون الدين مانعاً من وجوب الحج، سواء كان مؤجلاً أو حالاً إذا لم يتمكن المديون من الوفاء بعد الحج لا مطلقاً و إن تمكن منه، حتى يقال: إن مختاره كون الدين مانعاً و لو كان فى صورة الحلول و عدم

(١) - المصدر نفسه.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٥٠

المطالبة أو التأجيل و له وجه للوفاء بعد الحج. «١»

فعلى هذا الاستظهار يوافق مختار العلامة مختار غيره من المفصلين فى المسألة، و لا أستبعد أن يكون ذلك مراده فى غير المنتهى من كتبه كالإرشاد و التلخيص و غيرهما، و مراد غيره كالمحقق فى الشرائع و الشهيد فى الدروس رحمه الله عليهم. فلا إطلاق قوى لكلامهم يشمل صورة منع الدين من الحج إذا كان المديون متمكناً بحسب حاله من الوفاء، و عليه يسقط هذا القول و يبقى مختار المفصلين.

و يؤيد هذا التفصيل: ما رواه الكليني رحمه الله بإسناده، عن على بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل عليه دين يستقرض و يحج؟ قال: «إن كان له وجه فى ماله فلا بأس». «٢» الوجه الثالث: تقديم الحج على الدين مطلقاً.

لا- يخفى عليك أننا لم نعر على قائل لهذا القول إلّا ما حكى عن المستند «٣» من حكايته عن المحقق الأردبيلي، و أنه الظاهر من مذهب القدماء حيث لم يتعرضوا لاشتراط الخلو عن الدين.

و لكن الظاهر من كلامه أن ما حكاه من القدماء و المحقق الأردبيلي هو خصوص ما إذا كان الدين مؤجلاً بأجل يسع الحج، و لا أقل من أن كلامه غير ظاهر فى تقديم الحج بقول مطلق.

و أما حكاية ذلك عن المحقق الأردبيلي و إن لم نتحققها من النراقى «٤» يردّها كلام المحقق المذكور فى مجمع الفائدة، فإنه صريح فى عدم وجوب الحج، بل عدم

(١) - الحقائق الناضرة: ١٤ / ٩٠.

(٢) - الكافي: ٢٧٩ / ٤.

(٣) - راجع مستند الشيعة: ١٥٩ / ٢.

(٤) - مجمع الفائدة و البرهان: ٧٣ / ٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٥١

جوازه مع الطلب.

وقال: (أما إذا أذن الدين خصوصاً مع القدرة على تحصيله فيمكن جواز الحج - إلى أن قال: - أو يمكن الوجوب أيضاً لتحقيق الاستطاعة المستلزمة له و الدين غير مانع؛ لأنه يجوز صرفه في غيره فيمكن فيه بالطريق الأولى خصوصاً مع كثرة الأجل).

و أما استظهار ذلك من مذهب القدماء حيث لم يتعرضوا لاشتراط الخلو عن الدين ففيه: أنه يمكن أن يكون عدم تعرضهم لوضوح المسألة عندهم، فإن كون وجوب الحج مشروطاً بالاستطاعة وعدم حصولها في بعض صور المسألة، مثل ما إذا كان حالاً مطالباً به و حصولها في البعض الآخر مثل المؤجل الذي يجد الوفاء كان واضحاً عندهم و لا حاجة إلى تعرض موارد و جزئياته، سيما في الكتب التي كانوا ملتزمين فيها بتعرض ما في الروايات بلفظها.

و كيف كان فيمكن أن يقال بدلالة بعض الروايات على هذا القول أو الوجه:

منها: صحيحة معاوية بن وهب، عن غير واحد، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

يكون عليّ الدين فتقع في يدي الدراهم، فإن وزعتها بينهم لم يبق شيء، فأحج بها، أو أوزعها بين الغرام؟ فقال عليه السلام: تحج بها، و ادع الله أن يقضى عنك دينك» (١).

و مثله أو عينه ما رواه الصدوق، عن ابن محبوب، عن أبان، عن الحسن بن زياد العطار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يكون عليّ الدين فيقع في يدي الدراهم فإن وزعتها بينهم لم يقع شيئاً، فأحج أو أوزعها بين الغرام؟ فقال: حج بها و ادع الله أن يقضى عنك دينك إن شاء الله تعالى» (٢).

(١)- وسائل الشيعة ب ٥٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١٠.

(٢)- من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٢٦٨ ب ١٥٦ ح ٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٥٢

و في الاستدلال بهما أولاً: أن الدين إذا كان حالاً مطالباً به مانعاً عن حصول الاستطاعة بالإجماع و لم يقل أحد بتقديم الحج عليه فالسؤال إما يكون من الحج الاستحبابي و فرض رضا الدينان، و إما من الدين المؤجل أو الحال المأذون للمديون في تأخيره.

و ثانياً: أن عبارة السؤال محتمل لمعنيين: يمكن أن يكون سؤال السائل عن الحكم الكلي و كلامه جارٍ على سبيل المثال حتى يكون مثل قوله: «الرجل يكون عليه الدين» فترك استفصال الإمام عليه السلام عن أفراد الحج الذي يشمل إطلاق كلام السائل و بيان الحكم يدل على إطلاق الحكم.

و يحتمل أن يكون سؤال السائل عن حكم واقعه الشخصية و أجابه الإمام عليه السلام فيها بما يعرف من حالها، فلا يمكن الاستدلال بالحديث إلا بما هو القدر المتيقن منه.

و منها: ما رواه الشيخ بإسناده، عن الحسين بن السعيد (١)، عن القاسم بن محمد (٢)، عن أبان (٣)، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله (٤) قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: الحج واجب على الرجل و إن كان عليه دين» (٥).

و فيه أيضاً: أن الأخذ بإطلاقها و إن كان الدين حالاً مطالباً به ينافي اشتراط وجوب الحج بالاستطاعة التي لا تصدق إذا كان المال لا يفي إلا بأحدهما و كان الدين حالاً مطالباً به، فهو محمول على ما إذا كان الدين مؤجلاً أو غير مطالب به

(١)- من الطبقة السابعة ثقة.

(٢)- من الطبقة السادسة ضعيف.

(٣)- من الطبقة الخامسة، أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه.

(٤) - من الطبقة الخامسة، ثقة.

(٥) - وسائل الشيعة ب ٥٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٥٣

و كان المدين بحسب حاله قادراً على أدائه بعد ذلك. و الله العالم.

الوجه الخامس: ما اختاره صاحب المستند رحمه الله.

قال: (المديون الذي له مال يسع أحد الأمرين من الحج و الدين داخل في الخطابين: خطاب الحج و خطاب أداء الدين، و إذ لا مرجح في البين فيكون مخيراً بين الأمرين. فالوجه أن يقال: إن مع التعجيل أو عدم سعة الأجل هو مخير بين الحج و وفاء الدين، سواء علمت المطالبة أم لا. نعم، لو علم برضا الدائن بالتأخير فلا يكون مأموراً بالوفاء، فيبقى خطاب الحج خالياً عن المعارض فيكون واجباً، و أما إذا كان مؤجلاً بأجل يسع الحج و العود سواء ظن له طريقاً للوفاء بعد العود أم لا فلم أعثر للقدماء على قول في المسألة - إلى أن قال: - و على هذا فإن كان الدين معجلاً يجب قضاؤه و لا يجب الحج، و ليس من المتنازع فيه، و إن كان مؤجلاً فوجود ما يقضى به الدين عادةً بعد حلول الأجل يجب عليه إجماعاً و لا نزاع فيه أيضاً). «١»

أقول: صدر كلامه يدل على التخيير بين أداء الدين و الحج؛ للتراحم إذا كان الدين معجلاً أو مؤجلاً مع عدم سعة الأجل و وجوب الحج إذا كان مؤجلاً، و ربما يستفاد من ذيل كلامه تقديم الدين على الحج للمزاحمة و أهمية الدين إذا كان معجلاً، بلا تنازع فيه، و وجوب الحج إذا كان الدين مؤجلاً.

و استشكل عليه بعض الأعظم: بأن الأمر كذلك، أي يقع التراحم إذا كان المديون غير واثق بأداء الدين، بعد أعمال الحج، فإنه يجب عليه حفظ القدرة لأداء الدين، فليس له تفويت المال بحيث لا يتمكن من الأداء. «٢»
و فيه: أن هذا ليس بإشكال كثير، فإنه يقول به أو يمنع وجوب حفظ القدرة

(١) - مستند الشيعة: ١٥٩ / ٢.

(٢) - معتمد العروة: ١١٧ / ١.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٥٤

فعلاً لأداء الدين المؤجل.

فلا فرق معتد به بين قول هذا المستشكل و ما اختاره الفاضل النراقي، و إن كان ظاهر كلامه أنه وجه جديد، و قال رداً على الماتن: (إن الاستطاعة فسرت في النصوص بالتمكن من الزاد و الرحلة و تخلية السرب، و هي قدرة خاصة و المفروض في المقام تحققها حتى في صورة الدين الحال المطالب به، فإن الدين بنفسه لا يكون مانعاً من تحقق الاستطاعة المفسرة في الروايات، بل لأن الإطلاقات الدالة على وجوب الحج تشمل المقام، فيقع التراحم بين وجوب الحج و وجوب أداء الدين، لأن المفروض أنه لا يمكن الجمع بين امتثال الحكمين فلا بد من التخيير أو الترجيح، و لكن المتعين سقوط الحج و تقديم أداء الدين، و لا مجال للتخيير فيما إذا كان الدين حالاً مطالباً به أو مؤجلاً مع عدم الوثوق بالأداء بعد الحج؛ و ذلك للجزم بأهمية الدين فإن الخروج عن عهدة حقوق الناس أهم من حق الله تعالى، بل لو كان محتمل الأهمية تتقدم). «١»

و في كل هذا الوجه ما أشرنا إليه كراراً بأن المديون بالدين الحال الذي يجب أدائه مضافاً إلى وجوبه الشرعي يعد من ضروريات معاشه ليس مستطيعاً، و من كان حاله هكذا لا يعد مستطيعاً و واجد السبيل إلى الحج.

و الأخبار المفسرة للآية لا تضيق مفادها بحيث لو كنّا و الآية كنّا نقول بعدم حصول الاستطاعة للمديون، فلو اعتذر هو بأنّي لا أستطيع الحج يقبل منه العرف و لا يقول له: أنت تستطيع، و بحسب الروايات نقول: إنه يكفي مجرد المال و مجرد الزاد و الرحلة.

و لا يخفى أن على القول بترجيح الدين عند التزاحم كما قال الفاضل النراقي:

(١) - معتمد العروة: ١١٧/١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٥٥

إنه غير متنازع فيه لا يتفاوت الحكمين بحسب المبنيين إلا في صورة ترك المديون أداء الدين عصيانياً وإتيانه بالحج، فإنه على القول بالتزاحم و الترتب يقال بوقوع حجه حجة الإسلام دون القول الآخر، فإنه ليس مستطيعاً للحج فلا يقع حجه حجة الإسلام. و الله هو العالم.

[مسألة ٣٩] في تقديم الدين أو الحج المستقر إذا كانا عليه و لا يفى المال إلا بأحدهما

مسألة ٣٩- إذا وجد مالاً لا يفى إلا بأداء دينه أو حجة الإسلام بعد ما استقرت عليه سابقاً و كان الدين حالاً مطالباً به فالحكم وجوب أداء الدين و الحج متسكعاً، و إن لم يتمكن من الحج إلا بصرف المال الموجود فهل الحكم التخيير لوقوع التزاحم بين وجوب الحج و وجوب أداء الدين و حيث لا يمكن له الجمع بين امتثال الحكمين، و لا مرجح في البين فلا بد من التخيير، أو الحكم هو تقديم أداء الدين لأهميته أو لكونه محتمل الأهمية دون الحج، أو الحكم عكس ذلك فيقدم الحج كذلك؟ وجوه:

أما التخيير فالحكم به يدور مدار عدم ترجيح أحدهما على الآخر.

و أما الحكم بتقديم الدين فربما يتمسك له بما رواه ثقة الإسلام في الكافي:

عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن هارون بن الجهم «١»، عن المفضل بن صالح «٢»، عن سعد بن طريف «٣»، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

(١) - كأنه من الطبقة الخامسة، كوفي ثقة، له كتاب.

(٢) - الأسدي من الطبقة الخامسة، ضعيف.

(٣) - هو من كبار الطبقة الرابعة، قال النجاشي: (هو صحيح الحديث).

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٥٦

«الظلم ثلاثة: ظلم يغفره الله، و ظلم لا يغفره الله، و ظلم لا يدعه الله. فأما الظلم الذي لا يغفره فالشرك، و أما الظلم الذي يغفره فظلم الرجل نفسه فيما بينه و بين الله، و أما الظلم الذي لا يدعه فالمداينة بين العباد» «١» و في نهج البلاغة نحوه «٢». فإنه يستفاد من هذا الحديث أهمية حق الناس فإنه من الظلم الذي لا يدعه الله، بخلاف حق الله فإنه مغفور له. و فيه: أنه لا يستفاد من الحديث كون حق الناس بالذات أهم من حق الله تعالى بحيث لو زاحمه حق الله كان الواجب تقديمه على حق الله، فترك أداء الدين ليس أشد من الزنا، و إن كان الأول من الذنوب التي لا يدعها الله و الثاني من الذنوب التي يغفرها الله. و يمكن أن يوجه أهمية أداء الدين: بأن في أدائه حفظ حثيتين: حثية حق الله تعالى، و حثية حق الناس، و أما الحج فهو ذو حثية واحدة و هي حق الله، فيجب تقديم أداء الدين حفظاً للحثيتين و المصلحتين.

و لكن فيه: أن هذا أشبه بالاستحسان، فإن المراد من دين الله هو الامور العبادية المأمور بها التي تمام قوامها ارتباط العبد بالله تعالى و أداء العبودية إليه مثل الصلاة و الحج و الصوم، و من حق الناس ما هو مرتبط بالناس مما أمر الله تعالى برعايته و أدائه، و إثبات تقدم أحدهما على الآخر يحتاج إلى دليل قوى شرعي.

و أما دعوى الجزم بأهمية الدين كما ادعاه بعض الأعاضم فإن الخروج عن عهده حقوق الناس أهم من حق الله تعالى «٣»، فلا يخفى

ما فيها.

و أما الوجه في تقديم الحج على الدين فربما يتمسك له بما في التذكرة من

(١) - الكافي: ٢ / ٣٣٠.

(٢) - نهج البلاغة: الخطبة ١٧٦.

(٣) - معتمد العروة: ١ / ١١٨.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٥٧

طرق العامة: «إن امرأة من خثعم قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يتمسك على الراحلة فهل ترى أن أحج عنه؟ فقال: نعم، فقالت: أينفعه ذلك؟ فقال: أفرأيت لو كان على أبيك دين فقضيتيه أ كان ينفعه؟ فقالت: نعم، فقال: فدين الله أحق أن يقضى» (١).

وجه الاستدلال به: أن أحقية دين الله بالقضاء لا تكون إلا لكونه أهم من دين الناس، فإذا دار الأمر بينهما يرجح ما هو الأهم منهما و هو دين الله تعالى (الحج).

و في هذا الاستدلال أن الرواية و إن رواها في دعائم الإسلام عن مولانا الصادق عليه السلام إلا أنها ضعيفة السند لإرسالها، قال: «روينا عن جعفر بن محمد عليهما السلام أن رجلاً أتاه فقال: إن أبي شيخ كبير لم يحج فأجبه رجلاً يحج عنه؟ فقال: نعم، إن امرأة من خثعم سألت رسول الله صلى الله عليه و آله أن تحج عن أبيها لأنه شيخ كبير؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و آله: نعم، فافعلی إنه لو كان على أبيك دين تقضينه عنه أجزأه ذلك». (٢) مضافاً إلى أنه ليس فيها قوله: فدين الله أحق أن يقضى.

و روى نحوه في المستدرک عن تفسير أبي الفتح قدس سره و في آخره «فدين الله أحق» (٣).

و أما ما رواه - العلامة رضوان الله عليه - عن العامة فلم أجد فيما روى قصة

(١) - التذكرة: كتاب الحج البحث الرابع في المئونة م ٣. و قال الشيخ في الخلاف في كتاب الصوم المسألة ٦٥: (و روى سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت و عليها صوم شهر فأقضيه عنها، قال: لو كان على أمك دين أ كنت قاضيه عنها؟ قال: نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى، و هذا الحديث في الصحيح و هو نص).

(٢) - مستدرک الوسائل: ٨ / ٢٦ ب ١٨ ح ١.

(٣) - المصدر السابق: ح ٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٥٨

الامرأة الخثعمية مما عندنا من جوامعهم و صحاحهم قوله: «فدين الله أحق أن يقضى».

فهذا أحمد روى الحديث في مسنده تارة في ج ١ ص ٢١٢ بسنده عن الفضل بن عباس قال: «أتت امرأة من خثعم فقالت: يا رسول الله، إن أبي أدركته فريضة الله عز و جل في الحج و هو شيخ كبير لا يستطيع أن يثبت على دابته قال: فحجي عن أبيك».

و تارة بلفظ آخر في ص ٣٤٦ و في ص ٣٥٩ مع زيادة في أوله، و في آخره:

(و ذلك في حجة الوداع)، و روى في ص ٢١٢: أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه و آله، و ليس فيه «فدين الله أحق أن يقضى». و هذا مسلم رواه في صحيحه مثل ما رواه أحمد في المسند ص ٣٥٩، و بسند آخر عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل (ص ١٠١ ج ٤) ليس فيها هذه الكلمة.

و كذا البخاري و أبو داود و النسائي و مالك و ابن الأثير في اسد الغابة و غيرهم و ليس فيها تلك الكلمة.

نعم، توجد هذه الجملة «فدين الله أحق بالقضاء» «فدين الله أحق أن يقضى» فيمن مات و عليه صوم شهر في صحيح مسلم و البخارى وغيرهما.

و على ذلك فلم نعلم أن العلامة قدس سره عن أى مصدر من العامة أخذ هذا الحديث بلفظ رواه في التذكرة.

نعم، العبارة جاءت في حديث ابن عباس الذى رواه البخارى و النسائى فى المرأة من جهينة التى «سألت النبى صلى الله عليه و آله أن امها نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء».

و كيف كان فهذه الأحاديث كلها إما من المراسيل، أو هى ضعيفة الأسانيد لا يعتمد عليها، مضافاً إلى أنه يمكن الخدشة فى دلالة قوله: «دين الله أحق أن يقضى»

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٥٩

□
على أهمية أداء الحج، فإن ما يستفاد من هذه الكلمة أن قضاء دين الله لمن يقضى دين الناس أولى بالمراعاة، فكأنها تقول: يا من تهتم بدين الناس لا تترك الاهتمام بدين الله، فإذا أنت تعظم حق الناس عليك فالله أحق بتعظيم حقه، و أين هذا من أهمية حق الله عند الشارع على حق الناس إذا دار الأمر بينهما؟ و بعبارة أخرى، المعنى: إذا أنت تؤدى دين الناس للناس فالله أحق بالأداء و القضاء له. و أما إذا دار الأمر بين امتثال حكم الله بوجوب أداء الدين أو أداء الحج فإثبات تقديم أحدهما بأهميته على الآخر محتاج إلى دليل غير هذا.

و يدل على تقديم الحج على الدين: ما رواه الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن محبوب، عن ابن رثاب «١»، عن بريد العجلي «٢» قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجاً و معه جمل له و نفقة و زاد فمات فى الطريق؟ قال: إن كان ضرورة ثم مات فى الحرم فقد أجزأ عنه حجة الإسلام، و إن كان مات و هو ضرورة قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه فى حجة الإسلام، فإن فضل من ذلك شىء فهو للورثة إن لم يكن عليه دين».

و إطلاقه يشمل ضرورة لم يستقر عليه الحج، و أنه يجب الاستنباط من جملة مطلقاً و إن كان عليه دين، كما يشمل من استقر عليه الحج، فيستفاد منه أنه يصرف ماله فى الحج بعد موته قبل أداء دينه، و هذا يدل على تقديم الحج على الدين. لا يقال: هذا هو حكم تعلق الحج بالتركة بعد الموت، و كلامنا فى تقديم الحج على الدين قبل الموت «٣».

(١) - على بن رثاب من الخامسة، الكوفى، له أصل كبير، ثقة جليل القدر.

(٢) - ابن معاوية العجلي وجه من وجوه أصحابنا ثقة فقيه له محل عند الأئمة عليهم السلام و هو ممن أجمعت العصابة على تصديقهم و انقادوا لهم بالفقه، و هو من الرابعة.

(٣) - راجع معتمد العروة: ١ / ١١٩.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٦٠

فإنه يقال: لو لم يكن الحج أهم من الدين لا يقدم عليه بعد الموت، و لا خصوصية فى ذلك لبعده الموت. نعم، لو كان هنا دليل على تقديم الدين قبل الموت لو لم نقل بتعارضهما عند العرف يرفع اليد عن ظهور صحيحة بريد فى كون الحكم بصرف المال فى الحج لتقديم الحج على الدين، و نحمله على التعبد و اختصاص الحكم بما بعد الموت، و لكن بعده لم يكن لنا دليل ظاهر على تقديم الدين على الحج قبل الموت، فلا نرفع اليد عن هذا الظهور و نقول بتقديم الحج على الدين مطلقاً.

و يمكن أن يقال: إن كان الدين مقدماً على الحج فليس ذلك لخصوصية الحكم المتعلق بأداء الدين، بل إنما يكون لخصوصية فى الدين و إن لم يجعل المال ممنوعاً من التصرف فيه قبل أداء الدين مثل التركة، فيجب أن يكون الدين مقدماً على الحج بعد الموت

أيضاً، و لكن يستكشف من حكم الشارع بتقديم الحج على الدين تقديمه عليه قبل الموت، فافهم و تأمل.

[مسألة ٤٠] لو حصل الدين قبل حصول ما يستطيع به أو بعده

مسألة ٤٠- لا فرق في كون الدين مانعاً من وجوب الحج بين ما إذا حصل المال بقدر الاستطاعة بعد حصول الدين، أو قبل حصول الدين بأن حصل له مال بقدر الاستطاعة ثم صار مديوناً بأحد الأسباب القهرية كإتلافه مال الصغير من غير عمد. و ذلك لعدم تأثير سبق الدين على حصول المال في مانعته عن الحج، فلو حصل الدين بعد حصول المال يستكشف بها عدم الاستطاعة، و لا فرق في ذلك بين القول بعدم صدق الاستطاعة مع الدين و القول بالتراحم، فإنّ على القول به أيضاً يقع التراحم بعد حصول أى منهما مع بقاء الآخر الذي حصل قبله.

و إذا حصل الدين بالإتلاف العمدى يستقر الحج عليه؛ لأنه تفويت عمدى

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٦١

للاستطاعة كما إذا أتلّف المال الذي عنده.

نعم، من جهة التكليف العقلي يقع التراحم بين أداء الدين و الحج على كلا- المبنيين مثل المسألة السابقة، بخلاف ما إذا كان ذلك بالإتلاف الخطيئى فإنه لا يوجب استقرار الحج.

[مسألة ٤١] لو لم يف المال بالجمع بين أداء الخمس أو الزكاة و أداء الحج

مسألة ٤١- إذا كان بذمته زكاة أو خمس و كان ما عنده من المال لا يفي بأن يجمع بين أدائهما و أداء الحج فالظاهر عدم الفرق بينهما و بين المسائل السابقة بجميع فروعها.

لأنه لا فرق في وجوب أداء الدين بين كون من له الدين فرداً خارجياً أو جهة من الجهات (شخصاً حقيقياً أو شخصية حقوقية)، كما إذا كان في ذمته اجرة الموقوفة، فمن كان حاله ذلك لا يصدق عليه عنوان المستطيع، و على قول من يراه مستطيعاً يقع التراحم بين الحكمين على ما مر.

نعم، لو كان عين المال الذى فيه الخمس أو الزكاة عنده لا يجب عليه الحج؛ لعدم حصول الاستطاعة بما لأهل الخمس أو أرباب الزكاة لاشتراط الاستطاعة بأن يكون له المال، و ما لأهل الخمس و الزكاة ليس له، كما إذا كان عنده أموال غيرهم من الناس.

و إذا كان الحج مستقراً عليه و كان عنده عين المال الذى فيه الخمس أو الزكاة لا يجوز صرفها في الحج أيضاً قبل أداء الخمس و الزكاة.

و التعبير بتقديم الزكاة أو الخمس على الحج في هذا الفرض و سابقه يكون بالمسامحة، بل التعبير بتقديم الدين على الحج بناءً على كون الدين مانعاً من حصول الاستطاعة أيضاً من المسامحة في التعبير، و إنما يكون هذا التعبير على الحقيقة بناءً

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٦٢

على حصول الاستطاعة بالمال و عدم كون الدين مانعاً و في صورة استقرار الحج سابقاً كما مر تفصيله.

[مسألة ٤٢] فيما إذا لم يكن الدين مانعاً

مسألة ٤٢- قد ظهر مما مر أن الدين إذا كان مؤجلاً و كان المديون واثقاً بقدرته على أدائه عند حلول الأجل لا يمنع من حصول الاستطاعة.

بل وإن كان غير واثق بذلك، إلا أن يكون غير قادرٍ على الأداء عند حلول الأجل عرفاً، فهل يمنع الدين من الاستطاعة إذا كان الدين مؤجلاً بأجلٍ طويلٍ كخمسین سنة؟

الظاهر عدم كونه مانعاً منها، وكذا إذا كان الدين من الديون التي لا يطالبه الدائن بها بحسب العرف والعادة، أو يكون المتعارف فيه ابراء المديون، فإن في كل هذه الصور لا يكون الدين مانعاً من حصول الاستطاعة، كما لا يكون مانعاً من صرف المال في غير الحج، وإن لم يكن من ضروريات معاشه فلا يأخذ عليه أحد بصرف ماله في غير الدين.

[مسألة ٤٣] الشك في كفاية المال للحج

مسألة ٤٣- إذا شك في أن ما عنده من المال المعلوم مقداره يكفي للحج أم لا، أم شك في أن ما عنده من المال بلغ مبلغاً معيناً يكفي للحج أم لا فهل يجب عليه الفحص؟

مقتضى ما بنوا عليه من عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية عدم وجوب الفحص وإجراء الأصل.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٦٣

و ربما يستشكل في ذلك: تارة بأن عدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية ما ثبت منهم البناء عليه هو ما إذا لم يتوقف امتثال التكليف غالباً على الفحص، كما إذا كان موضوع التكليف معيناً بالعدد مما لا يحصل العلم به إلا بالفحص عنه، والاستطاعة في الحج والنصاب في الزكاة والخمس والربح فيه من هذه المقولة، وفي مثلها ترك الفحص موجب للوقوع في مخالفة التكليف الكثيرة، وتشريع الحكم بهذه الخصوصية التي لا تعرف غالباً إلا بالحساب مع عدم إيجاب الحساب بعيد جداً ويكون نقضاً لغرض الشارع. فمن الممكن دعوى الملازمة بين إيجاب الزكاة بالنصاب أو الحج عند ما بلغ المال قدر ما يكفي لأداء الحج وإيجاب الفحص.

وفيه أولاً: النقض بموارد الشك في الطهارة والنجاسة، فإن العمل بإطلاق دليل الطهارة لا ينفك عن الوقوع في خلاف الواقع. اللهم إلا أن يقال في باب الطهارة والنجاسة: لا نسلم كون إجراء الاصول مثل أصالة الطهارة سبباً للعلم بالمخالفة؛ لإمكان أن يكون ما يجب الاجتناب عنه والمحكوم بالنجاسة- مثلاً- هو الشيء المعلوم بوليته، أو كونه ميتة، ومعه لا يحصل العلم بالمخالفة أصلاً.

و ثانياً: بالمنع عن العلم بوقوع الشخص بعدم الفحص في المخالفات الكثيرة.

نعم، يعلم إجمالاً بوقوع بعض الناس في المخالفة إلا- أنه لا- أثر عملياً له، ومثل هذا العلم حاصل بالنسبة إلى جميع الاصول بل والأمارات.

و اخرى بأنه يمكن أن يقال: إن الفحص بهذا المقدار لا يعد من الفحص المتعارف، وهو مثل المراجعة إلى الدفتر، أو رفع الرأس والنظر إلى الأفق، أو فتح العين والنظر إلى الماء المشكوك كونه خمرًا.

واجب عنه: بأن الحكم بالبراءة لا يدور مدار الفحص، بل يدور مدار

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٦٤

صدق العالم والجاهل ولا واسطة بينهما، فإن كان الشخص عالماً لا يجري في حقه الأصل، وإن كان جاهلاً يجري في حقه، وفي المقام هو جاهل بوصول ماله إلى حد الاستطاعة فتشمله البراءة، ولا يجب عليه الفحص حتى بالرجوع إلى الدفتر، والنظر إلى الفجر؛ لإطلاق أدلة الاصول «١».

وفيه: أن الكلام في صدق الجاهل على من إن رفع رأسه أو فتح عينيه يرى الفجر وما في الظرف هو الكلام في صدق الفحص وعدمه، فلا يصدق عنوان الجاهل على من كان حاله ذلك، كما لا يصدق الفحص على نظره إلى ما في الظرف.

وبالجملة: الفرق بين الفحص بعدم صدقه على مثل فتح العين والجاهل بصدقه عليه مشكل جداً.

نعم، في الفحص الذي لا يحصل إلا بمثوثة زائدة ولو كانت يسيرة لا يجب الفحص.

ثم إنه ربما يستدل بخبر يزيد الصائغ الذي رواه الكليني: عن محمد بن يحيى «٢»، عن محمد الحسين «٣»، عن محمد بن عبد الله بن هلال «٤»، عن العلاء بن رزين «٥»، عن زيد الصائغ «٦» قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني كنت في قرية من

(١) - معتمد العروة: ١/ ١٢٦.

(٢) - أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة كثير الحديث من الطبقة الثامنة.

(٣) - محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب الهمداني الكوفي، جليل، من أصحابنا، عظيم القدر و كثير الرواية، ثقة عين، حسن التصانيف، مسكون إلى روايته، له تصانيف، من الطبقة السابعة.

(٤) - كأنه من كبار الطبقة السادسة أو من السابعة.

(٥) - روى عن أبي عبد الله عليه السلام، تفقه على محمد بن مسلم، ثقة جليل القدر، وجه وجهه، له كتب، من الطبقة الخامسة.

(٦) - كأنه من الطبقة الخامسة و يزيد الصائغ نسب بالاشتهار بالكذب.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٦٥

قرى خراسان يقال لها بخارى - إلى أن قال: - فإن كنت لا أعلم ما فيها (يعنى الدراهم) من الفضة الخالصة إلا أنى أعلم أن فيها ما تجب فيه الزكاة؟ قال:

فاسبكها حتى تخلص الفضة و يحترق الخيث ثم تزكى ما خلص من الفضة لسنة واحدة». «١»

و هذا الخبر بظاهره يدل على وجوب تصفية الدراهم المغشوشة مع الشك في مقدارها، و مورده و إن كان صورة الشك في قدر الواجب مع العلم بوجود النصاب لكن يمكن استفادة الحكم منه في غير هذه الصورة، كما إذا كان وجود أصل النصاب مشكوكاً؛ لأنه لا فرق بين الشك في وجود الزائد على النصاب و في وجود أصل النصاب في وجوب التصفية لتعيين ما عليه، كما أنه يمكن دعوى عدم الفرق بين الزكاة و الخمس في الحج.

و رد ذلك أولاً: بضعف الخبر بزيد أو يزيد الصائغ و محمد بن عبد الله بن هلال «٢».

و فيه: أن الخبر ضعفه منجر بالعمل، مضافاً إلى أن من رجاله محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب الذي وصف بأنه حسن التصانيف مسكون إلى روايته، و من كان شأنه هكذا لا يرد حديثه لضعف بعض مشايخه.

و ثانياً: بعدم جواز التعدى من مورده و هو الزكاة إلى الخمس فضلاً عن الحج.

و فى هذا الرد أيضاً نقول: أما بالنسبة إلى سائر الموارد فإن الحكم فى الزكاة على طبق القاعدة و عدم الفحص يكون على خلاف القاعدة بالإجماع، فبعد ما ثبت

(١) - وسائل الشيعة: باب ٧ من أبواب زكاة النقيدين ح ١.

(٢) - راجع معتمد العروة: ١/ ١٢٨.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٦٦

بالرواية فى الزكاة وجوب الفحص و خروجه عن الإجماع نقول بخروج مثله أيضاً عنه و نأخذ بالقدر المتيقن منه و هو ما كان فى غير هذه الموارد التى تحتاج معرفة الموضوع فيها غالباً إلى الفحص، و العقلاء أيضاً استقرت سيرتهم على ذلك.

مسألة ٢٤ [الرجوع إلى الكفاية]

مسألة ٢٤ - إذا كان عنده ما يكفيه للذهاب إلى الحج و الإياب منه و لم يكن له لنفقة بعد العود إلا مال غائب لو بقى إلى بعد العود

يكفيه غير أنه لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه إلى ذلك الزمان.

الظاهر أنه ينبغي تحرير المسألة بصورتين:

إحدهما: أن يكون له مال غائب لو حضره بعد العود يكفيه مئنته بعده فهو راجع إليه بالكفاية.

و ثانيتهما: أن يكون له مال لو بقي إلى بعد عوده يكفيه لمئنته و الرجوع إلى الكفاية، و لكن لا يعلم بقاءه و يحتمل تلفه.

أما الصورة الاولى فحصول الاستطاعة يدور مدار الوثوق بحضوره بعد العود، و إلا فالشك في حضوره شك في الاستطاعة فلا يجب عليه الحج، هذا حتى و لو علم ببقائه لا يكفي في حصول الاستطاعة فضلاً عن أن نتمسك باستصحاب بقاء المال الغائب في الزمان المستقبل إذا شكنا في ذلك؛ لعدم إثبات حضوره باستصحاب بقاءه حتى على القول بالأصل المثبت، مضافاً إلى أن حضوره بعد العود خلاف الاستصحاب، إذا فالمدار في صدق الاستطاعة هو الوثوق بحضوره عند العود.

و أما الصورة الثانية فالظاهر أن العرف في محاوراتهم و امورهم و معاملاتهم

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٦٧

بانون على البقاء، فيقدمون على أعمال خطيرة و معاملات جليئة بهذا البناء، إلا إذا كان هناك قرينة أو أماره على الخلاف.

و إذا منعنا عن ذلك و قلنا: إن بناءهم على البقاء يدور مدار الظن و الوثوق بالبقاء، فهل إذا كان البقاء مشكوكاً فيه جائز الطرفين يجوز التمسك باستصحاب بقاء المال إلى بعد العود بناءً على صحة إجراء الاستصحاب لإثبات البقاء في الزمان المستقبل، كما إذا شك في بقاء الدم إلى ثلاثة أيام بناءً على اعتبار التوالى الثلاثة للحكم بكون الدم حيضاً.

و استشكل في جريان هذا الاستصحاب في المقام: بأنه لا بد من مجرى الاستصحاب أن يكون حكماً شرعياً أو موضوعاً لذى حكم شرعى، و استصحاب بقاء المال إلى زمان العود لا يثبت حكماً شرعياً، لأن بقاء المال ليس من الأحكام الشرعية و لا يثبت موضوعاً ذا حكم شرعى، فإن ما هو الموضوع للحكم الشرعى هو الرجوع إلى الكفاية، و استصحاب بقاء هذا المال إلى زمان العود لا يثبت الرجوع إلى الكفاية إلا على القول بالأصل المثبت «١».

و فيه: أن الرجوع إلى الكفاية خارجيته و تحققه في الخارج يكون بوجود المال الذى يكفيه، و وجوده خارجاً موضوعاً لحكم الشارع بالوجوب، و باستصحاب بقاء هذا المال ثبت الحكم الشرعى المترتب عليه.

و بعبارة أخرى نقول: للرجوع بالكفاية مصاديق و صغريات كثيرة فإذا حصل أحد مصاديقه يتحقق الاستطاعة المشروط عليها وجوب الحج، فإذا شك بقاءه يستصحب بقاءه.

(١) - معتمد العروة: ١ / ١٢٩.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٦٨

[مسألة ٢٥] هل يجب حفظ الاستطاعة الحاصلة قبل أوان الحج؟

مسألة ٢٥- إذا حصل له مال يكفيه للحج فإن حصل له في أشهر الحج عند التمكن من المسير أو خروج الرفقة فلا ريب في وجوب الحج به و عدم جواز التصرف فيه بما يخرج من الاستطاعة، و أما إن حصل له في أشهر الحج قبل التمكن من المسير أو قبل خروج الرفقة أو حصل له قبل أشهر الحج مع التمكن من المسير أو الخروج مع الرفقة عند أوانه فهل يجب عليه أيضاً حفظ الاستطاعة مطلقاً، أو يجوز التصرف فيه بما يخرج من الاستطاعة فيما إذا حصل قبل أشهر الحج دون ما إذا حصل في أشهر الحج قبل التمكن من المسير، أو يجوز مطلقاً؟ في المسألة وجوه و أقوال.

و هنا وجه آخر، و هو القول بعدم جواز تعجيل نفسه إن حصل له الاستطاعة المالية و تمكن من المسير حتى في السنة الثانية.

و إليك كلمات بعضهم:

قال العلامة في التذكرة: (لو كان له مال (متاع) فباعه نسيئة عند قرب وقت الخروج إلى أجل يتأخر عنه سقط الفور في تلك السنة عنه لأن المال إنما يعتبر وقت خروج الناس، وقد يتوسل المحتال بهذا إلى دفع الحج) «١».

وقال في المنتهى: (لو كان له مال فباعه قبل وقت الحج مؤجلاً إلى بعد فواته سقط الحج؛ لأنه غير مستطيع، وهذه حيلة يتصور ثبوتها في إسقاط فرض الحج على الموسر، وكذا لو كان له مال فوهبه قبل الوقت أو أنفقها فلما جاء وقت الخروج كان

(١) - تذكرة الفقهاء: ١/ ٣٠٢.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٦٩

فقيراً لم يجب عليه و جرى مجرى من أئلف ماله قبل حلول الأجل) «١».

و في الدروس قال الشهيد: (و لا ينفع الفرار بهبه المال أو إتلافه أو بيعه مؤجلاً إذا كان عند سير الوفد) «٢».

و في مجمع البرهان في شرح قول ماته: و لا يجوز صرف المال في النكاح و إن شق قال: (و اعلم أن الظاهر أن المراد بذلك وجوب الحج و تقديمه على النكاح و عدم استثناء مؤنته من الاستطاعة، و كون ذلك في زمان وجوبه و خروج القافلة و تهيؤ أسبابه، و إن كان قبله يجوز) «٣».

و قال السيد في المدارك: (و لا يخفى أن تحريم صرف المال في النكاح إنما يتحقق مع توجه الخطاب بالحج و توقفه على المال، فلو صرفه فيه قبل سفر الوفد (الذي يجب الخروج معه) أو أمكنه الحج بدونه انتفى التحريم) «٤».

و قال في الجواهر: (و لا يخفى أن تحريم صرف المال في النكاح إنما يتحقق مع توجه الخطاب بالحج و توقفه على المال، فلو صرف فيه قبل سفر الوفد الذي يجب الخروج معه أو أمكنه الحج بدونه انتفى التحريم قطعاً) «٥».

و نحوه حكى عن كشف اللثام «٦» و الذخيرة «٧».

و ظاهر كلماتهم - قدس الله أسرارهم - جواز تعجيز النفس عن الحج

(١) - منتهى المطلب: ٢/ ٦٥٣.

(٢) - الدروس الشرعية: ١/ ٣١٢.

(٣) - مجمع الفائدة و البرهان: ٦/ ٧٤.

(٤) - مدارك الأحكام: ٧/ ٤٥.

(٥) - جواهر الكلام: ١٧/ ٢٦١.

(٦) - راجع كشف اللثام: ١/ ٢٩٠.

(٧) - راجع ذخيرة المعاد: ٥٦٠.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٧٠

و التصرف في المال بما يخرج عنه الاستطاعة قبل سير الرفقة و الوفد.

و يمكن أن يقال: الذي يستفاد من كلام هذه الأجلة - رضوان الله عليهم - أن الاستطاعة المشروط عليها وجوب الحج تتحقق بحصول المال إذا كان وقت ذهاب الناس إلى الحج الذي يعبر عنه بالتمكن من المسير أو خروج الرفقة، سواء كان وقت الذهاب قبل أشهر الحج أو بعده، فإذا لم يكن المال عنده وقت الذهاب لا يجب عليه الحج، و لا يجب عليه حفظ المال إلى وقت الذهاب إن حصل له قبله لعدم وجوب الحج عليه قبل ذلك، فكأنهم يقولون: إن «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» ظاهر في أوان الحج و وقت الذهاب و التمكن

الفعلی من المسیر، لا من یتطیع إلیه بالتمکن منه فی سنه من السنین.

و بعبارة أخرى: لا یصدق کونه واجداً للسبیل إلیه إن حصل له المال قبل أوان الحج أو التمكن من المسیر، فکما لا یكون مستطیعاً للحج إذا کان متمکناً من المسیر فی السنوات الآتیة و لا یجب علیه حفظ المال لا یجب علیه الحج إذا کان متمکناً من المسیر بعد ذلك و فی أوان الحج، و إلا فیجب أن نقول بحفظ المال إذا کان متمکناً من المسیر بعد عشر سنین مثلاً.

هذا، مضافاً إلی أنه یمکن أن نقول: إنّ المستفاد من الأدلة لیس أزید من تنجز الوجوب عند التمكن من المسیر أو خروج الرفقة و إن کان ذلك قبل أشهر الحج، إذ من المعلوم أن ذلك یختلف بحسب الأمکنة و قرب المسافة و بعدها، فمن کان بعيداً من مکة المكرمة بحيث لا یصل إلیها إلا إذا خرج إلیها قبل أشهر الحج بشهور بل بسنین فالمدار فی جواز التصرف فی المال بما یرخرجه عن الاستطاعة و عدمه هو وقوعه قبل ذلك الأوان أو بعده.

و بعبارة أخرى: تنجز وجوب الحج علیه و عدم جواز تفویت الاستطاعة

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٧١

یکون عند أوان الخروج و حلول الزمان الذی بحسب العرف یلزم السفر و الخروج إلی مکة فیہ لمن أراد الحج، و أما قبل ذلك حیث لم یتنجز الوجوب فلا بأس بالتصرف فی المال، و ذلك لأن القدر المتیقن من تنجز الوجوب و حصوله قبل زمان الواجب هو هذا، و قبل ذلك یکون من الشک فی التکلیف، و المرجع البراءة.

و ربما یظهر من بعض الأعظم: أن الاستطاعة متى حصلت بالمال و صحة البدن و تخلیه السرب یجب الحج، و لا یجوز له تعجیز نفسه عنه، سواء کان ذلك قبل أشهر الحج أو فیها، و سواء کان التمكن من المسیر أو خروج الرفقة عند ذلك أو بعده، فالحج واجب علیه و إن حصل التمكن من المسیر بعد حصول المال له.

و بعبارة أخرى یقول: الاستطاعة المشروط علیها وجوب الحج هی حصول المال عنده فی أى زمان اتفق مع إمكان المسیر إلیه و إن اتفق بعد سنه أو سنتین «١».

و فیہ: لازم ذلك أن نقول بوجوب الحج بحصول المال و إن لم یتمكن من المسیر فی سنه حصوله و تمکن فی غیرها من السنین و لا أظن أحداً یلتزم به.

و فرق ظاهر بین تمکنه من المسیر و عدم تمکنه من أداء الحج فی سنته لبعد المسافة و لتوقفه علی الخروج إلیه من سنته و بین من لا یتمكن من المسیر إلیه فی سنته و یتمكن منه بعدها، فإن فی الأول یصح الخطاب بوجوب الحج فیجب علیه المسیر لکونه شرطاً للواجب، دون الثانی فإن إيجاب الحج بمجرد حصول المال معناه عدم دخل تخلیه السرب فی الاستطاعة التي ظاهر دخلها فیها لسنته هذه.

و مما ذکر یظهر أن من لم یتمكن من أداء الحج فی سنه الاستطاعة لعدم تمکنه من المسیر فیها إلی الحج لا یتقرر علیه الحج و إن کان متمکناً منه فی السنوات المستقبلة، و لهذا نقول بعدم وجوب الحج علی من حصل له الاستطاعة المالیة إذا لم

(١) - راجع معتمد العروة: ١ / ١٣١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٧٢

تسمح له الحكومة بالمسیر فی عام الاستطاعة فلا یجب علیه تحصیل الإذن منها للسنوات المستقبلة؛ لعدم تنجز وجوب الحج علیه و إن بقيت استطاعته المالیة فی الأعوام التالية و الحال هذه.

و لا یقاس هذا بمن لا یحصل له الوصول إلی مکة فی عام الاستطاعة لبعد المسافة لحصول الاستطاعة السریة له و تمکنه من المسیر إلیه فی أوانه دون من لم تسمح الحكومة له للمسیر إلی الحج.

اللهم إلا أن يقال بأنه يكفى فى تنجز وجوب الحج الاستطاعة المالية و التمكن من المسير فى عام ما طول العمر، فيجب على من يعلم بذلك فى عام من الأعوام حفظ المال، و إن فَرَطَ فى ذلك استقر عليه الحج، و هذا مما لم يقل به أحد. نعم، إن ثبت اسمه فى سِجَلِ الحكومة و بقى استطاعته المالية إلى السنة التى تسمح له الحكومة الحج فيها يتنجز عليه الوجوب فى تلك السنة. و الله هو العالم.

[مسألة ٤٦- لا يخفى أنه لا يتفاوت الحكم فى ما إذا كان للشخص مال حاضر يكفيه للصرف فى الحج إما بعينه أو بدله]

مسألة ٤٦- لا يخفى أنه لا يتفاوت الحكم فى ما إذا كان للشخص مال حاضر يكفيه للصرف فى الحج إما بعينه أو بدله فقصر فى حفظه أو تبديله حتى ضاع و تلف فإنه يستقر عليه الحج. أو كان له مال غائب يمكنه صرفه فى الحج بعينه بإحضاره عنده أو بتبديله بمال آخر، عروضاً كان أو نقداً و لكن قَصَرَ فى ذلك حتى تلف أو زال تمكنه من التصرف فيه، بخلاف ما إذا لم يكن متمكناً من التصرف فيه و صرفه فى الحج، سواء كان غائباً أو حاضراً فلا تحصل له الاستطاعة بمجرد ذلك، فالمسألة بكلتا صورتها سواء كان المال حاضراً أو غائباً واضحة الحكم، و لا تحتاج إلى عقد مسألة مختصة بصورة كون المال غائباً. فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٧٣

[مسألة ٤٧- إذا كان جاهلاً بوجود الاستطاعة و تذكر بعد الموسم و تلف المال]

مسألة ٤٧- من كان واجداً للاستطاعة المالية و لكنه كان جاهلاً بها جهلاً عذرياً، أو كان غافلاً عن وجوب الحج عليه و تذكر بعد مضي الموسم و تلف المال فهل الوجه استقرار الحج عليه و وجوبه فى السنة الآتية؟ و كذا إذا تذكر بعد تلف المال و أمكنه أداء الحج متسكعاً فى هذه السنة فهل الحج مستقر عليه أم لا؟ هذا إذا كان واجداً لسائر الشرائط حين وجود المال. و الفرق بين الفرض الأول و الثانى: أن فى الأول لا فرق فى أن يكون تلف المال بعد الموسم بإتلافه أو تلف بأسباب غير اختيارية، و فى الثانى لا بد و أن يكون بإتلافه، فإن تلف المال بسبب غير اختيارى يكشف عن عدم الاستطاعة. و على كل حال اختار السيد رحمه الله فى العروة استقرار وجوب الحج عليه، و لعل الوجه عنده إطلاق أدلة وجوب الحج على واجد المال و الزاد و الراحلة. و حكى عن المحقق القمى رحمه الله فى أجوبة مسائله عدم الوجوب، لأنه لجهله لم يصبر مورداً لوجوب الحج عليه، و بعد النقل و التذكر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقر عليه. و لعل وجهه عنده بما فى بعض النصوص مما ربما يدل على كون وجود العذر نافعاً للاستطاعة و عدم كون تارك الحج للعذر تاركاً للواجب.

و ذلك مثل ما رواه الشيخ: بإسناده عن موسى بن القاسم، عن ابن أبى عمير، عن حماد، عن الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام...»

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٧٤

الحديث «١».

و فيه: أن الظاهر منه المستطيع الذى يدفع الحج مع الالتفات بالاستطاعة لا لعذر يعذره الله به، لا من تركه لعدم الالتفات به للجهل أو

الغفلة، و سائر الروايات فى هذا الباب أيضاً موردها الذى يدفع الحج و المسوف الملتفت إلى استطاعته.

نعم، لو كان هنا ما يكون بلسان من فاته الحج لعذر، لا من ترك الحج يتم الاستدلال به.

و هنا قول ثالث، و هو التفصيل بين الجهل البسيط و الجهل المركب و بين كون الغفلة عن وجوب الحج مستندة إلى تقصير منه كترك التعلم، أو غير مستندة إليه لكثرة المشاغل و الابتلاءات، فيستقر عليه الحج فى الجهل البسيط و فى الغفلة المستندة إلى التقصير دون ما إذا كان ذلك للجهل المركب أو الغفلة غير المستندة إلى التقصير.

قال: (فإن كانت الغفلة غير مستندة إلى التقصير فلا يجب عليه الحج واقعاً، لأن حديث الرفع فى حقه رفع واقعى، و قد ذكرنا فى محله أن حديث الرفع بالنسبة إلى غير ما لا يعلمون رفع واقعى، و فى الحقيقة تخصيص فى الأدلة الأولية، و الحكم غير ثابت فى حقه واقعاً- إلى أن قال:- و إن كان الجهل جهلاً بسيطاً فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه، لأن الحكم بعدم الوجوب فى ظرف الجهل حكم ظاهرى لا ينافى وجوب الحج و استقراره عليه واقعاً، فإذا انكشف و تبين الخلاف يجب عليه إتيان الحج لاستقراره عليه- إلى أن قال:- و أما فى مورد الجهل المركب فلا يتوجه إليه التكليف واقعاً؛ لعدم تمكنه من الامتثال و لو على نحو الاحتياط) «٢».

(١) وسائل الشيعة ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

(٢)- معتمد العروة: ١/ ١٣٥.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٧٥

و يمكن أن يؤيد ما اختاره صاحب العروة: بأن اعتبار وجوب الحج على المكلفين ليس من اعتبار التكليف و الالتزام عليه، بل الحج اعتبر كونه ديناً على المكلف إذا صار مستطيعاً، فكما أن الدين لا يسقط عن المديون بجهله به فمثلاً لا يسقط الزكاة أو الخمس بجهل المكلف به إذا أتلفه لا يسقط الحج عن المستطيع بجهله أو غفلته عن الاستطاعة أو وجوب الحج عليه. و الله هو العالم.

[مسألة ٤٨] إذا حج ندباً فبان كونه مستطيعاً

مسألة ٤٨- إذا اعتقد أنه غير مستطيع و حج ندباً ثم ظهر أنه كان مستطيعاً فهل يكفيه عن حجة الإسلام، أم يقع مندوباً؟ قال السيد فى العروة: (إن قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلاً و تخيل أنه الأمر الندبى أجزأه عن حجة الإسلام؛ لأنه حينئذ من باب الاشتباه فى التطبيق، و إن قصد الأمر الندبى على وجه التقييد لم يجز عنها و إن كان حجه صحيحاً).

و اختار بعض الأعظم الإجزاء مطلقاً؛ لأن المقام ليس مما يقبل التقييد، لأن التقييد إنما يتصور فى الأمور الكلية التى لها سعة و قابلية للتقسيم إلى الأنواع و الأصناف، كالصلاة حيث إن لها أنواعاً و أصنافاً كصلاة الفجر و نافلتها، نظير ذلك ما ذكره من التفصيل فى باب الائتمام إلى زيد فبان أنه عمرو لأن الائتمام قد تعلق بهذا الشخص المعين، و هذا غير قابل للتقسيم و لا سعة فيه حتى يتصور فيه التقييد و التضيق، و فى الحج أيضاً الأمر به المتوجه إليه فى هذه السنة أمر شخصى ثابت فى ذمته و ليس هو إلا حجة الإسلام، و هو يقع كذلك و إن كان من يأتى به جاهلاً به فلا يعتبر فى وقوعه حجة الإسلام قصد هذا العنوان، غاية ما فى هذا الباب أنه تخيل جواز الترك و عدم الوجوب و هو لا يضر بصحة العمل و وقوعه على ما يقع عليه،

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٧٦

كما لو فرضنا أنه صام فى شهر رمضان ندباً بنية القربة و كان جاهلاً بوجوب الصوم فيه إذاً فلا يغير نية التقييد، و لا تمنع المناسك من وقوعها على ما تقع عليه فليس ذلك باختيار المكلف، كما لا يغير أكل التفاح بنية أكل الرمان عما هو عليه «١».

و لكن يمكن أن يقال: إن الأمر يكون على ما ذكر إذا كان العمل مثل الأكل و الشرب غير عبادى لا يعتبر فيه قصد القربة، أما إذا كان عبادياً فتقييد الإتيان به امتثالاً لغير أمره و إن لا- يغيره عما يقع عليه من كونه صالحاً لانطباق عنوان حجة الإسلام عليه دون الحج

المندوب، ولا- يغير الأمر الخارجى المتعلق به إلى الأمر الندبى إلا- أنه ملازم لعدم قصد امتثال الأمر الواقعى و عدم انطباق حجة الإسلام التى صحتها مشروطة بقصد القرينة على تلك المناسك المأتى بها.

نعم، لا يقع ما أتى به بهذه النية مندوباً و مستحباً أيضاً و صحيحاً كما زعمه السيد رحمه الله، لعدم إمكان وقوعه ندباً، و عدم كونه مأموراً به كذلك فالأمر يدور بين وقوع المناسك حجة الإسلام أو بطلانها و عدم صحتها.

و الذى نقوله إتماماً للمطلب: إن المستطيع المعتقد أنه غير مستطيع إن أتى بالحج بقصد الندب و كون تركه مرخصاً فيه لا يمنع ذلك وقوع ما أتى به حجة الإسلام، كما لا يكون ذلك سبباً لكون ما أتى به غيرها، فما هو حج الإسلام الذى ليس إلا حصول المناسك من الصلوة المستطاع قد أتى به المكلف بداعى الأمر و قصد التقرب به، و لا- يضر بقصد قرينته اعتقاده أن الأمر المتعلق بأداء المناسك يكون نديباً؛ لأنه لا يجعل أمره الوجوبى نديباً.

و بالجملة: فالباعث نحو إتيان المناسك هو الأمر المتعلق به و كونها حجة الإسلام ليس منوطاً بالإتيان به بقصد الأمر الوجوبى، كما لا يمنع اعتقاده كون الأمر

(١)- معتمد العروة: ١/ ١٣٧.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٧٧

نديباً من كونه حج الإسلام، و هذا كمن لم يثبت عنده هلال شهر رمضان فصام بنية شعبان.

نعم، يمكن تحقق التريد فى حصول الامتثال إذا أتى به بقصد الأمر الوجوبى ثم علم أنه كان مأموراً به بالأمر الندبى، كمن نذر صوم الخامس عشر من شعبان و صام اليوم الرابع عشر باعتقاد أنه الخامس عشر؛ و ذلك لأن الإتيان بصوم الرابع عشر كان باعتقاد كونه صوم الخامس عشر فلعله إن كان عالماً به لا يصومه، و هذا بخلاف العكس فإن من يصوم الخامس عشر باعتقاد أنه الرابع عشر يصومه إن علم أنه الخامس عشر بالطريق الأولى. و بالجملة فالأمر المتعلق بالصلوة المستطاع أمر بحجة الإسلام، سواء كان المستطيع عالماً باستطاعته أو جاهلاً بها، و لا وجه لوقوعه ندباً أصلاً، كما لا وجه لعدم وقوعه حجة الإسلام إلا إذا كان الشخص بانياً على عدم إتيان حجة الإسلام و بنى على غيرها بدعةً و تشريعاً. و الله العالم.

ثم إنه لو علم بالاستطاعة و وجوب الحج و لكن تخيل عدم فوريته و أتى به بقصد الندب فالظاهر أنه- كما ذكر فى العروة- يرجع إلى التقييد، فلا يكون له القصد المطلق بامتثال الأمر بإتيان المناسك، بل مقيد بكونه ندباً، فانبعثه نحو إتيان المناسك يكون مقيداً بتوهم الأمر الندبى، لا مجرد الأمر بها، فلا يكون ممثلاً للأمر الوجوبى و وقوعه ندباً محل الإشكال كوقوعه وجوباً.

و أما ما يظهر من بعض الأعاض من تصور الأمرين هنا: أحدهما وجوبى و الآخر ندبى فى طول الأول لا- فى عرضه؛ لجواز الأمر بالضدين إذا كان على نحو الترتب لأن الأمر الثانى مترتب على عدم الإتيان بالأول و لو كان من عصيان، قال: (وقد ذكرنا فى محله أن كل مورد أمكن جريان الترتب فيه يحكم بوقوعه؛ لأن إمكانه مساوق لوقوعه، فما حج به صحيح فى نفسه إلا أنه لا يجزى عن حجة الإسلام؛ لأن الأمر الفعلى لم يقصد، و إنما قصد الأمر الندبى المترتب على مخالفة الأمر

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٧٨

الفعلى، و لا يقاس هذا الفرض بالفرضين السابقين لوحدة الأمر فيها، بخلاف المقام الذى تعدد الأمر فيه على نحو الترتب). «١»

ففيه: أن تصور الأمرين: أحدهما وجوبى و الآخر ندبى لا مانع منه و لكن أعم من الوقوع، فتعلق الأمر الندبى بالصلوة المستطاع عند عصيان الأمر الوجوبى أول الكلام.

نعم، إذا كان هناك أمران: أحدهما وجوبى و الآخر ندبى فى طول الأول لا مانع من صحة الإتيان به، و لكن هذا محتاج إلى الإثبات، و القول بأن كل مورد أمكن جريان الترتب فيه يحكم بوقوعه نقول به كما فى التكليف بالأهم و المهم، حيث إن التكليف بالمهم

ثابت و يكون الأمر بالمهم مشروطاً بعصيان الأهم، و أين ذلك فيما إذا لم يثبت لنا غير أمر واحد؟ و الله تعالى هو العالم.

[مسألة ٤٩] حصول الاستطاعة بالملكية المترزلة، و عدمه

مسألة ٤٩- هل تحصل الاستطاعة المالية بالملكية المترزلة كما إذا اشترى مالاً بالبيع المشروط فيه للبائع الفسخ إذا رد الثمن و كان المبيع وافياً لأداء الحج دون الثمن، أو صالحه شخص ما يكفيه للحج بشرط الخيار إلى مدة معينة، و كذا في الهبة لغير ذي رحم لو وهبه و أقبضه فإن للواهب الرجوع ما دامت العين موجودة عند المتهب؟ في المسألة وجهان: يمكن أن يقال: إن ما هو المالك في حصول الاستطاعة بحسب الأدلة أن يجد المال و يكون عنده ما يحج به، و هو معنى حاصل له صادق عليه، و إن علم بالزوال فيجب عليه الحج. نعم، إن علم برجوع الواهب أو فسخ المالك و وقوعه في الحرج

(١)- معتمد العروة: ١/ ١٣٩.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٧٩

لأداء بدله له لا يجب عليه للحرج.

و فيه: أنه يمكن منع صدق الاستطاعة بوجود مال يعلم برجوع ماله إليه، فلا حاجة إلى التمسك بالحرج، بل يمكن دعوى ذلك و إن لم يكن عالماً بفسخ المالك.

قال سيدنا الأعظم قدس سره: (بل و مع الوثوق بذلك (أي بعدم الفسخ) أيضاً فإن استحقاق البائع محل العقد و استرداد العين أو قيمتها مانع من تحقق الاستطاعة).

و الظاهر أنه لا فرق في ذلك بين الهبة و غيرها، فإنه و إن كان للمتهب التصرف في الموهوب و منع المالك من الرجوع إلا أن الظاهر أنه من تحصيل الاستطاعة، لا الاستطاعة، و مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط.

[مسألة ٥٠] بقاء المال إلى تمام الأعمال

إشارة

مسألة ٥٠- الظاهر أنه لا يكفي في الاستطاعة المالية و أجزاء حجه عن حجة الإسلام وجود الزاد و الراحلة و ما يحج به عنده في ابتداء الشروع في الحج، بل حصولها و أجزاء حجه عنها مشروط ببقاء المال عنده و إمكان صرفه إلى تمام الأعمال.

نعم، لا يجب العلم ببقائه كذلك، بل يكفي الوثوق و الاعتماد على البقاء كما هو عليه بناء العرف في أعمالهم و معاملاتهم و إن كانوا شاكين في ذلك.

مضافاً إلى جريان استصحاب البقاء على القول بجريانه في الأمور المستقبلية، و على هذا فتلف المال و ما يحج به في الأثناء يكشف عن عدم استطاعته و عدم أجزاء حجه عن حجة الإسلام.

و هل يقع حجه مندوباً فيجب عليه إتمامه لوجوب إتمام الحج و العمرة، أم يكشف تلف المال عن بطلان إحرامه لأنه قصد به الإحرام الواجب عليه لحجة

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٨٠

الإسلام و أما الإحرام المندوب للحج المندوب فلم يقصده، فما قصده لم يقع و ما وقع لم يقصد؟

هذا، و لو أتلّف المال و الزاد و الراحلة عمداً يستقر عليه الحج فيجب عليه الإتمام و لو متسكعاً و يجزيه عن حجة الإسلام.
و أما لو حصل له دين قهراً فيمنع عن الاستطاعة إذا كان حالاً مطالباً به، أو غير واثق بالأداء عند المطالبة، أو الأجل على تفصيل مَر ذكره.

تنبيه تفسيري

قال في المسالك: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ»: ائتوا بهما تامين بمناسكهما و حدودهما مستجمعي الشرائط لوجه الله، و بهذا التفسير وردت الروايات عن أئمة الهدى عليهم السلام - إلى قوله: - و يؤيد ذلك قراءة «و أقيموا الحج و العمرة»، و مقتضى ذلك وجوبهما على المكلف المستطيع ابتداءً بحسب أصل الشرع، و على هذا علماؤنا أجمع، و في أخبارهم دلالة على ذلك، و وافقهم على ذلك الشافعي في الجديد) «١».

و مراده من الروايات: مثل ما رواه الكليني: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن اذينة قال: «كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام بمسائل بعضها مع ابن بكير و بعضها مع أبي العباس، فجاء الجواب بإملائه: سألت عن قول الله عز و جل «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» يعني به الحج و العمرة جميعاً لأنهما مفروضان، و سألت عن قول الله عز و جل: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قال: يعني بتمامهما أداءهما و اتقاء ما يتقى المحرم فيهما» الحديث. «٢»

(١) - مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام: ١٣٤ / ٢.

(٢) - الكافي: ٢٦٢ / ٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٨١

و في تفسير العياشي: عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ» قال: «إتمامهما إذا أداهما، يتقى ما يتقى المحرم فيهما» «١».

و ما قاله صاحب المسالك هو الصحيح في تفسير الآية لدلالة الروايات، و بعدها حمل الآية على معنى آخر يكون من التفسير بالرأى، و يدل على ذلك دلالة قوله تعالى: «فَأَتَمَّهُنَّ» و دلالة «ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» على الأداء و الإتيان، فمعنى «فَأَتَمَّهُنَّ» أداهن، و معنى «ثُمَّ أَتَمُّوا» أى ائتوا بالصيام، كما صرح القرطبي و غيره «٢».

و أما القول بكون المراد من الإتمام فيهما أن يبلغ آخر أعمالهما بعد الدخول فيهما فمردود:

أولاً: لما أشرنا إليه من الروايات.

و ثانياً: لاستدلالهم عليهم السلام بوجوب العمرة بالآية ابتداءً، و لو كان المراد إتمامهما بعد الدخول فيهما لا تدل على وجوبهما فإن الإتمام بهذا المعنى أعم من الوجوب.

و ثالثاً: هذا المعنى لا يستقيم مع قوله: «لِلَّهِ»، فإنه لا وجه لاختصاص الإتيان لله بما يأتى منهما بعد الدخول فيهما، بل يجب الإتيان بهما كذلك من أول الشروع فيهما.

و الحاصل: أنه لا دلالة للآية على وجوب الإتيان بما بقى من الأجزاء بعنوان الإتمام، و إن كان ذلك - أى الإتيان بكل جزء منهما - واجباً بوجوب أصل الحج و العمرة بأجزائهما في الحج الواجب و العمرة الواجبة الجامعين لشرائط الوجوب.

(١) - تفسير العياشي: ٨٧ / ١.

(٢) - الجامع لأحكام القرآن: ٣٦٥ / ٢.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٨٢

[مسألة ٥١] لو تلف مئونة عوده بعد الأعمال

مسألة ٥١- إذا تلف بعد الأعمال مئونة عوده إلى وطنه كما إذا تلفت راحلته فالظاهر أنه أيضاً يكشف عن عدم الاستطاعة. لأن ظاهر «من له الزاد والراحلة» هو من له زاد الذهاب والإياب وراحلته كذلك، فإذا تلف يكشف عن عدم استطاعته وعدم إجزائه عن حجة الإسلام.

وربما يقال: بأن ما به يتحقق الاستطاعة هو أن يكون واجداً لما يحج به ولزاد وراحلة يبلغاه إلى الحج وهو يتحقق بوجوده ذلك للذهاب، وأما مئونة الإياب فإنما تلزم إذا كان المقام له في مكة المكرمة حرجياً، فلا يجب الحج على من لم يكن له مئونة الذهاب؛ لقاعدة نفى الحرج، أما إذا أتى بالحج بناءً على بقاء وجود مئونة الذهاب إلى العود إلى وطنه وظهر بعد إتمام الأعمال خلافه فلا مجال للتمسك بقاعدة نفى الحرج؛ لأنها امتنانية، ولا امتنان في نفى الوجوب بعد الإتيان بالأعمال، بل يكون خلاف الامتنان. «١» وفيه: أن عدم كون المقام في مكة حرجياً لا يوجب عدم دخل وجود مئونة إيباه في حصول الاستطاعة، فلا يقال لمن كان في وطنه لا يتمكن من السفر إلى مكان آخر إلا بالإياب إليه: إنه يتمكن من هذا السفر إذا لم يتمكن من الرجوع إلى مكانه، والغالب في الناس في أسفارهم ملاحظة نفقة الذهاب والإياب، فالاستطاعة إلى السفر إلى مكان إنما تتحقق للشخص إذا كان متمكناً من العود، لا تغيير محل إقامته ووطنه، ولو سلمنا صدق الاستطاعة للسفر إلى مكة إذا كان المقام بها والرجوع إلى وطنه على السواء بحاله لكن لا يوجب صدق الاستطاعة لمن يلزم

(١) - معتمد العروة: ١ / ١٤١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٨٣

عليه الرجوع عادةً إلى وطنه، ولا يأبى أن يكون صدق الاستطاعة متوقفاً عليه لكون الإقامة في غير بلده حرجياً. وبالجملة: فالمستفاد من الأدلة هو وجود ما يسافر به إلى الحج ذهاباً وعوداً زاداً وراحلةً، فكما لا يجب الحج على المتمكن من المشى وإن لم يكن له المشى حرجياً في الذهاب إلى الحج لا يجب عليه إذا كان متمكناً من الركوب والراحلة في الذهاب دون الإياب.

وقد استشهد لتأييد أجزاء حج من تلف مئونة عوده عن حجة الإسلام بما دل على أجزاء حج من مات بعد الإحرام ودخول الحرم عن حجة الإسلام: مثل صحيح ضريس الذي رواه الكليني: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد «١»، عن ابن محبوب «٢»، عن ابن رثاب «٣»، عن ضريس «٤»، عن أبي جعفر عليهما السلام قال: «في رجل خرج حاجاً حجة الإسلام فمات في الطريق؟ فقال عليه السلام: إن مات في الحرم فقد أجزأت عنه حجة الإسلام، وإن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجة الإسلام». «٥» والظاهر من الحديث بقرينة جواب الإمام عليه السلام أن موضوع الحكم هو من استقر عليه الحج؛ لأن الأجزاء عن حجة الإسلام إنما يكون لمن كانت عليه وليس هو إلا من استقر عليه الحج، ولأن الأمر بالقضاء إن مات دون الحرم سواء كان ذلك

(١) - هو أحمد بن محمد بن عيسى من الطبقة السابعة، شيخ القميين و فقيهم و وجههم، وعدته: محمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، وعلي بن إبراهيم، و داود بن كورة، وعلي بن موسى الكميداني.

(٢) - الحسن بن محبوب السراة من الطبقة السادسة، ثقة جليل القدر.

(٣) - على بن رثاب من الطبقة الخامسة، ثقة جليل القدر، له كتب و أصل كبير.

(٤) - ضريس الكناسي ابن عبد الملك الشيباني، خير فاضل ثقة، صهر حمران بن أعين من بنته، هو من الطبقة الرابعة.

(٥) - وسائل الشيعة: ب ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٨٤

قبل الميقات و الإحرام أو بعده يدل على استقرار الحج عليه، فإن الموت دون الحرم إذا لم يستقر عليه الحج يكشف عن عدم وجوب الحج عليه، و على هذا الاحتمال لا وجه للاستشهاد به لمن لم يستقر عليه الحج بعد و فقد مؤنثه رجوعه و زال استطاعته. مضافاً إلى أنه لو قلنا بإجزاء الحج عمن لم يستقر عليه الحج بهذا الحديث إذا زالت استطاعته بعد الأعمال يجب أن نقول به أيضاً إذا زالت استطاعته بعد دخول الحرم و في الأثناء، كما يجب أن نقول به إذا زالت استطاعته قبل دخول الحرم، بل و قبل الإحرام. ثم إن هنا احتمالاً آخر، و هو: أن يكون ما هو الموضوع في الحديث من لم يستقر عليه الحج و حج في سنة استطاعته، إلا أنه لا يوجه إلا- بالتكلف، و حمل الحديث على غير ظاهره بأن يقال: إن المراد من قوله عليه السلام: «إن مات في الحرم فقد أجزأت عنه حجة الإسلام» أنه كتب له ثواب حجة الإسلام على نيته، أو لا يجب أن يقضى عنه، و يحمل قوله: «و إن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجة الإسلام» على الاستحباب، أو على أن على المستطيع بالاستطاعة المالية السريعة الحج ديناً، فيجب قضاء عنه من ماله إن مات دون الحرم.

و على كل حال لو قلنا بدلالة الحديث على إجزاء حج من لم يستقر عليه الحج عن حجة الإسلام و أمكن لنا تصحيح ذلك لا يمكن أن يقال بأولوية من فقد مؤنثه إياه بعد تمام الأعمال بالإجزاء عن حجة الإسلام عمن مات قبل تمام الأعمال، لأنهما ليسا من باب واحد، فلا يمكن التمسك بالأولوية أو عدم الفرق بين الموردين، فإن مات لا يتمكن من الحج دون من فقد مؤنثه. مضافاً إلى أن هذه الأولوية أو التساوي توجد فيمن فقدتها في الأثناء فيلزم على القول بهذه الأولوية إجزاء عمله عن حجة الإسلام.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٨٥

و بالجملة: لم نتحقق وجهاً صحيحاً للاستدلال بهذه الصحيحة على إجزاء من فقد مؤنثه عن حجة الإسلام.

و مثل هذه الصحيحة في ضعف الاستدلال بها للأجزاء عن حجة الإسلام في مسألتنا صحيح بريد العجلي الذي رواه الشيخ بالإسناد، عن ابن رثاب، عن بريد العجلي «١» قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجاً و معه جمل له و نفقة و زاد فمات في الطريق؟ قال عليه السلام: إن كان ضرورة ثم مات في الحرم فقد أجزأ عنه حجة الإسلام، و إن كان مات و هو ضرورة قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه في حجة الإسلام، فإن فضل من ذلك شيء فهو للورثة إن لم يكن عليه دين» الحديث «٢».

فإن المراد منها من استقر عليه الحج، سواء قلنا بأن قوله عليه السلام: «قبل أن يحرم» معناه قبل أن ينشئ الإحرام، أو أنه يكون من باب أنجد و أيمن إذا دخل في النجد و اليمن كما احتمله صاحب المستند «٣». و الفرق بينهما: أن على الأول لم يبين في الجواب حكم من أحرم و مات قبل الدخول في الحرم، و أما على الثاني و إن كان خلاف الظاهر يكون الجواب تاماً يشمل جميع فروع المسألة، و أنه إن مات الذي استقر عليه الحج في الحرم أجزأه عن حجة الإسلام، و إن مات قبل الدخول في الحرم يقضى عنه.

و كيف كان فاحتمال كون المراد من الضرورة من لم يستقر عليه الحج و الحكم بإجزائه عن حجة الإسلام التي لم يستقر عليه، ثم دعوى أولوية ما نحن فيه بذلك

(١) - بريد بن معاوية العجلي من الطبقة الرابعة، وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه له محل عند الأئمة عليهم السلام.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢٦ من أبواب وجوب الحج ح ٢.

(٣) - مستند الشيعة: ١٦٦ / ٢.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٨٦

الحكم ضعيف جداً أصلاً و فرعاً.

ثم إن بعضهم - رضوان الله تعالى عليهم - تمسك بالقطع بالأجزاء إذا زالت الاستطاعة بعد الفراغ من أعمال الحج: قال السيد في المدارك: (فوات الاستطاعة بعد الفراغ من أفعال الحج لم يؤثر في سقوطه قطعاً، وإلا لوجب إعادة الحج مع تلف المال في الرجوع، أو حصول المرض الذي يشق معه السفر، وهو معلوم البطلان). «١»

وقال في الجواهر: (قد يمنع معلومية بطلانه بناءً على اعتبار الاستطاعة ذهاباً وإياباً في الوجوب). «٢»

مضافاً إلى أن لنا السؤال من السيد عن الفرق بينه وبين الأثناء وقبل الفراغ إذا تم أعماله ولا يحتاج في إتمامه إلى المال؟ ومضافاً إلى أن على ما اختاره من الأجزاء يكون أجزاء ما أتى به من الأعمال عن حجة الإسلام من أجزاء غير الواجب بل غير المنوي، أو مجرد الأعمال عن الواجب لأنه نوى ما لم يكن عليه وهو حجة الإسلام ولم ينو غيره حتى يكون هو مجزياً عن حجة الإسلام، فإجزاء ما أتى به من حجة الإسلام محتاج إلى الدليل، فكما يكون فقدان مئونة الإياب في الأثناء كاشفاً عن عدم الاستطاعة وعدم إجزاء ما أتى به من حجة الإسلام فليكن فقدانها بعد الأعمال أيضاً كذلك ولا فرق بينهما، و ادعاء القطع بالأجزاء في الثاني دون الأول مجازفة.

هذا، وقد حكى عن العلامة قدس سره كشف زوال استطاعة العود بعد الأعمال عن عدم الوجوب، فقال على ما حكى عنه: (إن من تلف ماله قبل عود الحاج وقبل

(١) - مدارك الأحكام: ٦ / ٤٨.

(٢) - جواهر الكلام: ١٧ / ٣٠١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٨٧

مضى إمكان عودهم لم يستقر الحج في ذمته؛ لأن نفقة الرجوع لا بد منها في الشرائط). «١»

ومع ذلك يمكن أن يوجه ما ادعاه السيد في المدارك بكون الأجزاء في هذه الصورة مرتكزاً في الأذهان، ولذا لم يرد خبر في السؤال من ذلك عن الأئمة عليهم السلام مع كثرة الابتلاء به، فلعلهم لا يحتملون أن من قصد مكة من شقته البعيدة وتحمل مشاق السفر ونفقة الذهاب لأداء حج الإسلام وحج الواجد للشرائط ثم فقد نفقة عوده إلى وطنه أنه لم يحج حجة الإسلام ويجب عليه إعادة حجه ثانياً إن حصلت الاستطاعة.

إن قلت: فما الفرق بين العالم بذهاب نفقة عوده قبل الحج فإنه لا يجب عليه حج الإسلام لعدم حصول الاستطاعة له ولا يجزيه عنها إن تكلف الذهاب إليه وبين من ذهب إليه معتمداً على بقائها ثم اتفق زوالها؟

قلت: الفرق وجوب الحج على الثاني اعتماداً على بقاء الاستطاعة وعدم وجوبه على الأول.

فتحصّل من ذلك: وقوع ما أتى به حجة الإسلام وعدم وجوب الإعادة عليه إذا حصلت له الاستطاعة.

ومع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط بالإعادة، فإن عدم التعرض للمسألة فيما بأيدينا من الأحاديث لا يدل على العدم، فلعلهم سألوهم عليهم السلام عن ذلك و اخفى علينا السؤال والجواب، مضافاً إلى أن كثرة الابتلاء جارية في تلف المال في الأثناء فما

(١) - هكذا في الجواهر: ١٧ / ٣٠٠، ولكن قال في التذكرة: ١ / ٣١١: (ولو ذهب ماله بعد رجوع الحاج أو مضى إمكان الحج؛ استقر

الرجوع لأن نفقة الرجوع لا بد منها في الشرائط)، اللهم إلا أن يكون مراد الجواهر الاستدلال بمفهومه.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٨٨

الفارق بين الموردين؟

و يمكن تصحيح الحكم بالإجزاء، و تقريبه بأن نقول: الاستطاعة العرفية المشروط عليها وجوب الحج تحصل بوجود المال الوافي عنده للحج و لمثوئه أهله و لمثوئه عوده إلى وطنه و رجوعه إليه بالكفاية بالفعل بشرط أن يكون عرفاً صالحاً للبقاء عنده إلى تمام الأعمال، و ما يجب بقاءه إلى تمام الأعمال المحتاج أداؤها إلى المال هو هذه الصلاحية، فانتفاؤها بعد الأعمال غير محل بالاستطاعة المذكورة التي حصلت له و أتى بالأعمال مقرونة بها، و أما بقاء هذا المال عنده إلى أن يرجع إلى وطنه و بعد ذلك فليس له دخل في حصول الاستطاعة.

نعم، لو علم عروض ذلك بعد تمام الأعمال أو لا يكون ماله وافياً بكل هذه الجهات لا يكون مستطيعاً، و على هذا استقرت سيرة العرف و العقلاء في أمورهم التجارية.

و يمكن أن يقرر ذلك بوجه آخر، و هو أن نقول: إن الاستطاعة عند العرف هي وجدان المال الذي يفى بأداء الحج و الذهاب إليه و عدم الحاجة الفعلية إلى صرفه أو حفظه لصرفه في ضروريات معاشه من العود إلى وطنه أو إدارة أمور معيشته، فمن أتى بالحج و حاله هكذا أتى به و هو مستطيع؛ لأنه غير محتاج إليه بالفعل لصرفه في مورد آخر، و من كان عالماً بتلفه بعد الفراغ من الأعمال يكون محتاجاً إلى حفظه لصرفه في هذه الموارد فلا يكون مستطيعاً عند العرف، و أما من صرفه في الحج بعد ما لم يكن محتاجاً إليه لمثوئه عوده لا يخل حدوث الاحتياج بمثوئه العود بعد ذلك باستطاعته الحاصلة عند أداء الأعمال.

و بعبارة أخرى نقول: الاستطاعة هي وجود ما يحج به عنده و عدم الحاجة العرفية الفعلية إلى حفظه لحاجة أخرى من مثوئه العود إلى الوطن أو مثوئه الأهل أو معاشه الضروري التي قد تحدث بعد فراغ الأعمال، فمثل هذا الشخص عند العرف

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٨٩

مستطيع قادر على العمل يجب عليه الإتيان بالحج، و لا يكون وقوعه حجة الإسلام مشروطاً ببقاء مثوئه عوده إلى وصوله إلى وطنه. و يمكن أن يقرر ذلك بتقريب آخر، و هو أن نقول: إن الاستطاعة المعتبرة المشروط عليها وجوب الحج هي وجدان نفقة الذهاب إلى الحج و العود إلى الوطن و الرجوع إلى الكفاية و بقاءه إلى تمام الأعمال مما يحتاج أداؤه إلى المال و احتمال بقاءه بعد ذلك، و هذا يكفي في حصول الاستطاعة عند العرف.

و بالجملة: فهذه التقريبات التي المتقاربة في المضمون يمكن الذب عن إشكال منافاة القول بدخل وجود مثوئه العود في الاستطاعة و القول بوقوع الحج حجة الإسلام بعد الفراغ من الأعمال و تلف مثوئه العود.

ثم إن الكلام في فقد ما يرجع به إلى الكفاية إذا فقد في أثناء الأعمال أو بعد الفراغ منها هو الكلام في فقد نفقة الإياب في الأثناء أو بعد تمام الأعمال، و أما بعد العود فالقول بالإجزاء أقوى من القول به في صورة فقدته بعد الأعمال أو قبل الوصول إلى وطنه. و الذي يقوى حسب كل ما ذكرناه في المسألة هو الإجزاء مطلقاً، إلا في أثناء الأعمال التي يحتاج فعلها إلى المال. و الله تعالى هو العالم بالأحكام و الأحوال.

مسألة ٥٢] عدم اعتبار الملكية في الزاد و الراحلة

مسألة ٥٢- هل يعتبر في حصول الاستطاعة ملكية الزاد و الراحلة، أو يكفي في حصولها الإباحة المالكية اللازمة أو الأعم منها و الجائزة أو الأعم من المالكية و الشرعية؟

ظاهر بعض أعظم العصر اعتبار الملكية في حصولها؛ لما ورد في تفسيرها من

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٩٠

قوله عليه السلام في حديث محمد بن مسلم: «يكون له ما يحج به» (١)، و كذا في حديث العلاء بن رزين (٢)، و من قوله عليه السلام

في حسنة الحلبي: «أن يكون له ما يحج به» (٣)، وقوله عليه السلام في خبر الكناسي: «له زاد وراحلة» (٤) وفي خبر هشام بن الحكم (٥)، وفي خبر عبد الرحمن بن سيابة (٦) مِمَّا ظاهره الملك وإن كان ظاهر غيره من الروايات مثل صحيح الحلبي: «إذا قدر الرجل على ما يحج به» (٧)، وصحيح معاوية بن عمار: «هذه لمن كان عنده مال أو يجد ما يحج به» (٨)، وخبر محمد بن الفضيل: «و عنده ما يحج به»، وعلى بن حمزة (٩): «من قدر على ما يحج به» (١٠) كونه أعم من الملك، فقال: (الجمع بينه وبين غيره يقتضى تقييده بالملك وعدم الاجتزاء بمجرد الإباحة) (١١).

و رُذِّ بأنَّ المطلق إنما يحمل على المقيد إذا تحقق التنافي بينهما مثل «أعتق رقبته» و «أعتق رقبته مؤمنة» عند إحراز وحدة المطلوب، وهذا بخلاف ما إذا لم يكن منافاة بينهما مثل الحكم بنجاسة الخمر و نجاسة المسكر، وفي المقام أيضاً لا منافاة بين

- (١) - وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.
- (٢) - وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.
- (٣) - الوسائل: ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.
- (٤) - وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.
- (٥) - وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٧.
- (٦) - وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١٠.
- (٧) - وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.
- (٨) - وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ و ١١.
- (٩) - وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٨.
- (١٠) - وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٩.
- (١١) - مستمسك العروة: ١٠ / ١١٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ١٩١

حصول الاستطاعة بالملكية و بين حصولها في غير مورد الملكية كالإباحة (١).

وفيه: أن في المقام ظاهر قوله: «أن يكون له زاد وراحلة» و سائر التعاريف القريبة منه هو حصر حصولها به و هو يناهض ما يدل على الأعم من الملكية و الإباحة فمقتضى الجمع بينهما تقييد الثاني بالأول.

اللهم إلا أن يقال: إنَّ ظهور الثاني في الأعم أقوى و أظهر من ظهور الأول في الحصر.

و أما التفصيل بين الإباحة اللازمة - كما مثَّل لها في العروة بأن شرط أحد المتعاملين على الآخر (في ضمن عقد لازم) أن يكون له التصرف في ماله بما يعادل مائة ليرة مثلاً - و الإباحة الجائزة فالظاهر أنه لا فرق بينهما في حصول الاستطاعة.

نعم، الظاهر عدم حصول الاستطاعة بالإباحة الشرعية كالمباحات الأصلية و شبهها كالأنفال التي هي ملك للإمام عليه السلام؛ لعدم صيرورة المباح له مالاً لها بمجرد إباحة صيد الأسماك و الأنفال له، و عدم صدق كونه واجداً لها إلا بعد صيد الأسماك و حيازة المباحات و الاستيلاء عليها، و هذه الأعمال تكون من تحصيل الاستطاعة.

و بعبارة أخرى: إباحة الصيد و إباحة حيازة الحطب لا يجعل المباح له واجداً للسمك و الحطب، كما لا يخفى.

[مسألة ٥٣] تحقق الاستطاعة بالوصية التملكية

مسألة ٥٣- لو أوصى لشخص بمالٍ يكفيهِ للحج و مات الموصى فهل يتحقق بذلك للموصى له الاستطاعة، أم لا؟ وجهان:

أما على القول بأن الوصية التملكية إيقاع لا يحتاج وقوعها إلى القبول من

(١) - معتمد العروة: ١ / ١٤٣.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٩٢

الموصى له وإن كان له ردّها لأن التملك القهرى مخالف لسلطنته، وهذا يقتضى سلطنته على الرد فيجب عليه الحج، وإن اختار الرد يجب عليه الحج متسكعاً.

و أما القول بعدم جواز الرد فإن كان المراد منه الجواز الوضعى فهو باطل قطعاً، وإن كان المراد الجواز التكميلى ففى حرمة إشكال؛ لأنه من إزالة الاستطاعة و تفويتها و حرمتها إذا كان متمكناً من أداء الحج متسكعاً محل إشكال، فمن باع دابته أو ذبحها و هو قادر على المشى فهو مخير بين إزالة استطاعته به و الحج ماشياً أو الحج راكباً عليها، كمن كان معه راحلته و اختار المشى. نعم، إذا انتهى ذلك إلى عدم تمكنه من الحج لا يجوز ذلك.

و أما على القول بأن تحقق ملكية الموصى به للموصى له يحتاج إلى قبوله - على ما قويناه فى باب الوصية فيكون على هذا الوصية التملكية كالهبة - لا يجب عليه القبول و لا يحصل له الاستطاعة قبله فهو، قبل القبول غير واجد للزاد و الراحلة، و بعد القبول و إن صار واجداً و يجب عليه الحج إلّا أنّه لا يجب عليه القبول لأنه تحصيل للاستطاعة.

هذا، و لكنّ الظاهر من السيد صاحب العروة كفاية هذه الوصية لحصول الاستطاعة على المبنيين، و لعلّ الوجه عنده على المعنى الثانى عدم الفرق بينه و بين الإباحة و البذل.

إلا أنه يمكن أن يقال: إنّ البذل يكون بالمال لخصوص الحج، و هذا أعم منه و إن كان بعد القبول تحصل له الاستطاعة و الوصية تكون مثل الإباحة على المبني الأول، و أما على الثانى فلا تحصل الاستطاعة إلا بالقبول، و هو محصل للاستطاعة دون الإباحة فإنها لا تحتاج إلى قبول المباح له.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ١٩٣

[مسألة ٥٥] لو نذر قبل أوان الحج كون مال به يصير مستطيعاً صدقة.

□

مسألة ٥٤ - إذا نذر قبل أوان الحج كون مال معين صدقة لله تعالى مطلقاً، أو لصرفه فى يوم عرفه على نحو نذر النتيجة.

فإن كان النذر نذراً تبرعياً - لا يجب عليه الحج عند أوان الحج و إن بقى عنده هذا المال إلى هذا الزمان لخروجه عن ملكيته و صيرورته صدقة بمجرد النذر فلا - تحصل به له الاستطاعة المالية، و يكون من قبيل تعجيز نفسه و إزالة الاستطاعة المالية قبل تنجز وجوب الحج الذى مر الكلام فيه.

و إن كان نذره ذلك معلقاً على أمر فإن حصل المعلق عليه أيضاً قبل أوان الحج و تنجز الوجوب فالحكم فيه حكم الصورة السابقة، و إن حصل المعلق عليه عند الاستطاعة أو بعدها فحكمه يعلم مما يأتى إن شاء الله تعالى فى المسألة اللاحقة، فإن صيرورته صدقة تتوقف على رجحانه و عدم استلزامه ترك الحج الواجب، و وجوب الحج أيضاً متوقف على عدم منع النذر من استطاعته. هذا فى نذر النتيجة.

و أما فى نذر الفعل كأن نذر تبرعاً أو معلقاً أن يتصدق بألف تومان و حصل المعلق عليه قبل تنجز وجوب الحج فلا ريب أنه يجب عليه التصديق به إن كان عنده، و إن لم يحصل له المال أو لم يحصل المعلق عليه إلا عند زمان تنجز الوجوب بالاستطاعة و الفرض أنه لا يفى إلا لأحدهما، و هذا الفرض أيضاً داخل فى المسألة الآتية يعلم حكمه منها؛ لأنّ وجوب الوفاء بالنذر مشروط بعدم وجوب الحج و وجوب الحج أيضاً متوقف على عدم انعقاد النذر و وجوب الوفاء به و مثله نذر التصديق بمال فى يوم عرفه مع حصول

الاستطاعة للحج به فهذه الفروع يعلم حكمه إن شاء الله مما سيبين في المسألة الآتية.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٩٤

[مسألة ٥٥] لو حصلت الاستطاعة بعد نذر عملٍ راجحٍ لو حصلت الاستطاعة بعد ما نذر عملاً راجحاً و لا يمكن الجمع بينهما

إشارة

مسألة ٥٥- إذا نذر عملاً راجحاً لا يمكن الجمع بينه وبين الحج ثم حصل له بعد النذر الاستطاعة، مثل أن نذر زيارة مولانا سيد الشهداء- روى لتراتب مقدم زواره الفداء- فى كربلاء فى كل يوم عرفة أو فى يوم عرفة سنته ثم حصل بعده الاستطاعة للحج، فهل يجب عليه الحج لأن صحة النذر مشروطة بكون المندور راجحاً قابلاً لأن يكون لله تعالى، و أما إذا لم يكن كذلك و لو باستلزام الإتيان به ترك الواجب فلا ينعقد.

أو يجب الوفاء بالنذر لأن وجوب الحج مشروط بالاستطاعة و التمكن، فكما يمنع المانع العقلى من حصول الاستطاعة يمنع منها المانع الشرعى و هو وجوب الوفاء بالنذر.

أو يقع التدافع بينهما لأن وجوب الوفاء بالنذر مانع من تحقق موضوع وجوب الحج و هو الاستطاعة، و وجوب الحج مانع من تحقق موضوع وجوب الوفاء بالنذر و هو كون المندور راجحاً صالحاً لأن يكون لله تعالى، فكل منهما رافع لموضوع الآخر، فلا يمكن الحكم بوجوب واحد منهما، و حينئذ إن ثبت قيام الإجماع على عدم سقوط كليهما فلا بد من علاج هذا التدافع و الحكم بوجوب أحدهما بالخصوص إن أمكن إقامة الدليل عليه، و إلا فالحكم هو التخيير إن لم يكن أحدهما أهم من الآخر؟

و الذى ينبغى أن يقال: إننا تارة نبحت فى المسألة بناءً على القول

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ١٩٥

بالاستطاعة الشرعية، و اخرى على القول بأن الاستطاعة هى القدرة العرفية على الحج سواء زاحمه واجب آخر أم لا.

و الذى نقول به و يقتضيه ظاهر الأدلة هو الثانى، و عليه لا يكون وجوب الحج مشروطاً بعدم المانع الشرعى، فلا يضر فى حصول الاستطاعة و تنجز التكليف بالحج كون المستطيع مكلفاً بواجب آخر، و هذا بخلاف النذر فإن صحته و وجوب الوفاء به مشروطة برجحان المندور، و مع كونه مستلزماً لترك الواجب لا يكون راجحاً.

لا يقال: إن المندور أيضاً بتعلق الأمر بالوفاء بالنذر يكون واجباً.

فإنه يقال: إن ما هو المعتبر فى رجحان متعلق النذر رجحانه بصرف النظر عن تعلق الأمر بالنذر به، و مع كونه بنفسه مانعاً من الإتيان بالحج يكون مرجوحاً لا يتعلق الأمر به و لا ينعقد عليه النذر، مضافاً إلى أن ذلك يجعلهما (الحج و النذر) كالمتراحمين، و لا ريب فى أن الحج بملاحظة ما ورد فى تركه من التهديد أهم من النذر.

فإن قلت: إن الاستطاعة المشروطة بها وجوب الحج أيضاً يلزم أن يكون حاصلاً بقطع النظر عن الأمر بالحج و هى لا تتحقق مع استلزامه ترك الوفاء بالنذر.

قلت: إن هذا الإشكال يرد على القول باشتراط وجوب الحج بالاستطاعة الشرعية و أن المانع الشرعى كالمانع العقلى، و أما إن قلنا بعدم اعتبار ذلك و أن ما هو المشروط به وجوب الحج هو الاستطاعة العرفية، و كون المكلف واجداً عرفاً لما يتوقف عليه المسير إلى الحج فالوجوب عليه ينتج بكونه متمكناً من المسير عرفاً فلا يمنع من وجوبه الواجبات الابتدائية فضلاً عن الإضائية.

هذا، و قد ظهر بذلك كله عدم انعقاد النذر إذا كان الإتيان بمتعلقه مانعاً من أداء الحج.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٩٦

و أما الكلام في المسألة على القول بالاستطاعة الشرعية و وقوع التدافع بين الحكمين (وجوب الحج و وجوب الوفاء بالنذر) لكون الأخذ بأحدهما رافعاً لموضوع الآخر فهل يقدم النذر، أو الحج؟

قال في المستند: (الرابعة: إذا نذر الحج فإما أن ينوي حجة الإسلام أو غيرها أو يطلق فلا ينوي شيئاً منهما - إلى أن قال: - فإن كانت الحجة المنذورة التي غير حجة الإسلام مقيدةً بسنة الاستطاعة ففي تقديم المنذورة أو الفريضة وجهان، أجودهما الأول، وفاقاً للمختلف و المسالك و المدارك و غيرها، لعدم تحقق الاستطاعة؛ لأن المانع الشرعي كالمانع العقلي، و على هذا يعتبر في وجوب حجة الإسلام بقاء الاستطاعة إلى السنة الثانية). (١)

و مراده: أنه كما في العلل العقلية يؤثر السابق و يذهب بموضوع اللاحق فلا محل لتأثير اللاحق بعد تحقق السابق و تأثيره في وجود معلوله، في العلل الشرعية أيضاً الأمر كذلك فلا يقع التدافع بينهما حتى يكون اللاحق رافعاً لموضوع السابق، و إن كان احتمالاً في نفسه في العلل الشرعية معقولاً لكن العرف لا يعتنى به و يعمل معه معاملته مع المانع العقلي. و فيه أولاً: أن قياس العلل الشرعية على العلل العقلية قياس مع الفارق؛ لإمكان تخلف العلل الشرعية عن هذه القاعدة فإنها تدور مدار اعتبار المعبر، و يمكن أن يعتبرها بعكس ذلك.

و ثانياً: أن تحقق النذر الذي هو العلة الأولى يكون متفرعاً على كون المنذور راجحاً و صالحاً لأن يكون لله، و هو متوقف على عدم كونه ملازماً لترك حجة الإسلام أو واجب آخر، و إلا فالنذر بصيغته ليس علةً لوجوب الوفاء به.

(١) - مستند الشيعة: ١٦٧ / ٢.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٩٧

و بعبارة أخرى: عليته لوجوب الوفاء و وجوب الكون في مشهد مولانا سيد الشهداء - عليه آلاف التحية و الثناء - متوقفة على عدم وجوب الحج، و عدم وجوب الحج متوقف على عليه النذر للوجوب، و هذا دور، و ذلك بخلاف العلل العقلية فإن عليه العلة الأولى ليست متوقفة على عدم عليه اللاحق، بل معه لا يبقى مجال لتأثير اللاحق و إن كانت عليه الثاني مشروطة بعدم حصول السابق قبله. و بعبارة ثالثة: تأثير ما هو السابق في العلل العقلية غير متوقف على عدم اللاحق فيؤثر و يوجد العلة، و لا محل لتأثير اللاحق، بخلاف المقام فإن شرط عليه النذر عدم كون المنذور مانعاً من حجة الإسلام، و هو متوقف على عدم وجوب الحج، و عدم وجوب الحج متوقف على صحة النذر.

و يمكن أن يقال في الذب عن هذا الإشكال: إن الواجب الذي يمنع من وجوب الحج و حصول الاستطاعة له هو الواجب الأصلي، لا ما يجب على المكلف التزامه به على نفسه و وجوبه بإمضاء الشارع، فالقدرة الشرعية المأخوذة في وجوب الحج تكون بالنسبة إلى الواجبات الابتدائية فيقدم غير الحج عليه و لا يحصل معه الاستطاعة، فلا يجب الحج؛ لعدم تحقق موضوعه و هو الاستطاعة الشرعية الفارغة من مزاحمة واجب آخر لها، و أما الواجبات الإيضائية مثل النذر فوجوب الوفاء به إنما يكون في مورد كان قابلاً للإمضاء و تشمله أدلة الوفاء بالنذر، و ذلك بأن يكون قابلاً ليتحقق لله تعالى، و في المقام لا قابلية للمنذور لكونه كذلك حتى يكون مورداً للإمضاء، لاستلزامه بنفسه (و لو لا النذر) ترك الواجب و هو الحج.

و مما يؤكد ذلك: أنه لو صح مثل هذا النذر يتمكن المكلف به الاحتيال لسقوط الحج و دفع وجوبه بنذر الصلاة النافلة في يوم عرفه في مسجد محلته في مدة عمره.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ١٩٨

هذا، و لا يخفى أنه ربما يتمسك لأخذ القدرة الشرعية في موضوع وجوب الحج بصحيح الحلبي الذي رواه الشيخ: عن موسى بن

القاسم، عن ابن أبي عمير، عن حماد عن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم رفع ذلك و ليس له شغل يعذره الله فيه فقد ترك شريعة من شرايع الإسلام» (١)؛ لأن الظاهر منه رفع وجوب الحج لمطلق العذر، و الوفاء بالنذر عذر كسائر الأعذار.

وفيه: أن الاستدلال به من قبيل التمسك بالعام في الشبهات المصادقية، فإن الصحيح لم يبين ما هو العذر، فلعله كان ناظرًا إلى مثل الحرج و الضرر و المرض، و أما كون الوفاء بالنذر عذرًا فلم يثبت من الشرع، كما لم يثبت كون أداء سائر الواجبات عذرًا لترك الحج، بل يقع التزاحم بينهما و بين وجوب الحج و يقدم ما هو الأهم. مضافاً إلى أن كلامنا في المسألة في تحقق النذر و وقوعه صحيحاً، و أنه لا يقع كذلك إذا كان متعلقه مرجوحاً، فالوفاء بالنذر قبال أمر الحج ليس كسائر الواجبات التي يقع التزاحم بينها و بين الحج، بل وجوبه يكون مشروطاً بعدم وجوب الحج، و وجوب الحج كما ذكر مشروط بعدم وجوب النذر، فهما متدافعان لا متزاحمان، فتدبر. و الله تعالى عالم بأحكامه.

فروع:

ثم إن هنا بعض الفروع الذي تعرض له في العروة في طي المسألة. منها: (لو نذر إن جاء مسافره أن يعطى الفقير كذا مقداراً فحصل له ما يكفيه لأحدهما بعد حصول المعلق عليه) فاختار فيه عدم وجوب الحج، و ظاهره

(١) - وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ١٩٩

حصوله له بعد حصول المعلق عليه في أوان الحج.

و الظاهر أنه لا فرق بين هذا الفرع و بين زيارة سيد الشهداء - عليه سلام الله - يوم عرفة و حصول الاستطاعة له، فإنه على القول بعدم اعتبار الاستطاعة الشرعية يجب عليه الحج و ينحل النذر لعدم رجحان المنذور، و على القول باعتبارها أيضاً قلنا: إن أدلة وجوب الوفاء بالنذر لا تشمل مورداً يلزم منه ترك الواجب لو لا النذر.

نعم، هنا يشتغل ذمة الناذر بكلي المنذور الذي له أفراد متعددة لا بأمر شخصي، إلا أن وجوب الوفاء بالنذر لا يشمل هذا الفرد الخاص الذي يستلزم الإتيان به ترك ما هو واجب لو لا النذر، فعليه يصرف ذلك المال في الحج و يبقى الوفاء بالنذر في ذمته. و منها: إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يصرف مقدار مائة ليرة - مثلاً - في الزيارة و التعزية أو نحو ذلك فإنه أيضاً على ما اختاره مانع من تعلق وجوب الحج به.

و الكلام فيه هو الكلام في الفرع السابق، فإنه إذا حصل ذلك عنده في أوان الحج لا يشمل أدلة النذر هذا الفرد من أفراد المنذور الذي يستلزم اختياره ترك ما يكون واجباً لو لا النذر. نعم، إذا حصل له قبل أوان الحج يجب عليه صرفه في الزيارة و التعزية.

و منها: ما إذا كان عليه واجب مطلق فوري قبل حصول الاستطاعة و لم يمكن الجمع بينه و بين الحج، ثم حصلت الاستطاعة فاختار أيضاً تقديم هذا الواجب على الحج و إن لم يكن ذلك الواجب أهم؛ لأن العذر الشرعي كالعقلى في المنع من الوجوب، و أما لو حصلت الاستطاعة أولاً ثم حصل واجب فوري لا يمكن الجمع بينه و بين الحج يكون من باب المزاحمة فيقدم الأهم منهما، فلو كان مثل إنقاذ الغريق

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٠٠

قدم على الحج.

أقول: كل ما اختاره في هذا الفرع مبنى على الاستطاعة الشرعية و أن المانع الشرعى كالمانع العقلى، إلّا أنّنا لم نفهم الفرق بين ما إذا حصلت الاستطاعة بعد ما كان عليه واجب مطلق فورى و بعد حصول الاستطاعة أولاً، ثم حصول واجب كذلك؛ لأنه إن كان واجب آخر مانعاً من حصول الاستطاعة فلما ذا لا يمنع بعدها؟
فإن الاستطاعة شرط للوجوب حدوثاً و بقاءً، و إن كان لا يمنع ففى الصورتين تكون المسألة من باب التراحم، فلا فرق بين حصول العذر الشرعى قبل الاستطاعة أو بعدها.
و على أى حال فعلى ما اخترناه المسألة من باب التراحم، فيقدم الأهمّ منهما فى الصورتين.

[مسألة ٥٦] الاستطاعة البذلية

إشارة

مسألة ٥٦- إذا لم يكن للشخص ما يحج به و لكن عرض عليه الحج ففيل له: «حج و على نفقتك و نفقة عيالك» أو قيل له: «حج بهذا المال» و كان المال كافياً له للحج ذهاباً و إياباً و لنفقه عياله فالكلام فى المسألة يقع ضمن امور:

الأول: الظاهر أنه لا خلاف بين الأصحاب فى حصول الاستطاعة و وجوب الحج بالبذل.

قال الشيخ رحمه الله فى الخلاف: (إذا بذل له الاستطاعة لزمه فرض الحج.
و للشافعى فيه وجهان: أحدهما مثل ما قلناه، و الثانى و هو الذى يختارونه أنه لا يلزمه. دليلنا: إجماع الفرقه، و الأخبار الواردة فى هذا المعنى، و أيضاً قوله تعالى:

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٠١

«مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، و هذا قد استطاع) «١»

و قال العلامة قدس سره فى التذكرة: (لو لم يكن له زاد و راحلة أو كان له و لا مئونة له لسفره أو لعياله فبذل له باذل الزاد و الراحلة و مئونته ذاهباً و عائداً و مئونة عياله مدة غيبته وجب عليه الحج عند علمائنا) «٢».

الثانى: يستدل على هذا الحكم الذى ادعى عليه الإجماع قبله:

أولاً بالكتاب: بقوله تعالى: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»؛ لصدق الاستطاعة على بذل ما يحج به، و شمول إطلاقها للاستطاعة البذلية.
لا يقال: إن الاستطاعة قد فسرت فى الروايات بأنها ليست مطلقها، و أنها هى ملكية الزاد و الراحلة، و ذلك مثل قوله عليه السلام: «له ما يحج به»، أو «له زاد و راحلة».

فإنه يقال: إن هنا روايات أخرى تدل بالإطلاق على كونها أعم من ذلك، مثل ما فى صحيح الحلبي: «إذا قدر الرجل على ما يحج به» و صحيح معاوية: «إذا هو يجد ما يحج به» و هى تشمل صورة بذل الزاد و الراحلة.
فإن قلت: إن مقتضى صناعة الإطلاق و التقييد و حمل المطلق على المقيد حمل الطائفة الثانية على الاولى.

قلت: قد مضى الكلام في ذلك، وقلنا: إن الحمل المذكور إنما يكون في مورد التنافي بين المطلق والمقيد، مثل «أعتق رقبة» و «أعتق رقبة مؤمنة» مع العلم بوحدة المطلوب، و أما في مسألتنا فلا تنافي بين الطائفتين. اللهم إلا أن يقال باستفادة الحصر من الطائفة الاولى.

(١) - الخلاف: ٣٧٣ / ١.

(٢) - تذكرة الفقهاء: ٣٠٢ / ١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٠٢

و لكن يمكن دعوى أظهرية الطائفة الثانية في الإطلاق من الاولى في الحصر، فيؤخذ بالأظهر و يترك الظاهر. مضافاً إلى أن دلالة الاولى على الملكية من غير قرينة ممنوعة، غاية الأمر تدل على الاختصاص و هو أعم من الملكية. و لو فرضنا وقوع التعارض في الروايات المفسرة فالمرجع هو إطلاق الآية، فعلى هذا تكفى في حصول الاستطاعة بالبذل الآية الشريفة. و ثانياً بالروايات:

منها: ما رواه الصدوق في كتاب التوحيد: عن أبيه و محمد بن موسى بن المتوكل، عن سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر جميعاً، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن العلاء بن رزين قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قال: يكون له ما يحج به، قلت: فمن عرض عليه فاستحى؟ قال: هو ممن يستطيع». (١)

و منها: ما رواه الشيخ بإسناده، عن موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب، عن صفوان، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قال: يكون له ما يحج به، قلت: فإن عرض عليه الحج فاستحى؟ قال: هو ممن يستطيع و لم يستحى و لو على حمار أجدع أبر، قال: فإن كان يستطيع أن يمشى بعضاً و يركب بعضاً فليفعل» (٢).

(١) - وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٢) - تهذيب الاحكام: ٣ / ٥ و ٤، و وسائل الشيعة: ب ٨ من أبواب وجوب الحج ح ١.

إلا أن في سند التهذيب الذي بأيدينا: موسى بن

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٠٣

و ظاهر قوله: «فاستحى» أنه استحى فلم يقبل البذل، و يشهد له صحيح معاوية بن عمار حيث قال عليه السلام: «فاستحى و لم يفعل».

الثالث: هل يتحقق البذل للحج بعرض المال على المبذول له و إباحة تصرفه فيه

إما مطلقاً أو بصورة يكون البذل واجباً على الباذل بنذر أو عهد أو يمين و نحو ذلك، أو لا يتحقق إلا بتمليكه للمبذول له، أو هو أعم من عرض المال و التمليك، سواء كان البذل واجباً على الباذل أم لا؟ وجوه أو أقوال.

اختار صاحب العروة و جماعة من المحققين حصول البذل بكل من الإباحة و التمليك، و إليك جملة من عبائر الأصحاب:

قال الشيخ في النهاية: (فإن لم يكن له ولد و عرض عليه بعض إخوانه ما يحتاج إليه من مؤنة الطريق وجب عليه أيضاً الحج و من ليس له مال و حج به بعض إخوانه فقد أجزأه عن حجة الإسلام). (١)

و قال في المبسوط: (و إذا بذل له الاستطاعة قدر ما يكفيه ذاهباً و جائياً و يخلف لمن وجب عليه نفقته لزمه فرض الحج لأنه مستطيع) «٢». و ظاهره تحقق البذل بعرض المال و إباحة التصرف.

و قال المحقق في المعتمد: (لو بذل له الركوب و الزاد وجب عليه الحج مع استكمال بقية الشروط لتحقيق الاستطاعة، و كذا لو حج به بعض إخوانه - إلى أن

القاسم، عن معاوية، و في الوسائل موسى بن القاسم بن معاوية، و الصحيح هو ما في الوسائل أولاً؛ لأن رواية موسى - و هو من السابعة - عن جده - و هو من الخامسة - بعيد. قال سيدنا الأستاذ: (كأنها مرسله)، و في محل آخر (مرسله)، و إن قال السيد الخوئي: (إنه قد يروى عن جده).

و ثانياً معاوية بن وهب من الخامسة، و هو شيخ صفوان الذي هو من السادسة، فكيف يروى صفوان عنه؟

(١) - النهاية: ٢٠٤.

(٢) - المبسوط: ١ / ٢٩٨.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٠٤

قال: - و لو بذل له هبة لم يجب القبول؛ لأنه تحصيل لشرط الوجوب و هو غير لازم) «١».

و مثله قال في الشرائع «٢»، و ظاهره أيضاً تحقق البذل بالإباحة و بالضيافة و عدم تحققه بالتملك.

و قال العلامة في التحرير في مسائل الاستطاعة: (ج: لو بذل له زاد و راحلة و نفقة له و لعياله وجب عليه الحج مع استكمال الشرائط الباقية، و كذا لو حج به بعض إخوانه ... أما لو وهب له مال فإنه لا يجب عليه القبول)، «٣» و ظاهره أيضاً مثل ما سبق.

و مثله قال ابن فهد في المحرر: (و لو بذل له الزاد و الراحلة فقد استطاع ... و لو وهب مالاً لم يجب القبول) «٤».

و قال الحلّي في السرائر: (بشرط أن يملكه ما يبذل له و يعرض عليه لا وعداً بالقول دون الفعل) «٥».

و قال الشهيد في الدروس: (و يكفي البذل في الوجوب مع التملك أو الوثوق به، و هل يستقر الوجوب بمجرد البذل من غير قبول؟ إشكال، من ظاهر النقل، و عدم وجوب تحصيل الشرط) «٦».

أقول: أما من اختار تحققه بعرض المال و إباحة التصرف مطلقاً فيدل عليه

(١) - المعتمد: ٢ / ٧٥٢.

(٢) - شرايع الإسلام: ١ / ١٦٥.

(٣) - تحرير الأحكام: ١ / ٩١.

(٤) - المحرر: سلسلة الينابيع: ٣٠ / ٥٠٨.

(٥) - السرائر: ١ / ٥١٧.

(٦) - الدروس الشرعية: ١ / ٣١٠.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٠٥

ظاهر صحيح محمد بن مسلم و علاء بن رزين عن الصادقين عليهما السلام: «و إن لم يكن البذل على الباذل واجباً» «١». بل و يدل عليه الآية لصدق الاستطاعة به.

و من اختار تحققه بعرض المال و التملك يقول: إن عرض الحج صادق على كلتي صورتين، فكما أن إباحة التصرف في المال بذل له فتمليكه المال أيضاً بذل له و عرض عليه.

و فيه: إن كان الدليل لحصول الاستطاعة بالبذل الآيـة فلا تشمل صورة التملك؛ لأن حصول الاستطاعة به محتاج إلى التملك و القبول كالهبة.

و إذا كان الدليل إطلاق الرواية مثل قوله: «هو ممن يستطيع» ففيه: أن تصحيح شمول الاستطاعة مجرد التملك الذى لا تحقق الاستطاعة به إلا بعد القبول، و حصول الملك محتاج إلى تنزيل التملك منزلتها موضوعاً أو حكماً قبل هذا الاستعمال حتى يشمل اللفظ بإطلاقه الاستطاعة العرفية و الاستطاعة التنزيلية، و لا يصح استعمال اللفظ فى الأعمّ منهما قبل هذا التنزيل إلا بإطلاق اللفظ بقصد التنزيل و إرادة هذا المعنى الأعم، و هو استعمال اللفظ فى المعنيين، و يرجع إلى لحاظ الموضوع و الحكم بلحاظ واحد. و أما القول بتحقيق البذل بخصوص صورة التملك فإما أن يقول القائل به بعدم الاحتياج إلى القبول و التملك فما الفرق بينه و بين صورة الإباحة حتى نقول باختصاصه بصورة التملك؟

مضافاً إلى أن مثل قوله عليه السلام فى صحيحة معاوية بن عمار: «و إن دعاه قوم أن يحجوه فاستحي فلم يفعل فإنه لا يسعه إلا الخروج على حمار أجدع أبتر» (٢).

(١) - وسائل الشيعة: ب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ١.

(٢) - المصدر السابق: ح ٣.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٠٦

و قوله عليه السلام فى صحيح محمد بن مسلم: «فمن عرض عليه الحج فاستحي؟ قال: هو ممن يستطيع» (١) أظهر شمولاً لصورة الإباحة و العرض المجرد عن التملك، فإن الظاهر منه دعوة البازل المبدول له منه أن يكون ضيفاً له و التزامه بأداء مصارف الحج. و إما أن يقول باحتياجه إلى القبول، فعليه يجب أن يقول بحصول الاستطاعة بالهبة المطلقة أيضاً، فلو لم يقبل و ترك الحج يستقر عليه و يجب فعله متسكعاً.

و بالجملة: فالذى يظهر من بعض عبائر الأصحاب و الروايات أن البذل يتحقق بالإباحة، و حيث هو من الإيقاعات لا يحتاج إلى القبول، و يصير المبدول له بها مستطيعاً دون التملك فإنه محتاج إلى القبول و هو تحصيل الاستطاعة لا عينها. و مع ذلك فما يظهر من العروة و محشّياتها هو حصول البذل بالتملك فلا بد لهم - مع اختيارهم عدم حصول الاستطاعة بمجرد الهبة و عدم وجوب قبولها - القول بالتعبد و التنزيل هنا؛ للفرق بين التملك للحج و التملك المطلق و هو بلا دليل. و الله تعالى شأنه هو العالم بجهاات أحكامه.

الرابع: الظاهر أنه لا فرق فى هذا الحكم بين كون البازل موثقاً به أو لا،

كما لا- يعتبر فى المال الوثوق بالبقاء؛ لعدم الفرق بين البابين، فمن كان شاكاً فى تلف ماله أو رجوع البازل من بذله لا يسقط عنه الواجب.

نعم، لو كان معتقداً عدم البقاء، أو عدم استمرار البازل على البذل، أو كان واثقاً به لا يجب الحج و يكون وعد البازل له مجرد الكلام.

الخامس: قد ذكرنا فيما أسلفناه: أن وجود نفقة العود معتبر فى حصول الاستطاعة،

و الظاهر أن الأمر فى المقام أيضاً كذلك، فلا يصدق الاستطاعة و لا عرض الحج إلا بعرض نفقة الذهاب و الإياب.

(١) - وسائل الشيعة: ب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ١.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٠٧

نعم، إذا قلنا بأن وجود نفقة العود لا يعتبر في الاستطاعة إلا إذا استلزم العود الحرج فيدور الأمر مدار الحرج على ما أسلفناه في البحث عن ذلك.

السادس: لا يعتبر في حصول الاستطاعة بالبذل وجود نفقة العيال عنده،

فمن لا يجد نفقة عياله و عرض عليه الحج يستطيع به.

نعم، إذا كان كسوباً قادراً على نفقة عياله بالكسب و كان الحج مستلزماً لترك الكسب و عدم تمكنه من الإنفاق فالظاهر أنه لا يحصل ببذل مجرد نفقة الذهاب و الإياب الاستطاعة، و لا يصدق على مجرد ذلك عرض الحج.

السابع: الظاهر أنه لا فرق بين الأحكام المذكورة بين ما إذا عرض عليه تمام نفقة الحج أو كان عنده بعضها

و عرض عليه ما يتمها، أما إذا كان الملاك في وجوب الحج بالبذل حصول الاستطاعة فلا ريب أنها كما تتحصل ببذل تمامها تتحصل ببذل متممها، و أما إذا كان الحكم بالوجوب بالتعبد - كما لا بد من القول به على بعض الأقوال - فالقول بكفاية المتمم محتاج إلى إلغاء الخصوصية، و دعوى القطع بعدم الفرق بين بذل تمام النفقة و بين متممها، و هو لا يخلو من إشكال.

[مسألة ٥٧] منع الدين من وجوب الحج بالبذل

مسألة ٥٧- هل يمنع الدين من وجوب الحج بالبذل، أم لا؟

فإن كان المبدول له معسراً لا يتمكن من أدائه بالكسب فيجب الحج عليه بالبذل، سواء كان ذلك من صغريات حصول الاستطاعة أم لا، و أما إذا كان متمكناً من أدائه بالكسب فعلى ما اخترناه من مانعية الدين الحال المطالب به من حصول الاستطاعة لا تتحقق الاستطاعة بالبذل.

نعم، إن قلنا بأن وجوب الحج بالبذل يكون من باب التعبد لا دخول المبدول

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٠٨

له في عنوان المستطيع تدخل المسألة في باب التراحم، و قد قلنا: إن أداء الدين الحال مقدّم على أداء الحج.

[مسألة ٥٨] الرجوع إلى الكفاية في الحج بالبذل

مسألة ٥٨- هل يشترط في وجوب الحج بالبذل أو الاستطاعة البذلية الرجوع إلى كفاية؟

قال في المستند: (لا يشترط في المبدول له الرجوع إلى كفاية؛ لأن الظاهر المتبادر من أخبار اشتراطه إنما هو فيما إذا أنفق الحج من كفايته لا مثل ذلك، مع أن الشهرة الجابرة غير متحققة في المورد، و مع ذلك تعارضها إطلاقات وجوب الحج بالبذل و هي أقوى و أكثر، فيرجع إلى عمومات وجوب الحج و الاستطاعة العرفية). «١»

و مراده: أن الدليل على الرجوع إلى الكفاية إن كان الأخبار مثل رواية أبي الربيع الشامي التي رواها الكليني: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد (٢)، عن ابن محبوب (٣)، عن خالد بن جرير (٤)، عن أبي الربيع الشامي (٥) قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»؟ فقال: ما يقول الناس؟ قال: فقلت له: الزاد والراحلة، قال: فقال أبو

(١) - مستند الشيعة: ١٦٠ / ٢.

(٢) - أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى، من الطبقة السابعة، وعدته: محمد بن يحيى، و أحمد بن إدريس، و علي بن إبراهيم، و داود بن كورة، و علي بن موسى الكميداني.

(٣) - الحسن بن محبوب من السادسة.

(٤) - من الطبقة الخامسة أو السادسة، خالد بن جرير بن عبد الله البجلي، ممدوح بالصلاح.

(٥) - من الطبقة الرابعة، اسمه خليل بن أوفى، و يقال له: خالد.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٠٩

عبد الله عليه السلام: قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال: هلك الناس إذاً، لئن كان من كان له زاد و راحلة قدر ما يقوت عياله و يستغنى به عن الناس ينطلق إليهم فيسلبهم إياه لقد هلكوا إذاً، فقليل له: فما السبيل؟ قال: فقال: السعة في المال إذا كان يحج ببعض و يبقى بعضاً لقوت عياله، أليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها إلا على من يملك مائتي درهم؟» (١).

فهى فيما إذا أنفق الحج من كفايته دون ما إذا لم يكن كذلك و كان الحج بإنفاق غيره.

مضافاً إلى أن الرواية حيث تكون ضعيفة السند و إن كانت منجبرة بعمل الأصحاب بها إلا أن الشهرة المنجبرة بها لم تتحقق فى مثل هذا المورد.

و لو سلم دلالتها للمورد فهى معارضة بإطلاقات وجوب الحج بالبذل التى هى أقوى و أكثر، فيرجع إلى عمومات وجوب الحج و الاستطاعة العرفية.

أقول: أما ما أفاده من أن المتبادر من أخبار الاشتراط إنما هو فيما إذا أنفق الحج من كفايته فصحيح فى محله، و أما ضعف السند و جبر ضعفه بعمل المشهور بها و قصر عملهم فى غير المورد.

(١) - وسائل الشيعة: ١١ ب ٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١، راجع أيضاً الكافي: ٢٦٧ / ٤، من لا يحضره الفقيه: ١٣٩ / ٢، الاستبصار: ١٣٩ / ٢. مرآة العقول: ١٧ / ١٤٧. و قال فى المقنعة: (و روى أبو الربيع الشامي عن الصادق عليه السلام قال: سئل عن قوله عز وجل: «مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» قال: ما يقول فيها هؤلاء؟ فقليل له: يقولون: الزاد والراحلة، فقال عليه السلام: فقد قيل ذلك لأبى جعفر عليهما السلام فقال: هلك الناس إذا كان من له زاد و راحلة لا يملك غيرهما أو مقدار ذلك مما يقوت به عياله و يستغنى به عن الناس فقد وجب عليه أن يحج بذلك ثم يرجع فيسأل الناس بكفه، لقد هلك إذاً، فقليل له: فما السبيل عندك؟ قال: السعة فى المال، و هو أن يكون معه ما يحج ببعضه و يبقى بعض لقوت نفسه و عياله، ثم قال: أليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها إلا على من يملك مائتي درهم؟).

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢١٠

ففيه: يمكن أن يقال أولاً: إن ضعف السند يدفع برواية الحسن بن محبوب الذى أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه.

و ثانياً: الظاهر أن المشهور فى فتاوىهم اعتمدوا على هذه الرواية، و هو شاهد على ثبوت صدورها لديهم، و أما معارضة أخبار البذل

معها فهي متوقفة على كون وجوب الحج بالبذل من باب التعبد، وإلا إن كان من باب حصول الاستطاعة المشروط بها الحج به يكون وزانه وزان الاستطاعة الغير بذلية لا يعارض أخبار الاشتراط، فالعمدة في ذلك هو أن اعتبار الرجوع بالكفاية إنما يكون فيما إذا أنفق الحج من كفايته، وفي البذل لا ينفق منها فلا يشترط في وجوب الحج به الرجوع إلى الكفاية.

هذا، على أن نقول بأن الرجوع إلى الكفاية معتبر في حصول الاستطاعة، ولو قلنا بأن اعتباره من باب الحرج أيضاً فالحج بالبذل غير مستلزم للحرج؛ لأنه لا يوجب فقد الرجوع إلى الكفاية لمن كان فاقدها.

نعم إذا كان الشخص كسوباً في مدة الحج بما يكفيه لبعده الحج و كان زمان كسبه زمان الحج ولا يقدر عليه في أثناء الحج يرفع عنه وجوب الحج بالحرج، فتأمل.

[مسألة ٥٩] إذا وهبه أحد ما يكفيه للحج

مسألة ٥٩- إذا وهبه ما يكفيه لأن يحج به فهل يجب عليه القبول لصدق عرض الحج عليه، أم لا يجب لأنه من تحصيل الاستطاعة؟

يمكن أن نقول: إن وجوب الحج بعرضه على المكلف إن كان لصدق حصول الاستطاعة به فيمكن منع حصولها بهبته ذلك لاحتياجه إلى القبول وهو تحصيل

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢١١

للاستطاعة، فأى فرق بين هبة ما يكفى للحج من غير تعيين مصرفه وبين هبته بشرط صرفه في الحج؟

نعم، إذا وهبه ما يكفيه للحج دون نفقة عياله وما يرجع إليه لا يصير مستطاعاً به، ولو قبل الهبة فإنه محتاج إلى إنفاقه في نفقاته.

و أما إذا وهبه ما يكفيه للحج و لجميع نفقاته ذاهباً و جائياً و بعد ذلك فما الفرق بينه وبين البذل حتى يقال بصدق الاستطاعة في الثاني دون الأول.

و أما إن قلنا بكون وجوب الحج بالعرض في عرض وجوبه بالاستطاعة يمكن أن يقال بصدق العرض على الهبة بشرط الحج، إلا أن ذلك خلاف الظاهر، و ما يستفاد من الآية من حصر وجوب الحج بالاستطاعة.

و أولى بالإشكال ما إذا وهبه و خيره بين أن يحج به، أو لا، فإنه أى فرق بينه وبين ما إذا وهبه و لم يذكر الحج لا تعييناً و لا تخيراً؟

فإن في هذه الصورة أيضاً هو مخير بين صرفه في الحج و غيره، و مع ذلك فاحتياط حسن في كل حال.

[مسألة ٦٠] الوقف للحج أو الوصية أو النذر له

مسألة ٦٠- لو وقف شخص لمن يحج، أو أوصى، أو نذر كذلك فإما أن يكون الوقف لإباحة التصرف فيه للحج أو الوصية أيضاً كذلك أو نذر لسيح التصرف في ماله للحج فبذل ذلك له متولى الوقف أو الوصى أو الناذر فالظاهر أنه من عرض الحج يصير به مستطاعاً.

و كذا إن كان الوقف أو الوصية أو النذر للعموم كأن تكون السيارة وقفاً على الناس للحج أو الوصية أو النذر كالخانات و المدارس التي يسكنها المسافرون و الطلاب من غير حاجة إلى إذن أحد فالظاهر حصول الاستطاعة به، و لا فرق بينه

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢١٢

و بين العرض من العارض الشخصي للشخص المعين، و يجيء في صورتين ما ذكرنا في المسائل السابقة من أنه لو لم يكن له بالفعل ما ينفق به على عياله أو يرجع إليه بالكفاية و لكن يمكن له بترك الحج تحصيل ذلك بالكسب لا يجب عليه الحج و لا يحصل به الاستطاعة.

و إما أن يكون الوقف أو الوصية أو النذر على أن يكون المال ملكاً له، فالظاهر أنه حيث يحتاج إلى القبول لا يحصل به الاستطاعة بدونه، ولا يجب عليه القبول لأنه تحصيل للاستطاعة، إلا أن نقول بعدم اعتبار القبول في حصول الملكية في الوصية التمليلية وإن كان للموصى له رد الوصية.

و أولى بعدم حصول الاستطاعة و عدم وجوب القبول إن أوصى أو نذر أن يعطيه مالاً للحج بنحو نذر الفعل ففي هذه الصورة إن قلنا بأن وجوب الحج بالعرض يكون لحصول الاستطاعة به لا لكونه شرطاً مستقلاً آخر لوجوب الحج في عرض الاستطاعة لا يجب القبول لأنه تحصيل للاستطاعة.

[مسألة ٦١] لو حصل له من الخمس أو الزكاة ما يكفي و شرط عليه المعطى أن يحج به

مسألة ٦١- لو أعطاه ما يكفي للحج خمساً أو زكاةً و شرط عليه أن يحج به فهل يصح هذا الشرط فلا يجوز له إلا صرفه في الحج و إن كان محتاجاً إلى صرفه في نفقة عياله، أو لا يصح فلا أثر له و إن قبله المستحق فيعمل فيه ما يعمل في غيره من أمواله، فإن كان وافياً بزاده و راحلته و نفقة عياله و رجوعه إلى ما به الكفاية يجب عليه الحج لحصول الاستطاعة له،

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢١٣

و إلا لا يجب؟

و الذى يمكن أن يقال: إنه لا ولاية على حق السادة أو الفقراء لمن كان عليه بشرط ذلك عليهم و سلب ولايتهم عنه، فجاوز كل شرط بالنسبة إليه متفرع على الولاية عليه، فكما أنه ليس للوصى و لا لناظر الوقف و لا للناذر جعل شرط زائداً على ما هو المقرر في الوقف و النذر و الوصية، و كما ليس للمديون أن يشترط على الدائن صرف الدين في مورد خاص و لا يتجاوز كل ذلك و إن قبله الدائن و المنذور و الموقوف عليهم عن الوعد و الشرط الابتدائي الذى لا يجب الوفاء به، ليس لمن عليه الخمس أو الزكاة أيضاً ذلك. هذا، مضافاً إلى ما يمكن أن يقال: إن الدفع الخارجى التكويني لهذه الأموال إلى أصحابها لا يقبل التعليق كسائر الامور التكوينية الخارجيه مثل الأكل و الشرب، فلا- يمكن أن يكون الأكل الخارجى معلقاً على أمر؛ لأن تعليقه على أمر ربما يحصل، و ربما لا يحصل، مثل صرف المال في الحج ينافى وجوده الخارجى؛ لعدم إمكان وجود المعلق قبل المعلق عليه، فتعليق الدفع الخارجى بشرط صرف المال في الحج أمر لا تتعقل معناه فإن الدفع حاصل، حصل الشرط أم لم يحصل.

اعلم: أن الشرط الذى يجب الوفاء به هو الشرط المعاملى المرتبط بالمعاملة ارتباطاً لا يتحقق مفاد المعاملة و ما يترتب عليها من الأثر إلا بالالتزام به أو العمل به، كالبيع و النكاح و الملكية و الزوجية فإنها لا تتحقق إلا بالالتزام بالشرط و ما علق به فلا يمكن أن تتحقق بدونه.

و أما الامور الخارجيه التكوينية فلا تقبل مثل هذا التعليق و الارتباط بشيء آخر، و لا يكون جعل الارتباط بين الشرط و المشروط فيه إلا مجرد الوعد بتقارن فعل عند فعل آخر، و هذا ليس مشمولاً لأدلة الوفاء بالشرط، ففي ما نحن فيه تعليق

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢١٤

إعطاء الزكاة بمعناه المصدري الذى هو فعل الدافع على صرفها في الحج لا يرتبط بتحقيق الدفع خارجاً بصرفها في الحج، فيمكن تحقيقه في الخارج معه و بدونه.

و بعبارة أخرى: أمر الدفع وجوداً و عدماً موكول إلى الدافع و ليس بالالتزام المدفوع إليه بصرفها في الحج دخل في تحقيقه، فلا دخل للالتزام في حصوله فهو يكون مجرد التزام مقارنة له، لا فرق بينه و بين الشروط الابتدائية، و لا يرتبط بقوله:

دفعتها لك لتحج به أحدهما بالآخر، فلا يلتزم على الدافع دفعه، و لا على المدفوع إليه صرفه في الحج.

و هذا معنى ما قلنا: إن الأكل و الشرب و الأفعال التكوينية و رفع هذه الأموال إلى أصحابها بما أنه من الأفعال الواقعية لا يقبل التعليق و

لا يرتبط وجوداً و عدماً بالشرط بأمر آخر.

فإن قلت: إن الدفع معلق على التزام المشروط عليه بالعمل بالشرط.

قلت: لا يرتبط بهذا الالتزام المعلق به بالمعلق عليه واقعاً و وجوداً و عدماً، فلا يتجاوز ما حصل بين الدافع و المدفوع إليه من مواعدة بينهما.

فإن قلت: يمكن أن يكون الشرط من قبيل القيد للمدفع إليه بأن يدفعه له مقيداً بكونه يحج بهذا المال، فجاوز تصرفه فيه يدور مدار الحج به.

قلت: إن المستحق و هو الشخص الخارجي لا يتعدد بكونه - مثلاً - لابساً قميصاً أبيض أو يحج بهذا المال، فهو هذا الشخص الذي دفع له المال سواء كان بحال كذائي أو بصفة كذائية أو غيرها. و بالجملة: فالمال مدفوع للمستحق و كونه بصفة كذائية يكون من دواعي الإعطاء به، كما أن الائتمام يتحقق بالإمام الحاضر و كونه زيداً أو عمراً يكون داعياً للائتمام به فالائتمام يتحقق به و قيد كونه كذا يكون لغواً.

نعم، إن قصد الائتمام بزيد و كان الإمام عمراً لا يتحقق الائتمام، و هكذا فيما نحن فيه فإنه يدفع الزكاة إلى المستحق و لا يقيد بكونه يحج به لعدم دخله في

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢١٥

الاستحقاق، كما أن الائتمام بالإمام الحاضر لا يقيد بكونه زيداً لعدم دخله في صدق الائتمام بالإمام الحاضر.

□ [مسألة ٦٢] لو يعطى من سهم في سبيل الله ليحج به

□
مسألة ٦٢- إذا أعطى الفقير أو الغنى من سهم في سبيل الله ليحج به و كان في ذلك مصلحة عامة للإسلام و المسلمين أو لم يكن، و قلنا بكفاية كون الفعل في ذاته محبوباً مرغوباً إليه في الشرع فهل يحصل له الاستطاعة بمجرد ذلك، أو محتاج إلى القبول؟
الظاهر أنه إذا كان بنحو الإذن في التصرف و إباحته يجب عليه الحج لحصول الاستطاعة به و عدم الاحتياج إلى القبول.

و أما إذا كان ذلك بنحو الإعطاء و التملك فيمكن القول بعدم وجوب القبول، لأنه تحصيل للاستطاعة فلا يجب عليه الحج، و في هذه الصورة أيضاً إن قبل الإعطاء يصير مستطيعاً و يكون حجه مجزياً عن حجة الإسلام.

و القول بعدم إجزائه عن حجة الإسلام لعدم صدق عرض الحج عليه؛ لأن الظاهر من عرض الحج هو عرضه لأن يحج لنفسه بحيث يضاف إليه، و هنا يضاف إلى من عرض عليه الحج كحج الأجير و النائب.

ساقط جداً، فإنه أولاً أن هنا أيضاً الحج يضاف إلى نفسه و هو ينوي الحج لنفسه، دون النائب و الأجير فإنهما ينويانه للغير، و إلا فيقال: في سائر صور البذل أيضاً يضاف الحج إلى الباذل دون المبذول له.

مضافاً إلى أن الملاك في العرض هو حصول الاستطاعة للحج، و هنا أيضاً تحصل الاستطاعة، و لا فرق بين الصور أصلاً.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢١٦

[مسألة ٦٣] كفاية الحج البذلي عن حجة الإسلام

مسألة ٦٣- هل الحج البذلي يجزى عن حجة الإسلام، أو يجب على المبذول له حجة الإسلام إن صار موسراً و حصل له الاستطاعة بعد ذلك؟

اعلم: أنه قد ادعى الشهرة العظيمة على أجزاء الحج البذلي عن حجة الإسلام، خلافاً للشيخ في الاستبصار (في الباب ٨٣) قال: (باب

المعسر يحج به بعض إخوانه ثم أيسر هل تجب عليه إعادة الحج، أم لا؟

١- محمد بن يعقوب «١»، عن حميد بن زياد «٢»، عن ابن سماعه «٣»، عن عدة من أصحابنا «٤»، عن أبان ابن عثمان «٥»، عن الفضل بن عبد الملك «٦»، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لم يكن له مال فحج به اناس من أصحابه أفضى حجة الإسلام؟ قال: نعم، وإن أيسر بعد ذلك فعليه أن يحج، قلت: هل تكون حجته تلك تامة أو ناقصة إذا لم يكن حج من ماله؟ قال: نعم، قضى عنه حجة الإسلام وتكون تامة وليست ناقصة، فإن أيسر فليحج».

٢- فأما ما رواه الحسين بن سعيد «٧»، عن فضالة بن أيوب «٨»، عن معاوية بن

(١) محمد بن يعقوب الكليني قدس سره.

(٢) من الطبقة الثامنة، كوفي، عالم جليل القدر، واسع العلم كثير التصانيف، روى الأصول أكثرها، له كتب كثيرة، مات سنة ٣١٣.

(٣) الحسن بن محمد بن سماعه، من السابعة، من شيوخ الواقفية، كثير الحديث، ثقة.

(٤) لم نعرف العدة منهم، وفي ترتيب أسانيد الكافي غير واحد من أصحابنا.

(٥) الأحمر، من الخامسة، من النواوسية، قيل في حقه: إن العصابة أجمعت على تصحيح ما يصح عنه.

(٦) هو أبو العباس البقباق، من الخامسة، ثقة له كتاب.

(٧) من السابعة، ابن حماد الأهوازي، مولى علي بن الحسين عليه السلام، جليل القدر، صاحب

(٨) - الأزدي، من السادسة، ثقة في حديثه مستقيم في دينه.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢١٧

عمار «١»، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل لم يكن له مال فحج به رجل من إخوانه أيجزيه ذلك عنه من حجة الإسلام أو هي ناقصة؟ قال: بل هي حجة تامة».

فلا ينافي الخبر الأول الذي قلنا: إنه يعيد الحج إذا أيسر؛ لأنه إنما أخبر أن حجته تامة، وذلك لا خلاف فيه أنها تامة يستحق بفعله الثواب، وأما قوله في الخبر الأول: «و يكون قد قضى حجة الإسلام» المعنى فيه الحجة التي ندب إليها في حال إعساره فإن ذلك يعبر عنها بأنها حجة الإسلام من حيث كانت أول الحجة وليس في الخبر أنه إذا أيسر لم يلزمه الحج بل فيه تصريح أنه إذا أيسر فليحج وذلك مطابق للأصول الصحيحة التي تدل عليها الدلائل والأخبار. «٢»

ولكنه في التهذيب قال في رواية الفضل: (محمول على سبيل الاستحباب، يدل على ذلك الخبر الأول (يعني خبر معاوية بن عمار)، وقوله عليه السلام في هذا الخبر أيضاً: «قد قضى حجة الإسلام وتكون تامة وليست بناقصه» يدل على ما ذكرناه، وما اتبع من قوله عليه السلام: «وإن أيسر فليحج» المراد به ما ذكرناه من الاستحباب؛ لأنه إذا قضى حجة الإسلام فليس بعد ذلك إلا الندب والاستحباب). «٣»

ثم إن هنا خبرين آخرين:

أحدهما: يدل أيضاً على وجوب الحج إذا أيسر، وهو ما رواه الكليني رحمه الله:

عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وسهل بن زياد جميعاً، عن أحمد بن محمد

المصنفات، روى عن الرضا والجواد والهادي عليهم السلام أصله كوفي وانتقل مع أخيه الحسن إلى الأهواز، ثم تحول إلى قم فنزل على الحسن بن أبان، توفي في قم.

(١) - البجلي، من الخامسة، كبير الشأن، عظيم المحل، ثقة، وأبوه ثقة في العامة وجهاً.

(٢) - الاستبصار: ١٤٣/٢، وسائل الشيعة: ب ١٠ من أبواب وجوب الحج ح ٦ و ٢.

(٣) - تهذيب الأحكام: ٧/٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢١٨

بن أبي نصر، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو أن رجلاً معسراً أَحَجَّه رجل كانت له حجة، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحج، وكذلك الناصب إذا عرف فعله الحج وإن كان قد حج» (١).

و ثانيهما: ما ربما يستدل أو يستشهد به على عدم وجوب الحج ثانياً، وهو ما رواه الصدوق رحمه الله: عن جميل بن دراج (٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل، ليس له مال حج عن رجل أو أحجه غيره ثم أصاب مالاً هل عليه الحج؟ فقال: يجزى عنهما» (٣). إلا أن ظهوره في ذلك محل إشكال لمكان قوله عليه السلام: «يجزى عنهما» و تردد المراد منه بين معانٍ متعددة:

أحدها: كون المراد من الضمير في «عنهما» المنوب عنه و الذي أحج به، إلا أن عليه قد أجيب عما لم يسأل عنه السائل و هو إجزاء الحج عن المنوب عنه.

و ثانيهما: أن يكون المراد من الضمير حج كل واحدٍ منهما، يعنى يجزى حج النائب و حج المحج به عن نفسه، و فيه يأتي ما في الاحتمال الأول.

و ثالثها: أن يكون المراد من الضمير: المنوب عنه و النائب، و أنه يجزى عنهما، و يكون مثل ما رواه معاوية بن عمار عن حج عن غيره «أجزيه ذلك عن حجة الإسلام؟ قال: نعم».

و رابعها: أن يكون المراد المنوب عنه و النائب يكون الإجزاء حقيقة بالنسبة إلى المنوب عنه و مجازاً بالنسبة إلى النائب.

و خامسها: أن يكون المراد من قوله: «أحجه غيره» أحجه عن الرجل

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٥.

(٢) - من الطبقة الخامسة، من الأكابر و الأعظم.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢١٩

غيره، و يكون المراد من الضمير: الرجلين المنوب عنهما، فالمعنى يجزى عنهما و لا يجزى عن نفسه.

و سادسها: أن يكون قوله: «يجزى عنهما» على سبيل الاستفهام الإنكارى.

و سابعها: ما احتمله بعض الأعلام من عود الضمير إلى ما أتى به من الحج يجزى و يكون صحيحاً و يجزى أيضاً عن الحج إذا استطاع و أيسر، أى لا يجب عليه الحج ثانياً إذا أيسر، و هذا الاحتمال غريب جداً.

و ثامنها: أيضاً ما فى كلامه من عود الضمير إلى النائب و المبذول له فيدل على إجزاء حج النائب عن نفسه و المبذول له، قال: (لكن فى مورد النائب نلتزم بالحج عليه إذا أيسر لأجل دليل آخر دال على عدم سقوطه عنه). (١)

و الحق أن الاعتماد على واحد من هذه الاحتمالات و دعوى ظهور الرواية فى بعضها ليس من الاعتماد على ظهور الألفاظ فى معانيها بشىء، فنبقى نحن و رواية البقباق و أبى بصير من جانب، و صحيح معاوية بن عمار من جانب آخر.

أما رواية البقباق فدلاليتها غير معمول بها؛ لأنها تدل على قضاء حجة الإسلام تامة و غير ناقصة و وجوب حج آخر عليه، و لم يقل بذلك أحد، فإذاً يتجه ما حمله الشيخ عليه من أنه إذا لم تكن عليه حجة الإسلام و كانت تامة غير ناقصة فليس بعد ذلك إلا الندب و الاستحباب.

و أما خبر أبى بصير فيجوز حمله أيضاً على الاستحباب، مضافاً إلى ما فى ذيله من وجوب الحج على الناصب بعد ما عرف الحق فإنه

أيضاً محمول على الاستحباب بناءً على كون المراد من الناصب مطلق المخالف و إن لم يكن مبغضاً لهم عليهم السلام لعدم وجوب إعادة حجة الإسلام عليه.

(١) - معتمد العروة: ١ / ١٧٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٢٠

فعلى كل ذلك المتجه هو الأخذ بصحيحة معاوية بن عمار الصريحة في إجزاء حجه عن حجة الإسلام، الموافقة لما هو المجمع عليه من عدم وجوب غير حجة الإسلام، والمؤيدة بروايات من باب البذل دالة على كون حج المبذول له حجة الإسلام. و أيضاً يدل على ذلك صحيح هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ما كلف الله العباد إلّا ما يطيقون، و إنما كلفهم في اليوم و الليلة خمس صلوات - إلى أن قال و كلفهم حجة واحدة و هم يطيقون أكثر من ذلك» (١).

و في خبر الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: «إنما امرؤا بحجة واحدة لا أكثر من ذلك» (٢).

ثم إنه لا يخفى عليك أن مرادهم من الشهرة العظيمة أو عدم الخلاف بين الأصحاب في كفاية الحج البذلي عن حجة الإسلام إن كان الشهرة بين القدماء فلم نعر على مصرح بذلك غير الشيخ قدس سره في التهذيب (٣)، و في النهاية حيث قال في الأخير: (و من ليس معه مال و حج به بعض إخوانه فقد أجزأه ذلك عن حجة الإسلام و إن أيسر بعد ذلك، إلا أنه يستحب له أن يحج بعد يساره فإنه أفضل) (٤).

و غير الحلّي فإنه أفتى بذلك في السرائر (٥)، و ابن البراج فإنه قال في المهذب: (و من لا يكون متمكناً من الاستطاعة و مكّنه بعض إخوانه من ذلك وجب عليه

(١) - وسائل الشيعة: ب ٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢) - المصدر السابق: ح ٢.

(٣) - تهذيب الأحكام: ٥ / ٧.

(٤) - النهاية: ٢٠٤.

(٥) - السرائر: ١ / ٥١٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٢١

الحج، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه إعادة الحج استحباباً (١).

نعم، تحقق الشهرة عليه من عصر المحقق إلى زماننا هذا، و أما دعوى عدم الخلاف في المسألة فينبغي أن يكون المراد به عدم الخلاف بين من تعرض لها إلّا الشيخ في الاستبصار كما تقدم.

و الحاصل: أن الاعتماد على الشهرة و عدم الخلاف ليس في محله. نعم، يمكن تأييد عدم الخلاف في المسألة بين القدماء بعدم ذكرهم في كتبهم هذا الفرع، مع أنهم كانوا ملتزمين بالفتوى على طبق الروايات. و الله تعالى عالم بأحكامه.

[مسألة ٦٤] الرجوع عن البذل في الحج

إشارة

مسألة ٦٤- هل يجوز للبازل الرجوع عن بذله، أم لا؟

الكلام في المسألة يقع في جهات:

الجهة الأولى: فيما إذا رجع عنه قبل أن يحرم المبدول له،

و الظاهر أنه يجوز له ذلك، لقاعدة السلطنة، ولأن مجرد البذل وإباحة التصرف للمبدول له لا يوجب عدم جواز الرجوع إليه. نعم، إن كان ذلك بالهبة والتمليك و قلنا بحصول العرض و وجوب القبول إذا كانت بشرط صرف المال الموهوب في الحج فالمسألة تدخل في مسائل الهبة، فإن رجع البازل قبل القبول أو بعده و قبل القبض أو بعد القبض و كان المال موجوداً و كانت الهبة لغير ذي رحم فالرجوع جائز، وإلا إذا كان الرجوع بعد القبض و تصرف المتهب في المال أو قبل التصرف و كان المتهب ذي رحم لا يجوز الرجوع.

و هذه الفروع تجري كلها في الجهة الثانية إن قلنا فيها بجواز الرجوع إلى البذل

(١)- المهذب: ١ / ٢٦٨.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٢٢

و كان البذل بالهبة.

الجهة الثانية: فيما إذا رجع عن بذله بعد دخول المبدول له في الإحرام،

قال السيد قدس سره في العروة: (و في جواز رجوعه بعده وجهان). و الذي ينبغي أن يقال: إن مقتضى قاعدة السلطنة جواز الرجوع إليه؛ لأن المال لم يخرج عن ملكه بالإباحة و الإذن في التصرف، و جواز تصرف المبدول له يدور مدار بقاء الإذن و عدم رجوع المالك عن إذنه كسائر الموارد. و لو كان البذل بالهبة فحكمه ما ذكرناه في الجهة الأولى. و بالجملة: لا وجه لالتزام الإذن و المبيح بالبقاء على إذنه و إباحته و منعه من أعمال سلطنته في ماله، فعلى هذا عدم جواز الرجوع محتاج إلى الدليل.

و الذي يمكن أن يقال أو قيل في وجه عدم الجواز أمور:

الأول: أنه لا يجوز الرجوع لوجوب إتمام الحج على المبدول له، و معه لا يجوز للبازل الرجوع إلى بذله؛ لأنه موجب لتفويت تمكن المبدول له و عدم قدرته من إتمام العمل الواجب عليه بتسبيب البازل، كما ليس لمن أذن لغيره في الصلاة في ملكه أن يرجع عنه بعد شروع المأذون له في الصلاة؛ لاستلزامه فعل الحرام و هو قطع الصلاة.

و فيه أولاً: أننا نمنع أن يكون الأمر في المقيس عليه كذلك؛ لأن ما هو الحرام قطع الصلاة اختياراً، و هذا غير انقطاعه برجوع الآذن من إذنه و حصول غصبيه المكان.

و بعبارة أخرى: دليل حرمة قطع الصلاة و إبطالها الإجماع، و القدر المتيقن منه الإبطال و القطع الاختياري، و بطلانها و انقطاعها ببعض الأسباب خارج عن ذلك، بل لا يمكن أن يشمل الإجماع، بل و لا قوله تعالى: «لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ» (١) إن قلنا

(١)- محمد / ٣٣.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٢٣

بأن المراد منه قطع الأعمال و إبطالها بالاختيار فإن الانبطل غير الإبطال و خارج عن موضوع الإجماع و الدليل.

و ثانياً: أن قياس البذل و الحج بالإذن للصلاة في الملك مع الفارق؛ لأن المصلى برفع الإذن لا يتمكن من إتمام صلاته في المكان المأذون فيه، سواء بنينا في مبحث اجتماع الأمر و النهي على الامتناع أو على الجواز على ما ذكرناه في تقريراتنا لأبحاث سيدنا الاستاذ الأعظم قدس سره الاصولية، و أما في الحج فالمأذون له يتمكن من الإتمام متسكعاً و بالاستدانة أو غير ذلك.

و ثالثاً: نمنع وجوب إتمام العمل، لأن وجوبه مشروط حدوثاً و بقاءً بالاستطاعة، فلا وجوب مع زوال الاستطاعة، فلا يجب عليه الإتمام بل يجوز له رفع اليد عن الإحرام و الرجوع عن الحج، كما إذا سرق مال الاستطاعة.

الأمر الثاني: كما أن إذن المالك للشروع في الصلاة إذن للإتمام؛ لأن الإذن في الدخول في الصلاة الصحيحة مستلزم للإذن بإتمامها في ملك المالك؛ لأن الإذن في الشيء إذن في لوازمه كذلك بذل البازل المال للشروع في الحج بذل للمأذون له و إذن له لإتمامه.

و فيه: أن البحث ليس في أن إذن المالك في الدخول في الصلاة في ملكه هل هو إذن لإتمامه فيه: حتى نحتاج إلى إثباته بأن الإذن في الشيء إذن في لوازمه.

بل البحث في أن المالك بعد إذنه، بالدخول في الصلاة و إتمامها في ملكه هل يجوز له الرجوع من إذنه أم لا؟ فلا ارتباط لما نحن فيه بقاعدة الإذن في الشيء إذن في لوازمه؛ لأن البحث عن القاعدة بحث في استلزام الإذن في الشيء الإذن في لوازمه و تحقق الإذن في اللازم بتحقيق الإذن في الملزوم.

و هنا بحث في جواز العدول عن الإذن سواء كان الإذن، في الشيء أو في لوازمه، و سواء ثبت الإذن بالقاعدة المذكورة أو بدليل آخر.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٢٤

و هذا مثل رجوع المالك عن إذنه في البناء في ملكه فإنه عين الإذن في بقاءه أو مستلزم له، إلا أنه له أن يرجع عن إذنه و يزيل البناء لقاعدة السلطنة، إلا إذا كان موجباً للضرر فالمرجع هو قاعدة الضرر الحاكمة على قاعدة السلطنة.

و هل يجب على المأذون إخلاء الأرض لو طلب ذلك منه المالك؟ الظاهر عدم الوجوب؛ لأن إشغال الأرض كان بإذن المالك، و هذا مثل أن يأذن المالك غيره بنقل ماله إلى مكان آخر للاتفاف منه و رجوعه منه فإنه لا يجب للمأذون نقله إلى مكانه الأول.

الأمر الثالث: كما أنه ليس للمالك الذي أذن غيره في رهن ملكه أن يرجع عنه و لا أثر لرجوعه في فك الرهن كذلك لا أثر لرجوع المالك عن إذنه و بذله في الصلاة و الحج بعد الشروع في الصلاة و بعد الإحرام.

و فيه: أنه فرق بينهما: فإن الرهن سواء كان العين ملكاً للراهن أو رهنها بإذن مالكة يوجب حقاً للمرتهن متعلقاً بالعين لا يؤثر رجوع الراهن أو المالك في إزالته ذلك الحق و سلطنته المرتهن عليه، بخلاف الإذن في التصرف و الإباحة فإنه لا يفيد حقاً للمأذون له على المأذون فيه.

و وجه ذلك كما صرح به بعض أعظم العصر: كون عقد الرهن المأذون فيه من المالك من الأمور الغير قارة التي تحدث و تنعدم فإذا حدث بإذن من له الإذن يحدث أثره و هو صيرورة العين رهنًا لمال المرتهن، و هي توجد في عالم الاعتبار غير منوطه بالإذن، و المأذون فيه و هو العقد حدث و انعدم لا يقبل الانعدام ب رجوع المالك عن إذنه، بخلاف الرجوع إلى البذل فإن الرجوع فيه موجود يدوم بدوام الإذن و بقاءه كحدوثه محتاج إلى بقاء الإذن. (١)

(١) - راجع مستمسك العروة: ١٠ / ١٤١.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٢٥

و بعبارة أخرى: ما هو الموضوع للإذن تارة يكون أمراً حادثاً لا بقاء له و لا استمرار مثل العقد حتى يكون في البقاء محتاجاً إلى الإذن

و ينعدم برجوع الأذن عن إذنه، و تارةً يكون أمراً صالحاً للبقاء و الاستمرار كالمال المبذول إباحةً و التصرف في المكان، و مثله إذا كان موضوعاً للإذن يكون محتاجاً إليه في الحدوث و البقاء و قابلاً لرجوع المالك عن إذنه فيه، و عقد الرهن يكون من قبيل الأول لا محل لرجوع المالك فيه عن إذنه، و البذل و إباحة التصرف من الثاني يحتاج بقاءه إلى بقاء إذن الباذل.

لا- يقال: إن المأذون فيه في الرهن ليس العقد الصادر من الراهن و المرتهن فإن وجوده لا يحتاج إلى إذن المالك، بل المأذون فيه يكون ما هو المسبب من عقد الرهن، أي صيرورة المال رهناً عند المرتهن و له البقاء في عالم الاعتبار، و هو يدور مدار بقاء إذن المالك.

فإنه يقال: إن صيرورة المال رهناً لا يتحقق إلّا بأن لا يكون للمالك الرجوع عن إذنه و لا يقبل الانعدام برجوعه، بخلاف ما نحن فيه فإن إباحة التصرف و الإذن فيه لا تتوقف على أن لا يكون للمالك الرجوع عن إذنه تكليفاً أو وضعاً.

الأمر الرابع: التمسك بقاعدة الغرور، إلّا أنّ التمسك بها لعدم جواز الرجوع إلى البذل ليس في محله، نعم للتمسك بها لضمان البذل ما أنفق المبذول له لإتمام الحج إذا قلنا بإتمامه أو ما أنفقه قبل رجوعه عن البذل في ذهابه أو ما يلزم عليه من نفقة عوده وجه يأتي بيانه.

و قد ظهر بذلك كله عدم وجود ما يمنع من جواز رجوع الباذل إلى بذله بعد الإحرام.

الجهة الثالثة: بناءً على جواز رجوع الباذل إلى بذله، هل يضمن للمبذول له مصاريف عودته إلى وطنه،

أو مصاريف إتمام حجه إن قلنا بوجوب إتمامه

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٢٦

□

بالشروع لإطلاق مثل قوله تعالى: «وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ؟» إن قلنا: إن المراد منه الأمر بإتمام الحج و العمرة لا أدائهما بآدابهما و أجزاءهما تماماً لقاعدة الغرور و النبوى المرسل: «المغرور يرجع على من غره» المنقول في بعض الكتب مثل الجواهر في كتاب الغصب، و حكى عن المحقق الثاني في حاشية الإرشاد و عن ابن الأثير في النهاية و إن لم نجده فيه، كما لم نجده في ما عندنا من المعاجم و فهارس كتب حديث الخاصة و العامة، و لعله كان من العمومات الملتقطة و قد التقط من طائفة من الروايات في موارد خاصة.

و كيف كان لا ريب في حجية القاعدة في الجملة، و الظاهر أنه إذا كان الحال بحيث يعتمد العرف على وعد الباذل و يصدق اغتراره بإباحته و إذنه إن رجع عنه يكون هو ضامناً لما يقع فيه المبذول له من الضرر و يصدق على المتضرر عنوان المغرور.

و لكن مع ذلك في النفس شيء من ذلك، لأن الظاهر من «غره» و «الغار» و «المغرور» هو ما إذا كان الغار عالماً بالضرر و العيب و دلّس على المغرور و أخفاه عنه أو سكت، أو و إن لم يكن عالماً به كان المورد ضررياً حين إقدام الغار و المغرور.

و أما إذا لم يكن كذلك مثل الإذن في التصرف و إباحته ثم رجع الأذن بعد ذلك فليس من هذه الأمثلة بشيء، و لا تشمل قاعدة الغرور، اللهم إلا أن يدعى بناء العرف و العقلاء في مثل ذلك على ضمان الأذن للمأذون له، و حيث لم يردع الشارع منه فهو المتبع.

فإن قلت: فلما ذا لم تدع بناء العقلاء على عدم جواز الرجوع عن الإذن في مثل ذلك؟

قلت: هذا الارتكاز العقلائي إنما يكون لعدم قبولهم وقوع المبذول له في الضرر، و أما عدم جواز رجوع الباذل في ماله فلا بناء لهم عليه لكونه ناقضاً

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٢٧

لسلطنته على ماله، فعلى هذا كله الأقوى هو وجوب تدارك ضرر المبذول له على الباذل الراجع عن إذنه.

بيان في قاعدة الغرور

اعلم: أن الغرور هو انخداع الشخص عن آخر بترغيبه ذلك الشخص إلى فعل يترتب عليه الضرر. و التغيرير هو ترغيب الغير إلى الفعل المذكور، و القدر المتيقن منه الذي تشمله القاعدة هو صورة علم المرغب بالحال و جهل المنخدع بذلك.

و أما صدق الغرور و التغيرير على صورة جهلهما بذلك فالإشكال فيه ينشأ من عدم صدق عنوان التغيرير و الخدع و الغار على فعل المرغب الجاهل و على نفسه سيما إذا كان مشتتياً و مريداً لا يصلح النفع إلى الآخر.

و اجيب عنه: بأن صدق عناوين الأفعال عليها إذا لم تكن قصديّة لا يتوقف على قصدها، فإذا ضرب أو أكل أو مشى أو تكلم يصدق على فعله عنوان الضرب و الأكل و المشى و التكلم و إن لم يقصدها و صدرت منه غافلاً و ناسياً، و لذا قالوا: إن الطبيب ضامن و إن كان حاذقاً، فإذا كان الحال على نحو يعتمد في العرف على ترغيب الشخص مثل الطبيب يكون المرغب هو دافع الفاعل إلى الضرر و موقعه فيه و إن كان جاهلاً بترتب الضرر على الفعل، فعلى هذا يكون مثله داخلاً في عنوان الغار و يصدق على ترغيبه التغيرير.

هذا بحسب الموضوع، فالمرغب الجاهل بالضرر غار، كما أن العالم به غار، إلّا أن كون الأول ضامناً للمغرور كالثاني يدور مدار شمول ما يدل على القاعدة له، و ذلك يختلف باختلاف المباني و ما يستند إليه للقاعدة.

فإن كان الدليل لإثبات الحكم و ضمان الغار ما عبر عنه بعضهم بالنبوى و هو

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٢٨

«أن «المغرور يرجع على من غره» فهو يشمل صورة جهل الغار كما يشمل صورة علمه به إلّا أنه راجعنا ما عندنا من المعاجم و فهارس كتب حديث العامة و الخاصة فلم نجده في واحد منها.

نعم، في مورد من الجواهر «١» ذكره بقوله: بل لعل قوله عليه السلام: «المغرور يرجع على من غره» ظاهر في ذلك، و لا يستفاد من كلامه أنه من النبويات أو غيرها، و حكى عن ابن الأثير في النهاية و لم نجده فيه، كما حكى عن المحقق الثاني في حاشية الإرشاد و لعله كان من العمومات الملتقطة من الروايات.

و إن كان المدرك لها الإجماع فهو على تقدير حجته و كونه إجماعاً تعبدياً لا يحتج به إلا فيما هو القدر المتيقن منه و هو صورة علم الغار.

و إن كان الدليل هو الأخبار فهي ظاهرة فيما إذا كان الغار عالماً بالضرر، مثل ما ورد في باب تدليس المرأة و رجوع المحكوم عليه إلى شاهد الزور.

و إن كان المدرك أن الغار أُلّف على المغرور ما خسر و تضرر، و أنه هو السبب لوقوع المغرور في الضرر لكونه أقوى من المباشر فعليه و إن كان خرج القاعدة عن كونها قاعدة مستقلة و تدخل في قاعدة «من أُلّف» تشمل الغار الجاهل بوقوع الضرر على المغرور إذا كان هو عند العرف أقوى من المباشر مثل الطبيب و المريض.

و إن كان الدليل على القاعدة سيرة العقلاء و استقرارها على تضمين الغار إذا تضرر بفعله المغرور الجاهل فالظاهر أنه لا فرق في ذلك عندهم بين الغار العالم و الجاهل، و لذا يرجعون إلى من بايع مالا اشتراه من غير مالكة و إن كان جاهلاً بالحال، و على هذا فالأقوى بحسب النظر ضمان الغار سواء كان عالماً بالضرر أو

(١) - جواهر الكلام: ٣٧ / ١٤٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٢٩

جاهلاً به إذا كان المغرور جاهلاً.

و أما الكلام في المقام و أنه هل يكون رجوع الباذل عن إذنه تحت هذه القاعدة و يكون هو كالغار أم لا؟ من جهة أن ترغيب الغير

إلى فعل يترتب عليه الضرر يكون تغيراً إذا كان الفعل ملازماً لذلك ضرراً على الفاعل فيرجع المغرور إلى الغار إن كان جاهلاً بالحال.

و أما الترغيب و الإذن إلى فعل لا يلزمه يترتب الضرر عليه، بل يكون بحيث قد يترتب عليه الضرر و قد لا يترتب ليس من التغير إليه بشيء، مضافاً إلى أن الإذن في التصرف و إباحته ليس الترغيب إليه.

و الحاصل: أن البازل لا يضمن ما يتضرر المبذول له من رجوعه إلى بذله، فهل ترى أنه إذا بذل له الراحلة فتلفت بعد الإحرام و وقع هو فيه في مثونه العود أو إتمام الحج يجب على البازل تدارك ضرره؟ فما الفرق بين هذه الصورة و بين ما إذا احتاج هو بنفسه إلى بذله و رجع عن إذنه؟ و بالجملة: فلم يقع هنا تدليس و إخفاء أمر عليه أو السكوت عنه. هذا، و لكن ادعى بعض الأعظم استقرار سيرة العقلاء على الرجوع إلى البازل و ضمانه ضرر المبذول له. «١»

هذا، و يمكن أن يتمسك لإثبات الضمان على البازل بقاعدة التسبب و كون السبب أقوى من المباشر؛ و ذلك لأن الذي يعرض الحج على المعروض عليه يوقعه في محذور وجوب الحج و ينجز عليه وجوبه فلا بد له إلا الحج، فلو رجع عما بذله يكون هو السبب لما يرد عليه من الضرر، و لا ريب أنه في الفرض أقوى من المباشر لأنه لا بد له إلا الأخذ بإذن البازل و إباحته، و ليس له مع الحكم الشرعي اختيار في ترك الأخذ بالبذل، فلو وقع في خسارة و ضرر يكون الضامن له البازل فهو أوقعه

(١) - معتمد العروة: ١ / ١٧٩

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٣٠

□
في الضرر و يجب عليه تداركه، و على هذا كله فالأقوى وجوب تدارك ضرر المبذول له على البازل الراجع عن إذنه. و الله تعالى شأنه هو العالم.

[مسألة ٦٥] إذا كان البذل عن غير واحد

مسألة ٦٥- لا ريب في أنه لا فرق في وجوب الحج بالبذل و حصول الاستطاعة به بين ما إذا كان البازل واحداً أو أكثر و لا بين كون البذل ملكاً لواحد أو أكثر إذا كان جميع المالكين باذلين له لصدق العرض و حصول الاستطاعة.
و أما إذا بذل الحج لأكثر، من واحد فتارةً يبذله لأحد اثنين أو أكثر كما عنون به المسألة في العروة، و تارةً يعرض لاثنتين بإباحة التصرف لهما في ماله أو سيارته.

فالبحت يقع على صورتين:

أما الصورة الأولى و هي أن يبذل حجةً واحدةً لأحد اثنين أو ثلاثة...

فقد اختلفت فيها الأنظار:

فاختار السيد في العروة و بعض المحشّين - عليهم الرحمة - وجوب الحج كفايةً، فلو تركه الجميع استقر عليهم. و اختار بعضهم لغوية هذا البذل. كما منع الوجوب سيدنا الاستاذ الأعظم البروجردى قدس سره. و تأمل البعض في الوجوب. و أفتى سيدنا الاستاذ الفقيه الكلپايكاني رحمه الله بوجوب الحج على كل واحد منهم مع القطع بإعراض غيره من المعروض عليهم و عدم مزاحمتهم له لكنه حينئذ يتعين عليه.

□

و قال الفقيه الكبير السيد الحكيم أعلى الله مقامه: (المستفاد من النصوص أن

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٣١

الاستطاعة نوعان ملكية و بذلية و كلتاها في المقام غير حاصلة إلى آخره «١»).

و الظاهر أن من اختار الوجوب عليهم كفايةً أراد من الوجوب الكفائي هنا، و وجهه: أن الاستطاعة تتحصل لكل واحد منهم بترك الآخرين، فإن تركه الجميع استقر على الجميع الحج، و إن أتى به واحد منهم يسقط عن الجميع. و قريب من ذلك أو عينه ما اختاره السيد الكلبيكاني قدس سره.

و على هذا فيمكن أن يقال: إنه و إن لم يصدق على مثل هذا البذل العرض المذكور في الأخبار إلا أنه في حصول الاستطاعة به لا فرق بينه و بين عرض الحج لشخص معين إذا لم يأخذ به واحد منهم.

و أما وجه قول من منع الوجوب: أن ما في الأخبار و به يتحقق الاستطاعة و العرض هو عرض الحج و البذل لشخص معين، و أما البذل لأحد اثنين لا يكون منه و لا تحصل به الاستطاعة، و حصول الاستطاعة لكل واحد منهم إذا تركه الآخرون أمر آخر ليس من عرض الحج الذي يجب بمجرد الحج، إذ لم يمكن لكل واحد منهما الحج به، و الواحد المردد بينهما لا وجود له في الخارج، و كما لا يحصل العرض بذلك لا تحصل الاستطاعة به، فعلى هذا منعهم عن الوجوب في محله لاشتراط الوجوب بالاستطاعة المالية أو البذلية، و كلاتهما- كما أفاد في المستمسك- غير حاصلة، فلا يقاس المقام بالتيمم فإن القدرة على الماء حصلت لكل واحد منهم إذا لم يزاخمه الآخرون، نعم إن تسابقوا و سبق واحد منهم بطل تيممه دون غيره.

لكن فيه: أن هذا صحيح لو لوحظت المسألة على النحو الذي عنونت في العروة، و أما إن قلنا بحصول الاستطاعة للجميع إذا كان كلهم تاركين للأخذ بالبذل فقياسها بباب التيمم في محله نعم، فرق بين ما نحن فيه و بين باب التيمم بأن في المقام

(١)- مستمسك العروة: ١٠ / ١٤٦.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٣٢

لا يجب التسابق و السبق إلى أخذ البذل بالتسابق و الغلبة على الآخرين؛ لأن الاستطاعة مشروطة بترك الآخرين، و أما في باب التيمم يجب السبق إلى أخذ الماء إن كان متمكناً منه بالغلبة و التسابق.

هذا، و قد صار بعض الأعظم قدس سره بصدد تصحيح كفاية هذا البذل لوجوب الحج فقال: «إن البذل للجامع بما هو جامع و إن كان لا معنى له لعدم إمكان تصرف الجامع في المال و إنما التصرف يتحقق بالنسبة إلى الشخص إلا أن البذل في المقام يرجع في الحقيقة إلى البذل إلى كل شخص منهما أو منهم غاية الأمر مشروط بعدم أخذ الآخر لعدم الترجيح في الفردين المتساويين» (١) إلى آخر كلامه.

و فيه: أننا لم نفهم معنى محصلاً لهذا البذل و الإذن في التصرف و العرض بأن يقول: مباح لك التصرف فيه، و إن لم تتصرف فيه فصاحبك مباح له التصرف فيه أيضاً.

و بعبارة أخرى: يكون جواز تصرف أحدهما فيه مشروطاً بعدم التصرف الجائر من الآخر فيه، و جواز تصرف الآخر مشروط بعدم التصرف الجائر من الآخر، و هذا شبيه بالدور إن لم يكن عينه، فتأمل.

و على هذا فالأقوى هو ما اختاره السيد من الوجوب الكفائي بالمعنى الذي فضّلناه، لا من جهة صدق العرض عليه، بل من جهة حصول الاستطاعة كما مرّ.

و أما الصورة الثانية فإباحة التصرف لكل واحد منهما أو منهم و إن كان يتحقق بها بذل المال للحج و إباحة التصرف للجميع إلا أنها أيضاً ليست من العرض الذي يجب الحج به، لأن تصرف كل واحد من الأفراد منوط بترك الآخرين.

نعم، تتحقق الاستطاعة لكل واحد منهم إذا تركه الآخرون فإن أتى به واحد

(١)- راجع معتمد العروة: ١ / ١٨١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٣٣
منهم يسقط عن الآخرين، وإلا فيستقر على الجميع.

[مسألة ٦٦] إذا بذل لأحد اثنين أو أكثر

إشارة

مسألة ٦٦- قال في العروة: (إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثة فالظاهر الوجوب عليهم كفاية فلو ترك الجميع استقر عليهم الحج فيجب على الكل لصدق الاستطاعة بالنسبة إلى الكل نظير ما إذا وجد المتيممون ماءً يكفي لواحد منهم فإن تيمم الجميع يبطل).
أقول: يمكن تحرير المسألة بأن نقول: إن كان المراد من البذل لأحد اثنين أن يبيح لهما أو يأذن لهما التصرف في البذل وإنما عبر بذلك لعدم كفاية البذل إلا لحج واحد فهذا معقول يتحقق لهما ذلك، إلا أن حصول الاستطاعة يتحقق لمن يتمكن من التصرف فيه قبل الآخر، فإن هو ترك التصرف حتى أخذ به الآخر يستقر به الحج و يجزى عن الآخر الذي حج به، وإن كان نسبتهما إليه على السواء.

فيمكن أن يقال: إن حصول الاستطاعة لكل منهما مشروط بترك الآخر، فإن تركه أحدهما للآخر يحصل له الاستطاعة دونه، وإن تركه كل واحد منهما فالحج يستقر على كليهما لحصول الاستطاعة لكل واحد منهما، وعدم إمكان إتيان كل واحد منهما بالحج بذلك البذل لا ينافي حصول الاستطاعة لهما في صورة ترك كل منهما له.

نعم، لا يتم البذل إذا كان بالهبة لهما للحج وإن قلنا بوجوب قبولها وتحقق الاستطاعة بها لرجوعه هنا إلى الهبة لغير المعين؛ لأن الهبة لهما لا تكفي لإحجاج كل منهما، و غير المعين منهما لا وجود له في الخارج، وعلى هذا يمكن أن يحمل فتوى من أفتى بوجوب الحج عليهما كفايةً على هذا المعنى.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٣٤

و إن كان مراده البذل لأحد منهما أو منهما مبهماً ولا على المتعين فالظاهر أنه لا يجب به على واحد منهما الحج؛ لعدم حصول الاستطاعة له بذلك، فلا يترتب عليه أثر، سواء كان المراد من البذل الإذن في التصرف والإباحة أو الهبة، فكما أنه لو وهب أحداً من اثنين مالاً ليحج به لا يتحقق الهبة بذلك وإن قبلها جميعاً؛ للزوم كون المتهب معيناً في الخارج موجوداً في تحقق الهبة، والواحد من الاثنين لا تعين له ولا وجود له في الخارج، كذلك لا يتحقق البذل بالإذن وإباحة التصرف لواحد من الاثنين مبهماً.
ولعله إلى هذا نظر من ذهب إلى لغوية هذا البذل وعدم ترتب أثر عليه ومنع وجوب الحج به، ومن قال: إنه ليس من الاستطاعة المالية أو البدلية.

و أما تنظير المسألة بباب التيمم فيتم على تحرير المسألة بالصورة الأولى. نعم، فرق بين ما نحن فيه وبين باب التيمم، فإن في المقام لا يجب التسابق والسبق إلى أخذ البذل بالغلبة على الآخر؛ لأن الاستطاعة مشروطة بترك الآخر، وأما في باب التيمم يجب التسابق إلى أخذ الماء إن كان متمكناً منه بالتسابق.

و أما على تحرير المسألة بالصورة الثانية فلا وجه لتنظيرها بمسألة التيمم، كما لا يخفى.

ثم إن بعض الأعظم قدس سره أفاد في المقام: (أن البذل للجامع بما هو جامع وإن كان لا معنى له لعدم إمكان تصرف الجامع في المال ولكن البذل في المقام في الحقيقة يرجع إلى البذل إلى كل شخص منهم، غاية الأمر مشروط بعدم أخذ الآخر، فمعنى البذل إليهم تخييراً أن من أخذ المال منكم يجب عليه الحج ولا يجب على الآخر، وأما إذا لم يأخذه واحد منهم فالشرط حاصل في كل

منهم فيستقر عليهم الحج) «١».

(١) - معتمد العروة: ١ / ١٨١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٣٥

وفيه: أنا لم نتحصل معنى لتعليق البذل لكل واحد منهم بعدم أخذ الآخرين المال المبذول؛ لأن ترك الآخرين أخذ المال المبذول لهم متوقف على صيرورته مبذولاً للجميع، لا لكونه لكل واحد منهم مشروطاً بترك الآخرين. وأيضاً يمكن أن يقال: إن هذا من أخذ ما هو المتأخر عن الشيء في الشيء؛ لأن ترك البذل من الآخر رتبة متأخرة عن البذل فكيف يجعل تركه شرطاً لتحقيق البذل الذي حصل للجميع ببذل واحد؟

لا يقال: إن البذل لكل واحد منهم ليس مشروطاً بأخذه أو تركه به حتى يستلزم ما ذكر.

فإنه يقال: نعم، ولكن البذل للجميع كالبذل لواحد وإنشاء واحد بلفظ واحد، وفي مثله وإن قلنا بانحلاله له بالبذل لكل واحد منهم إلّا أن جعله مشروطاً لكل واحد منهم بترك الآخرين الأخذ به لا يستقيم في كلام واحد وإنشاء واحد، فتأمل، والأمر بعد ما حققناه في تحرير المسألة سهل لا غبار عليه. والله هو العالم.

فروع:

الأول: لو كان المكلف مالكا لما يفى بالحج الاضطراري ولا يفى بالاختياري،

مثل أن كان مالكا لنفقة الذهاب والإياب ونفقته ونفقة عائلته والرجوع إلى الكفاية ولكن لا يفى ما عنده بثلث الهدى الذي بدله لمن لا يجد الصيام فهل تحصل له الاستطاعة بذلك ويجب عليه الحج ويجزيه عن حجة الإسلام، أم لا؟ مقتضى الأصل في صورة الشك عدم الوجوب، كما أنه لو حج وحصل له الاستطاعة للحج الاختياري الأصل أيضاً عدم الوجوب. لكن يمكن أن يقال: إنه كما يكون واجد ثمن الهدى مستطيعاً للحج يكون فاقده الواجد لسائر النفقات أيضاً مستطيعاً له. كما أن من لم يكن قادراً على كل ماله بدل في الحج يكون مستطيعاً له

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٣٦

و يجب عليه حجة الإسلام.

وعلى هذا يكفي لبذل الحج بذل ما يفى بنفقته غير ثمن الهدى فيتحقق البذل بدونه، ولو بذله يجوز له الرجوع إليه ولا يضمنه. ويمكن أن يقال: إن الاستطاعة المالية للحج المشروط بها وجوبه هي الاستطاعة للحج الاختياري، وهي لا تحصل إلا بكونه واجداً لجميع نفقاته التي منها ثمن الهدى، ولا يقاس ذلك بغيره مما له البدل فلا تتحقق الاستطاعة البذلية إذا لم يكن ثمن الهدى مبذولاً به. فإن قلت: فعلى هذا يسقط عن الاستطاعة إن فقد ثمن الهدى في أثناء الحج فلا يكون حجه مجزياً عن حجة الإسلام.

قلت: نعم، هذا على طبق القاعدة، ولكن يدل على إجزائه عن حجة الإسلام وقوعه كذلك قوله تعالى: «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ» فإنه يدل على انتقال الوظيفة إلى الصيام إذا لم يجد الهدى في الأثناء.

ولعل هذا هو الأظهر، ويدل عليه بعض ما في الروايات من قولهم عليهم السلام:

«يجد ما يحج به» من التعابير الدالة على اعتبار ما يفى بجميع مصارف الحج التي منها ثمن الهدى في حصول الاستطاعة.

الثاني: لو بذل لمن عنده بعض نفقات الحج ما يتم به استطاعته،

كما لو بذل لمن كان واجداً لثمن الهدى سائر نفقاته أو بالعكس يجب عليه الحج، فإنه لا فرق في وجوب الحج بالاستطاعة المالية و البذلية بين حصولها بهما مستقلة أو ملفقة منهما.

الثالث: لو وجب البذل عليه بالنذر و شبهه يجب عليه بذل ثمن الهدى أيضاً،

سواء كان المبذول له واجداً له أم لا.

الرابع: يجوز للبذل الرجوع إلى ثمن الهدى

كما مر جوازه في سائر نفقات الحج، و هل يضمن به للمبذول له شيئاً و يشتغل ذمته له؟ الظاهر عدم كون شيء عليه فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٣٧ له؛ لأن المبذول له بعد رجوع البذل إلى ثمن الهدى ينتقل وظيفته إلى الصيام فلا يتضرر بذلك حتى يكون عليه تداركه.

الخامس: لو أتى المبذول له عمداً بما هو المحذور على المحرم مما يوجب الكفارة

فلا شك في أنها ليست على الباذل؛ لعدم استلزام بذله بذل ذلك. و أما لو صدر منه بعض المحظورات خطأ فإن كان مما ليس في ارتكابه خطأً كفارة فلا كلام فيه كأكثر المحظورات. و إن كان مما لا فرق في تعلق الكفارة به بين ارتكابه عمداً أو خطأً مثل الصيد فيمكن أن يقال: إنه على الباذل؛ لأنه هو الذى أوقعه في هذا الخطأ، أو كفارته ببذله الحج له و إيجابه عليه و سبب اختياره في تركه، و لذا يضمنه ما وقع فيه من الضرر، سواء رجع عن إذنه في الأثناء أم لم يرجع، و من جملة ذلك كفارة الخطأ، فوقعه في ارتكاب الصيد خطأً كان بتسبب الباذل و مستنداً إليه، و هو أقوى من المباشر في ذلك، فيضمن ما تعلق به من الكفارة لو لم نقل: إنها من أول الأمر تتعلق بالباذل. و يمكن أن يقال: إنها ليست على الباذل كصورة العمد، و ليس ضمانه من البذل بشيء، و الباذل إنما يبذل نفقات الحج و أداء الكفارة، بل ترك ما يوجبها ليست من أجزاء الحج و لا- يتوقف وقوع الحج بأدائها و لا- حصول الاستطاعة بتمكّنه له، فهي على المبذول له إن كان متمكناً من أدائها يؤديها، و إلا فليس عليه شيء.

[مسألة ٦٧] نوع الحج الواجب بالبذل

مسألة ٦٧- لا يجب بالبذل على المبذول له إلا الحج الذى يجب عليه على تقدير حصول الاستطاعة المالية له. فلو بذل للآفاقي الذى يجب عليه حج التمتع حج القران أو الأفراد أو العمرة المفردة لا يجب عليه واحد منها، و كذا إن بذل للمكي لحج التمتع لا يجب عليه، نعم إن فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٣٨ بذل له ما يكفي للحج بأنواعه و أطلق يستطيع به و يجب عليه حجه الذى هو وظيفته.

[مسألة ٦٨] البذل لمن استقر عليه الحج

مسألة ٦٨- لو استقر عليه الحج و وجب عليه الإتيان به و لو متسكعاً لا- يجب عليه قبول البذل لو كان قادراً على أدائه بالتكليف و التسكع.

و ذلك لأن وجوبه بعد استقراره عليه ليس مشروطاً بقدرة خاصة مثل أن يكون له زاد و راحلة، بل يكفى فى وجوبه القدرة العقلية، و هى حاصلة إذا كان قادراً على أدائه متسكعاً.

نعم، لو كان عاجزاً عنه يجب عليه القبول، لا لأن ما دل على وجوب الحج بالبذل يشمل أنه يدل على وجوب الحج ببذل خاصّ تحصل به الاستطاعة الخاصة المشروط بها وجوب الحج، بل لأن المعتبر فى وجوب الحج على من استقر عليه ليس إلا القدرة العقلية، و هى تحصل له ببذل ما يجعله قادراً عقلاً على أداء الحج و إن كان أقل من البذل المعتبر فى الاستطاعة البدنية، فلو كان ذلك الشخص - مثلاً عاجزاً عن المشى و لكن يقدر على أداء الحج بالمشى و الركوب و بذل له الركوب بمقدار يتمكن به من الحج ماشياً و راكباً يجب عليه القبول، و كذا لو أمكن له تحصيل القدرة العقلية بالكسب و بقبول الهبة و لو كانت مطلقة و بغير ذلك يجب عليه.

و بالجملة: فالاستطاعة الخاصة التى يعبر عنها بالاستطاعة الشرعية إنما تعتبر فى حجة الإسلام لمن لم يستقر عليه الحج، أما فى غيرها من الحجج الواجبة فلا يعتبر فيها إلا القدرة العقلية، و لذا لا فرق فيما ذكر بين الحج المستقر عليه و بين الحج المنذور و الواجب بالعهد و اليمين و غيرها. نعم، فى الحج المنذور و ما يشابهه لو كان النذر مشروطاً بحصول الاستطاعة المشروط بها حجة الإسلام لا يجب الوفاء بالنذر إلا

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٣٩

بعد حصولها له.

[مسألة ٦٩] إذا بذل و خيره بين الحج و زيارة الحسين عليه السلام

مسألة ٦٩- قال فى العروة: (إذا قال له: بذلت لك هذا المال مخيراً بين أن تحج به أو تزور الحسين عليه السلام و جب عليه الحج). أقول: قد أحال بعض المحققين من الأعظم البحث فى هذه المسألة بما أفاده فى المسألة السابعة و الثلاثين، فقال: (تقدم الكلام فى ذلك فى المسألة السابعة و الثلاثين فلا نعيد) «١»، و مراده ما ذكره فيما إذا وهبه ما يكفيه للحج و خيره بين أن يحج به أو لا، قال: (و أما القول بوجوب القبول على تقدير الهبة مع التخيير بين الحج و غيره فهو مبنى على دعوى صدق الاستطاعة حينئذٍ، فإن عرض شىء آخر لا يضر بصدق عرض الحج لأن عرض الحج؛ غير مشروط بعدم عرض غيره، إذ لا معنى لعرض الحج إلا بذل مال يفى للحج، و التعيين لا خصوصية له. و لكن الظاهر عدم صحة ذلك، فإن التخيير يرجع إلى أن بذله للحج مشروط بعدم صرفه المبدول فى جهة أخرى أو الإبقاء عنده، و لا يجب على المبدول له تحصيل الشرط. و إن شئت قلت: إن موضوع الوجوب هو البذل للحج و الهبة مع التخيير المزبور بذل للجامع بين الحج و غيره، و البذل للجامع لا يكون بذلاً للحج بشخصه، و إلّا، و جب القبول فى الهبة المطلقة أيضاً فإنها لا تنفك عن التخيير فى صرف الموهوب فى الحج أو غيره) «٢».

أقول: أما فى المسألة المحال عليها ففيما أفاده فيها: أن عدم صدق عرض الحج

(١)- معتمد العروة: ١/ ١٨٧.

(٢)- المصدر السابق: ١٦٨.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٤٠

المذكور فى الروايات على الهبة و البذل المذكور ليس لأنه ليس بذلاً للحج بشخصه، و إنما هو بذل للجامع بين الحج و غيره، بل لأنه ليس هبة و لا- بذلاً لأمر ما، لا الحج و لا الجامع بينه و بين غيره، بل هى هبة مطلقة، أو إباحة التصرف فى المال تحصل بها ملكية المتهم للموهوب، و إباحة التصرف للمباح له لا يفيد قيداً و لا شرطاً بحيث لو لم يكن القيد و الشرط لا يوجد المقيد و المشروط به، فلا غاية و لا شرط للهبة و الإذن و الإباحة إلا ما يفيد نفس الهبة و الإباحة، بخلاف ما إذا وهبه أو أباحه له لأمر خاص كالحج أو

لأمرين مثل الحج والزيارة فعلى هذا حصول الاستطاعة بذلك البذل سواء تحقق بالهبة أو بإباحة التصرف مشروط بشروط تحصل بها الاستطاعة المالية دون البذلية، وليس بذلاً للحج لما ذكرناه، لا لما أفاده أعلى الله مقامه.

و أما في مسألةنا هذه فمعنى التخيير في صرف المال المبذول أو الموهوب في الحج أو زيارة مولانا سيد الشهداء - روى لثراب روضته الفداء - اشتراط عدم صرفه في غيرهما فمباح له صرفه في أى منهما، وبه يحصل للمبذول له استطاعة ليست من الاستطاعة البذلية المصطلحة، إلا أنها شبيهة بها، فهي استطاعة مالية لا يعتبر فيها وجود نفقة العيال وما يرجع به إلى الكفاية على ما فصلناه في الاستطاعة البذلية.

[مسألة ٧٠] البذل للملئى المستطيع

مسألة ٧٠- لا ريب في أن البذل للملئى المستطيع الذى لم يحج حجة الإسلام لا يترتب عليه أثر إلا جواز تصرف المبذول له في المال المبذول به، فإن رجع الباذل إلى بذله لا يترتب عليه أثر من ضمان الباذل.

نعم، إن بذل لمن حج حجة الإسلام سواء كان ملياً أو فقيراً للإتيان بالحج

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٤١

المندوب و رجع إليه بعد الإحرام فهل يضمن الضرر الوارد على المبذول له؟

الظاهر عدم ثبوته عليه حتى على قاعدة الغرور، والقول بشمولها لإذن الجاهل بترتب الضرر؛ لأنه أعم من أن يكون المأذون فيه ضرراً عند الإذن أو لم يكن كذلك وحصل بعد ذلك، وما نحن فيه من القسم الذى ليس ضرورياً عند البذل، والتمسك بالتسبب هنا لا يثبت الضمان؛ لعدم حصوله من الباذل بعد ما كان المبذول له بالخيار فى الأخذ بالبذل لعدم وجوب الأخذ بالبذل عليه، فلا يقاس المستطيع بالاستطاعة البذلية الذى يجب عليه الحج بالبذل، فليس هنا إلا الوعد، اللهم إلا أن يكون الوعد والإذن مقروناً بما يفيد الاطمينان بعدم رجوعه إلى البذل حتى يقال بتحقيق السيرة العقلانية على ضمان الباذل فى مثل ذلك.

[مسألة ٧١] رجوع الباذل عن بذله فى أثناء الحج

مسألة ٧١- لو رجع الباذل عن بذله فى الأثناء فإن رجع قبل أن يحرم المبذول له فوجوب الحج على المبذول له موقوف على كونه بالفعل مستطيعاً، سواء كان له المال من أول الأمر أو تجدد له بالفعل.

و إذا لم يكن مستطيعاً لا يجب عليه الحج، وليس على الباذل ضمان من ذلك إلا ضمان مصارف عوده إلى بلده إن بذل له الحج منه وهو خرج مريداً للحج منه.

و إن رجع بعد إحرام المبذول له فإن كان متمكناً فى مكانه من إتمام الحج والإتيان بما بقى منه لأجل مال كان له فى ذلك المكان فرجوع الباذل فيما بذله لا يكشف عن عدم استطاعة المبذول له؛ لحصولها بما صرفه من البذل إلى مكان الرجوع عنه وبما عنده من المال إلى تمام الأعمال، وإن كان جاهلاً به عند الإحرام فلا يكون الباذل الراجع ضامناً له لما يصرفه لإتمام الأعمال.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٤٢

و أما إن تجدد له حصول المال فى هذا المكان أو بذل له للإتمام شخص آخر فهل يجب عليه الإتمام ويجزیه ذلك عن حجة الإسلام؟ يمكن أن يقال بالاجزاء فى هذه الصورة أيضاً؛ لأنه فى علم الله تعالى كان مستطيعاً للحج، وهو كمن أحرم لحج الإسلام بظن وجود مال له فى مكان خاص ثم تبين عدم وجوده ولكن ظهر له وجود مال آخر له فى مكان آخر فلا يبطل إحرامه، ولا يكشف ذلك عن عدم استطاعته لكونه فى الواقع مستطيعاً.

و الحاصل: أن الاستطاعة التدريجية كافية لوجوب الحج و إن اشتبه الأمر على المستطيع و ظنها استطاعة فعلية.

[مسألة ٧٢] إذا بذل له و خيره بين الحج و عدمه

مسألة ٧٢- إذا بذل له مالاً و خيره بين أن يحج أولاً، فإما أن يكون ذلك بهبته إياه لأن يحج به أو لا بناءً على القول بتحقيق عرض الحج بهبته ما يكفيه للحج به. فهذا يتصور على وجهين:

لأنه إما يبذله و يهبه له و يخيره بين أن يحج به أو يفعل فيه ما يشاء من صرفه فيما يريد أو إبقائه عنده، فالظاهر أنه لا فرق بينه و بين الهبة المطلقة، فلا يحصل له به الاستطاعة، و لا يجب عليه القبول لأنه تحصيل الاستطاعة، فالهبة بهذه الكيفية لا شيء فيها أزيد من الهبة المطلقة، و لا خصوصية لها إلا ذكر إمكان صرفه في الحج كماكانه في سائر الموارد أمر حاصل في الهبة المطلقة أيضاً، و مثل هذا ليس من عرض الحج شيء.

و إما يبذله و يخيره بين جعله نفقةً للحج أو جعله في سائر نفقاته بحيث لا يكون له إمساكه و إبقاؤه عنده، ففي هذه الصورة ربما يقال بصدق العرض و البذل و وجوب

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٤٣

القبول و الحج به؛ لأن صدق عرض الحج عليه ليس مشروطاً بعدم عرضه لأمر آخر.

و فيه: منع صدق العرض و البذل إذا لم يكن مختصاً بالحج، فلا يصدق عرض الحج عليه، و لا تحصل الاستطاعة و إن قبل الهبة إلا إذا لم يكن محتاجاً إلى صرفه في نفقاته. هذا، مضافاً إلى أن هذا التمليك و الهبة بذل و تمليك لأجل الجامع بين الحج و غيره، و هو ليس بذلاً للحج فلا يجب على المتهب القبول و إن قلنا بوجوبه في الهبة للحج الشخصي.

و يجري الكلام على مثل هذا فيما إذا وهبه للحج أو لزيارة مولانا سيد الشهداء - أرواحنا لثراب روضته الفداء - لأنه أيضاً ليس بذلاً و هبة تعييناً لخصوص الحج، بل بذل للجامع بين الحج و الزيارة لا للحج بشخصه للزيارة، بشخصها، و ما يجب به القبول هو العرض و البذل للحج بشخصه.

نعم، في الصورة الأولى و إن قبل الهبة لا يجب عليه الحج، و في الثانية إذا قبل يجب عليه لحصول الاستطاعة به، اللهم إلا أن يقال: إنه حيث ينتهي مثل هذه الهبة إلى وجوب صرف الموهوب في الحج بعد القبول تحصل الاستطاعة بها و يجب قبولها لأنه بمنزلة البذل للحج، و إما أن يكون بذله المال بالتخير المذكور على وجه الإذن في التصرف و إباحته على المبدول له.

فإن كان ذلك بالتخير له التصرف فيه للحج و لما يشاء من غيره فلا يجب به الحج؛ لعدم حصول الاستطاعة به إذا كان هو محتاجاً إلى التصرف في المبدول لنفقاته اللازمة كالاستطاعة الملكية.

نعم، تحصل له الاستطاعة إن كان واجداً لتلك النفقات، فوجوب الحج عليه بهذه الاستطاعة الإذنية يكون شبيهاً بوجوبه بالاستطاعة الملكية يعتبر فيها كونه واجداً لسائر نفقاته، و مع عدم كونه واجداً لها لا يجب عليه، بخلاف ما نعر عنه

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٤٤

بالاستطاعة البذلية فإنه يجب عليه الحج مطلقاً و إن لم يكن واجداً لهذه النفقات.

و إن كان الإذن في التصرف مقصوراً بالتصرف في المال للحج أو الزيارة فهو و إن كان الإذن للتصرف الجامع بين الحج و الزيارة و ليس عرضاً للحج بخصوصه إلا أنه يجب به الحج على وزان الحج البذلي، و إن لم يكن واجداً للنفقات التي لا تحصل له الاستطاعة المالية مع كونه فاقداً لها.

هذا، و قد ظهر من ذلك الفرق بين ما إذا كان عرض الحج و بذل نفقته بالهبة أو بالإذن في التصرف، و الفرق بين الإذن في التصرف للحج و لغيره من التصرفات و بين قصر الإذن بخصوص الحج و الزيارة، فتأمل. و الله تعالى هو العالم بأحكامه.

[مسألة ٧٣] إذا تبين كون المبدول به مغصوباً

مسألة ٧٣- إذا تبين بعد الحج أنّ المال المبدول به كان مغصوباً فهل صحته حجه واستحقاقه الثواب و خروجه عن الإحرام بأداء المناسك يدور مدار إجزائه عن حجة الإسلام، أم لا فيكون حجه محكوماً بالصحة مطلقاً وإن لم يكن مجزياً عن حجة الإسلام؟ ادّعى البعض عدم الإشكال في صحته و خروجه عن الإحرام بأداء المناسك، وقال بوجوب الهدى عليه ثانياً مع بقاء الوقت، ويظهر ثمره الخلاف في ذلك بوجوب الهدى عليه ثانياً مع بقاء الوقت على القول بالصحة مطلقاً وإن لم نقل بكونه مجزياً عن حجة الإسلام؛ وعدم وجوبه عليه على القول بعدم الإجزاء وعدم صحة الحج.

و يمكن أن يقال بعدم صحته إذا لم يقع حجة الإسلام لأن ما نواه و هو حجة الإسلام لم يقع، و ما وقع لم ينوّه، فالحكم بالصحة و وجوب هدي آخر عليه مع بقاء الوقت مشكل و إن كان أحوط.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٤٥

و في كفايته عن حجة الإسلام وجهان، بل قولان، فاختار صاحب العروة و جمع من محشّيها عدم الكفاية. و نفى البعد عنها السيد الشيرازي قدس سره منهم. كما اختار السيد الكلبيكاني قدس سره الكفاية فقال: (الأقوى الكفاية). و قال بعضهم: (إن القول بعدم إجزائه عن حجة الإسلام غير سديد).

أقول: أما وجه القول بعدم الإجزاء هو أن ظاهر ما يدل على اشتراط وجوب الحج بالاستطاعة أو البذل هو الاستطاعة الواقعية، و كونه واقعاً ذا مال و راحلة و واجداً لما يحج به، و في البذل البذل بماله الواقعي، و كشف الخلاف عن جميع ذلك يكشف عن عدم حصول الاستطاعة و عدم تحقق البذل الواقعي.

و فيه: أن هذه العبارات متنزّلة على معانيها العرفية، فمن كان واجداً ظاهراً للمال جائزاً تصرفه فيه يكون مستطيعاً للحج عند العرف و يجب عليه الحج بما هو محسوب عند العرف بالاستطاعة و البذل، و كشف كون المال للغير لا يكون كاشفاً عن عدم حصول هذه الاستطاعة العرفية.

و أما وجه كفايته عن حجة الإسلام فهو أنه يكفي لتحقيق البذل و تحقق الاستطاعة جواز التصرف في المال اعتماداً على الحكم الظاهري الحاصل من أمارية اليد، سواء انكشف بعد الأعمال عدم كون المال له أو لم ينكشف فلا ملازمة بين انكشاف ذلك و انكشاف عدم الاستطاعة، فهو كان مستطيعاً عند العرف مباحاً له التصرف في المال لم يكن مانع له من صرفه في الحج، و بعد صرفه في الحج و وقوع الحج به لا ينقلب عما وقع عليه، و لا ينفي انكشاف كونه مال الغير الاستطاعة التي حصلت له عند العرف و البذل الذي حصل له، فحصول الاستطاعة للحج غير مشروط بكون المال ملكاً للمستطيع أو للبازل، بل هي إنما تحصل بجواز التصرف في المال و صرفه في الحج.

و بالجملة: إذا لم يكن حكم حرمة التصرف في مال الغير منجزاً و كان محكوماً

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٤٦

بجواز التصرف فيه فالواجد له مستطيع عرفاً، و القاعدة على هذا يقتضي كفاية حجه عن حجة الإسلام، بل وقوعه حجة الإسلام. ثمّ إنّه على القول بعدم كفاية الحج المذكور عن حجة الإسلام فهل يمكن القول بكفايته لو قال: «حجّ و علّي نفقتك» ثمّ بذل له مالاً، فبان كونه مغصوباً فيقال بالإجزاء و الكفاية، و ذلك للفرق بين البذل الشخصي و بين البذل الكلي، ففي الأول لا يستطيع بالبذل لأنه ملك الغير، فلو حج به ليس حجه عن استطاعة، و أما في الصورة الثانية يستطيع المبدول له بعرض المبدول الكلي، و إنما يعينه البازل في المال المغصوب جهلاً بالموضوع، فحاله يكون كحال من استطاع بالاستطاعة المالية و صرف جاهلاً بل و عامداً المال المغصوب في الحج فلا شك في أن حجه يجزى عن حجة الإسلام؟

نعم، لو كان البازل هنا عالمًا بالغصبيّة و أعطى المعروض له الحج المال المغصوب يكشف ذلك عن عدم كونه باذلاً، و أما إذا عرض الحج بهذا القول و الوعد و بعد ذلك أعطى المال المغصوب جاهلاً بغصبيته فليس هو إلّا مثل المستطيع الذي صرف نفقته حجه من المال المغصوب جاهلاً به فحكمهما واحد.

و الدليل على تحقق البذل بذلك: أولاً أنّ البذل و عرض الحج أعم من تسليم المال المبذول به إلى المبذول له فإنه يتحقق بدعائه لأن يكون ضيفاً عليه.

و ثانياً: لأنه ليس له بعد وعد العارض البازل و قول: «حجّ و عليّ نفقتك» تعجيز نفسه عن الحج، فلا يجوز له أن يؤاجر نفسه للسفر إلى مقصد آخر أو عمل لا يجتمع مع الحج، و إلّا فيستقر عليه الحج.

و الحاصل: أنه لا يتوقف صدق الاستطاعة على عرض الحج بالبذل الخارجي، فيجب عليه تهيئة مقدمات الحج التي لا تحتاج إلى صرف المال، فإن تهاون في ذلك حتى خرج وقته و كان هو باذلاً يستقر عليه الحج.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٤٧

نعم، إذا كان البازل غير موثوق به لا يعتد بكلامه يمكن أن يقال بعدم تحقق البذل بمجرد وعده، أما إذا كان موثقاً به جاداً في قوله فالبذل يتحقق بوعده و يجب على المبذول له الحج، و دفع المال المبذول به بخصوص دفع هذا أو هذا دفع لأحد أفراد ما حصل به الاستطاعة و المال الكلي الذي يكفي للحج، و لا- يكشف دفعه المال المغصوب جاهلاً به عن كونه راجعاً عن وعده، كما لا يكون كاشفاً عن عدم استطاعته.

و بذلك كله يمكن ردّ ما أفاده غير واحد من الأعلام من أن البذل الموجب للاستطاعة لا يتحقق إلا بالبذل و الإعطاء الخارجي، فما دام لم يتحقق ذلك لم يتحقق الاستطاعة.

و الجواب: أنّ الحاكم في ذلك العرف، و هو حاكم بكون العرض بالمال الكلي عرضاً و بذلاً للحج موجباً للاستطاعة و وجوب الحج. ثم إنّ هنا قد وقع البحث في ضمان هذا المال الذي أتلفه المبذول له، فلا ريب أنه يجوز للمالك الرجوع إلى البازل و المبذول له؛ لقاعدة اليد، و لخصوص من أتلف للرجوع إلى المبذول له، و أما رجوع المبذول له إلى البازل إن رجع المالك إليه فهو لقاعدة التسيب، و كون السبب أقوى من المباشر، فإنّ البازل ببذله اضطرّ المبذول له إلى تفويت مال الغير ببذله له فهو ضامن له، كما لا يخفى.

[مسألة ٧٤] إيجار النفس للخدمة في طريق الحج

مسألة ٧٤- قال في العروة: (لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج بأجرة يصير بها مستطيعاً وجب عليه الحج، و لا ينافيه وجوب قطع الطريق عليه للغير؛ لأن الواجب عليه في حج نفسه أفعال الحج، و قطع الطريق

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٤٨

مقدمة توصليّة بأيّ وجه أتى بها كفى الى آخره).

أقول: حيث إن الإشكال في حصول الاستطاعة بها و أجزاء حجه عن حجة الإسلام و عدم حصولها نشأ من دخول السير في الحج و كونه جزءاً من أفعاله، فإذا كان السير واجباً بالإجارة لا يصح وقوعه في أفعال حجة الإسلام، فلا بأس بصرف عنان الكلام إلى البحث عن دخول السير في الحج و عدمه، و أنّ السير هل هو جزء من المناسك و أعمال الحج التي يجب الإتيان بها بقصد العبادة و التقرب، أو هو خارج عنه و إنما هو مقدمة له؟

فنقول: لا ينبغي الريب في أن السير من المنزل و الوطن إلى الميقات ليس من أعمال الحج، مندوباً كان أم واجباً، فإذا حصل الشخص في الميقات بأي صورة و كيفية يقع منه الحج بالإحرام من الميقات تاماً مجزئاً عن حجة الإسلام، و إمكان التعبد بالسير و بالمشى -

كما دل عليه الروايات - لا ينافى عدم دخوله فى الحج؛ وذلك لجواز الإتيان بمقدمة الواجب التعبدى بقصد القرية، كما يدل عليه قوله تعالى:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ (١).

إلا أنه يقع الكلام فى السير من الميقات إلى البيت، وأنه هل هو داخل فى الحج أو خارج عنه؟ فعلى الأول إن وقع ذلك منه غافلاً أو نائماً أو بقصد غير البيت - زاد الله تعالى فى شرفه - كزيارة الأحبه والأرحام لا يصح منه ولا يجزى عنه وإن أتى بالمناسك كلها وعلى الثانى - حيث إن ما هو تمام الموضوع فى الخروج عن التكليف وصحة الحج سواء كان واجباً أم مندوباً ليس إلا أداء المناسك - فإن أحرم أحد فى الميقات

(١) - التوبة / ١٢٠.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٤٩

و نام هناك لأن يشرع فى السير بعد نومه أو بعد يوم فجاء أحد فحمله على سيارته و ذهب به حتى البيت يكفيه ذلك، ولا يجب عليه الرجوع إلى مكانه ليسير هو بنفسه و بقصد القرية، فى المسألة وجهان بل قولان: الأول خروج السير عن أعمال الحج، والثانى عدم خروجه.

وجه القول الأول: أن السفر و السير إلى البيت ليس من أفعال الحج و داخلاً فيه، بل هو من مقدماته التى لا يتوقف حصولها على قصد التقرب، بل يمكن حصول ذبيها بدونها، كأن اختطفه أحد أو أنامه و ذهب به إلى الميقات، وهذا ما يفهمه العرف من قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» بمناسبه الحكم و الموضوع، فلا- موضوعية لحج البيت و ما وجب إلا غيرياً و لأداء المناسك فكأنه قال: «على الناس حج البيت لأداء الحج» و حذف غاية وجوب قصد البيت و السير إليه؛ لوضوح ذلك لأنه يُسار إليه لأداء المناسك و الحج، و إنما أوجب السير لتوقف الوصول إلى البيت و أداء المناسك عادةً و غالباً عليه لا من جهه دخل السير فى تحقق الحج و حصول الواجب.

و ربما يستدل على ذلك بروايات لا ظهور لها فى ذلك، مثل صحيح معاوية بن عمار الذى رواه الصدوق قدس سره بإسناده عنه قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يمر مجتازاً يريد اليمن أو غيرها من البلدان و طريقه بمكة فيدرك الناس و هم يخرجون إلى الحج فيخرج معهم إلى المشاهد أ يجزيه ذلك عن حجة الإسلام؟ قال: نعم» (١).

إلما أن الاستدلال به لما نحن فيه ليس فى محله، فإن سؤال السائل راجع إلى أنه هل يعتبر فى وقوع الحج حجة الإسلام أن يكون الشخص من بلده قاصداً للحج، و إذا لم يكن قاصداً من بلده هل يجزيه ذلك عنها؟ فأجاب عليه السلام بقوله: «نعم».

(١) - وسائل الشيعة: ١١ ب ٢٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٥٠

و صحيحه الآخر الذى رواه الكلينى - رضوان الله تعالى عليه - عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن معاوية بن عمار قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يخرج فى تجارة إلى مكة أو يكون له إبل فيكربها، حجته ناقصة أم تامة؟ قال: بل حجته تامة» (١).

و مقتضاه تمامية حج من خرج فى تجارة إلى مكة أو لكونه صاحب الإبل يكربها يلزم عليه أن يخرج معها، سواء كان سيره من الميقات إلى مكة للحج و قصد به القرية أو للتجارة و كراء الإبل، فلا دخل لكيفية وقوع سيره فى الحج و لأصل سيره فيه و تمامية

حجه، إلّا أنّ الإنصاف أنه لا ظهور له معتدّ به في ذلك؛ لاحتمال كون السؤال فيه من خروجه إلى مكة لا من سيره بعد الإحرام و حال كونه حاجاً.

و برواية الفضل بن عبد الملك- التي عرفت حالها فيما مضى و تعبير البعض عنها بالإرسال لمكان العدة المجهولة فيها- قال: «و سئل- يعنى أبا عبد الله عليه السلام- عن الرجل يكون له الإبل يكرها فيصيب عليها و يحج و هو كراء تغنى عنه حجته، أو يكون يحمل التجارة إلى مكة فيحج فيصيب المال في تجارته أو يضع تكون حجته تامة أو ناقصة، أو لا تكون حتى يذهب به إلى الحج و لا ينوى غيره، أو يكون ينويهما جميعاً أ يقضى ذلك حجته؟ قال: نعم حجته تامة» (٢).

و الظاهر أن السؤال فيها أيضاً راجع إلى اعتبار الخروج من منزله للحج في الحج و عدمه، فلا ارتباط لها بسيره و هو حاج محرم. فالعمدة في الوجه لعدم دخول السير في الحج هو عدم فهم العرف ذلك من الأدلة، بل ما يفهمه منها هو عدم دخل ذلك في الحج. هذا في وجه القول الأول.

(١)- وسائل الشيعة: ب ٢٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

(٢)- وسائل الشيعة: ب ٢٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٥.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٥١

أما وجه القول الثاني فهو: أنّ المستفاد من ظاهر الآية الكريمة وجوب السفر إلى البيت، فإن المراد من حجه هو الذهاب إليه و السعى نحوه، فهو واجب نفسى كسائر أفعال الحج، و ظاهره و إن كان يقتضى كون وجوب سير كل أحد من مكانه في أوان الحج داخلاً في أفعال الحج إلّا أنّه خرج منه بالاتفاق و الإجماع سير ما قبل الميقات، و لأن دخوله فيه قبل الميقات و وجوب الإحرام مستلزم لدخل ما ليس من الحج؛ في الحج لأنه لا ريب في أن الدخول في الحج إنما يتحقق بالإحرام.

و أما ما اختاره بعض أعظم العصر من تعيين مبدأ السير من الميقات من باب القدر المتيقن لإجمال الدليل (١)، ففيه: أن الظاهر من الدليل هو كون مبدأ سير كل أحد في أوان الحج و عند تنجز وجوبه بحسب حاله من مكانه الذى هو فيه فيلزم عليه الخروج إلى الحج منه.

و ربما يرد دلالة الآية على وجوب السعى نفسياً بتنظيرها بآية التيمم قوله تعالى: «فَتَيَمَّمُوا صِعْدًا طَيِّبًا» * (٢) لأنه لا ريب في عدم وجوب السعى إلى التراب وجوباً نفسياً.

و اجيب عنه: بأن كون الوجوب فيه غيرياً و إرشادياً معلوم من القرينة، ضرورة أن التطهير يحصل بالتراب لا بالسعى إليه، و أين ذلك مما نحن فيه؟ فإن السير و السعى إلى بيوت ذوى المقام و الشرف و الشأن من مظاهر التعظيم و التجليل لهم فضلاً إذا كان البيت بيت الله الذى يتقرب إلى الله بالسعى إليه ماشياً، فعلى هذا يجب أن يكون السفر من الميقات إلى مكة على وجه التقرب و التعبد. و مع ذلك كله و إن كان الأدب و كمال الخضوع للرب و توقير بيته- زيد في

(١)- مستمسك العروة: ١٠/ ١٥٣.

(٢)- النساء/ ٤٣، المائدة/ ٦.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٥٢

شرفه- يقتضى ذلك إلّا أن الالتزام بوجوب ذلك و دخول السير في أعمال الحج مشكل، كأنه خلاف ما هو المرتكز في الأذهان، و لأنه يلزم أن نقول: إنه إذا نسي و غفل عما هو فيه و مشى مقداراً من الطريق لا بقصد التقرب يجب عليه الرجوع إلى مكانه لتجديد السير، و الالتزام بمثل ذلك مشكل جداً.

فالأقوى هو عدم دخول السير والسعى والمشى فى أفعال الحج غير المشى فى حال الطواف والسعى. والله هو العالم بأحكامه.

ثم إنه بعد ما ظهر أن الأقوى خروج السير إلى مكة عن أفعال الحج وإن كان بعد

الإحرام والميقات فاعلم أن غير المستطيع إن آجر نفسه للخدمة فى الطريق أو لنفس طى الطريق بأجرة يصير بها مستطيعاً يجب عليه الحج، ولا يمنع من حصول الاستطاعة بها كون السير واجباً على الأجير بنفسه أو مقدمة للخدمة فى الطريق لخروج السير عن المناسك وإن كان مقدمة لأداء المناسك أيضاً فلا يخرج به عن مقدميته لأداء المناسك الإتيان به لنفسه أو لغيره مثل الخدمة فى الطريق؛ لأن المقصود من المقدمة التمكن من ذهابها سواء حصلت بقصد لها أو لغيره، فالسير مقدمة للتمكن من الخدمة ومن أداء المناسك ومن غيرهما من الأفعال، سواء قصد به التمكن من جميع هذه الأمور أو بعضها أو لم يقصد شيئاً منها، فلا فرق فى ذلك بين كون الإجارة للخدمة فى الطريق أو لنفس السير وطفى الطريق كما مر. هذا إذا لم يكن مستطيعاً وآجر نفسه للخدمة فى الطريق أو طى الطريق.

و أما إذا كان مستطيعاً للحج فهل يجوز له إجارة نفسه للخدمة فى الطريق أو لطفى الطريق، أم لا؟ الظاهر أنه لا مانع منها أيضاً على ما اخترناه من خروج السير عن المناسك، ولزوم السير عليه غيرياً لا يمنع من تعلق الإجارة به.

فإن قلت: يعتبر فى صحة الإجارة قدرة الأجير على متعلقها، وهى متقومة

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٥٣

بالطرفين بأن يكون الأجير قادراً على الفعل والترك، فالمستطيع الواجب عليه المشى والسير لا يقدر على تركه شرعاً، فكما أن التحريم الشرعى للفعل المقدور عليه عقلاً مانع من صحة الإجارة للحرام كذلك الإيجاب الشرعى مانع من تعلق الإجارة بالواجب، فالأول سالب لقدرة على الفعل، والثانى سالب لقدرة على الترك، فلا يكون ترك الواجب مقدوراً عليه، كما لا يكون فعل الحرام مقدوراً عليه، فإذا لم يكن الأجير قادراً فيما نحن فيه على ترك متعلق الإجارة تكون الإجارة باطلة.

قلت: لا يعتبر فى صحة الإجارة أمر أزيد من القدرة على التسليم، وهى فى الإجارة للفعل المحرم مفقودة لعجزه عن التسليم شرعاً، وفى الإجارة للفعل الواجب موجودة لقدرة على التسليم شرعاً وعقلاً أما عقلاً فواضح، وأما شرعاً فإن تأكيد الشرع وأمره بالتسليم لا يوجب العجز عن التسليم، وهذا كالشرط فى ضمن العقد أو النذر أو العهد أو اليمين إذا تعلق بالواجب مع اعتبار القدرة فى متعلقاتها.

[مسألة ٧٥] هل يجب قبول الإجارة لتحصيل الاستطاعة، أم لا؟

مسألة ٧٥- قال فى التذكرة: (لو طلب من فاقد الاستطاعة إيجار نفسه للمساعدة فى السفر بما تحصل به الاستطاعة لم يجب القبول؛ لأنّ تحصيل شرط الوجوب ليس بواجب. نعم، لو آجر نفسه بمالٍ تحصل به الاستطاعة أو ببعضه إذا كان مالكاً للباقي وجب عليه الحج) (١).

وقال فى المستند: (و هل يجب إجابة المستأجر وقبول الإجارة قبله القبول (كذا) أم لا؟ المصرح فى كلام الأكثر الثانى؛ لأنه مقدمة الواجب المشروط وتحصيلها

(١)- تذكرة الفقهاء: ١/ ٣٠٢.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٥٤

غير واجب، والحق الأول إذا كان ما استؤجر له مما لا يشق عليه، ويتمشى منه، لصدق الاستطاعة، ولأنه نوع كسب فى الطريق، وقد مر وجوبه فى مثله، وليس القبول مقدمة للواجب المشروط، بل للمطلق؛ لأن مع الفرض تحصل الاستطاعة العرفية فيصير الحج واجباً عليه، وإن توقف إيقاعه على القبول كاشتراط عين الزاد والراحلة. والتحقيق: أن هذه ليست تحصيل الاستطاعة؛ لأنه بعد تمكنه مما استؤجر له يكون له منفعة بدنية مملوكة حاصله له قابلة لإيقاع الحج به فيكون مستطيعاً. لا يقال: فعلى هذا يجب تحصيل مثونة الحج

على كل من قدر على الاكتساب و تحصيل الاستطاعة فيكون الحج واجباً مطلقاً. لأننا نقول: إن كان اقتداره بحيث يصدق معه الاستطاعة العرفية فليسلم الوجوب، ولا يصدق وجوب تحصيل الاستطاعة، ولا ضير فيه، وإلا فلا دليل على وجوب الاكتساب؛ لأن ما نقول بوجوبه هو ما اجتمع مع صدق الاستطاعة العرفية (١).

و يستفاد من تمام كلامه اختلافه مع المشهور في بيان معنى الاستطاعة المالية، وأنها حاصله إذا كان له الاقتدار و التمكن بالسهولة على تحصيل الزاد و الراحلة و لو بيع أمواله أو إجارته أو إجارته نفسه، فالتاجر الذي تحصل له الفائدة بحضوره المعتاد و المتعارف في السوق مستطيع يستقر عليه الحج إن جلس في بيته و ترك ما كان مستمراً عليه ملتزماً له بحسب العادة. و مثله من كان شغله شراء الأمتعة و بيعها نقداً و نسيئاً و أمكن له أن يشتري متاعاً بألف نسيئاً و يبيعه بألفين فهو مقدم على ذلك عادة و تركه خلاف العرف و العادة، فإن كان مثل هذا البيع و الشراء وافياً لمصارف الحج يعد في العرف مستطيعاً بنفس حصول إمكان ذلك له يجب عليه، كما يجب بيع ماله المملوك لصرفه في الحج.

(١) - مستند الشيعة: ١٦١ / ٢.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٥٥

و أيضاً ما الفرق بين وجوب إجارة ماله و عبده و دابته و بين وجوب إجارة نفسه؟ فإن كان في الأول مستطيعاً فليكن في الثاني أيضاً كذلك، و كيف لا يكون من كان له حرفة و صنعة يملك بذلها بالسهولة أضعاف ما يفي للحج مستطيعاً عند العرف؟ فالأقوى القول بالتفصيل و إحالة الأمر في حصول الاستطاعة إلى العرف.

و يمكن أن يقال: إن الاستطاعة المشروط بها وجوب الحج ليست عرفيةً و لا عقليةً، بل هي استطاعة خاصة مستفادة من الأدلة، و هي أن يكون الشخص واجداً لما يحج به عيناً كالزاد و الراحلة، أو بدلاً كأن كان له من النقود ما يمكن له شراء الزاد و الراحلة به، أو من العروض ما يمكن له مبادلتها بعين الزاد و الراحلة، أو بنقده يشتريهما به. فإن كنا نحن و الآيئة الكريمة فيجوز لنا أن نحملها على الاستطاعة العرفية، و لكن بعد ما فسرت الآية - من الذين لهم عليهم السلام دون غيرهم كان من كان - بمن كان له زاد و راحلة، أو من كان له مال، أو ما يحج به، أو القدرة في المال، أو اليسار في، المال أو عرض المال له فلا استطاعة المالية و البذلية لا تشمل على من لم يكن عنده المال بالفعل و إن كان قادراً على تحصيله بالكسب و الصنعة و إجارة نفسه للخدمة.

و أما ما قيل من أن منافع الأبدان كمنافع الأعيان فكما يكون الشخص مالكاً لمنافع عقاراته و سياراته و غيرها يكون مالكاً لمنافع بدنه فيؤجره و يتصرف فيه كما يؤجر داره و يتصرف فيها، فكما إذا كان له مال لا يمكن له تبديل عينه ببيعه بما يفي للحج، و لكن يمكن إجارته بما يفيه يكون مستطيعاً يجب عليه الحج و يجب عليه إجارة ذلك المال كذلك يجب عليه إجارة نفسه لسلطانه عليها كسلطانه على

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٥٦

إجارة ماله. (١)

فيمكن أن يجاب عنه: بأن سلطان الشخص على نفسه و كونها تحت اختياره لا يعني به مالكيته لها كمالكيته لداره و دابته، و ليس ملكيتها له ملكية اعتبارية تتبعها ملكية منافعها، كذلك فليس له بيعها كما يكون له بيع داره و دابته، فهذه الملكية و السلطنة ليست كملكية الدار و الدابة، و ليس صاحبها مالكاً و واجداً لشيء خارجي عند العرف كواجد المال الذي يفي بالحج.

و الحاصل: أن قياس منافع الأبدان بمنافع الأموال المملوكة و ترتيب حكم الثانية على الاولى قياس مع الفارق، و إلا فلا ينحصر حصول الاستطاعة بأن يستأجره أحد للخدمة، بل هي تحصل للقادر على الخدمة مطلقاً، و يجب عليه عرض نفسه للإجارة على الأشخاص، كما يجب عليه عرض ماله للبيع لتحصيل ما ينفقه في الحج.

و على كل ذلك فالأقوى ما هو مختار المشهور، وإن لا ينبغي ترك الاحتياط في بعض موارد، كما إذا كان الشخص شغله خدمة المسافرين في الأسفار فطلب منه الخدمة في سفر الحج فإنه لا ينبغي له رده، وقبول ذلك من الآخرين للسفر إلى صقع آخر سيما إذا كان ما يعطى للخدمة في طريق الحج أكثر و كانت الخدمة عليه أسهل.

[مسألة ٧٦] إيجار النفس للنيابة عن الغير في الحج بأجرة تفي للحج،

مسألة ٧٦- يجوز لغير المستطيع إيجار نفسه للنيابة عن الغير بأجرة تفي للحج غير أنه لا يصير بها مستطيعاً لحجة الإسلام. و ذلك لعدم إمكان حصول الاستطاعة بها؛ لأنها متوقفة على صحة الإجارة،

(١)- معتمد العروة: ١/ ١٩٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٥٧

و صحة الإجارة متوقفة على عدم وجوب الحج عليه، و هو متوقف على عدم حصول الاستطاعة، فحصول الاستطاعة متوقف على عدمه، و هو محال.

نعم، لو كانت الإجارة مطلقاً غير مقيدة بهذه السنة تحصل له الاستطاعة، و لا يجوز له تأخير الحج، و أما حكم العام القابل في الصورة التي يجب عليها الحج النيابي فظاهر؛ لأنه يدور مدار بقاء الاستطاعة أو تجددتها له.

[مسألة ٧٧] من حج متمسكاً

مسألة ٧٧- لا ريب في عدم إجزاء حج المتمسك عن حجة إسلامه.

لأن إجزاء غير المأمور به عن المأمور به يحتاج إلى دليل و هو مفقود، مضافاً إلى أن الأدلة الدالة على وجوب الحج بالاستطاعة المالية أو البدلية تدل بإطلاقها على وجوب حجة الإسلام عند حصولها، سواء حج متمسكاً أم لا. و الظاهر أنهم لم يختلفوا في عدم إجزاء حج النائب أيضاً عن حجة إسلام نفسه، إلا أن الأخبار قد اختلفت بظاهرها في ذلك، فإنها على طائفتين:

الاولى: ما دلت على عدم الإجزاء الذي هو مقتضى القاعدة أيضاً:

فمنها: ما رواه الشيخ: بإسناده، عن موسى بن القاسم «١»، عن محمد بن سهل «٢»، عن آدم بن علي «٣»، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «من حج عن إنسان و لم يكن له مال يحج به أجزأت عنه حتى يرزقه الله ما يحج به و يجب عليه الحج» «٤». و ظاهره عدم الإجزاء و وجوب الحج عند الاستطاعة.

(١)- من كبار الطبقة السابعة.

(٢)- ابن اليسع الأشعري، من السادسة أو السابعة.

(٣)- من السادسة، لم يذكر فيه مدح و لا ذم.

(٤)- وسائل الشيعة: ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٥٨

و منها: ما رواه الكليني: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد و سهل بن زياد جميعاً، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن علي

بن أبي حمزة، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو أن رجلاً معسراً أحجّه رجل كانت له حجة، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحج» (١). بناءً على أن المراد من الإحجاج فيه النيابة لا البذل، وهو خلاف الظاهر. فالعمدة في ذلك هو خبر آدم بن علي، وسنده مطعون فيه بآدم بن علي فإنه مجهول، وبمحمد بن سهل لأنه لم يوثق ولم يرد فيه مدح، وإن ذكره البهبهاني قدس سره بالوثاقة وورود المدح فيه لعدم إثبات ذلك.

وفيه: أن ضعف سنده منجبر بعمل الأصحاب، مضافاً إلى أن محمد بن سهل هذا هو محمد بن سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد الأشعري القمي، أبوه ممدوح بأنه ثقة ثقة، وهو من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا عليهما السلام، بل له الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام، ومحمد بن سهل هذا ابنه من أصحاب الرضا عليه السلام، وله مسائل عنه، وله كتاب، وهو من رواة النصّ على أبي جعفر عليه السلام، وفي شيوخه طائفة من الأعظم، كأبيه، وإبراهيم بن أبي البلاد الثقة من أصحاب الأئمة: الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، وله أصل يرويه عنه محمد بن سهل هذا ومن شيوخه زكريا بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري القمي الموصوف بجلالة القدر وعظم المنزلة، وهو ابن عم سهل والد محمد، ومن شيوخه عبد الله بن بكير الذي هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، ومن شيوخه الحسن بن سري من شيوخ الحسن بن محبوب وغيرهم، ومن تلامذته وممن أخذ الحديث منه أحمد بن محمد بن عيسى شيخ القميين وجههم، و... ومحمد بن علي بن المحبوب أيضاً شيخ القميين، و... وموسى بن القاسم البجلي الثقة من أصحاب الرضا عليه السلام وغيرهم، وكل ذلك مدح له والوجه لصحة الاعتماد

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٥.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٥٩

على حديثه، فلا ينبغي رد حديث مثله أو التردد في اعتباره.

نعم، يبقى في السند آدم بن علي، ويكفي في جواز الاعتماد عليه رواية محمد بن سهل عنه، ورواية موسى بن القاسم عن محمد روايته الظاهرة في أنهما كانا يعرفانه فاعتمدا على روايته، مضافاً إلى أن ضعف السند به منجبر بعمل الأصحاب. هذا بعض الكلام في الطائفة الاولى.

و أما الطائفة الثانية أي ما ورد في أجزاء الحج النيابي عن حجة الإسلام:

فمنها: صحيحتا معاوية بن عمار، إحداهما عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «حج الصرورة يجزى عنه وعن حج عنه» (١).

و ثانيتهما: أيضاً عنه عليه السلام قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج عن غيره يجزيه ذلك عن حجة الإسلام؟ قال: نعم» (٢).

ومنها: صحيحة جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل ليس له مال حج عن رجل، أو أحجه غيره ثم أصاب مالاً هل عليه الحج؟ فقال: يجزى عنهما جميعاً» (٣).

ومنها: ما رواه الشيخ في التهذيب قال: روى أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الحافظ (٤)، قال: حدثني القاسم بن محمد بن الحسين الجعفي (٥)، قال: حدثنا

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٦.

(٤) - أبو العباس، جليل القدر، عظيم المنزلة، أمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أكثر من أن يذكر، حكى عنه أنه قال: أحفظ مائة

وعشرين ألف حديث بأسانيدھا و اذا كر بثلاثمائة ألف حديث، و هو زیدی جارودی، و هو من شیوخ الكلینی، و من الثامنة.

(٥) - من السابعة، لم يذكر ترجمته فی جامع الرواة.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٦٠

عبد الله بن جبلة «١»، قال: حدثنا عمرو بن إلياس «٢»، قال: «حج بي أبي و أنا ضرورة و ماتت امي و هي ضرورة، فقلت لأبي: إني أجعل حجتي عن إمامي، قال: كيف تكون هذا و أنت ضرورة و امك ضرورة؟ قال: فدخل أبي على أبي عبد الله عليه السلام و أنا معه فقال: أصلحك الله، إني حججت بابني هذا و هو ضرورة و ماتت امه و هي ضرورة فزعم أنه يجعل حجته عن أمه فقال: أحسن، هي عن امه فضل و هي له حجة» «٣».

أقول: الذي ينبغي أن يقال في هذه الروايات: منع صراحتها على الإجزاء و إن صرح بعض الأعلام «٤» بصراحة صحيحتي عمار على الإجزاء، و إليك تفصيل ذلك:

أما صحيحتي عمار الأولى فيمكن أن يكون المراد منها: أن الضرورة إذا حج عن نفسه يجزيه، و إذا حج عن غيره أيضاً يجزي عن ذلك الغير، و كأن هذا لدفع كراهة نيابة الضرورة، أو عدم إجزاء حجه عن المنوب عنه، أو يكون أنه يكتب له و يثاب عليه، أو يجزي عن الحج المندوب الثابت عليه إذا تركه و أتى به للغير، لا- أنه يجزي عن حجه الواجب الثابت عليه إذا تركه و أتى به للغير، و ظاهر الإجزاء هو الإجزاء عما ثبت عليه لا ما يثبت عليه في المستقبل، و لذا يحمل على المندوب.

و أما صحيحته الثانية فلا دافع؛ لاحتمال أن يكون المراد من الضمير في «يجزي عنه» الغير المذكور قبله و راجعاً إليه مضافاً، إلى أنه لو أخذنا باحتمال دلالتها على إجزائه عن حجة إسلام النائب يلزم أن نقول به و لو كان عليه حجة الإسلام بالفعل و لم يقل به أحد.

(١) - من السادسة، ثقة.

(٢) - من الخامسة، روى عن الصادقين عليهما السلام، له كتاب.

(٣) - تهذيب الأحكام: ٨ / ٥ ح ٢١.

(٤) - راجع معتمد العروة: ١ / ١٩٩.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٦١

و على هذا لا يقال: إن مقتضى الجمع بينهما و بين خبر آدم بن علي حمل خبر آدم على الاستحباب و حمل الصحيحتين على الإجزاء؛ لمنع صراحتهما بما ذكر.

و أما خبر جميل فاشتماله على اضطراب متنه يمنع عن الاحتجاج به، فإن السؤال راجع إلى إجزاء حج الرجل عن الآخر عن حج نفسه، و هو- أي السائل- يعلم إجزائه عن الآخر، و إلى كفاية حج من أحجه غيره ليحج لنفسه من الحج ثانياً، و بعد حصول الاستطاعة فهل قوله: «يجزي عنهما جميعاً» يكون جواباً عن كلا الشقين، أي إجزاء حج من حج عن غيره عن حج نفسه، و حج من أحجه غيره لنفسه عن الحج ثانياً؟ فقوله: «يجزي عنهما جميعاً» لا- يكون جواباً عن كليهما، و إن كان جواباً عن أحد الشقين يبقى الجواب عن الآخر بحاله، لأنه إن كان جواباً عن حج من حج لغيره يبقى الشق الآخر و هو السؤال عن الإحجاج بلا جواب، و لو كان الجواب بدل قوله: «يجزي عنهما جميعاً» «لا» أو «ليس عليه الحج» كان تاماً و عن تمام السؤال.

و على كل حال فالظاهر أن الراوى نقل السؤال و الجواب بالنقل بالمضمون و أجمل في نقل السؤال، و لعله لم ينقل أيضاً كلام الإمام عليه السلام بلفظه فصار الحديث مضطرب المتن.

و أما حديث عمرو بن إلياس فمضافاً إلى ضعف سنده فلا يدل على إجزائه عن حجة الإسلام، مضافاً إلى أنه معارض بصحيح ابن مهزيار «١» و مكاتبة بكر بن صالح «٢» و مكاتبة إبراهيم بن عتبة «٣».

هذا، وقد ظهر من جميع ما ذكر عدم وجود حديث ظاهر الدلالة على

(١)- من الطبقة السابعة، لم يذكر ترجمته في جامع الرواة.

(٢)- من السادسة، ثقة.

(٣)- من الخامسة، روى عن الصادقين عليهما السلام، له كتاب.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٦٢

الإجزاء دلالة يخرج بها عن القاعدة وإطلاق ما دل على وجوب حجة الإسلام لنفسه على المستطيع، فضلاً عن أن يكون صريحاً في ذلك، فالحكم ما عليه المشهور أو المجمع عليه أخذاً بالإطلاق المذكور وبخبر آدم بن علي. والله هو العالم.

[مسألة ٧٨] اعتبار مؤنة العيال في الاستطاعة

مسألة ٧٨- يعتبر في حصول الاستطاعة المشروط بها وجوب الحج أن يكون واجداً لما يمون به عياله حتى يرجع، وإلا لا يصدق الاستطاعة، سواء كان المعتبر الاستطاعة العرفية، أو الاستطاعة الشرعية الخاصة المستفادة من الأحاديث المفسرة للآية الكريمة. أمّا بحسب العرف فإنه لا يعدّ عند العرف من كان فاقداً لنفقة عياله و واجداً لمال يفي للسفر وللحج مستطيعاً له و للسفر. و أمّا بحسب الأحاديث فإنها دلت على اعتبار كون الشخص ذا يسر و يسار و ذا مال، و من كان فاقداً لما يمون به عياله ليس موسراً و لا- ذا مال، و ما يدل على كونه واجداً للزاد و الراحلة يستفاد منه أن يكون الشخص من جهة الملاءة بحيث كان له زائداً على ضروريات معاشه مصارف الحج من الزاد و الراحلة.

هذا، مضافاً إلى دلالة خبر أبي الربيع الشامي على ذلك، وإليك لفظه من الكافي الشريف: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن خالد بن جرير، عن أبي الربيع الشامي قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل: «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» فقال: ما يقول الناس؟ قال: فقيل له: الزاد و الراحلة قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: قد سئل أبو جعفر عليه السلام عن هذا فقال: هلك الناس إذاً، لئن كان من كان له زاد و راحلة قدر ما يقوت عياله و يستغنى به عن الناس ينطلق فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٦٣

إليه فيسلبهم إياه لقد هلكوا، فقيل له: فما السبيل؟ قال: فقال: السعة في المال إذا كان يحج ببعض و يبقى بعضاً يقوت به عياله، أ ليس قد فرض الله الزكاة فلم يجعلها إلا على من يملك مأتى درهم؟». (١)

و رواه الشيخ في التهذيب «٢» و فيه «ينطلق إليهم»، و في الاستبصار «٣» «ينطلق إليه» و الصدوق في الفقيه «٤» و لفظه «ينطلق إليه». و في المقنعة «٥» بعد قوله: «و يستغنى به عن الناس»، «يجب عليه أن يحج بذلك ثم يرجع فيسأل الناس بكفه لقد هلك إذاً» و أيضاً: «يقوت به نفسه و عياله».

ثم إن الظاهر أنه لا فرق في دخالة ذلك في حصول الاستطاعة بين من يجب نفقته و غيره ممن يكون نفقته عليه عرفاً، فالمدار على العيال العرفي.

[مسألة ٧٩] اعتبار الرجوع إلى الكفاية في حصول الاستطاعة

مسألة ٧٩- هل يكون الرجوع إلى الكفاية من صنعة أو زراعة أو تجارة معتبراً في حصول الاستطاعة، أم لا؟ الظاهر أنه إذا كان بصرفه ما عنده في الحج يرجع و ليس له ما يمون به نفسه و عياله يكون حاله حال من كان فاقداً لمؤنة عياله مدة

ذهابه و إياه ليس ذا يسر و يسار و السعة فى المال، فلا يكون من كان مثلاً ذا ضيعة يصرف غلته فى نفقة أهله

(١) - الكافى: ٢٦٥ / ٤.

(٢) - تهذيب الأحكام: ٥ / ٥.

(٣) - الاستبصار: ١٣٧ / ٢.

(٤) - من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٢٥٦.

(٥) - المقنعة: ٣٨٥.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٦٤

و عياله لا يجد مالاً غيرها مستطيعاً للحج ببيع هذه الضيعة، و ليست هى إلا مثل دار سكناه.

و يدل على ذلك مضافاً إلى ما ذكر: رواية أبى الربيع الشامى بإلغاء الخصوصية و الدلالة المفهومية، بل و بالدلالة المنطوقية على رواية المقنعة: «يجب عليه أن يحج بذلك ثم يرجع فيسأل الناس بكفه لقد هلك إذا» فإن هذه الزيادة تدل على اعتبار الرجوع بالكفاية حتى لا يرجع و يسأل الناس.

و خبر الأعمش المروى عن الخصال الذى رواه الصدوق عن أربعة من مشايخه فى الحديث و ترضى عليهم بالسند المتصل إلى الأعمش (سليمان بن مهران) و هو حديث شرايع الدين الطويل، قال الصادق عليه السلام فيه: «و حج البيت واجب على من استطاع إليه سبيلاً، و هو الزاد و الراحلة مع صحة البدن، و أن يكون للإنسان ما يخلفه على عياله و ما يرجع إليه بعد حجه».

و لا يضر بالاعتماد عليه شمول سنده على ما قاله البعض على عدة من المجاهيل، و قد اعتمد الصدوق قدس سره عليهم فى روايات متعددة فى الفقيه و الخصال و الأمالى.

و قد استند بعض الأعلام لعدم وجوب الحج إذا صار سبياً لعدم الرجوع إلى الكفاية إلى قاعدة «نفى الحرج» لزعمه حصول الاستطاعة لمن لم يرجع إلى الكفاية. «١»

و فيه: ما سمعت من نفى حصول الاستطاعة بدون الرجوع إلى الكفاية، مضافاً إلى أن لازم هذا نفى الوجوب، فيلزم إن تحمل المكلف الحرج و أتى بالحج أن يكون مجزياً عن حجة إسلامه، و لا أرى أنه يلتزم بذلك. و الله هو العالم.

(١) - معتمد العروة: ٢٠٣ / ١.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٢٦٥

[مسألة ٨٠] هل تحقق الاستطاعة بأخذ الحقوق الشرعية؟

مسألة ٨٠- إذا كان الشخص ممن يعيش بالوجوه المنطبقة عليه كالأخماس و الزكوات و الصدقات و عوائد الأوقاف و الوصايا فهل يجب عليه الحج إذا حصل له مئونة الذهاب و الإياب و نفقة العيال؟

الظاهر حصول الاستطاعة لمن كان معنوياً ببعض العناوين المأخوذة فى مصارف الأوقاف و الوصايا مما لا يعتبر فى استحقاقه له الفقر، مثل الوقف على الأولاد، أو سكان المدرسة، أو مؤذن المسجد، و نحو ذلك فإنه يرجع إلى الكفاية مثل من كان له ضيعة أو حرفة.

و أما إذا كان المعبر لمن يأخذها الفقر و الحاجة كالأخماس و الزكوات فهل يجب عليه الحج بحصول نفقة الذهاب و العود و نفقة العيال عنده لأنه يستمر إعاشته بما كان يعيش به و لو بالاستعطاء و السؤال؟ وجهان، بل قولان.

و الظاهر أن المسألة تبنى على المختار فى وجه اعتبار الرجوع إلى الكفاية، فإن كان وجهه عدم حصول الاستطاعة به فيقال بعدم

حصولها له، وإن كان وجهه وقوع الشخص في الحرج ونفي وجوب الحصول بالاستطاعة بقاعدة نفي الحرج فيمكن أن يقال: إنه يدور مدار وقوعه في الحرج، فمن لم يقع فيه بواسطة اعتياده بصرف الزكوات وأخذ الصدقات وأخذ الأخماس يجب عليه الحج، فيلاحظ في نفي الوجوب وعدمه حصول الحرج وعدمه، ويختلف ذلك بحسب الأشخاص.

[مسألة ٨١] هل يجوز للوالد أن يأخذ ما يحج به من مال ولده؟

مسألة ٨١- لا إشكال في أنه لا يجب على الوالد بذل ما يحج به لولده كما لا يجب على الولد أيضاً أن يبذل ذلك لوالده ولا يجوز له أن يأخذه

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٦٦

من مال والده.

كل ذلك للأصل، وفي خصوص الأخير للنصوص الخاصة مثل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «في كتاب على عليه السلام: إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلّا بإذنه». «١»

وصحيحة سعيد بن يسار، عن أبي عبد الله عليه السلام: «وليس للولد أن يأخذ من مال والده إلّا بإذنه» «٢»، فلا إشكال في هذا الحكم. إنما الكلام في حكم أخذ الوالد من مال ولده، والكلام فيه يقع في مقامين:

الأول: في جواز تصرفه في غير مورد الحج وغير نفقته الواجبة عليه، فاعلم أنه قد ادعى الاتفاق من الجميع على عدم الجواز.

وفي الحدائق (إنّ ظاهر كلمات الأصحاب الاتفاق على عدم القول بها). «٣»

فعلى هذا الروايات الدالة على جوازه لا يحتج بها فإنها مضافاً إلى معارضة ما دل على المنع لها معرّض عنها لم يعمل بها الأصحاب.

فعمدّة الكلام تجري في المقام الثاني، وهو أخذ الوالد من مال ولده ليحج به، وفيه قولان:

القول الأول: ما اختاره الشيخ قدس سره في النهاية والخلاف والتهذيب والمبسوط، والقاضي في المهذب، وهو الجواز، بل الوجوب.

قال في النهاية: (و من لم يملك الاستطاعة و كان له ولد له مال وجب عليه أن

(١)- وسائل الشيعة: ب ٧٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢)- وسائل الشيعة: ب ٣٦ من أبواب وجوب الحج ح ١. و سعيد بن يسار ثقة، له كتاب، من الطبقة الخامسة.

(٣)- الحدائق الناضرة: ١١٢ / ١٤.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٦٧

يأخذ من مال ابنه قدر ما يحج به على الاقتصاد و يحج). «١»

وقال في الخلاف: (إذا كان لولده مال روى أصحابنا أنه يجب عليه الحج و يأخذ منه قدر كفايته و يحج به، و ليس للابن الامتناع منه، و خالف جميع الفقهاء في ذلك، دليلنا: الأخبار المروية في هذا المعنى من جهة الخاصة قد ذكرناها في الكتاب الكبير، و ليس فيها ما يخالفها تدل على إجماعهم على ذلك. و أيضاً قوله عليه السلام: «أنت و مالك لأبيك»، فحكم له أن ملك الابن مال الأب و إذا كان له فقد وجد الاستطاعة و وجب عليه الحج). «٢»

وقال في التهذيب: (فإن كان الرجل لا مال له و لولده مال فإنه يأخذ من مال ولده ما يحج به من غير إسراف و تقتير، يدل على ذلك ما رواه موسى بن القاسم)، «٣» ثم ذكر الحديث، و يأتي تمامه إن شاء الله.

وقال في المبسوط: (و قد روى أصحابنا أنه إذا كان له ولد له مال وجب عليه أن يأخذ من ماله ما يحج به و يجب عليه إعطاؤه). «٤»

و قال القاضي ابن البراج في المذهب: (و من لم يقدر على الزاد و الراحلة و كان له ولد له مال جاز أن يأخذ من ماله مقدار ما يحج به على الاقتصاد) «٥».

و قال المفيد في المقنع - على ما حكى عنه في الحقائق إلا أنا لم نجده في كتاب حجه -: (و إن كان الرجل لا مال له و ولده مال فإنه يأخذ من مال ولده ما يحج به

(١) - النهاية: ٢٠٤.

(٢) - الخلاف: ٣٧٣ / ١.

(٣) - تهذيب الأحكام: ١٥ / ٥.

(٤) - المبسوط: ٢٩٩ / ١.

(٥) - المذهب: ٢٦٧ / ١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٦٨

من غير إسراف و تقتير). «١»

القول الثاني: ما لعله هو المشهور بين المتأخرين، و هو عدم جواز أخذ الوالد من مال الولد.

أقول: وجه القول بالجواز: صحيح سعيد بن يسار الذي رواه في التهذيب، عن موسى بن القاسم، عن صفوان، عن سعيد بن يسار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يحج من مال ابنه و هو صغير؟ قال: نعم، يحج منه حجة الإسلام، قلت: و ينفق منه؟ قال: نعم، ثم قال: إن مال الولد لوالده، إن رجلاً اختصم هو و والده إلى النبي صلى الله عليه و آله ففضى أن المال و الولد للوالد».

و قد روى عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حكم، عن عمرو بن حفص، عن سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام مثله. «٢»

و هذا الحديث ردّ أولاً: بأنه أخص من مدعى القائل بالجواز؛ لأن مورده الولد الصغير.

و يردّ ذلك ما في ذيل الرواية من الاستدلال بقول النبي صلى الله عليه و آله، غير أنه يُردّ أيضاً برواية الحسين بن أبي العلاء قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما يحل للرجل من مال ولده؟ قال: قوته بغير سرف إذا اضطر إليه، قال: فقلت له: فقول رسول الله صلى الله عليه و آله للرجل الذي أتاها فقدم أباه فقال له: أنت و مالك لأبيك؟ فقال: إنما جاء بأبيه إلى النبي صلى الله عليه و آله فقال: يا رسول الله صلى الله عليه و آله هذا أبي و قد ظلمني ميراثي من أمي فأخبره الأب أنه قد أنفقه عليه و على نفسه، فقال: أنت و مالك لأبيك و لم يكن عند الرجل شيء، أو كان رسول الله صلى الله عليه و آله يحبس الأب للابن». «٣»

(١) - الحقائق الناضرة: ١٠٩ / ١٤.

(٢) - تهذيب الأحكام: ١٥ / ٥.

(٣) وسائل الشيعة: ب ٧٨ من أبواب ما يكتسب به ح ٧.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٦٩

قال في الحقائق: (و هذا الخبر و إن كان سنده ضعيفاً في الكتابين المذكورين (الكافي و الفقيه) إلا أن الصدوق رواه أيضاً في كتاب معاني الأخبار عن أبيه، عن أحمد بن إدريس «١» قال: حدثنا محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن الحسين ابن أبي العلاء و هو ظاهر الصحة إلى الحسين و حسن به). «٢»

و ثانياً: بحمله على أخذه من مال ابنه قرضاً و استدائنه كما في الدروس.

و ثالثاً: بأن هذا الحديث من جملة الروايات الدالة على جواز أخذ الوالد من مال الولد المعارضة بالروايات الدالة على عدم الجواز والطائفة الاولى معرض عنها.

و قال في الحقائق: (اتفاق الطائفة المحقة قديماً و حديثاً على عدم العمل بأخبار جواز الأخذ، مضافاً إلى مخالفتها لمقتضى القواعد الشرعية) (٣)

و اشتمال هذا الخبر بالحج ليس لخصوصية الحج، بل ذكر الحج فيه تمثيلاً، كخبر الجارية، و خبر العتق ذكر هذا أيضاً في الحقائق. و أما وجه القول بعدم الجواز فيكفي فيه إطلاق ما يدل من الكتاب و السنة على حرمة مال الغير إلا بطيب نفسه، و بالتجارة عن تراض، مضافاً إلى الإطلاقات الدالة على حرمة أخذ الوالد من مال ولده.

فإن قلت: إذا كان الخبر واجداً لشرائط الاعتبار فسقوطه عن الحجية بالإعراض كلاً أم بعضاً يدور مدار ذلك، فإن كان بكل مضمونه معرضاً عنه فهو، و إلّا فحجته بالنسبة إلى المضمون الذي لم يثبت الإعراض عنه باقية على حالها. و إن شئت قلت: إن ما ثبت من عدم عمل القوم بالطائفة المجوزة هو في غير

(١)- من صغار الطبقة الثامنة، ثقة فقيه، كثير الحديث.

(٢)- الحقائق الناضرة: ١١٣/١٤.

(٣)- الحقائق الناضرة: ١١٥/١٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٧٠

حج الوالد من مال الولد و إنفاقه منه في معيشته على وجه الاقتصاد، و على هذا فيقيد إطلاق الأدلة المانعة بذلك. و بالجملة: أن كان رفع اليد عن الأخبار المجوزة لأجل الإعراض عنها فنقول: لم يثبت إعراضهم بقول مطلق، بل الثابت خلافه. قلت: نعم، الأمر كما ذكر لو لم تكن إلا الطائفة المجوزة، أما مع وقوع التعارض بينها و بين الطائفة المانعة فلم يعلم أن عدم العمل بالطائفة المجوزة كان لإعراضهم عنها، بل ربما كان ذلك من أجل تعارضهما و تساقطهما عن الحجية به، أو لترجيح الطائفة المانعة على الأخرى لكونها موافقةً للكتاب و السنة، و لكون الطائفة المجوزة موافقةً للتقية و على هذا تسقط المجوزة بتمامها عن الحجية. و الله العالم.

[مسألة ٨٢] إذا حج المستطيع بغير ماله أو متسكعاً

مسألة ٨٢- لا يجب على المستطيع أن يحج من ماله، فلو حج ببذل الغير و بنفقته أو متسكعاً يجزيه، بل لو غصب مال الغير و أنفق في سبيل الحج أو غصب عين ما يحتاج إليه من الزاد و الراحلة لا يضر ذلك بصحة حجه إذا لم يكن عين ثوب طوافه و سعيه و هديه مغصوباً و إن كان ثمنها مغصوباً و لكن اشتراها بالذمة و بالثمن الكلى، فلا يصح إذا كان عين ثوبه في الطواف و السعي مغصوباً أو اشتراها بعين الثمن المغصوب، سواء قلنا في مسألة اجتماع الأمر و النهي بالامتناع أو بالجواز.

أما على القول بالامتناع و ترجيح جانب النهي فلا ريب في بطلان الطواف و السعي و الحج، و على القول بالجواز أيضاً الحكم هو بطلانها؛ لعدم صلاحية ما يكون ملازماً لما يبعد عن المولى للتقرب به إليه.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٧١

و يمكن أن نقول في خصوص السائر في الطواف- بناءً على اعتبار السترة فيه كالصلاة بل و في لباسه بناءً على اعتباره في الطواف:- إن ما هو المأمور به في الطواف لا يمكن أن يكون بالحرّم، فلا يكون مصداقاً للواجب، فهو خارج عن كونه مأموراً به و عن محل النزاع في مبحث اجتماع الأمر و النهي، و أما اللباس غير السائر- على القول باعتبار خصوص السائر في الطواف- و لباس الساعي و ساتره

فهما واردان في المبحث المذكور، فبحث فيه أن مثل الطواف المأمور به أو السعي مع اللباس المغصوب هل يتحد مع الغصب، أو يسرى النهى عنه إلى الطواف و السعي المأمور بهما، أم لا؟

نعم، يدخل تمام المسألة في النزاع إن قيل بعدم اعتبار الساتر في الطواف مطلقاً، أو كفاية ستر العورة بمثل اليد أو الحشيشي أو غيرهما. و أما لباس الإحرام فالظاهر أن غصبيته لا تمنع من تحقق الإحرام فيه فلا يضر بصحة الإحرام، كما يأتي - إن شاء الله تعالى - في المسائل الآتية، كما لا يضر بصحة الحج، إلا أنه حيث يكون واجباً من واجبات الحج يجب الإتيان به بالثوب المباح. اللهم إلا أن يمنع ذلك أيضاً، غير أن ستر العورة حيث يكون واجباً على الرجال، بل و ستر سائر البدن إذا كان في معرض نظر الناظر المحترم و حيث لا يجوز لهم المخيط وقع العادة على لبس ثوبي الإحرام. و سيأتي تمام الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

[مسألة ٨٣] الاستطاعة البدنية

إشارة

مسألة ٨٣- لا ريب و لا خلاف في الجملة في اشتراط وجوب الحج بالاستطاعة البدنية، فالمريض الذي لا يقدر على الركوب على المركب

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٧٢

المحتاج إليه للسير إلى الحج لا يجب عليه الحج بالمباشرة. غير أنه وقع الكلام بينهم في أن عدم الوجوب عليه هل هو أعم من المباشرة و التسبب، أو أنه مختص بصورة المباشرة؟ أما إذا أمكن له التسبب بالاستئابة يجب عليه أن يستتب.

نعم، لو كان له الاستطاعة المالية بما يكفي للحج بمباشرة و لا يكفي للاستئابة فلا كلام في سقوطه عنه مطلقاً. و أما وجوبه على العاجز من المباشرة إذا حصلت له الاستطاعة المالية للاستئابة دون المباشرة فلعل حكمه يظهر ممّا نذكره في المباحث الآتية.

ثم إن مقتضى الأصل في المسألة عدم وجوب الاستئابة على العاجز من المباشرة كسائر التكاليف، و على هذا لا حاجة إلى إقامة الدليل على عدم الوجوب إن لم يتم الاستدلال للوجوب بما استدل له.

و حيث إن للمسألة ربطاً تاماً بمسألة وجوب الاستئابة على من استقر عليه الحج ثم عجز عن إتيانه بالمباشرة ربما يقال بأن الأولى تقديم البحث عن هذه المسألة، ثم البحث عن مسألتنا هذه إن انتهينا في تلك المسألة إلى وجوب الاستئابة، و إلّا فلا يبقى مجال للبحث عن وجوبها في مسألتنا هذه لأن القول بعدمه فيها أولى.

و لكن يجرى في تقديم البحث عن مسألتنا هذه على الأخرى أيضاً أن البحث إن انتهى فيها إلى وجوب الاستئابة لا يبقى مجال للبحث عنه في تلك المسألة؛ لأولوية القول به فيها عن مسألتنا.

مضافاً إلى أن القول بعدم الوجوب في المسألتين موافق للأصل، و إنما نفحص فيهما عن الدليل على الوجوب، فإن وصلنا إليه في مسألتنا يكفينا في المسألة الأخرى، بخلاف إن وجدناه في تلك المسألة فإنه لا يغنينا عن الفحص عن الدليل

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٧٣

على الوجوب في مسألتنا، و على كل حال فكلما يقع في مقامين:

المقام الأول: في من حصل له الاستطاعة المالية الوافية للحج بالمباشرة و الاستئابة و عجز عن الحج في سنة الاستطاعة، و الكلام فيه

يقع في موضعين:

□
الأول: في أقوال الأصحاب رضوان الله تعالى عليهم:

فنقول: حكى في الجواهر القول بالوجوب: عن الإسكافي والشيخ وأبي الصلاح وابن البراج، والحسن في ظاهره، والفاضل في التحرير والميل إليه في منتهاه، وظاهر المحقق في الشرائع، والإجماع من الخلاف «١».

وإليك عبارة بعضهم: قال أبو الصلاح في الكافي: (و من تعلق عليه التمكن بالسعة في المال و منعه مانع فليخرج عنه نائباً يدفع إليه من ماله ما يكفيه لنفسه و أهله). «٢»

وقال الشيخ في النهاية: (فإن حصلت الاستطاعة و منعه من الخروج مانع من سلطان أو عدو أو مرض و لم يتمكن من الخروج بنفسه كان عليه أن يخرج رجلاً يحج عنه فإذا زالت عنه بعد ذلك الموانع كان عليه إعادة الحج ... و إن لم تزل الموانع عنه و أدركه الموت كان ذلك مجزئاً عنه). «٣»

وقال في الخلاف: (مسألة: الذي لا يستطيع الحج بنفسه و أيس من ذلك إما بأن لا يقدر على الكون على الراحلة، أو يكون به سبب لا يرجى زواله و هو العضب و الضعف الشديد من الكبر، أو ضعف الخلقة بأن يكون ضعيف الخلقة في بدنه لا يقدر أن يثبت على مركب يلزمه فرض الحج في ماله بأن يكثر من يحج عنه، فإن فعل ذلك سقط الفرض، و به قال في الصحابة على عليه السلام - إلى أن قال: - دليلنا: إجماع

(١) - جواهر الكلام: ١٧ / ٢٨١.

(٢) - الكافي للحلي: ٢١٩.

(٣) - النهاية: ٢٠٣.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٧٤

الفرقة، و طريقة الاحتياط). «١»

وقال في المبسوط: (المعسوب الذي لا يقدر أن يستمسك على الراحلة من كبر أو ضعف إلّا بمشقة عظيمة و له مال لزمه أن يحج عنه غيره). «٢»

وقال ابن البراج في المهذب: (إذا وجب الحج على المكلف و منعه من الخروج لأدائه مانع من سلطان أو مرض أو عدو - على وجه لا يمكنه معه الخروج لذلك بنفسه كان عليه إخراج نائب عنه). «٣»

وقال المحقق في الشرائع: (و لو منعه عدو أو كان معسوباً لا يستمسك على الراحلة أو عدم المرافق مع اضطراره إليه سقط الفرض، و هل يجب الاستنابة مع المانع من مرض أو عدو؟ قيل: نعم، و هو المروى، و قيل: لا). «٤»

وقال الشهيد في الدروس: (و سادسها: الصحة من المرض و العضب، و هو شرط في الوجوب البدني لا - المالي، فلو لم يتضرر بالركوب وجب). «٥»

وقال في اللمعة: (و في استنابة الممنوع بكبر أو مرض أو عدو قولان، المروى عن علي عليه السلام ذلك). «٦»

القول الثاني: عدم وجوب الاستنابة: و هو على ما في الجواهر «٧» مختاراً بـ ابن إدريس و سعيد، و المفيد في ظاهره، و الفاضل في القواعد، و المختلف و غيرهم. و إليك أيضاً بعض كلمات هؤلاء رضوان الله تعالى عليهم:

(١) - الخلاف: ١٠ / ٣٧٢.

(٢) - المبسوط: ١ / ٢٩٩.

(٣) - المذهب: ١ / ٢٦٨.

(٤) - شرايع الإسلام: ١ / ١٦٥.

(٥) - الدروس الشرعية: ١ / ٣١٣.

(٦) - للمعة / ٥٣.

(٧) - جواهر الكلام: ١٧ / ٢٨٤.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٧٥

قال في السرائر - بعد نقل وجوب الاستنابة عن الشيخ: (هذا غير واضح؛ لأنه إذا منع فما حصلت له الاستطاعة التي هي القدرة على الحج، ولا يجب عليه أن يخرج رجلاً يحج عنه، لأنه غير مكلف بالحج حينئذٍ بغير خلاف، وإنما هذا خبر أورده إيراداً لا اعتقاداً). «١» وقال العلامة في القواعد: (فلا يجب على المريض المتضرر بالركوب والسفر، ولو لم يتضرر وجب، وهل على المتضرر الاستنابة؟ الأقرب العدم). «٢»

وقال في الإرشاد: (لا يجب على الممنوع لمرض أو عدو الاستنابة على رأي). «٣»

القول الثالث: الاستحباب: قال الهذلي في الجامع: (و من كان مريضاً أو منعه ذو سلطان أو عدو من الحج استحب له أن يحج عنه غيره، فإذا زال المانع وجب عليه بنفسه). «٤»

وقد ظهر أن المسألة من حيث الأقوال مختلف فيها لم يقدّم على واحدٍ منها إجماع و اتفاق، وإن كان لا يبعد صحة دعوى الشهرة بين المتقدمين على الوجوب.

و يحتمل أن يكون القول الثالث في خصوص العذر المرجو الزوال دون غيره، فتكون المسألة على قولين.

الموضع الثاني: فيما استدل به أو يمكن الاستدلال به على وجوب الاستنابة من الكتاب والسنة.

أمّا الكتاب فيستدل به أنّ الحج المجعول على الناس أعم مما يقع بالمباشرة أو

(١) - السرائر: ١ / ٥١٦.

(٢) - قواعد الأحكام: ١ / ٧٥.

(٣) - إرشاد الأذهان: ١ / ٣١١.

(٤) - الجامع للشرائع / ١٧٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٧٦

التسيب، فيجب على كل مكلف مستطيع أن يأتي بهذه المناسك بالمباشرة إن كان قادراً بنفسه، وإن كان عاجزاً عنه فبالتسيب، و ليس معنى ذلك التخيير بين المباشرة والتسيب، كالإنفاق على الفقراء، وإشباع الجائع، وإكساء العارى يكون المكلف في فعل هذه الأفعال مخيراً بين الإتيان به بالمباشرة أو بالتسيب، بل معناه وجوبه على القادر بالمباشرة، وعلى العاجز بالاستنابة كالقادر على الطواف وصلاته والعاجز عنهما، وهذا القيد إنما جاء من قبل نفس الحج النيابي حيث لم يشرع للقادر عليه بالمباشرة، بخلاف إطعام المسكين فيحتمل أن يكون معنى «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ»: أن الحج على عهدتهم، فعلى القادر عليه بالمباشرة الحج بنفسه، وعلى العاجز عنه القادر عليه بالتسيب الحج بالتسيب، فالمراد بالناس أعم من القادرين على الحج بأنفسهم ومن القادرين عليه بالاستنابة، فليس المراد بالناس هنا من هذه الجهة طائفة خاصة دون غيرهم بعد ما ثبت بالأدلة إمكان الإتيان بالحج بالاستنابة.

لا يقال: هذا خلاف الظاهر، فإن القدرة على الفعل بالمباشرة شرط لتعلق التكليف به. وبعبارة أخرى: الظاهر أن الفعل المباشري متعلق للتكليف دون الأعم منه ومن التسيبي.

فإنه يقال: هذا إذا لم يعلم جواز تحقق الفعل بالاستئابة، ولا شك في أن المكلف إذا كان عاجزاً عن المباشرة يجوز له الاستئابة وحج البيت بها، إذا فُجِبَ عليه حج البيت كما يجب على القادر، ولتكن الروايات أيضاً كالشرح والتفسير للآية. قد فسرت الاستطاعة في الروايات تفسيراً للآية الكريمة تارة بأن يكون له مال أو زاد وراحلة أو ما يحج به، وأخرى بأن يكون صحيحاً في بدنه مخلى سربه له زاد وراحلة.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٧٧

فيمكن أن يقال في مقام التوفيق بين الطائفتين بقرينة أخبار جواز الحج النيابي: إنَّ المشروط بوجوده وجوب الحج بحيث لا يتخلف وجوبه نيابياً أو مباشرة عنه هو الاستطاعة بالمال، وأما صحة البدن وتخليئة السرب فهما معتبران في القدرة العقلية للحج المباشري الذي هو فرض الواجد لهما.

و عن تفسير غرائب القرآن: (إن الاستطاعة نوعان: استطاعة مباشرته بنفسه، واستطاعة الاستئابة). «١»

وما ذكرناه يمكن استفادته من كلام العلامة قدس سره في التذكرة، فإنه أجاب عمّن يقول بعدم وجوب الاستئابة بعدم حصول الاستطاعة للمنوب عنه بأننا نمنع عدم الاستطاعة؛ لأنَّ الصادق عليه السلام فسرها بالزاد والراحلة. «٢»

فهذا الذي قلناه يستفاد من ملاحظة الروايات والتأمل فيها والتوفيق بينها، إذاً لا وجه لردِّ احتمال أن يكون المراد من حج البيت: الأعم من المباشري منه والنيابي.

هذا، مضافاً إلى أن ما يحتاج إلى التفسير بل إلى التنبيه إليه في الآية هو الاستطاعة المالية الشرعية، وإلا فاشتراط الحج وغيره بالقدرة البدنية وتخليئة الطريق داخل في القدرة العقلية، والإشارة إليهما في الروايات أيضاً لا تكون تفسيراً للاستطاعة المذكورة في الآية، بل يبيّن إيضاحاً، فعلى هذا يجب على العاجز المستطيع الاستئابة.

وفي الختام ننقل ما في مجمع البحرين في هذا الموضوع، قال: (قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» أي من قدر على ذلك. قيل:

(١) - غرائب القرآن للنيشابوري القمي: ١ / ٣٤٥ قال ما هذا لفظه: (و الاستطاعة نوعان: استطاعة مباشرته بنفسه، واستطاعة تحصيله بغيره).

(٢) - تذكرة الفقهاء: ١ / ٣٠٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٧٨

إنها شاملة للمستطيع بنفسه وغيره، فيدخل المعضوب الواجد من يحج عنه وجه التناول، على ما قيل، مع أن قيام فعل الغير مقام فعل الشخص مجاز مبنّى على إعراب الآية وفيه ثلاثة أوجه: أحدها إضافة «حج» الذي هو مصدر إلى المفعول «من» هو الفاعل، وتقديره: أن يحج المستطيع البيت. والثاني كذلك، إلا أن «من» شرطية جزاؤها محذوف، التقدير: من استطاع إليه سبيلاً فليفعل. الثالث بدل بعض من كل. والتقدير: على المستطيع من الناس حج البيت، فعلى الأول يكون الحمل على الأمرين جمعاً بين الحقيقة والمجاز. وعلى الثاني والثالث لا يكون جمعاً بينهما).

وهذا غير ما قلناه، فإننا نحمل الآية على الوجه الثالث، ونقول: إن حج البيت مباشرى واستنابى، والأول يتأتى من الصحيح القادر، والاستنابى من العاجز، فالصحيح القادر على المباشرة يجب عليه الحج بنفسه، والمستطيع العاجز يجب عليه الاستئابة. وينبغي أن يحمل الروايات على هذا المعنى حتى يرتفع كل تهافت ظاهري بينها. والله أعلم.

ومع ذلك نقول: الله وحججه عليهم السلام هم العالمون بأحكامه تعالى وتفسير كتابه، ونعوذ بالله من أن نفسّر القرآن بالرأى والاجتهاد ونقول فيه ما ليس ظاهراً فيه أو لا يدل عليه تفسيرهم، إذاً فلم نقل ما قلناه إلّا على سبيل الاحتمال وجواز كون روايات الباب

تفسيراً للكتاب، فلنرجع إلى الروايات:

فمنها: صحيح الحلبي الذي رواه الكليني: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن: أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ولفظه: قال: «إن كان رجل موسر حال بينه وبين الحج مرض أو أمر يعذره الله - عز و جل - فيه فإن عليه أن يحج عنه ضرورة لا مال له» (١). و رواه الصدوق (بإسناده الصحيح عن طريقين

(١) - الكافي: ٢٧٣ / ٤ ح ٥، من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٢٦٠ ح ١٤٨.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٧٩

عن الحلبي و لفظه: «إن كان موسراً حال بينه».

و رواه الشيخ في التهذيب

بإسناده الصحيح إلى موسى بن القاسم (١) عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم رفع ذلك و ليس له شغل يعذره الله فيه فقد ترك شريعته من شرايع الإسلام فإن كان موسراً و حال بينه وبين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذره الله فيه فإن عليه أن يحج عنه من ماله ضرورة لا مال له» إلى آخر الحديث. (٢)

و الحديث حسنة بسند الكليني و صحيح بسند الصدوق و الشيخ، و إطلاقه يشمل ما استقر عليه الحج و من حصلت له الاستطاعة في سنته إن لم نقل بأنه ظاهر فيه، و اشتماله على ما لم يعملوا بظاهره - و هو وجوب استنابة الضرورة، بل ادعى الإجماع على كفاية استنابة غيره - لا يضر بأصل وجوب الإحجاج و الاستنابة.

مضافاً إلى أنه قابل للحمل على أن المراد منه أن النائب يجب أن لا يكون مستطيعاً و لا تكون ذمته مشغولة بحج نفسه، أو يحمل على أفضل الأفراد، و إلا فنأخذ به؛ لأن عدم إفتائهم بذلك يمكن أن يكون لكونه عندهم ظاهراً فيما ذكرنا.

هذا، و لكن التأمل في لفظ رواية الشيخ في التهذيب يوجب ظهور الرواية في من استقر، فلا يبقى مجال للاستدلال بصحيح الحلبي على ما نحن فيه.

تنبيه:

(١) تستفاد من بحثنا هذا نتائج مهمة تفيد الباحث و الذي في صدد الاستنباط، و لعله لا يستغنى عنها في كثير من المباحث:

(١) - ابن معاوية بن وهب من أصحاب الرضا عليه السلام ثقة ثقة، له ثلاثون كتاباً. و هو من الطبقة السابعة.

(٢) - تهذيب الأحكام: ٤٠٣ ح ٥١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٨٠

١ - اللازم على الفقيه أن لا يكتفى بالمراجعة إلى كتاب واحد من الجوامع الأولية الأربعة دون سائرهما إذا احتل رواية الحديث في غيرها، فلعل للرواية لفظ غير لفظ هذا الكتاب يوضح معنى الحديث و يوجب قلب استظهارنا من لفظه في كتابنا المشار إليه. و الدليل على هذه الحاجة و عدم تمامية الاستنباط بقصر المراجعة إلى جامع واحد هو هذا الصحيح، فقد رواه في الكافي كحديث مستقل، مع أننا وجدناه في التهذيب قطعة مما رواه الحلبي أسقط عنه صدره و ذيله.

هذا، و الصدوق أيضاً لم يذكر منه غير هذه القطعة، إلا أن الناقد البصير يفهم من لفظه أن الحديث ليس بتمامه ما أخرجه.

و قد ظهر في ضمن البحث اختلاف ما يستفاد مما رواه الكليني و الصدوق - قدس سرهما - مع ما يستفاد مما رواه الشيخ.

٢ - ينبغي أن لا يغتر الباحث الفقيه بعدم التقطيع بمجرد كون صورة الحديث تامة من دون تقطيع، فهذه رواية الكافي لا يظهر منها أي تقطيع مع أن الظاهر أنها قطعة من رواية الشيخ في التهذيب، فمع احتمال التقطيع يجب الفحص و لا يجوز التسرع إلى الفتوى.

٣- لا ينبغي الاعتماد على قولهم: «مثله» أو «نحوه» لأنه ربما يدخل في ذلك الاجتهاد من صاحب الكتاب كما نرى في هذا الحديث في الوسائل، وإن كان ظاهر قولهم: «مثله» كون الحديث بتمامه و بألفاظه عين الحديث السابق.

٤- لا ينبغي الاتكال على عناوين أبواب مثل الوسائل فإنها حصيلة ما استفاده صاحبه من الأحاديث بضمها إلى بعض، و غير ذلك من الوجوه.

و أما خبر علي بن أبي حمزة الذي رواه الكليني عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي بن أبي حمزة قال: »

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٨١

سألته عن رجل مسلم حال بينه وبين الحج مرض أو أمر يعذره الله فيه فقال: عليه أن يُحجَّ عنه من ماله ضرورة لا مال له «١»، فهو مضمر، مضافاً إلى ضعفه بابن أبي حمزة و القاسم بن محمد.

و ربما يقال بأن ظاهر الخبرين هو وجوب الإحجاج لا الاستنابة، فهما بظاهرهما معرض عنهما. و لكن يرد ذلك: بأن ظاهر هذا التعبير في مثل المقام بمناسبة الحكم و الموضوع هو الاستنابة و نيابة الغير عنه، و كون حجه بدلاً عن حجه و قائماً مقامه، و قوله:

«فعلية أن يحج» مثل قوله في الخبر الآتي: «فليجهز».

و من الروايات: ما رواه الكليني: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد «٢»، عن الحسين بن سعيد عن فضالة بن أيوب «٣» عن القاسم بن بريد «٤» عن محمد بن مسلم «٥» عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان على عليه السلام يقول: لو أن رجلاً أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلاً من ماله ثم ليعنه مكانه». «٦» و ظاهره حجة الإسلام فيدل على الوجوب؛ لأن جواز الاستنابة و التجهيز

(١)- الكافي ٢٧٣/٤ ح ٣.

(٢)- المروئي عنه إن كان أحمد بن محمد بن عيسى فعذته خمسة، و هم: محمد بن يحيى، و أحمد بن إدريس، و علي بن إبراهيم، و داود بن كورة، و علي بن موسى الكميدي. و إن كان أحمد بن محمد بن خالد فهم أربعة: علي بن إبراهيم، و علي بن محمد بن عبد الله بن بندار ابن بنت البرقي، و أحمد بن عبد الله ابن ابنه، و علي بن الحسين السعد آبادي.

(٣)- من السادسة و ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنهم...

(٤)- ابن معاوية من الخامسة ثقة له كتاب.

(٥)- محمد بن مسلم من الرابعة أمره أجل من أن يذكر.

(٦)- الكافي: ٢٧٣/٤ ح ٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٨٢

للحج- سواء كان الشخص مريضاً أو صحيحاً- أمر مفروغ عنه و ما هو محتاج إلى البيان تكليف من أراد حجة الإسلام فعرض له المانع.

و بالجملة: فالظاهر أن الحديث الشريف وارد في بيان حكم المستطيع العاجز عن حجة الإسلام بالمرض.

و منها: ما رواه الكليني: عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - أمر شيخاً كبيراً لم يحج قط و لم يطق الحج لكبره أن يجهز رجلاً يحج عنه» «١». و رواهما الشيخ و الصدوق.

و مثله صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن علياً عليه السلام رأى شيخاً لم يحج قط و لم يطق الحج من كبره فأمره أن يجهز رجلاً فيحج عنه». (٢)

فالظاهر أن موردهما هو من استقر عليه الحج، أو أنهما في قضية واقعة لا نعلم أن الشيخ المذكور في الرويتين قد استقر عليه الحج قبل عجزه عنه، أو حصلت الاستطاعة المالية بعد عجزه.

اللهم إنا أن يقال: إن الإمام عليه السلام في حكايته تلك القضية حيث لم يذكر حال الشيخ من حيث استقرار الحج عليه و عدمه يستفاد منه الإطلاق، و أن ما هو الموضوع لوجوب الحج هو أعم ممن استقر عليه و من عجز عنه في سنة استطاعته. و لكن يمكن أن يقال: إن هذا يتم لو بقيت الحكاية بدون هذا الإطلاق بلا فائدة و لا يكون الإمام عليه السلام في مقام بيان حكم من استقر عليه الحج، و أما إذا احتملنا كونه في مقام بيان خصوص هذا الحكم يسقط التمسك بالإطلاق.

(١) - الكافي: ٢٧٣ / ٤ ح ٢.

(٢) - تهذيب الأحكام: ١٤ / ٥ ح ٣٨.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٨٣

إذاً نبقى نحن و خبر على بن أبي حمزة و صحيح محمد بن مسلم، و الأول ضعيف بسنده، و الثاني فدلالته موقوفة على كون المراد من الحج فيه حجة الإسلام و هو ما قربنا و لا يبعد البناء عليه. فعلى ذلك كله يجب الاستنباط على العاجز في سنة حصول الاستطاعة المالية له.

فإن قلت: إطلاق هذه الرواية و شمولها لمن لم يستقر عليه الحج معارض بإطلاق ما ورد في تفسير الاستطاعة «من كان صحيحاً في بدنه مخلى سربه له زاد و راحلة و هو ممن يستطيع الحج» فإنه يدل بمفهومه على أن من لا يكون كذلك ليس بمستطيع، مضافاً إلى دلالة سياقه فإنه كما لا يكون من ليس له الزاد و الراحلة مستطيعاً كذلك من لم يكن صحيحاً في بدنه أيضاً لا يكون مستطيعاً.

قلت أولاً: لا يقاس عدم الزاد و الراحلة بعدم صحة البدن و عدم تخلية السرب، فإن مع عدم وجود الزاد و الراحلة و وجودهما لا يتمكن الشخص من الحج لا مباشرةً و لا استنباطاً، و مع عدمهما و وجود الزاد و الراحلة يكون متمكناً من الاستنباط، فلا دلالة للسياق على عدم كون غير الصحيح مطلقاً غير مستطيع للحج.

و ثانياً: أن ظهور المنطوق في الإطلاق أقوى من ظهور المفهوم، فيقيد إطلاق مفهوم قوله: «من كان صحيحاً في بدنه» بالنسبة إلى من يستطيع الحج بالاستنباط و هو أولى من حمل صحيح محمد بن مسلم على من استقر عليه الحج و تقييد إطلاقه بالنسبة إلى من لم يستقر عليه بإطلاق مفهوم من كان صحيحاً في بدنه، الشامل للقادر على الاستنباط و العاجز عنها.

و بالجملة: رفع اليد عن المفهوم بإطلاق المنطوق مقبول عند العرف بكونه من مصاديق حمل الظاهر على الأظهر.

هذا تمام الكلام في وجوب استنباط الحج على المستطيع العاجز عن المباشرة الذي لم يستقر عليه الحج، و قد ظهر به أن الأظهر هو الوجوب. و الله تعالى هو العالم.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٢٨٤

المقام الثاني: في من استقر عليه الحج ثم عجز عنه بعد ذلك.

اعلم: أن وجوب استنباط الحج في هذه الصورة أولى من الصورة الأولى، و بعد إثبات وجوبها فيها لا نحتاج إلى إقامة الدليل لإثبات وجوبها في هذه الصورة، و مع ذلك نقول: لو لم نذهب إلى وجوب الاستنباط على المستطيع الذي عجز عن الحج في سنة استطاعته، فمقتضى صحيح الحلبي الذي مر الكلام فيه، و صحيح معاوية بن عمار، و صحيح عبد الله بن سنان، و إطلاق صحيح محمد بن مسلم هو وجوب الاستنباط عليه.

هذا، مضافاً إلى أنه لم يعلم من أحد خلاف في ذلك، بل حكى المستند عن المسالك و الروضة و المفاتيح و شرحه و شرح الشرائع للشيخ على و غيرها الإجماع عليه «١».

ثم إن هنا روايتين حاكيتين عن حكم أمير المؤمنين عليه السلام قيل بأنه يظهر منهما استحباب الاستنابة و كون المستطيع المستقر عليه الحج مختاراً فيها، لتعليقها على المشيئة.

إحداهما: ما رواه الشيخ في التهذيب بسنده، عن سلمة أبي حفص، عن أبي عبد الله، عن أبيه عليهما السلام: «أن رجلاً أتى علياً عليه السلام و لم يحج قط فقال: إني كنت كثير المال و فرطت في الحج حتى كبر سني قال: فتستطيع الحج؟ قال: لا، فقال له علي عليه السلام: إن شئت فجهز رجلاً ثم ابعثه يحج عنك». «٢»

ثانيتهما: ما رواه الكليني بسنده، عن عبد الله بن ميمون القداح، عن جعفر، عن أبيه عليهما السلام: «أن علياً - صلوات الله عليه - قال لرجل كبير لم يحج قط: إن شئت

(١) - مستند الشيعة: ١/ ١٦٦.

(٢) - تهذيب الأحكام: ٥/ ٣٦٠ ح ١٥٩٩.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٨٥

أن تجهز رجلاً ثم ابعثه أن يحج عنك». «١»

و الجواب عنهما: أن هذا غير ظاهر في نفى الوجوب؛ لاحتمال عدم إرادة مفهوم الشرط، و احتمال أن يراد: إن شئت أن تأتي بالحج الواجب، أو إن شئت فراغ ذمتك.

هذا، مضافاً إلى ضعف سند الخبرين، أما الرواية الأولى فضعفه بسلمة أبي حفص حيث لم يذكر تعريفه في كتب الرجال. و أما الرواية الثانية فضعفه بسهل بن زياد على ما قاله بعض، و إن قوينا جواز الاعتماد عليه في السابق. و قيل: بجعفر بن محمد الأشعري، لأنه لم يعلم أنه هو جعفر بن محمد بن عبيد الله الذي هو من رجال كامل الزيارة أو غيره، و لكنه كان هو أو غيره لم يذكر بمدح و لا قدح، و الظاهر كما أثبتته سيدنا الاستاذ - أعلى الله مقامه - أنهما واحد.

و ينبغي التنبيه على فروع:

الفرع الأول: لا ريب في أنه لا يجوز الاستنابة إذا تبين بزوال العذر و إمكان الإتيان به بالمباشرة،

و الظاهر أن هذا مورد الاتفاق و الإجماع. و أما إذا لم يعلم ذلك فإما أن يعلم عدم زوال العذر فلا ريب في وجوب الاستنابة و عدم جواز التأخير، و في حكمه اليأس من زواله.

و هل يجب عليه إذا لم ييأس من الزوال و احتمله احتمالاً عقلياً، أم لا؟ قيل:

إن المشهور اختاروا عدم الوجوب. بل قيل: ربما ادعى الإجماع عليه.

و ربما توجه الوجوب بظاهر بعض الروايات مثل صحيح الحلبي: «و إن كان موسراً و حال بينه و بين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذره الله تعالى فيه فإن عليه أن يحج عنه من ماله ضرورة لا مال له»، و مضمرا بن أبي حمزة: «حال بينه

(١) - الكافي: ٤/ ٢٧٢ ح ١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٨٦

و بين الحج»، و صحيح ابن مسلم: «لو أن رجلاً أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم يستطع الخروج فليجهز رجلاً من ماله ثم لبيعه مكانه».

و يمكن أن يجاب عنه: أما عن الصحيح و المضمّر بأنهما يدلان على حيلولة العذر بينه و بين طبيعة الحج فمن، حال بينه و بين حج سنته لا يقال: حال بينه و بين الحج بقول مطلق، و الظاهر أن هذا هو المتبادر إلى الذهن في مثل هذه الأحكام، فمثل قولنا: العاجز عن القيام يصلى قاعداً، أو من حال بينه و بين القيام في الصلاة العجز عن القيام فالتبادر منه العجز في تمام الوقت عن جميع أفراد الصلاة قائماً.

و أما صحيح ابن مسلم فقد أجاب عنه بعض الأعظم بأنه أجنبي عن المقام؛ لأن مورده الحج التطوعي الإرادي فلا يشمل ما لو وجب عليه الحج و لكن لا يتمكن من إتيانه مباشرة «١».

و فيه: أن الظاهر منه كما قلنا هو الحج الواجب، و أما بيان جواز الاستنابة ممن أراد الحج التطوعي بالمباشرة و لم يتمكن منه فهو أمر معلوم بين المسلمين لا- يدور جوازه مدار إرادة الحج بالمباشرة و العجز عنها، و لا- يحتاج بيانه إلى مثل هذا التعبير المفهوم منه مشروطية صحة الاستنابة بعروض المرض و السقم المانع عن الحج. إلّا أن المستفاد من قوله عليه السلام: «و لم يستطع الخروج» هو مطلق الخروج.

و على هذا كله فما يدل عليه هذه الروايات هو وجوب الاستنابة في صورة العجز المطلق عن الحج و عن الخروج إليه، فيجب الاستنابة في صورة العلم بعدم التمكن من المباشرة أو اليأس منها، نعم لا بأس به رجاءً و إن لم يأس من زوال العذر.

(١)- معتمد العروة: ١/ ٢٤٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٨٧

الفرع الثاني: إذا حصل له اليأس من زوال العذر أو قام طريق إلى عدم زواله

كاستصحاب بقاء العذر، أو إخبار الطبيب فاستناب و بعد إتمام العمل ارتفع العذر فهل يجزيه ذلك عن حجة الإسلام، أو يجب عليه الحج مباشرة؟

قال في العروة: (المشهور أنه يجب عليه مباشرة و إن كان بعد إتيان النائب، بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه، لكن الأقوى عدم الوجوب؛ لأن ظاهر الأخبار أن حج النائب هو الذي كان واجباً على المنوب عنه فإذا أتى به فقد حصل ما كان واجباً عليه، و لا دليل على وجوبه مرة أخرى، بل لو قلنا باستحباب الاستنابة، فالظاهر كفاية فعل النائب بعد كون الاستنابة فيما كان عليه، و معه لا وجه لدعوى أن المستحب لا يجزى عن الواجب، إذ ذلك فيما إذا لم يكن المستحب نفس ما كان واجباً و المفروض في المقام أنه هو. بل يمكن أن يقال: إنه إذا ارتفع العذر في أثناء عمل النائب بعد الإحرام يجب عليه الإتمام و يكفي عن المنوب عنه. بل يحتمل ذلك و إن كان في أثناء الطريق قبل الدخول في الإحرام).

أقول: المكلف بإتيان الحج المباشري هو المستطيع المتمكن من إتيانه مباشرة، و المكلف بإتيان الحج بالتسيب و بالاستنابة هو المستطيع العاجز عن المباشرة واقعاً، فإذا استناب من ليس عاجزاً واقعاً و يكون متمكناً منه فانكشف الخلاف لا يجزيه حج النائب و يجب عليه الإتيان بالحج. و الأخبار إنما تدل على أن حج النائب حج المنوب عنه إذا كان المنوب عنه عاجزاً واقعاً بقول مطلق.

فالحق ما عليه المشهور. بل عن المستند: (من غير خلاف صريح منهم أجده، بل قيل: كاد أن يكون إجماعاً، و عن التذكرة أنه لا خلاف فيه بين علمائنا). «١»

هذا فيما إذا زال العذر بعد العمل و أما إذا زال عذر المنوب عنه في أثناء عمل

(١) - مستند الشيعة: ١٦٤ / ٢.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٨٨

النائب فعدم إجزائه عن حج المنوب عنه أولى من الفرع السابق، كما لا يخفى.

الفرع الثالث: في الصورتين المذكورتين اللتين يزول العذر فيها بعد العمل أو في الأثناء هل يكشف ذلك عن بطلان العمل و انفساخ الإجارة،

لتعلق الإجارة بعمل الحى الذى يطبق الحج و لا تقبل النيابة، كما اختاره بعض الأكابر و ادعى قطع الأصحاب به، و على هذا يستحق النائب على المستتيب أقل الأمرين من اجرة مثل عمله و اجرة المسمى، و لا يجب فى فرض زوال العذر فى الأثناء إتمام العمل للخروج عن الإحرام؛ لأن إحرامه وقع باطلاً فله أن ينصرف من مكانه.

و فى الدروس: (فالأقرب الإتمام) «١» و فى المدارك احتمال الإتمام و التحلل أى بعمرة مفردة. «٢»

أو نقول: بأن العمل لم يقع باطلاً، و الإجارة لا تنفسخ حتى و لو لم يشرع فى العمل؛ و ذلك لأن النائب إنما يقبل النيابة عن المنوب عنه غير مقيد بكونها النيابة عنه لحجة الإسلام حتى يقال: إنها لا تجوز عن الحى، بل هو يستأجر و يستتيب لإتيان الحج بالنيابة عن المنوب عنه فإن كان ما فى ذمته حجة الإسلام يقع حجة الإسلام، و إلّا فيقع مندوباً بالنيابة عنه فلا تنفسخ الإجارة على كل حال حتى و إن زال العذر قبل الشروع فى العمل؟

نعم، إن كان وقوع المناسك حجة الإسلام مشروطاً بنيته ذلك تنفسخ الإجارة و يكون الحكم كما ذكرناه.

أما إذا اخترنا أن فى وقوع الحج حجة الإسلام لا يعتبر أمر إلّا وقوعه من المستطيع و عدم قصده نية آخر، و وقوعه مندوباً أيضاً إذا صدر من غير المستطيع

(١) - الدروس الشرعية: ٣١٣ / ١.

(٢) - مدارك الأحكام: ٥٨ / ٧.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٨٩

لا يحتاج إلى أزيد من قصد القرينة فعلى هذا استنبأه الغير لأداء الحج نيابة عن المنوب عنه يصح، و يجب على النائب إتمامه و على المنوب عنه اجرة المسمى فلا تنفسخ الإجارة و إن لم يشرع الأجير بعد فى العمل، لأنه استتيب للحج النيابة الذى أتى أو يأتى هو به.

الفرع الرابع: الظاهر اختصاص الدليل على وجوب الاستنباء بالعذر الطارئ،

فمن كان معذوراً خلقه إذا حصلت له استطاعة الاستنباء لا يجب عليه، فلا وجه للقول بوجوبه و إن كان الاحتياط لا ينبغي تركه.

الفرع الخامس: إذا لم يتمكن المعذور من الاستنباء

لفقد النائب، أو لعدم رضاه إلّا بمالٍ كثير لا يقدر عليه المستتيب، أو كان أدأؤه إجحافاً و حرجاً عليه أو ضرراً أكثر مما يقتضيه طبع الاستنباء فهل يجب عليه الاستنباء بعد ذلك إذا وجد النائب و لو زالت استطاعته؟ و كذلك هل يجب الاستنباء من ماله إن مات فى سنته هذه أو قبل وجود النائب، أم لا يجب مطلقاً سواء استقر عليه الحج أم لم يستقر، أو يجب عليه إذا كان الحج مستقراً عليه؟

أما إذا لم يجد النائب فى سنة استطاعته فمات بعد ذلك أو زالت استطاعته قبل وجود النائب فلا يجب الاستنباء من ماله بعد موته، كما لا يجب عليه ذلك بعد سقوطه من الاستطاعة؛ لأنه لا وجه لوجوب الاستنباء عليه فى صورة عدم الاستقرار، كما لا يجب عليه الحج

المباشري إن زالت استطاعته قبل التمكن من الحج، ولا يجب الاستنابة له إن مات في سنة استطاعته.

الفرع السادس: إذا استناب مع رجاء الزوال ثم حصل اليأس منه بعد عمل النائب فهل يكتفى بذلك، أم يجب عليه إعادة الاستنابة؟

يمكن أن يقال: إن ما هو المعتبر في وجوب الاستنابة هو حيلولة المرض بينه وبين الحج واقعاً، واليأس من زوال المرض طريق إليه لا دخل له فيما هو الموضوع

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٩٠

لوجوب الاستنابة، ومقتضى ذلك إجزاء عمل النائب عن المنوب عنه لتحقيق ما هو موضوع الواجب وجوبه واقعاً، وتحقيق الواجب وإن لم يعلم المكلف بتحقيقه واقعاً وأتى به برجاء تحقيقه.

فما عن المدارك من القول بعدم الإجزاء لعدم وجود اليأس حين الاستنابة (١) إنما يتم لو كان ما هو الموضوع للوجوب اليأس من زوال العذر حتى لا يكون الوجوب إذا لم يكن اليأس، وقد عرفت عدم دخل اليأس في وجوب الاستنابة، كما لم يذكر في الروايات أيضاً.

الفرع السابع: إذا كان المريض عاجزاً عن المباشرة فاقداً لِمَالٍ يحتاج إليه في الذهاب إلى الحج

ولكن كان واجداً لما يكفي للاستنابة فهل يجب عليه الاستنابة، أم لا؟

الظاهر أن الاستطاعة المالية المعتبرة في وجوب الحج هي الاستطاعة للحج المباشري، وجوب الاستنابة حكم المستطيع العاجز عن الحج بالمباشرة لا المريض الغير مستطيع، فلا يجب عليه الاستنابة وإن كان متمكناً منها، كما أنه يسقط عنه الحج إذا كان ماله وافياً للحج المباشري دون النيابة، وهذا مما يستفاد من الأدلة بمناسبة الحكم والموضوع، ولذا إن كان إطلاق يشمل بظاهرة يكون منصرفاً عنه.

الفرع الثامن: هل الحكم الجارى في حجة الإسلام في مسائلنا يجرى في سائر أقسام الحج الواجب كالحج الواجب بالإفساد أو النذر، أم لا؟

أما الحج الواجب بالإفساد فإن كان هو الحج الواجب بالأصل فلا شك في أن حكمه وجوب الاستنابة إذا عجز عن المباشرة. وأما إذا كان عقوبة على ما ارتكبه

(١) - مدارك الأحكام: ٥٧/٧: (و لو حصل له اليأس بعد الاستنابة وجب عليه الإعادة؛ لأن ما فعله أولاً لم يكن واجباً فلا يجزى عن الواجب).

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٩١

من المحظورات فالظاهر أنه لا يشمل هذا الحكم، فلا يجب عليه الاستنابة إذا كان عاجزاً عن الحج بالمباشرة.

نعم، إذا تمكن بعد ذلك يجب عليه، ومثل قوله عليه السلام: «عليه الحج من قابل»، لا يدل على أكثر من وجوب الإتيان به فوراً. وهكذا النذر إن كان موقفاً بسنة معينة وعجز عنه بالمرض فإن مقتضى القاعدة بطلانه، لعدم القدرة على الإتيان بالمنذور، ولا وجه لوجوب الاستنابة.

وهكذا إذا كان غير موقت وعجز عنه ويُس عن زوال عذره، فإنه إذا عجز عنه قبل وقت يفي بإتيانه يكشف أيضاً عن بطلانه، وإذا عجز عنه بعد ذلك وتنجز عليه النذر بتركه عصيانياً أو اختياراً حتى عجز عنه فالظاهر أيضاً عدم وجوب الاستنابة، وهذا حكم النذر سواء كان متعلقاً بالحج أو غيره.

نعم، في الصوم إذا نذر مثلاً صوم يوم الخميس فصادف يوم العيد أو السفر، الحكم هو القضاء للنص، وهو أيضاً لا يرتبط بالاستنابة. والله هو العالم.

الفرع التاسع: الظاهر كفاية الاستنابة من الميقات؛

لإطلاق الروايات مثل قوله عليه السلام في صحيح الحلبي: «فإنَّ عليه أن يحج من ماله ضرورة لا مال له «١»». والإحجاج كما يصدق إذا كان من البلد يصدق إذا كان من الميقات. وقوله عليه السلام في صحيح ابن سنان و معاوية بن عمار: «أن يجهز رجلاً يحج عنه «٢» أيضاً صادق على التجهيز من البلد و من الميقات. و أما قوله عليه السلام في صحيح ابن مسلم: «فليجهز رجلاً من ماله ثم ليعثه

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٢) - المصدر السابق: ح ١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٩٢

مكانه «١»، فلا دلالة فيه على لزوم كون البعث و الإرسال من بلد خاص، فهو أيضاً مطلق في ذلك.

الفرع العاشر: قال السيد رحمه الله في العروة: (و الظاهر كفاية حج المتبرع عنه في صورة وجوب الاستنابة

- إلى أن قال (: - الأحوط عدم كفاية التبرع عنه لذلك أيضاً). يشير إلى أن القدر المتيقن من أخبار الاستنابة عدم كفاية حج المتبرع عنه.

أقول: إن كان المراد من التبرع إتيان النائب العمل مجاًناً بإذن المنوب و باستنابته فلا ريب في كفايته، و إن كان المراد التبرع بالعمل من دون أن يأمره من عليه الاستنابة ففيه وجهان، و الأقوى عدم الإجزاء.

[مسألة ٨٤] الاستطاعة الزمانية

مسألة ٨٤- قال في العروة: (و يشترط أيضاً الاستطاعة الزمانية، فلو كان الوقت ضيقاً لا يمكنه الوصول إلى الحج أو أمكن لكن بمشقة شديدة لم يجب، و حينئذٍ فإن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب، و إلّا فلا).

أقول: إن كان المراد بالاستطاعة الزمانية استطاعة أزيد مما يتوقف عليه الحج، بأن يكون بحيث لا يقع من جهة الزمان في الحرج و المشقة باعتبارها في الاستطاعة المشروطة عليها وجوب الحج و جيه مقبول، و ذلك لما قلنا و كررنا التصريح به: إن الاستطاعة المشروطة عليها وجوب الحج ليست الاستطاعة اللغوية و العقلية التي هي شرط عام لجميع التكاليف، بل هي نحو من الاستطاعة العرفية التي يكون المكلف عند العرف غير مستطيع لإتيان العمل، كأن يقع في الحرج و المشقة

(١) - المصدر السابق: ح ٥.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٩٣

الشديدة.

و أما إذا كان الوقت ضيقاً بحيث لا يمكنه الوصول عادةً أو عقلاً إلى الحج فوجوب الحج و إن كان مشروطاً بعدم مثل هذا الضيق إلا أنه من الشرائط العامة للتكاليف لا تدرج تحت الاستطاعة العرفية المأخوذة في لسان الدليل و الاستطاعة العرفية و الشرعية ما يدور

مدار وجودها وجوب الحج على القادر على الحج بالقدرة العقلية. فذكر مثل هذه الاستطاعة هنا لا ينبغي إلا استطراداً، ولا حاجة إلى نسبته إلى علمائنا على ما حكى من التذكرة، ولا بالإجماع كما حكى عن كشف اللثام.

نعم، نسبته إليهم باشتراط الاستطاعة الزمانية لنفي حصولها إذا وقع في الحرج والضيق الشديد في محله. ثم إنه لا يخفى عليك أنه قد عنون العلامة هذا الفرع في مسألة مستقلة، وقال في ضمنه: (فلو حصلت الشرائط و قد ضاق الوقت بحيث لو شرع في السير لم يصل إلى مكة لم يجب الحج في ذلك العام عند علمائنا، وبه قال أبو حنيفة و الشافعي و أحمد في إحدى الروايتين؛ لأن الله إنما فرض الحج على المستطيع و هذا غير مستطيع، ولأن هذا يتعذر معه فعل الحج فكان شرطاً كالزاد و الراحلة. و قال أحمد- في الرواية الثانية:- إنه ليس شرطاً في الوجوب و إنما هو شرط للزوم الحج، لأنه فسر الاستطاعة بالزاد و الراحلة، و هو ضعيف). (١)

و في كلامه الشريف مواقع للتأمل و النظر، غير أن الظاهر أنه عنون الفرع للإشارة إلى خلاف أحمد فيه. ثم إنه هل يجب عليه حفظ الاستطاعة إلى العام القابل؟ فيه تردد، و إن قلنا

(١)- تذكرة الفقهاء: ٣٠٦/١

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٩٤

بوجوب حفظ الاستطاعة المالية في سنتها إلى أوان الحج إذا كانت مقرونة بالاستطاعة البدنية و السربية، و الأقوى عدم الوجوب.

[مسألة ٨٥] الاستطاعة السربية

مسألة ٨٥- من جمله ما قالوا باشتراط وجوب الحج عليه الاستطاعة السربية، فلا يجب الحج إذا كان في الطريق مانع من الوصول إلى الميقات أو إلى تمام الأعمال، سواء كان الطريق منحصراً بواحد أو كان أكثر و كان جميعه كذلك. أقول: الظاهر أن هذا أيضاً داخل في ما هو شرط لعامة التكاليف و هو القدرة العقلية.

نعم، إذا كان المانع بحيث لا- يمكن معه الوصول إلّا بتحمل الحرج و المشقة الشديدة يمكن أن يقال: إن انتفاء شرط لحصول الاستطاعة المعتبرة في وجوب الحج.

لا يقال: إن الاستطاعة المعتبرة في لسان الدليل فسّرت بالزاد و الراحلة و كون الشخص ذا مال، لا ما هو الأعم منه و من انتفاء الحرج، و إنما ينفي الوجوب بالحرج بالتمسك بالقاعدة.

فإنه يقال: الظاهر أن مورد السؤال و الجواب عن الاستطاعة في الأخبار هو الاستطاعة المالية، فليس المراد في تفسير الآية قصر اشتراط وجوب الحج بالاستطاعة المالية، بل الآية ظاهرة في مضمونها و هو الاستطاعة العرفية التي يكون معها الفعل مستطاعاً عند العرف، و من ذلك- أي الاستطاعة المشروط عليها وجوب الحج و تحقق السبيل إليه- كون الطريق مأموئاً عليه من جهة النفس

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٢٩٥

و العرض و المال.

[مسألة ٨٦] إذا مات الحاج في الطريق

إشارة

مسألة- ٨٦ من خرج حاجاً فمات في الطريق فإما أن يموت قبل الوصول إلى الميقات، وإما أن يموت بعد وصوله إلى الميقات و عبوره منه ناسياً، فيموت قبل دخوله في الحرم أو بعده، وإما أن يحرم من الميقات فيموت قبل دخول الحرم أو بعده، وفي جميع هذه الصور إما يكون الحج مستقراً عليه، أو يكون ذلك في سنة استطاعته. ثم إما يكون الحج لنفسه، أو يكون نائباً عن غيره. وقبل بيان حكم هذه الصور ينبغي أولاً بيان ما هو مقتضى الأصل عند الشك، ثم ملاحظة روايات الباب و مقدار دلالتها على حكم هذه الصور.

فنقول: أما مقتضى الأصل فيما إذا كان الحج مستقراً عليه أو كان نائباً عن غيره فهو عدم أجزاء ذلك عن الحج المستقر عليه، ولا عن حج المنوب عنه، فيجب أن يقضى عن المستقر عليه من ماله و يجدد الاستنابة عن المنوب عنه إن كان الحج واجباً عليه. و إذا كان الحج لم يستقر عليه و كان سنة استطاعته فمقتضى الأصل عدم وجوب القضاء عنه، لكشفه عن عدم قدرته و عدم كون الحج واجباً عليه.

و أما الروايات الشريفة:

إشارة

فمنها: صحيح ضريس الذي رواه الكليني - رحمه الله تعالى - عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب، عن ضريس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في رجل خرج حاجاً حجة الإسلام فمات في الطريق؟ فقال: إن فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٩٦

مات في الحرم فقد أجزأت عنه حجة الإسلام، و إن (كان) مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجة الإسلام». «١» و رواه أيضاً في الفقيه عنه. «٢»

أقول: ظاهر هذا الحديث بقريته قوله عليه السلام: «فليقض عنه وليه حجة الإسلام» كون مورد السؤال من استقر عليه الحج. و أما قوله عليه السلام: «إن مات في الحرم» و إن كان يشمل بإطلاقه من دخل في الحرم بدون الإحرام ناسياً له، إلّا أنّ الظاهر من عبارة السؤال و الجواب أن موردهما من أحرم و مات في الطريق، و لذا قوله عليه السلام:

«إن مات دون الحرم» أيضاً ظاهر في من مات دون الحرم بعد الميقات و الإحرام منه.

اللهمّ إلّا أن يقال بإطلاق السؤال و الجواب، لأن الخروج حاجاً أعم من أن يكون أحرم من الميقات أو ما دونه أو نسي الإحرام، فما يستفاد من هذا الصحيح أن من استقر عليه الحج إن أحرم أو نسي الإحرام و خرج حاجاً فمات في الحرم يجزيه عن حجة الإسلام، و من مات دون الحرم فلا يجزيه، و إطلاقه يشمل أن من مات بين الإحرامين إن مات في الحرم يجزيه عن حجة الإسلام.

و أما القول بدلالة الصحيح على وجوب القضاء عنه إن مات دون الحرم مطلقاً و إن كان خرج من سنة استطاعته في غاية الإشكال. و يبعده لزوم الفرق بينه و بين من مات في بيته فإنه لا يقضى عنه بالاتفاق.

اللهمّ إلّا أن يقال: لا بأس بذلك؛ لاحتمال أن يكون الحكم بالقضاء عنه إن مات في الطريق مبنياً على تحصيل نيته.

و بالجملة، فبمثل هذا الفرق لا يجوز رفع اليد عن ظاهر الدليل.

و منها: ما أخرجه أيضاً الكليني (: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد

(١)- الكافي: ٢٧٦ / ٤ ح ١٠.

(٢)- من لا يحضره الفقيه: ٢٦٩ / ٢ ح ١٣١٤.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٩٧

و سهل بن زياد، عن ابن محبوب عن ابن رثاب عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

«إذا احصر الرجل بعث بهديه، فإذا أفاق و وجد من نفسه خفة فليمض ... قلت:

فإن مات و هو محرم قبل أن ينتهي إلى مكة؟ قال: يحج عنه إن كانت حجة الإسلام و يعتمر إنما هو شيء عليه». (١)

و ظاهر هذا الحديث عدم الإجزاء قبل أن ينتهي إلى مكة و إن كان قد دخل في الحرم، فيقع التعارض بينه و بين صحيح ضريس، فإن مقتضاه إجزاء حجه إن مات في الحرم و لو لم يصل إلى مكة.

و اختار بعض الأعظم تقديم سائر الروايات عليه لكونها أقوى منه، لأن دلالتها بالمنطوق و دلالة خبر زرارة يكون بالمفهوم، و لا ريب أن دلالة المنطوق أقوى. (٢)

و فيه: أن دلالة صحيح زرارة على عدم الإجزاء قبل أن ينتهي إلى مكة سواء دخل في الحرم أم لم يدخل أيضاً يكون بالمنطوق كدلالة صحيح ضريس، فيتعارضان في الداخل في الحرم و لم يدخل مكة، فإن مقتضى صحيح ضريس إجزاؤه عن حجة الإسلام، و مقتضى صحيح زرارة عدم إجزائه فيتساقطان بالتعارض؛ حيث لا ترجيح لأحدهما على الآخر، إلّا إعراض المشهور عن ظاهر صحيح زرارة.

و لكن يمكن أن يقال: إن المراد بمكة ما يعم نفس البلد و الحرم الذي يكون قريباً منه أو يحسب منه، كما يقال: قم و يراد منه البلد و رساتيقه و مزارعه و قراه التي

(١) - الكافي: ٣٧٠ / ٤ ح ٤، تهذيب الأحكام: ٤٢٢ / ٥ ح ١٤٦٦، و لفظه: «إن كانت حجة الإسلام يحج عنه و يعتمر فإنما هو شيء عليه».

(٢) - معتمد العروة: ٢٥٥ / ١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٢٩٨

تحف به، و بناءً عليه فمدلول الرويتين واحد، لدلالة صحيح زرارة على هذا على وجوب الحج عنه إن مات قبل أن ينتهي إلى الحرم (مكة)، و هذا ما يدل عليه ذيل صحيح ضريس: «إن مات دون الحرم».

و منها: مرسله المفيد - رحمه الله تعالى - و هي ما رواه في المقنعة على ما أخرج عنه في الوسائل و الحقائق قال: «قال الصادق عليه السلام: من خرج حاجاً فمات في الطريق فإنه إن كان مات في الحرم فقد سقطت عنه الحجة، فإن مات قبل دخول الحرم لم يسقط عنه الحج و ليقض عنه وليه». (١)

و هي أيضاً تدل على الإجزاء إن كان مات في الحرم، و على عدمه إن كان مات قبل الدخول فيه (٢).

و منها: ما رواه في الكافي في الصحيح: عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن بريد العجلي قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجاً و معه جمل له و نفقة و زاد فمات في الطريق؟ قال: إن كان ضرورة ثم مات في الحرم فقد أجزأ عنه حجة الإسلام، و إن كان مات و هو ضرورة قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه في حجة الإسلام، فإن فضل من ذلك شيء فهو للورثة» الحديث. (٣)

و رواه الشيخ في التهذيب (٤) مع تقديم و تأخير في بعض الكلمات، و رواه

(١) - المقنعة: ٤٤٥.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤، الحقائق الناضرة: ١٤ / ١٥٠.

(٣) - الكافي: ٢٧٦ / ٤ ح ١١.

(٤) - تهذيب الأحكام: ٤٠٧ / ٥ ح ١٤١٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٢٩٩

الصدوق في الفقيه «١»، وإطلاق السؤال فيه يشمل من استقر الحج عليه و من لم يستقر عليه و كان سنة استطاعته، إلّا أن يقال بقرينة الجواب و ترك الاستفصال: إنّ السؤال أيضاً كان عمّن استقر عليه الحج، فلا وجه لاستثابته الحج عمن مات قبل الإحرام فتأمل.

و هذا الحديث مفاد صدره مفاد حديث ضريس. نعم، قوله: «قبل أن يحرم» يدل بمفهومه على أنه إن مات بعد الإحرام و قبل الدخول في الحرم يجزيه، فيقع التعارض بين مفهوم الشق الأول من الجواب: «إن كان ضرورة ثمّ مات في الحرم» و بين شقه الثاني: «إن كان مات و هو ضرورة قبل أن يحرم» في من أحرم و مات قبل الدخول في الحرم.

و احتمال في المستند دفعا لهذا التعارض أن يكون معنى قوله: «قبل أن يحرم» قبل أن يدخل الحرم من باب أيمن و أنجد لمن دخل اليمن و النجد «٢»، و هو خلاف الظاهر لا يعتمد عليه.

و قد أنكر بعض الأعظم دلالة الصحيح بمفهومه على الإجزاء، فقال: (إن صحيح يريد لا يدل بمفهومه على الإجزاء إن مات بعد الإحرام و قبل الدخول في الحرم، و إنما يدل على أنه لو مات قبل الإحرام جعل جملة و زاده و نفقته في حجة الإسلام، و أما إذا مات بعد الإحرام فهذا الحكم و هو جعل جملة و زاده و نفقته في حجة الإسلام مرتفع. و بعبارة أخرى: يدل الصحيح على أنه لو مات في الطريق قبل الإحرام يصرف أمواله التي معه في حجة الإسلام، و أما لو مات بعد الإحرام فلا دلالة له على الإجزاء، و إن لم يكن له مال و لا جمل و لا نفقة و إنما غايته أن الحكم

(١) - من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٤٤٠.

(٢) - مستند الشيعة: ٢ / ١٦٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٠٠

بصرف الأموال في حجة الإسلام مرفوع. و أما الإجزاء بعد الإحرام أو عدمه فهو ساكت عنه فلم ينعقد له إطلاق من هذه الناحية، فلا بد من الرجوع إلى ما يقتضيه القاعدة و الأدلة الأولية، و هو إخراج حجه من صلب ماله و من أمواله الآخر غير ما أخذ معه في الطريق). «١»

وفيه: أنه كيف لا يستفاد حكم ما لو مات بعد الإحرام و قبل الدخول في الحرم و يحكم بسكوت الحديث عن الإجزاء، و أن غاية ما يستفاد منه أن الحكم بصرف الأموال مرفوع؟ فإنه إما أن يكون ارتفاع الحكم بصرف الأموال لإجزاء إحرامه عن الحج و هو عين تعارضه مع الصدر. و إما أن يقال بعدم إجزائه و مع ذلك يقال بارتفاع الحكم المذكور، و هذا أمر لا يقبله الوجدان؛ لأولوية هذه الصورة لصرف المال فيه من صورة موته قبل الإحرام.

و بالجملة: فرفع التعارض بين الصدر و الذيل مشكل، و الظاهر أن بعض رواة الحديث لم يضبطه و لم يحفظه حق الضبط و الحفظ، و على هذا يسقط الاحتجاج به على الإجزاء لو مات بعد الإحرام و قبل دخول الحرم.

و أما دلالة الصدر على الإجزاء بعد دخول الحرم فهو باقٍ على حاله. نعم، لا يستفاد منه عدم الإجزاء لو مات قبل الحرم، غير أنه يكفينا في ذلك الأصل لو كنا و هذا الحديث. و الله تعالى هو الهادي إلى الصواب و ما فيه الرشاد و السداد.

ثمّ إنه قد ظهر مما ذكر حكم فروع:

الأول: ما إذا مات بعد الإحرام في الحرم،

ولا ريب في إجزائه.

الثاني: ما إذا مات بعد الإحرام خارج الحرم قبل الدخول فيه.

وهذا لا يجزى و حكى أن عليه المشهور، بل لم يعرف الخلاف فيه إلا من الشيخ في الخلاف

(١) - معتمد العروة: ٢٥٦ / ١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٠١

و ابن إدريس.

الثالث: ما إذا مات بين الإحرامين،

و الظاهر فيه أيضاً الإجزاء.

الرابع: ما إذا مات بعد الإحرام و الدخول في الحرم، خارج الحرم

كما لو خرج من إحرامه للعمرة المتمتع بها ثم خرج من الحرم و مات في خارجه، و في إجزائه إشكال. إلا- أن يقال: إنه ليس للموت في الحرم دخل في الإجزاء و التعبير بأنه «إن مات في الحرم» يكون باعتبار مدخلة الدخول فيه في الإجزاء، و ألما هل ترى من نفسك أنه إن دخل في الحرم و رجع لأمر إلى خارجه فمات فيه لا يجزيه؟ و على هذا فمن خرج حاجاً و دخل في الحرم يجزيه عن حجة الإسلام، سواء مات في الحرم أو في خارجه. و يؤيد ذلك قوله في صحيح زرارة: «إن مات و هو محرم قبل أن ينتهي إلى مكة» و قوله في مرسله المفيد: «إن مات قبل دخول الحرم لم يسقط عنه الحج» فإنه يستفاد من الأول أن للانهاء إلى مكة دخل في سقوط الحج عنه. و من مفهوم الثاني أن الموت بعد دخول الحرم موضوع للحكم بالإجزاء سواء مات فيه أو في غيره.

الخامس: ما إذا نسي الإحرام للحج فمات بعد الدخول في الحرم

فالظاهر أنه لا يجزى عنه، و ذلك لظهور قوله: «خرج حاجاً» في من تلبس بالحج، و هو لا يتحقق إلّا بدخوله في أفعال الحج التي أولها الإحرام من الميقات، و كون المراد منه الخروج مريداً للحج و قاصداً له حتى يشمل من نسي الإحرام من الميقات و من خرج قاصداً للحج من منزله و مات في الطريق قبل الوصول إلى الميقات خلافاً للظاهر، و حمل اللفظ الظاهر في معناه الحقيقي على المعنى المجازي بلا قرينة خلاف الظاهر لا يجوز.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٠٢

السادس: لا فرق بين حج التمتع و القران و الأفراد

في الحكم المذكور.

السابع: يكفي في الإجزاء عن حج التمتع الموت بعد دخول الحرم

في عمرته.

الثامن: في أجزاء الموت أثناء حج القران و الأفراد عن عمرتهما و بالعكس إشكال؛

لأن كلا منهما و عمرتهما واجبان مستقلا. نعم إذا مات أثناء العمرة الواجبة الظاهر إجزاؤه عنها.

التاسع: لا يجرى هذا الحكم في الحج الواجب بالعرض

مثل النذر و الإفساد، و في العمرة المندوبة و الواجبة بالعرض لاختصاص الحكم حسب النصوص بحجة الإسلام. نعم، لو قلنا في الحج الواجب بالإفساد أنه حج الإسلام يجرى الحكم فيه. و سيأتي - إن شاء الله تعالى - حكم الحج النيابي على جميع أقسامه.

العاشر: هل الحكم المذكور مختص بمن استقر عليه الحج، أو هو أعم منه

و ممن لم يستقر عليه؟ قولان:

من أن الموت يكشف عن عدم الاستطاعة و عدم وجوبه عليه فلا موجب للقضاء، و يستكشف من حكم الإمام عليه السلام بالقضاء كون مورد السؤال من استقر عليه الحج، أو يحمل قوله عليه السلام: «فليقض عنه وليه» على مجرد الرجحان الجامع بين الوجوب و الاستحباب، و الالتزام بوجوب القضاء عمن استقر عليه يكون بدليل آخر.

و من أن قوله: «خرج حاجاً» مطلق ليس دلالة على من استقر عليه الحج أظهر ممن لم يستقر عليه لو لم يكن هذا أظهر منه. فلا وجه لرفع اليد عن هذا الإطلاق المعتبر بترك استفصال الإمام عليه السلام بعد كون الحكم تعدياً، و بعد دلالة النص على وجوب القضاء يكون القول بعدم وجوبه لما ذكر من قبيل الاجتهاد قبال النص.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٠٣

لا يقال: هذا فيما إذا اختل الاستطاعة ببعض العوارض غير الموت.

فإنه يقال: إن دل الدليل عليه نقول به، و إنما نحن أصحاب النص لا نتعدى عنه.

[مسألة ٨٧] إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال معتد به

مسألة ٨٧- الظاهر أنه لا يجب الحج إذا استلزم الذهاب إليه تلف مال معتد به منه في بلده أو غيره.

و ذلك أما على البناء بأن المراد من الاستطاعة المشروط عليها وجوب الحج هي الاستطاعة العرفية كما مضى منا كراراً و قلنا: إنها أوسع من الاستطاعة العقلية و مما عبر عنه بالاستطاعة الشرعية- أي تخلية السرب و صحة البدن و وجود الزاد و الراحة- فلعدم حصول الاستطاعة في هذا الحال، فإن كان ذهابه إلى السفر حجاً كان أو غيره مستلزماً لتلف رأس ماله لا يعد عند العرف متمكناً من السفر و واجداً للسبيل إليه.

و يدل أو يشير إلى ذلك أي اعتبار مثل هذه الأعذار في الاستطاعة العرفية ما يدل على جواز ترك الحج بالعذر العرفي و الشرعي مثل صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك و ليس له شغل يعذره به فقد ترك شريعته من شرايع الإسلام». (١) و معنى ذلك ليس سقوط وجوب الحج بالعذر، بل معناه عدم وجوب الحج لعدم الاستطاعة المشروط عليها وجوبه.

و أما على البناء على أن المراد من الاستطاعة هي الاستطاعة المقصورة على

(١) - وسائل الشيعة: ب ٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٠٤

صحة البدن و تخلية السرب و وجود الزاد و الراحلة فرفع الوجوب في جميع الموارد التي أفتوا برفعه مع حصولها لا- بد أن يكون بإعمال قاعدة الحرج، أو الضرر، أو الأخذ بالأهم إذا زاحم الحج واجب آخر. و في ما نحن فيه يكون المرجع قاعدة نفى الضرر. لا يقال: إن هذه القاعدة إنما تجرى و يعمل بها في التكاليف التي ليست بطبعها ضررية، فلا تجرى في مثل الحج المبني على الضرر. فإنه يقال: هذا صحيح بالنسبة إلى الضرر الذي يقتضيه طبع العمل، أما الضرر الزائد عليه فيرفع التكليف به. ثم إنه على المبني الأول إذا استلزم الحج ترك واجب، سواء كان فورياً أو غير فوري، أو سابقاً على حصول الاستطاعة المالية أو لاحقاً بها يمنع من حصول الاستطاعة.

نعم، لو لم يكن الواجب فورياً و لم يستلزم الحج تركه بعد الحج لا- يمنع من حصول الاستطاعة، و إذا كان الحج مستلزماً لترك الواجب و كان المكلف جاهلاً بذلك و علم بعد أداء الحج استلزامه لذلك فالظاهر أنه يجزيه عن حجة الإسلام لأن المانع الشرعي الذي يمنع من حصول الاستطاعة هو المانع المنجز المعلوم الذي يجب على المكلف ترتيب الأثر عليه و الإتيان به أو تركه دون ما لم يكن كذلك. و كيف كان فالمسألة لا ترد في باب التراحم و ملاحظة الأهم.

و أما على المبني الثاني فيقع التراحم بين وجوب الحج و ما يزاحمه من التكليف الوجوبي أو التحريمي المنجز، فلا- بد من ملاحظة مرجحات باب التراحم.

و على أي حال ليس من ذلك لو توقف إتيان الحج على الركوب على الدابة الغصيبة لعدم حصول الاستطاعة معه على المبنيين، بل و كذا المشي في الأرض

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٠٥

المغصوبة، كما لا يخفى.

[مسألة ٨٨] إذا ظهر عدم وجود ما يتوقف عليه الاستطاعة بعد الحج

مسألة ٨٨- إذا اعتقد وجود ما يتوقف عليه حصول الاستطاعة و حج و ظهر فقد جميعه أو بعضه.

فما يكون دخلياً في حصول الاستطاعة- على كلا المبنيين الاستطاعة العرفية و الاستطاعة الشرعية- فلا شك في أنه لا يكون مأموراً به و منطبقاً على عنوان حجة الإسلام فلا يجزى عنها.

و ما يكون وجوده رافعاً لوجوب الحج كالحرج و الضرر و اعتقد عدمه و حج ثم بان خلافه الظاهر أنه يجزى عن حجة الإسلام؛ لأن نفى الحرج و الضرر مبنيان على الامتنان، فلا بد في الحكم بالإجزاء و عدم الإجزاء ملاحظة المبنيين، فمن يرى الاستطاعة، الاستطاعة الشرعية ففي فقد مثل الزاد و الراحلة يحكم بعدم الإجزاء، و في فقد عدم الحرج و الضرر يحكم بالإجزاء.

و لا فرق في ذلك بين كون اعتقاده بوجود الاستطاعة و شرائط الوجوب مبنياً على اليقين أو الظن المعبر الشرعي، غير أنه على الثاني يكون مأموراً بالحج بالأمر الظاهري الشرعي، و في الأول بالأمر العقلي، فلا يقع منه في الصورتين إلا الانقياد و إجزاء الأمر الظاهري الشرعي عن الأمر الواقعي على القول به، إنما يكون في أجزاء المكلف به و شرائطه، لا فيما يتحقق به الوجوب و أصل التكليف، لأن كشف الخلاف فيه يكشف عن عدم التكليف و الأمر.

و أما على ما بنينا عليه من الاستطاعة العرفية فالأمر واضح؛ لأن الضرر مانع عن حصول الاستطاعة.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٠٦

[مسألة ٨٩] إذا زعم فقدان ما يعتبر في الاستطاعة

مسألة ٨٩- إذا اعتقد فقد بعض ما يعتبر في الاستطاعة مع وجوده في الواقع، فإن أتى بالحج بقصد ما عليه من حجة الإسلام، أو الحج الندي، أو برقاء حجة الإسلام بل وبقصد الحج الندي، فالظاهر وقوعه حجة الإسلام، وإن ترك الحج به حتى مضى آخر أزمته الإتيان بواجبات الحج أو أركانه و زال استطاعته بعد ذلك فهل يستقر عليه الحج بذلك، أم لا؟ لا ريب في أن ترك الحج عصيائاً وإهمالاً من غير عذر إلى أن ينتهي زمان الإتيان بتمام أعماله أو أركانه أو زمان الرجوع إلى وطنه جامعاً لشرائط الاستطاعة موجب لاستقرار الحج عليه وإن زال استطاعته قهراً بعد ذلك. وهل تركه بدون ذلك باعتقاد فقد ما هو شرط لوجوبه كلياً أم بعضاً موجب لاستقرار الحج عليه، فيجب عليه الحج متسكعاً إن زال استطاعته قبل كشف فساد اعتقاده أو قبل زمان يمكن له الحج مستطعاً أم لا؟

حكى عن المحقق القمي قدس سره في جامع الشتات عدم وجوب الحج، سواء اعتقد عدم كونه مستطعاً، أو غفل عن ذلك، أو كان غافلاً عن وجوب الحج حتى زالت استطاعته. ظاهر عبارة المحقق في الشرائع أيضاً ذلك؛ لأنه قيد استقرار الحج عليه بالإهمال، قال: (و يستقر الحج في الذمة إذا استكملت الشرائط فأهمل)، «١» وهذا ظاهر الجواهر. «٢».

و ذهب السيد قدس سره في العروة و أكثر المحشئين لها إلى استقرار وجوب الحج عليه

(١)- شرائع الإسلام: ١/ ١٦٦.

(٢)- جواهر الكلام: ١٧/ ٢٩٨.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٠٧

بحصول الاستطاعة الواقعية وإن اعتقد خلافها و ترك الحج.

و الذي يمكن أن يكون وجهاً لعدم الاستقرار بغير الإهمال مضافاً إلى الأصل امور:

الأول: كما عليه بعض الأعظم: أن موضوع وجوب الحج هو المستطع، و شرط وجوبه هو الاستطاعة، فمتى تحقق عنوان الاستطاعة صار الحكم بوجوب الحج فعلياً، و إذا زالت الاستطاعة و ارتفع الموضوع يرتفع الحكم بارتفاع موضوعه حتى بالإتلاف و العصيان، نظير القصر في الصلاة الذي موضوعه المسافر فإذا زال هذا العنوان زال الحكم.

و بالجملة: الأدلة إنما تدل على وجوب الحج ما دام المكلف مستطعاً، فإذا انتفى هذا العنوان انتفى الوجوب، سواء زال بالاختيار و العصيان أو قهراً و من غير اختيار، و عليه ينبغي أن نقول بعدم الوجوب و لو كان زوال الاستطاعة بفعل المكلف عصيائاً، إلا أننا نقول به في صورة زوال الاستطاعة بعد عصيان المكلف و تركه الحج مع تنجزه عليه بدلالة الأخبار كروايات التسويف. «١»

و فيه: أنه لو تم هذا الوجه يلزم أن نقول به في صورة ترك الحج إذا كان جاهلاً بالاستطاعة و دل الدليل مثل البيئه على عدمها، أو قام الدليل على عدم الوجوب، فيلزم منه قصر الحكم بالاستقرار على صورة الترك عصيائاً و تسويفاً، و لا أظن أن يلتزم القائل بذلك، و لذا قال بالتفصيل بين الجهل البسيط و الجهل المركب كما يأتي كلامه. هذا أولاً.

و ثانياً: فرق بين قولنا: «يقصر الصلاة في السفر» أو «المسافر يقصر صلاته» فإنه يستفاد منه أن تكليفه في السفر تقصير ما يتمه في الحضر و بين قوله تعالى: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، فإنه يستفاد منه أن

(١)- معتمد العروة: ١/ ٢١٨.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٠٨

الاستطاعة للحج شرط لوجوب طبيعته الحج، سواء تحققت في ضمن فردها الخاص الواقع في زمان الاستطاعة أو ما يقع بعد هذا الزمان.

و بعبارة أخرى: الاستطاعة شرط لحدوث الوجوب دون بقائه، وهذا مثل أن يقال: «من سافر يجب عليه التصديق» أو «من أفطر في شهر رمضان يجب عليه الكفارة» فإنه لا يستفاد منهما خصوصية وقوع التصديق أو الكفارة في السفر أو في شهر رمضان، فعلى هذا ترك الفرد الذي يقع في زمان الاستطاعة عمداً أو عصيانياً أو جهلاً و عذراً لا يوجب سقوط وجوب الطبيعة لإمكان الإتيان بسائر أفرادها، وهذا هو الدليل على استقرار الحج عليه إذا سَوِّف و تركه في حال الاستطاعة لا- أخبار التسوية، فعلى هذا إذا كان المكلف في حال الاستطاعة جاهلاً بها بالجهل البسيط أو المركب ثم حصل له العلم بها يجب عليه الحج و إن كان بعد زوال الاستطاعة.

الأمر الثاني: أنه إنما يستقر الحج عليه إذا تركه لا عن عذر، و أما إذا كان تركه لعذر فلا موجب له، و الاعتقاد بالخلاف من أحسن الأعداء.

و فيه: أنه إن استفدنا من الدليل أن الحج الواقع في حال الاستطاعة هو المشروط وجوبه بالاستطاعة فلا وجه لاستقراره عليه إن تركه إلى بعد حال الاستطاعة، و إن كان غير مقيد بذلك فهو يستقر عليه و إن تركه في حال الاستطاعة عن عذر و اعتقادٍ بالخلاف.

الامر الثالث: و هو الوجه للتفصيل الذي اختاره بعض الأعظم، و هو الفرق بين الجهل البسيط و المركب، قال: (فإن كان الجهل جهلاً بسيطاً و كان شاكاً فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه، لما حقق في محله من أن رفع الحكم في مورده حكم ظاهري لا ينافي وجوب الحج و استقراره عليه واقعاً، إذ العلم بالاستطاعة لم يؤخذ في موضوع وجوب الحكم، و لا- مانع من توجه التكليف إليه لتمكنه من الإتيان به على سبيل الاحتياط.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٠٩

و بعبارة أخرى: في مورد الجهل البسيط الذي كان يتردد و يشك في أنه كان مستطيعاً أم لا إذا كان اعتماده على أصل شرعي يعذره عن ترك الواقع ما دام جاهلاً به إذا انكشف الخلاف و بأن أنه مستطيع تنجز عليه التكليف الواقعي كسائر موارد انكشاف الخلاف في الأحكام الظاهرية، بخلاف ما لو كان جاهلاً بالجهل المركب و كان معتقداً بالخلاف فإن التكليف الواقعي غير متوجه إليه؛ لعدم تمكنه من الامتثال حتى على نحو الاحتياط، فإنه من كان قاطعاً بعدم لا يمكن توجه التكليف إليه لعدم القدرة على الامتثال - إلى أن قال: - ففي هذه الصورة فالحق مع المحقق القمي ... و كذلك الحال في الغفلة). «١»

و فيه: أنه إن كان الحج المشروط وجوبه بالاستطاعة هو الحج الواقع في حال الاستطاعة فلا فرق في عدم استقراره عليه بتركه في حال الاستطاعة بين تركه بالجهل البسيط أو المركب أو عصيانياً أو غفلة، و إن كان ما هو المشروط وجوبه بالاستطاعة طبيعته الحج، فلا فرق بين أن يكون سبب تركه في حال الاستطاعة الجهل المركب أو البسيط أو الغفلة أو العصيان.

و قد ظهر لك من ذلك كله عدم قيام واحد من هذه الأمور لنفي استقرار الحج على من تركه في حال الاستطاعة بمطلق العذر أو بالجهل المركب، فلا شيء هنا إلا الأصل و البراءة التكليف لو لم يكن ما يدل على الاستقرار في البين.

و أما وجه الاستقرار عليه لو تركه في حال الاستطاعة مطلقاً و في جميع الصور فيمكن تقريبه بوجوه:

الأول: ما ظهر ممّا أوردناه على الوجوه التي ذكرناها وجهاً للقول الأول و هو: أن ما يستفاد من قوله تعالى و سائر الأدلة أن الحج يجب بالاستطاعة الكافية لأدائه، فحصول هذه الاستطاعة موجب لوجوب الحج حدوثاً، و أما بقاؤه فليس

(١)- المعتمد في شرح المناسك، كتاب الحج: ٣/ ٧٢.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣١٠

مشروطاً ببقاء الاستطاعة كما أوضحنا لك.

و بعبارة أخرى: الاستطاعة شرط لوجوب طبيعة الحج دون ما يقع في حال الاستطاعة و على هذا فإن تركه جهلاً أو غفلةً أو نسياناً في حال الاستطاعة يأتي به بعده، فضلاً عن أن تركه عصيانياً وإهمالاً، فلا حاجة إلى أخبار التسوية للاستدلال على الاستقرار في صورة الترك عن عذر لأنها لا تدلّ على أكثر من فورية وجوب الحج و عدم جواز التأخير، و أنه إن مات على ذلك ترك شريعة من شرايع الإسلام.

الثاني: أن اعتبار الحج على المكلفين ليس كاعتبار سائر التكاليف العبادية مثل الصوم و الصلاة، و إنما اعتبر كالزكاة و الخمس ديناً على المكلف و لذا يجب أدائه و قضاؤه عنه، و في مثله لا يضر جهل المكلف به فهو دين عليه علم به أم لم يعلم به نعم، لا- يجب أدائه عليه ما دام جاهلاً به، أما بعد العلم يجب أن يؤديه و إن تركه حتى مات يقضى عنه، فالاستطاعة الواقعية سبب لاشتغال ذمة المكلف بالحج، فتفويت الاستطاعة عمداً أو جهلاً و تركه كذلك لا يوجب براءة ذمته.

الثالث: إطلاق بعض الروايات مثل صحيح محمد بن مسلم، و هو ما رواه الشيخ: عن موسى بن القاسم، عن النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات و لم يحج حجة الإسلام يحج عنه؟ قال عليه السلام: نعم».

و رواه أيضاً، عن أحمد، عن الحسين، عن النضر، عن عاصم، عن محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات و لم يحج حجة الإسلام و لم يوص بها أ تقضى عنه؟ قال عليه السلام: نعم» (١). و الظاهر أنهما رواية واحدة.

(١) - تهذيب الأحكام: ٥ / ٤٩٢ ح ٤١٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣١١

تقريب الاستدلال بهما: أن إطلاق السؤال فيهما يشمل من لم يأت بحجة الإسلام عصيانياً إلى أن مات مع بقاء استطاعته، أو بعد زوال استطاعته، أو تركه في حال الاستطاعة و عدم تنجز التكليف عليه نسياناً أو جهلاً بالحكم أو الموضوع جهلاً بسيطاً أو مركباً. و المراد من قوله: «يحج عنه» أو «تقضى عنه» هو السؤال عن وجوب القضاء عنه، و لا يشمل من لم يأت به، لعدم حصول الاستطاعة عليه.

و بعبارة أخرى: السؤال يكون عن المستطيع الذي لم يحج حجة الإسلام دون من لم يحصل له الاستطاعة أصلاً. فإن قلت: الظاهر من السؤال و الجواب أن مورد السؤال هو القضاء عن ترك حجة الإسلام الواجب عليه، فالاستدلال على وجوب قضائها على من لم يثبت وجوبها عليه يكون من قبيل التمسك بالعام في الشبهات المصادقية.

و بعبارة أخرى: صدق كونه تاركاً لحجة الإسلام و لم يحجّها يدور مدار تنجز وجوبها عليه، و أما بدون ذلك فتركه من قبيل السالبة بانتفاء الموضوع و الرواية لا تشملها.

قلت: يكفي في صدق الترك أنه لو علم بالاستطاعة و بالوجوب تجب عليه حجة الإسلام و لو كان آتياً بها رجاءً كان آتياً بحجة الإسلام، و إلّا يلزم قصر دلالة الحديث على خصوص صورة العصيان، مع أن الظاهر منه شموله لصورة تركه عذراً.

[مسألة ٩٠] من حج بغير استطاعة

مسألة ٩٠- إذا حج مع عدم الاستطاعة المالية قال في العروة: (فالظاهر مسلمية عدم الإجزاء، و لا دليل عليه إلا الإجماع، و إلّا فالظاهر أن حجة الإسلام هو الحج، الأول و إذا أتى به كفى و لو كان ندباً، كما إذا أتى

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣١٢

الصبي صلاة الظهر مستحباً بناءً على شرعية عباداته فبلغ في أثناء الوقت فإن الأقوى عدم وجوب إعادتها، و دعوى أن المستحب لا يجزى عن الواجب ممنوعة بعد اتحاد ماهية الوجوب و المستحب. نعم، لو ثبت تعدد ماهية حج المتسكع و المستطيع تم ما ذكر، لا

لعدم إجزاء المستحب عن الواجب، بل لتعدد الماهية).

أقول أولاً إنَّ مطلوبية الحج تكون بنحو مطلق الوجود فجميع أفراده مطلوب على حدة، فلا- يجزى فرد منه عن الآخر، فإذا استطاع الشخص يجب عليه غير ما أتى به قبل الاستطاعة، فلا يسقط هذا الفرد بإتيانه بالفرد الأول، كما لا يسقط به و بالفرد الأول مطلوبية غيرهما من أفراد.

نعم، ما يجب بالاستطاعة يكون مطلوبيته المؤكدة على نحو صرف الوجود يسقط بالإتيان بأول الأفراد بعد حصول الاستطاعة وجوب غيره من الأفراد.

ولا- يقاس المقام بالصلاة التى أتى بها الصبى حيث إنه يجزیه إن بلغ فى الوقت فإن المطلوب فيها طبيعة الصلاة فى الوقت على نحو صرف الوجود، فالإتيان بها فى ضمن فرد ما يجزیه و يسقط به الطلب و لا يمكن الإتيان به ثانياً.

و ثانياً: نقول بتعدد ماهية الحج المستحب و الحج الواجب، فإن متعلق الطلب و الأمر فى الأول مطلق الوجود، و فى الحج الواجب صرف الوجود، و لا يمكن أن يكون طبيعة واحدة مطلوبة بنحو صرف الوجود و مطلق الوجود، فيكشف من تعدد متعلق الطلب تعدد ماهية المطلوب، و هذا بخلاف الصلاة فى الوقت فإنها متعلقة للطلب على نحو صرف الوجود.

ثم إنه ربما توهم دلالة بعض الروايات على عدم الإجزاء مثل رواية أبى بصير التى رواها المحدثون الثلاثة- رضوان الله تعالى عليهم- فى الكتب الأربعة،

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٣١٣

و إليك سندها و لفظها برواية الكليني قدس سره: عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد و سهل بن زياد جميعاً، عن أحمد بن محمد بن أبى نصر، عن على بن أبى حمزة، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لو أن رجلاً معسراً أحجّه رجل كانت له حجة، فإن أيسر بعد كان عليه الحج» الحديث. (١)

قال المحقق فى المعبر فى مسائل الشرط الرابع و الخامس من شرائط حجة الإسلام: (و لو حج ماشياً لم يجزه عن حجة الإسلام، قال الباقر: يجزیه. لنا: أن الوجوب لم يتحقق، لأنه مشروط بالاستطاعة، فمع عدمها يكون مؤدياً ما لم يجب عليه، فلا يجزیه عما يجب فيما بعد. و تنبه على ذلك روايات عن أهل البيت عليهم السلام، منها:

رواية أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لو أن رجلاً معسراً أحجّه رجل كانت له حجة. فإن أيسر بعد كان عليه الحج». (٢)

[مسألة ٩١] من حج مع الممرض، أو مع عدم أمن الطريق

مسألة ٩١- لا ريب فى عدم وجوب الحج مع عدم أمن الطريق، أو مع المرض و عدم صحة البدن، أو مع الضرر، أو الحرج و إن كانت تلك الامور مقترنة بما هو قبل الميقات فضلاً عما إذا كانت مقترنة بما بعد الميقات و الأعمال و المناسك.

و لو حج مقترناً بهذه الامور فإن كانت المقدمات قبل الميقات مقترنة بها دون الأعمال فلا ريب فى إجزاء حجه عن حجة الإسلام، لأنه بعد وصوله إلى الميقات يكون مستطيعاً للحج، فلا وجه لعدم وجوب الحج عليه بعد وصوله إلى الميقات، و لا

(١)- الكافى: ٢٧٣ / ٤ ح ١.

(٢)- المعبر: ٧٥٢ / ٢.

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٣١٤

عدم إجزاء حجه عن حجة الإسلام.

و أما إذا كانت الأعمال مثل الطواف و السعى و الوقوفين مقترنة بالضرر أو الحرج أو عدم صحة البدن أو عدم أمن الطريق فهل الحكم

هو الإجزاء مطلقاً، أو عدم الإجزاء، أو التفصيل بالإجزاء في بعض هذه الأمور و عدمه في البعض الآخر؟ وجوه.

و الذي ينبغي أن يقال: إنه إذا حج مع عدم كون نفسه في حال الإتيان بالأعمال مأموناً من الخطر و الضرر فالحكم فيه عدم إجزاء حجه عن حجة الإسلام، بل الظاهر بطلان عمله، هذا في الضرر البدني.

و أما في الضرر المالي فإن قلنا بأن وجوده مانع من الاستطاعة و أن من يتضرر بسفر سواء كان الحج أو غيره لا يكون عند العرف مستطيعاً له فإن تحمّل الضرر و حج لا يجزيه عن حجة الإسلام، و إن قلنا بنفي وجوب الحج بعد حصول الاستطاعة بقاعدة لا ضرر فحيث إنها امتنانية يكون معناها ترخيص المكلف للترك، فإن حج و تحمل الضرر يجزيه عن حجة الإسلام.

اللهم إلا أن يقال بوجوب الأخذ بالترخيصات الشرعية مثل قوله تعالى: «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصِرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» (١) فلا يجوز الإتمام، و لكن ذلك على النحو الكلي لم يثبت، بل الثابت خلافه، و لذا يجوز الاحتياط في مثل البراءة الشرعية.

و يمكن أن يقال: إن الضرر إذا كان لازماً للحج مثل كونه مستلزماً لتلف ماله فالحكم ما ذكر على المبنيين، أما إذا كان تخليّة السرب متوقفة على ضرر مثل أن يكون الطريق من جانب الظالم مسدوداً و لا يسمح لأحد العبور منه إلا بدفع المال

(١) - النساء: ١٠١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣١٥

الكثير له فيمكن أن يقال بعدم حصول الاستطاعة؛ لعدم تخليّة السرب على المبنيين و دفع المال إليه تحصيل للاستطاعة. و المسألة بعد محل إشكال.

و أما إذا حج مع عدم صحة البدن فالظاهر أن حجه ليس مصداقاً للواجب، فيجب عليه الحج إذا صح بدنه مع استكمال له لسائر الشرائط. هذا، و قد ظهر مما ذكر حكم الحرج، و أنه على البناء على منعه من الاستطاعة لا يجزيه عن حجة الإسلام، و على البناء على أنه رافع لوجوب الحج يجزيه إن تحمل الحرج و أتى بالحج. و الله هو العالم.

[مسألة ٩٢] إذا ترك الحج خوفاً من اللصّ فإن الخلاف بعد زوال الاستطاعة

مسألة ٩٢ إذا خاف من وجود اللص في الطريق على نفسه أو على ماله خوفاً يعتنى به العرف و العقلاء و ترك الحج و بعد زوال استطاعته بان عدم وجود اللص فهل هذا ليس من عدم تخليّة السرب، فإذا بانّ خلافه يجب عليه الحج، أو أن الخوف من وجود اللص مانع من حصول الاستطاعة فلا يكون الخائف من اللص مستطيعاً للحج، و لا يجوز عند العرف سير الطريق المخوف و إن ظهر بعد ذلك خلافه، فلا يستقر عليه بذلك الحج لعدم الاستطاعة، لأن ما هو المانع من صدق الاستطاعة هو الخوف العقلاني من اللص، لا وجود اللص واقعاً؟

و الأقوى أن الخوف مانع من حصول الاستطاعة، و القول بأن الخوف طريق عقلاني إلى وجود اللص لم نفهم معناه، فإن الخوف العقلاني و إن كان يحصل من الطريق العقلاني إلا أنه بنفسه و واقعه مانع من حصول الاستطاعة، و ليس من قبيل قيام الطريق على مانع في الطريق مما يوجب الخوف من سلوكه.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣١٦

[مسألة ٩٣] إتيان الحج مع استلزامه ترك واجب أو ارتكاب حرام

مسألة ٩٣- إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب حرام فهل يجزيه عن حجة الإسلام، أم لا؟
لا- ريب في أنه إذا كان هذا الاستلزام في خصوص ذهابه إلى الميقات دون ما بعده فحجه يقع حجة الإسلام، و أما إذا استلزم المناسك والأعمال ترك الواجب أو فعل الحرام فعلى القول باعتبار الاستطاعة الشرعية في وجوب الحج بمعنى عدم مزاحمته لواجب آخر و أن المانع الشرعي كالمانع العقلي أو العرفي فلا يجزى عن حجة الإسلام؛ لعدم تحقق الاستطاعة المشروط عليها وجوب الحج. و على القول بأن الاستطاعة المذكورة ليست إلّا ما فسّرت في الروايات بتخليّة السرب و صحة البدن و الزاد و الراحلة، فالقول بعدم الإجزاء وجهه إن كان الواجب الذي استلزم الحج تركه أهم من الحج و لم نقل بالترتب و لا بكفاية وجود الملاك، و هكذا على القول بالاستطاعة العرفية الإجزاء و عدمه يدور مدار أهمية الحج، أو القول بالترتب، أو كفاية وجود الملاك.
فإن قلت: قد قلتم في الحرج و الضرر: إنهما مانعان من حصول الاستطاعة العرفية فليكن ترك الواجب أو فعل المعصية مثلهما. قلت: الظاهر أن المانع من الاستطاعة العرفية هو ما يكون بنظر العرف مانعاً من الاستطاعة للحج.
و بعبارة أخرى: ما يكون من الموانع العرفية و ترك الواجب أو فعل المعصية ليسا منه إلّا على القول بالاستطاعة الشرعية الذي لا دليل عليه. و الله هو العالم.
فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣١٧

[مسألة ٩٤] وجوب الحجّ على الكافر المستطيع

إشارة

مسألة ٩٤- قال في العروة: (الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع؛ لأنه مكلف بالفروع لشمول الخطابات له أيضاً، و لكن لا يصحّ منه ما دام كافراً كسائر العبادات و إن كان معتقداً بوجوبه و آتياً به على وجهه مع قصد القرينة لأن الإسلام شرط في الصحة. أقول: تفصيل الكلام في هذه المسألة يقع في جهات:

الجهة الاولى و في تكليف الكفار بالفروع إمّا مطلقاً، أو في خصوص الحج

، أما بالنسبة إلى الحج فيدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ فإنه يشمل المسلم و الكافر على السواء. و أما في سائر التكالييف فيدل عليه مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُوبُ اللّٰهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ (١)، و لا ريب أن من جملة ما ارسل به رسول الله صلى الله عليه و آله الأحكام و الفروع، فالناس كلهم مكلفون بها. و مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللّٰهِ الْإِسْلَامُ﴾ (٢)، و الإسلام اسم لجميع ما انزل على النبي صلى الله عليه و آله أصولاً و فروعاً. و خصوص جملة من الآيات مثل قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (٣)، و قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَ لَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ﴾ (٤) و غيرها من الآيات و الروايات و ادّعى الإجماع على ذلك.
و لكن بعض الأعلام أفاد بأن (محل الكلام في تكليف الكفار بالفروع إنما

(١)- الأعراف: ١٥٨.

(٢)- آل عمران: ١٩.

(۳) - فصّلت: ۶ و ۷.

(۴) - المدَّثر : ۴۴.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣١٨

يكون في الأحكام المختصة بالإسلام، و أما المستقلات العقلية التي يشترك فيها جميع أرباب الشرائع كحرمة القتل و قبح الظلم و أكل مال الناس عدواناً فلا إشكال، كما لا كلام في تكليفهم بها، و أما في الأحكام المختصة فما هو الصحيح عدم تكليف الكفار بها).

و استشهد بما ورد من أن «الناس يؤمرون بالإسلام ثم بالولاية»، فإن ظاهر العطف ب (ثم) هو عدم تعلق الأمر بالولاية إلا بعد الإسلام، فإذا كان هو الحال في الولاية و هي من أعظم الواجبات و أهم الفروع، بل إنه لا يقبل عمل بدونها كما ورد في غير واحد من النصوص فما ظنك بما عداها من سائر الواجبات كالصلاة و الصيام و نحوهما. «١»

أقول: أما فى المستقلات العقلية فشان العقل ليس إلّا إدراك حسن بعض الأفعال و قبح بعضها و حسن مدح فاعل الأول و ذم تارك الثانى، لا تكليف له و لا أمر و لا نهى مولوياً له، فلا شأن له إلّا درك الحسن و القبح الذى يترتب عليه الميل و الرغبة إلى فعل الحسن و ترك القبيح، و هذا غير التكليف المولوى الصادر من الشارع المقدس الذى يستحق المكلف بامتثاله الثواب و بمخالفته العقاب. و لو لعلّ هذا مرادهم من أن الواجبات الشرعية أُلّطاف فى الواجبات العقلية، غير أن الوجوب الشرعى غير الوجوب العقلى لترتب الثواب على موافقة الأول و العقاب على مخالفته دون الثانى، و المبحوث عنه فى مسألة تكليف الكفار بالفروع هذا الوجوب الشرعى، و لا فرق فى ذلك بين الأحكام المختصة بالإسلام و غيرها.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ وَرُودَهُ مِنْ أَنَّ النَّاسَ يُؤْمَرُونَ بِالْإِسْلَامِ ثُمَّ بِالْوَلَايَةِ فَلَمْ نَجِدْهُ فِيمَا رَاجِعُنَا إِلَيْهِ بِالْعَجَالَةِ، وَلَوْ كَانَ فَلَيسَ مَعْنَاهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِالْإِسْلَامِ لَيْسَ مَكْلُفًا

(١) - مستند العروة، كتاب الصلاة: ٥ / ١١١.

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣١٩

بالإيمان بالولاية، بل معناه أن الدعوة إلى الولاية في طول الدعوة بالنبوة و أن الإيمان بالرسالة يكون قبل الإيمان بالولاية كما أن الإيمان بالالوهية يكون قبل الإيمان بالرسالة لأنه لا يعقل الإيمان بالنبوة بدون الإيمان بالالوهية، و لكن ليس معنى ذلك أن من لم يؤمن بالالوهية ليس مكلفاً بالنبوة و من لم يؤمن بهما ليس مكلفاً بالولاية فالتناس كلهم مكلفون بالإيمان بهذه الثلاثة، غير أن الإيمان بالالوهية واجب بنفسه و غيرى لتوقف الإيمان بالنبوة و الولاية عليه، و هكذا الإيمان بالنبوة نفسى و غيرى لتوقف الإيمان بالولاية عليه. و بالجملة ليس معنى ذلك أن التكليف بالولاية لا يتعلق بالمكلف إلا بعد الإيمان و الاعتقاد بالنبوة.

نعم، تحقق الإيمان بالولاية خارجاً موقوف على تحقق الإيمان بالرسالة كالظهر و العصر فإن ترتب العصر على الظهر لا- يمنع من التكليف بهما، ولا يمنع من التكليف بالعصر قبل الإتيان بالظهر.

وهنا رواية ربما تدلّ على ذلك، وهي ما رواه شيخنا الكليني - رحمه الله - في الصحيح: عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم عن زرارة، قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن معرفة الإمام منكم واجبه على جميع الخلق؟ فقال: إنّ الله عزّ وجلّ بعث محمداً صلى الله عليه وآله إلى الناس أجمعين رسولاً وحجّةً لله على جميع خلقه في أرضه، فمن آمن بالله وبمحمّد رسول الله صلى الله عليه وآله واتبعه وصدّقه فإنّ معرفة الإمام منا واجبه عليه، ومن لم يؤمن بالله وبرسوله ولم يتبعه ولم يصدقه ويعرف حقهما فكيف يجب عليه معرفة الإمام وهو لا يؤمن بالله ورسوله ويعرف حقهما؟ قال: قلت: فما تقول فيمن يؤمن بالله ورسوله وصدق رسوله في جميع ما أنزل الله يجب على أولئك حق معرفتكم؟ قال عليه السلام: نعم،

هؤلاء يعرفون فلاناً و فلاناً؟ قلت: بلى، قال: أ ترى أن الله هو الذى أوقع فى قلوبهم معرفة هؤلاء؟ و الله ما أوقع ذلك فى قلوبهم إلا الشيطان، لا و الله ما ألهم المؤمنين
 فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٢٠
 حقناً إلا الله عز و جل». (١)

□
 يمكن أن يقال بدلالته على عدم وجوب معرفة الإمام عليه السلام على من لم يؤمن بالله و رسوله، فيكون سائر الأحكام مثله.
 و لكن لأحد أن يقول: إن المستفاد من الحديث سؤالاً و جواباً و صدراً و ذليلاً عدم وجوب معرفة الإمام عليه السلام بالانفراد و استقلاله عنهما، أو عدم تحققه كذلك، فيكون معناه أن معرفة الإمام عليه السلام لوحظ فيها معرفة النبي صلى الله عليه و آله فكيف يمكن إيجاب معرفته بدون معرفة النبي صلى الله عليه و آله، و ليس معناه أن معرفة الإمام عليه السلام الذى لا تتحقق إلا بمعرفة النبي صلى الله عليه و آله و معرفة الله تعالى لا يمكن إيجابها قبل معرفتهما و على من لم يؤمن بهما.
 □
 قال العلامة المجلسى قدس سره: (قوله عليه السلام: «فكيف تجب عليه معرفة الإمام» أى على الانفراد، بل يجب عليه أن يؤمن بالله و رسوله أولاً، ثم بالإمام، و الغرض أن معرفتهما أوجب عليه، بل لا سبيل له إلى معرفته إلا بمعرفتهما، فلا ينافى أن يعاقب بتركها أيضاً إذا ترك الجميع). (٢)

و الحاصل: أنه لا ظهور معتد به للرواية على عدم كون الكفار مكلفين بمعرفة الإمام عليه السلام بالمعنى الذى ذكر، فيسقط الاستدلال به على عدم كون الكفار مكلفين بالفروع.
 مضافاً إلى ما يعارض هذا الاستدلال من الروايات، و سيما الآيات الدالة على المؤاخذه بالفروع و هى لا تصح من غير تكليف بهما.

الجهة الثانية: على القول بكون الكفار مكلفين بالفروع لا ريب فى سقوط التكليف عنهم فى صورة موافقتهم للأحكام بترك المحرمات و فعل الواجبات التوصيلية،

(١) - الكافي: ١ / ١٨٠، ح ٣.
 (٢) - مرآة العقول: ٢ / ٣٠٢.
 فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٢١
 □
 لكن لا يوجب ذلك تقربهم إلى الله و استحقاقهم للثواب، فإنهما مشروطان بالإسلام، و لمانعية الكفر من تقرب صاحبه إلى الله، فلا يؤثر عملهم فى تقربهم و إن أتوا به بقصد التقرب لقبحه الفاعلى.
 و أما فى العبادات فإتيانهم بها لا يوجب تقربهم؛ لعدم صحتها منهم لا شرائها بالإسلام، فلا يسقط بالعصيان بها تكليفهم، فهم معاقبون على تركها و إن أتوا بها فى حال الكفر؛ لأنها بدون الإيمان لا يؤتى بها على وجه الصحيح، بخلاف غير العبادات حيث إن الإتيان به مسقط للتكليف و مانع من استحقاق اللوم و العقاب.

الجهة الثالثة: بعد ما ظهر عموم التكاليف الشرعية و شمولها للكفار أيضاً فهل جميعهم معاقبون على ترك امتثالها

و لو كانوا فى كفرهم معذورين لقصورهم و عدم التفاتهم أو لجهلهم المركب إذا لم يكن بتقصيرهم فى مقدماته، أو أن المعاقب عليها يكون خصوص الكفار الجاحدين الذين ذمهم الله تعالى بقوله جل شأنه:

«وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ» (١)، و من ترك الفحص و بقى فى الجهل البسيط أو حصل له الجهل المركب بتقصيره فى مقدماته و تعلمه ما ينتهى إلى الضلال و الإلحاد؟
الظاهر أن المستحق للعقاب هو الثانى؛ لتنجز التكليف عليه، و لعل أن يكون فى حكم الأول من لم تستقر له العقيدة الإسلامية لقصوره. إلّا أن السيد الخوانسارى نفى البعد عن القول بلزوم الأعمال عليه رجا قال:
«أمّا الوجوب عليه فادعى عليه الإجماع، و أدلة الفروع تشملها، و أما عدم الصحة فلكون الإسلام شرطاً فى الصحة، و يشكل الأمر بالنسبة إلى العاجز كمن لم يسلم

(١) - النمل / ١٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٢٢

لقصوره من دون تقصير منه، فمثل هذا كيف يكون مكلفاً بالعبادات مثل الصلاة و الصوم و الحج مع عدم تمكنه من الإتيان بها صحيحة؟ و مجرد الإقرار باللسان و إن كان مقدوراً لكّته لا- يكفى فى صحة العبادات؛ لاشتراط الإيمان الغير المتحقق هنا بدون الاعتقاد و إن قلنا بكفاية مجرد الإقرار باللسان فى الإسلام، و لا يبعد أن يقال بلزوم الأعمال عليه رجاءً و إن لم يترتب عليه ثواب، نظير وجوب الخمس على الذمى إذا اشترى أرضاً من مسلم» (١).

الجهة الرابعة: إذا مات الكافر فى حال الاستطاعة أو بعد انقضائها فهل يجب القضاء عنه تبرعاً أو من ماله؟

□
قال السيد - رحمه الله تعالى عليه - فى العروة: (لو مات لا يقضى عنه؛ لعدم كونه أهلاً للإكرام و الإبراء).
قال بعض الأعاظم: (لو مات كافراً لا يقضى عنه و لا يخرج من تركته؛ لعدم وجوب الحج عليه مباشرة لأن الإسلام شرط فى الصحة، و لا نيابة؛ لعدم الدليل على ذلك). (٢)
أقول: أما كون الإسلام شرطاً فى الصحة لا يلزم منه عدم وجوب الحج عليه مباشرة كالطهارة المشروط عليها صحة الصلاة، فيجب تحصيل الإسلام كما يجب تحصيل الطهارة. فلا ينافى ذلك وجوب الحج عليه مباشرة و نيابة. و لو قال: لعدم كونه مكلفاً بالحج كان أبعد من الإشكال على ما اختاره من عدم كون الكفار مكلفين بالفروع.
□
و أما عدم كونه أهلاً للإكرام و الإبراء فيمكن أن يوجه الاستدلال به إذا كان متبرعاً به، لقوله تعالى: «لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ
الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ

(١) - جامع المدارك: ٢ / ٢٧٨.

(٢) - معتمد العروة: ١ / ٢٦٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٢٣

وَ رَسُولُهُ وَ لَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ[□] أَوْ أَبْنَاءَهُمْ[□] أَوْ إِسْرَافِيَّةً[□] أَوْ عَدِوًّا[□] مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَاتِلَ الَّذِينَ آمَنُوا[□] لَمَّا ضَلَّوْا[□] فِي السَّبِيلِ[□] وَمَا كَانَ لِلنَّبِيِّ[□] وَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ[□] وَلَوْ كَانُوا أُولَى[□] قُرْبَى[□] مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ[□]» (٢)، فإذا لم يكن لهم أن يستغفروا لهم كيف يجوز النيابة عنهم أو الاستنابة لهم للحج؟

و أما في غير المشركين فلعدم إثبات مشروعية القضاء عن غير المسلم، و ما يدل على مشروعيته يختص بالمؤمن المتوقع منه الحج، إلّا أن ذلك لا ينفي جوازه برجاء إبراء ذمته و تخفيف عذابه.
نعم، ورد في الناصب عدم جواز النيابة عنه إلّا إذا كان أباً للنائب، و الفرق بين التخميس و الحج: أن الخمس يؤخذ من الكتابي و يجبر على أدائه، و أما الحج فلا يجبر عليه و يترك بحاله.

الجهة الخامسة: الظاهر أنه لا ريب في أن الكافر إذا استطاع و لم يسلم حتى زالت استطاعته ثم أسلم لا يجب عليه الحج متمسكاً،

كما أنه لا ريب في أن الكافر الذي لم يسلم و فات منه الصلاة و الصيام في الوقت ثم أسلم بعده لا يجب عليه القضاء.
إلّا أن الكلام في أن عدم وجوب الحج عليه و عدم وجوب قضاء الصلاة و الصوم هل يكون لعدم تكليفه بالحج بعد زوال الاستطاعة و عدم تكليفه بقضاء

(١) - المجادلة / ٢٢.

(٢) - التوبة: ١١٣.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٢٤

الصلاة و الصوم بعد الوقت، فلا يكون معاقباً بترك الحج و الصلاة لو لم يتنجز عليه التكليف في الوقت و في حال الاستطاعة إن مات كافراً، أو أن الكفار مكلفون بذلك كله كسائر الفروع و إن لم يتنجز عليهم التكليف في حال الاستطاعة و في الوقت، غير أن بالإسلام يسقط عنهم وجوبها بقاعدة الجبّ المسلمة، سواء كان دليلها الخبر العامي المشهور الذي قيل بأنه المنجبر بعمل الأصحاب، أو السيرة المستمرة عليها من عصر النبي صلى الله عليه و آله و بعده إلى هذا الزمان؟

ظاهر القائمين بقاعدة اشتراك الكفار مع غيرهم في التكليف بالفروع أنهم مكلفون بالحج و قضاء الصوم و الصلاة، و يجب عنهم ذلك بالإسلام، فإن ماتوا على الكفر فهم معاقبون على ترك الحج و الصلاة و إن لم يتنجزوا عليه في حال الاستطاعة و في الوقت.
إلّا أنه قد اورد عليهم: بأنه لا يعقل وجوب القضاء و الحج على الكافر مع البناء على سقوطه بالإسلام، فإن الإتيان بهما صحيحاً و امثال التكليف بهما مشروط بالإسلام و به يسقط عنهم التكليف.

و بعبارة أخرى: لا يتمكن من الامتثال إلّا بالإسلام، و به يسقط موضوع الامتثال، لأنه إذا أسلم يسقط به الوجوب.
و بعبارة ثالثة: في حال الكفر لا يصح منه، و إن أسلم يسقط عنه التكليف، و لذا حكى عن صاحب المدارك قدس سره: أنه اختار عدم تكليفهم بالقضاء حال الكفر و إن كانوا مكلفين بغيره من التكليف.

و قد تُفَصِّل عن هذا الإشكال: بأن تكليف الكافر بالحج بعد زوال الاستطاعة يمكن تصوره بنحو الوجوب المعلق، بأن نقول بوجوب الحج عليه في حال الاستطاعة مستطعاً، و إن تركه فتمسكاً فهو في حال الاستطاعة مأمور به في هذا الحال و في ما بعده إن تركه، فإن هو ترك الإسلام في حال الاستطاعة فوّت على

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٢٥

نفسه بتركه الإسلام الحج في الحالتين حال الاستطاعة و حال عدمها. و هكذا يقال بالنسبة إلى الصلاة في الوقت فإنه مأمور بالصلاة فيه أداءً، و إن تركه فبقضائها بعده، فهو مكلف بقضاء الصلاة إن ترك أداءه في الوقت، و حيث إنّ القضاء بعد الوقت مقدور له بإسلامه في الوقت لا مانع من إيجابه عليه في الوقت.

و اورد على هذا الجواب: بأن الوجوب المعلق و إن كان ممكناً في نفسه لكنّ ثبوته يحتاج إلى دليل، و لا دليل في المقام، بل الدليل

على عدمه، لأنَّ القضاء موضوعه الفوت و ما لم يتحقق الفوت لم يؤمر بالقضاء. «١»

وفيه: أنَّ هذا يتم في قضاء الصلاة و الصوم الذي يحتاج الأمر بهما إلى تحقق موضوعه و هو الفوت، أما في الحج فهو أداء سواء وقع في حال الاستطاعة أو بعدها، و عليه فالكافر كالمسلم مأمور بالحج في حال الاستطاعة و بعدها، غير أنه يجب عليه الإسلام ليتمكن من الإتيان به، فهو مأمور بالحج بعد الاستطاعة كما كان مأموراً به في حال الاستطاعة، غير أنه إذا لم يسلم في حال الاستطاعة و إن لم يتمكن من الحج بعدها إن أسلم فلا يصح عقابه بتركه الحج في هذا الحال إن مات كافراً، إلّا أنه يصح عقوبته بتركه الحج في حال الاستطاعة.

نعم، إن لم ينتجز عليه الحج في حال الاستطاعة لا ينتجز عليه بعدها، و لا يصح عقوبته و إن مات كافراً. و الذي ينبغي أن يقال: إنَّ الوجوب المعلق و إن كان ممكناً في نفسه إلّا أنه إذا كان مشروطاً بترك الصلاة و فوتها في الوقت أو ترك الحج في حال الاستطاعة كيف يمكن تصوير الوجوب المعلق - بالنسبة إلى القضاء - في الوقت و الحج في حال الاستطاعة فيمكن وجوب الصلاة بعد الوقت في الوقت بأن يكون الوجوب فعلياً

(١) - معتمد العروة: ١/ ٢٦٧ راجع أيضاً كتاب الزكاة من المستند: ١/ ١٢٨.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٢٦

و الواجب استقبالياً، كما يمكن وجوب الصلاة بشرط مضي الوقت بأن يكون كليهما استقبالياً.

و بعبارة أخرى: ترك الصلاة في الوقت و ترك الحج في حال الاستطاعة لا يمكن أن يكون من شرائط الواجب، فلا بد أن يكون من شرائط الوجوب. و مع ذلك لا يمكن تصوير الوجوب المعلق في الوقت قبل تحقق الترك فيه و في حال الاستطاعة قبل تحقق الترك فيها.

ثمَّ إنه قد أجاب الشيخ المؤسس المحقق الحائري قدس سره في كتاب الصلاة «١» - الذي سمعت من سيدنا الاستاذ الأعظم رضوان الله عليه (إنه قلَّ فيما رأيت مثله قليل اللفظ و كثير المعنى) - بأن الكافر مكلف بإتيان الصلاة أداءً إن دخل الوقت، و بإتيانها خارج الوقت قضاءً إن تركها في الوقت، و التكليف الأول بدخول الوقت يصير مطلقاً، و الثاني المشروط بتركها في الوقت يصير مطلقاً بتركها، إلّا أنه غير متمكن منه لتركه الإسلام في الوقت، و حيث إنَّ تركه مستند إلى ترك غير ما علق عليه الطلب لا عدم ما هو شرطه يصح المؤاخذه على تركه.

لا يقال: إنه على هذا يصح المؤاخذه على تركه و لو أسلم خارج الوقت.

فإنه يقال: إنه مكلف بالصلاة في الوقت، و بقضائها إن تركها في الوقت و ترك الإسلام في خارج الوقت، إلّا أنَّ تركها في خارج الوقت مستند إلى تركه الإسلام في الوقت، فهو إن مات تاركاً للإسلام يعاقب بتركه قضاء الصلاة في خارج الوقت الذي هو مستند إلى تركه الإسلام في الوقت.

و أما إسلامه إن كان يتحقق في خارج الوقت فهو بدل عن الصلاة في الوقت الذي ترتب على تركها وجوب القضاء خارج الوقت، فلا يجوز أن يكون مؤاخذاً

(١) - كتاب الصلاة / ٥٥٧.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٢٧

بترك القضاء و هو أسلم بعد الوقت و آتياً بما هو بدل عن الصلاة في الوقت التي كان تركها شرطاً لوجوب القضاء خارج الوقت، فتدبر جيداً.

هذا بالنسبة إلى قضاء الصلاة، أما بالنسبة إلى الحج - الذي هو مأمور به بعد الاستطاعة بالأمر الأول و أداء له لا قضاء - يبقى الإشكال على حاله؛ لأنه لا يعقل تكليفه بالحج الذي شرط صحته الإسلام الذي إن تحقق يسقط التكليف به. نعم، إن كان مأموراً بالحج في حال الاستطاعة و به مشروطاً بتركه في حال الاستطاعة يأتي ما ذكر في دفع الإشكال، لأن تركه الحج بعد الاستطاعة يكون مستنداً إلى بترك الإسلام في حال الاستطاعة، فيصح مؤاخذته عليه، لأن تركه مستند إلى غير ما هو شرط للتكليف و هو الترك في حال الاستطاعة، بل مستند إلى تركه الإسلام في حال الاستطاعة.

[مسألة ٩٥] الكافر إذا أسلم بعد الميقات

مسألة ٩٥- لو أسلم الكافر بعد المرور على الميقات يجب عليه العود إليه و الإحرام منه، سواء كان أحرم منه أو لم يحرم منه، و لو لم يتمكن من العود إليه فهل يحرم من موضعه، أو يسقط عنه الحج في سنته، فإن بقي على الاستطاعة إلى السنة المستقبلية يأتي به، و إلّا فلا شيء عليه؟

ظاهر الفتاوى أنه يحرم من موضعه، و عن المدارك: أنه علّله بأن ذلك حكم الناسي و الجاهل، و المسلم في المقام أعذر منهما، فإذا كان حكم الإحرام من الميقات مرفوعاً عنهما للنسيان و الجهل فالذي أسلم أولى بذلك «١».

(١)- مدارك الأحكام: ٦٩ / ٧. قال ما هذا لفظه: (فلان من هذا شأنه أعذر من الناسي و الجاهل و أنسب بالتخفيف مع ثبوت ذلك بالنسبة إليهما).

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٢٨

مضافاً إلى أنه يمكن أن يقال: إنّه يجب بالإسلام عنه أصل الحج، فحكم الإحرام من الميقات أولى بذلك. إلّا أن ذلك يتم لو قلنا بعدم جبّ أصل وجوب الحج في هذه السنة عنه بالإسلام و وجوبه عليه في القابل، و إن لم تبق استطاعته فلا شيء عليه أصلاً، إذا فمقتضى القاعدة براءة ذمته عن الحج.

اللهم إلّا أن يقال بإلحاقه بالجاهل و الناسي إذا لم يكن مقصراً في تركه الإسلام، و لا يبعد التفصيل بين أن يكون أمامه ميقات آخر فيكفيه الإحرام منه و بين أن لا- يكون كذلك فليس عليه الحج في سنته. و لعلّه يجيء بعض الكلام بعون الله و توفيقه في أحكام المواقيت.

[مسألة ٩٦] فيمن ارتد بعد الحج ثم تاب

مسألة ٩٦- قال في الجواهر: (و لو حج المسلم ثم ارتد بعده ثم تاب لم يعد على الأصح، للأصل بعد تحقق الامتثال، و عدم وجوب حج الإسلام في العمر إلّا مرة و قد حصلت، خلافاً للمحكي عن الشيخ بناءً منه على أن الارتداد يكشف عن عدم الإسلام في السابق، لأن الله لا يضل قوماً بعد إذ هداهم. وفيه: أنه مخالف للوجدان و لظواهر الكتاب و السنة، و آية الإحباط إنما تدل على عدم قبول عمل الكافر حال كفره، لا ما عمل سابقاً حال إسلامه، و مع التسليم فهو مشروط بالموافاة على الكفر، كما هو مقتضى الجمع بينها و بين الآية الأخرى الدالة على ذلك. هذا كله، مضافاً إلى قول الإمام أبي جعفر - عليه سلام الله - في خبر زرارة: «من كان مؤمناً فحج ثم أصابته فتنة فكفر ثم تاب يحسب له كل عمل صالح عمله و لا يبطل

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٢٩

منه شيء»، و نحوه غيره «١».

أقول: أما الاستدلال المحكي عن الشيخ قدس سره بـ «إِنَّ اللَّهَ لَا يَضِلُّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ» فالمراد منه الاستدلال بقوله تعالى: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» (٢).

وفيه: أنه لا دلالة للآية الكريمة على عدم وقوع الكفر والارتداد بعد الإيمان، بل قوله تعالى: «حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ» يدل على وقوع ذلك، فيمكن أن يكون المراد من إضلاله قوماً خذلانهم وتركهم على ما هو عليه، فهذا لا يقع منه بعد إذ هداهم بالهداية التكوينية بعقولهم وفطرتهم حتى يبين لهم ما يتقون بوسيلة الأنبياء عليهم السلام، فلا يتركهم على حالهم، بل يهديهم بإنزال كتبه وإرسال رسله إليهم.

و أما آية الإحباط فهي مثل قوله تعالى: «وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» (٣) وقوله تعالى: «وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» (٤).

ولكن الظاهر منهما وغيرهما حبس ثواب الأعمال وآثاره الحسنه عنهم ما داموا باقين على الكفر والشرك. ويدل عليه قوله تعالى: «وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيُفْتٍ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» (٥) و أما خبر زرارة فهو ما رواه الشيخ بإسناده: عن الحسين بن علي، عن علي

(١) - جواهر الكلام: ٣٠٣/١٧.

(٢) - التوبة: ١١٥.

(٣) - المائدة: ٥.

(٤) - الأنعام: ٨٨.

(٥) - البقرة: ٢١٧.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣٠

بن الحكم، عن موسى بن بكر، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «من كان مؤمناً فحج وعمل في إيمانه ثم أصابته في إيمانه فتنة فكفر ثم تاب وآمن قال: يحسب له كل عمل صالح عمله في إيمانه ولا يبطل منه شيء» (١).

وتعبير الجواهر عنه بالخبر (٢)، وهكذا السيد في العروة مشعر بالضعف، وقيل في وجه ذلك: إن طريق الشيخ إلى الحسين بن علي غير مذكور في الفهرست ولا في المشيخة.

ولكن حكى السيد الخوئي قدس سره عن رجال الشيخ، أنه ذكره فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، وقال: (الحسين بن علي بن سفيان البزوفري خاصري، يكتفى أبا عبد الله، له كتب، روى عنه التلعكبري، وأخبرنا عنه جماعة، منهم محمد بن نعمان، والطريق إلى كتبه صحيح، فالرواية صحيحة). (٣)

أقول: قد أشرنا مسبقاً إلى أن رواية الشيخ من مثل البزوفري رواية كُتِبَ التي كانت في يد أهل الحديث عنه بواسطة الرواة كان جرياً على ما هو المتعارف بينهم. فمثل هذه الأحاديث إن رواها مثل الشيخ عن أصحاب الكتب يدل على وجودها في كتبهم المعلومه نسبتها إليهم فلا ينبغي أن يعد مثلها من المراسيل، ومن هذه الأحاديث روايات كثيرة في النصوص على الأئمة الاثني عشر ومولانا صاحب الأمر - صلوات الله عليهم - كلها مأخوذ من كتب أرباب الاصول.

وكيف كان فهذه الرواية تدل على عدم بطلان الصادر من المؤمن إن أصابته فتنة فكفر ثم تاب. بل يمكن أن يقال: إنه لا يحكم ببطلانه وإن لم يتب من الكفر، لا بمعنى تأثيره في تقربه إلى الله تعالى، فإنه منعه كفره من ذلك، بل بمعنى أنه لا يعاقب بترك ما أتى به،

(١) - وسائل الشيعة: ب ٣٠ من أبواب مقدمة العبادات ح ١.

(٢) - جواهر الكلام: ٣٠٣ / ١٧.

(٣) - معتمد العروة: ١ / ٢٦٨.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣١

إلا أن يقال بكون عدم الموت على الكفر من شرائط صحة العبادة على نحو الشرط المتأخر.

و لو ارتد ثم استطاع في حال ردته يجب عليه حجة الإسلام، و لا يجرى فيه ما ذكرنا في الكافر الأصلي، فيجب عليه الإسلام و لا يجب عنه بالإسلام ما وجب عليه في حال ردته و قبلها، حتى على قول من لا يرى الكفار مكلفين بالفروع، فإن ذلك إن قيل به مختص بالكافر الأصلي دون المرتد، سواء كان ملياً أو فطرياً.

نعم، في المرتد الفطري ترتب الأحكام الثلاثة عليه، و هي: تقسيم أمواله بين ورثته، و قتله، و بينونة زوجته منه، نعم، لا يجرى عنه الحج و الإحرام في حال ردته، فإن حج أو أحرم في تلك الحال يجب عليه إعادته لعدم صحته من الكافر.

و لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم أسلم لا يجب عليه تجديد إحرامه على الأصح، كمن ارتد في أثناء الغسل أو الوضوء، فليس الفصل مضرّ المضر بالموالاتة فيهما مانعاً من الوضوء و الغسل، فلا يخرج المحرم بالارتداد من الإحرام، فحرام عليه ما يحرم على المحرم، و يجب عليه الكفارة فيما فيه الكفارة.

[مسألة ٩٧] إذا حج المخالف ثم استبصر

مسألة ٩٧ - إذا حج المخالف ثم استبصر فهل يجب عليه الإعادة و إن لم يُخَلَّ بشيء، أو لا تجب إلا أن يخلَّ بركنٍ من أركان الحج؟ فعن ابن الجنيد و ابن البراج الحكم بوجوب الإعادة، قال ابن البراج في المهدب: (و إذا كان الإنسان مخالفاً للحق و أتى بجميع أركان الحج لم تُجزَّ هذه الحجة عن حجة الإسلام، و عليه الإعادة لذلك إذا صار من أهل الحق، و قد ذكر أنها مجزئة فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣٢

له). «١» و المشهور الذي لم يعرف الخلاف فيه عن غيرهما عدم الوجوب إلا في صورة الإخلال بركنٍ من أركانه). قال الشيخ في النهاية: (و من حج و هو مخالف لم يعرف الحق على الوجه الذي يجب عليه الحج و لم يُخَلَّ بشيءٍ من أركانه فقد أجزأه عن حجة الإسلام، و يستحب له إعادة الحج بعد استبصاره، و إن كان قد أخلَّ بشيءٍ من أركان الحج لم يجزئه ذلك عن حجة الإسلام و كان عليه قضاؤها فيما بعد). «٢»

و قال في الشرائع: (و المخالف إذا استبصر لا يعيد الحج إلا أن يخلَّ بركنٍ منه). «٣»

و قال في المختصر النافع: (المخالف إذا لم يُخَلَّ بركنٍ لم يعد لو استبصر، و إن أخلَّ أعاد). «٤»

و قال العلّامة في القواعد: (المخالف لا يعيد حجه بعد استبصاره واجباً إلا أن يخلَّ بركن، بل يستحب). «٥»

قال في الحقائق: (و الروايات بذلك - يعنى القول المشهور - متظافرة، منها:

□
صحيحه بريد بن معاوية العجلي، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج و هو لا يعرف هذا الأمر، ثم منَّ الله تعالى عليه بمعرفته و الدينونة به عليه حجة الإسلام أو قد قضى فريضته؟ فقال: قد قضى فريضته، و لو حج لكان أحبَّ إلي، قال: و سألته

(١) - المهدب: ١ / ٢٦٨.

(٢) - النهاية: ٢٠٥.

(٣) - شرايع الإسلام: ١ / ١٦٥.

(٤) - المختصر النافع: ٧٧.

(٥) - قواعد الأحكام: ١/ ٧٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣٣

□
عن رجل حج و هو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب متدين ثم من الله عليه فعرف هذا الأمر يقضى حجة الإسلام؟ فقال عليه السلام: يقضى أحب إلي، وقال: كل عمل عمله و هو في حال نصبه و ضلّالته ثم من الله عليه و عرّفه الولاية فإنه يؤجر عليه، إلّا الزكاة فإنه يعيدها، لأنه وضعه في غير مواضعها، لأنها لأهل الولاية، و أما الصلاة و الحج و الصيام فليس عليه قضاء». و صحيحة الفضلاء: زرارة، و بكير و الفضيل، و محمد بن مسلم، و بريد، أو حسنتهم على المشهور، عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالا: «في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء الضرورية و المرجئة و العثمانية و القدرية ثم يتوب و يعرف هذا الأمر و يحسن رأيه أ يعيد كل صلاة صلاها أو صوم صامه أو زكاة أو حج، أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك؟ قال: ليس عليه إعادة شيء من ذلك غير الزكاة لا بد أن يؤديها ... الحديث».

□
و صحيحة ابن اذينة أو حسنته: «كتب إليّ أبو عبد الله عليه السلام: إن كل عمل عمله الناصب في حال ضلاله أو حال نصبه ثم من الله عليه و عرّفه هذا الأمر فإنه يؤجر عليه و يكتب له إلّا الزكاة ... الحديث». (١)
و أما مستند ابن الجنيد و ابن البراج يمكن أن يكون الأخبار الدالة على بطلان عبادة المخالف. و ما رواه الشيخ: عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لو أن رجلاً معسراً أحجه رجل كانت له حجة، فإن أيسر بعد ذلك كان عليه الحج، و كذلك الناصب إذا عرف فعله الحج و إن كان قد حج». (٢)
و رواية على بن مهزيار قال: كتب إبراهيم بن محمد بن عمران الهمداني إلى أبي جعفر عليه السلام: «إني حججت و أنا مخالف و كنت ضرورة فدخلت متمتعاً بالعمرة إلى الحج؟ قال: و كتب إليه: أعد حجك». (٣)

(١) - الحقائق الناضرة: ١٤/ ١٥٩.

(٢) - وسائل الشيعة: ١١ ب ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٥.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ٣١ من أبواب مقدمة العبادات ح ٣ و ب ٢٣ من أبواب وجوب الحج

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣٤

□
و اجيب عن هذا: أما عن الأخبار الدالة على بطلان عبادة المخالف بأنه لا منافاة بينها و بين هذه الأخبار التي قد دلت على تفضل الله تعالى عليه بقبول ذلك لدخوله في الإيمان، و عن الروايتين بالجمع بينهما و بين سائر الروايات بحملهما على الاستحباب، و يشهد لذلك الجمع قوله عليه السلام في عدة من هذه الروايات: «يجب أحب إليّ و الحج أحب إليّ، و لو حج لكان أحب إليّ».

ثم إن بعد ذلك يقع الكلام في تعيين ما هو موضوع الحكم بالإجزاء. فنقول:

لا ريب أنه لا يصح أن يقال: إن الاستفادة من الروايات اختصاص الحكم بالإجزاء إذا كان صحيحاً عندنا - بدعوى أن النظر فيها إلى تصحيح عمله الصادر منه قبل استبصاره من جهة فقدان الولاية فيجزيه بعد قبولها، و أما إذا كان فاسداً من جهات أخرى فلا يشملها و لا يدل على عدم وجوب إعادته - لأن ذلك موجب لحمل هذه الروايات الكثيرة على الفرد النادر، بل على ما لا يتفق أصلاً لعدم صحته حجهم، لا أقل من جهة فساد وضوئهم.

اللهم إلّا أن يقال بإتيانه على طبق مذهب الحق معتقداً جواز العمل به، كما بنى عليه بعض أكابرهم، و لعله كان مبنياً لبعض متقدميهم أيضاً.

كما لا ريب أنه لا يستفاد منها عدم وجوب الإتيان بالحج و غيره من العبادات إن لم يأت بها أصلاً، أو أتى به فاسداً عمداً.

إذا فالظاهر من النصوص بيان حكم كل مورد يوجب تحويل عقيدته إلى العقيدة الحقّة تدارك ما أتى به وإعادته فحكم بالإجزاء إلّا في مورد الركاة.
و لكن ربما يسأل عن وجه اشتراط الإجزاء في كلماتهم بعدم الإخلال بشيء من الأركان، فإن حاصله هو إجزاء عمل المستبصر الذي أتى بالحج في مذهبه

ح ٦.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٣٥

السابق بقصد الإتيان بالوظيفة، فمثله إن لم يقع في ترك الركن و ما يبطل الحج بتركه الغير العمدي في مذهبنا كإدراك الموقفين يجزيه ذلك عن إعادة الحج، فإنّ ذلك تقييد إطلاق ما يدل على الإجزاء من غير دليل.
مضافاً إلى أنه يلزم منه الفرق بين الصلاة و الحج في الحكم، فإنّ في الصلاة الحكم هو الإجزاء مطلقاً و إن ترك الجزء الركني منها، و هو خلاف الظاهر.
إلا أنه يمكن أن يقال: إنّ ما يستفاد من بعض الكلمات أن ما هو الركن في الحج عندنا ركن عندهم، و عليه يصح هذا الشرط؛ لأن الظاهر من الروايات إجزاء ما عمله المستبصر قبل استبصاره عن الإعادة و القضاء إن صار استبصاره سبباً لوقوعه في كلفة الإعادة فلا يجب عليه الإعادة، أما فيما هو ركن بحسب المذهبتين يجب عليه الإعادة، لأنه يلزم عليه تدارك ما فات منه استبصر أم لم يستبصر.
نعم، إن كان فيما هو عندنا من الأركان ما ليس عندهم منها لا يستقيم اشتراط الإجزاء بعدم الإخلال بالأركان.
و بالجملة: فالقادر المتيقن مما هو الموضوع للحكم بالإجزاء ما يقع المستبصر باستبصاره في كلفة الإعادة، لا ما يلزم عليه و إن بقي على مذهبه. و الله تعالى هو العالم.

[مسألة ٩٨] إذن الزوج للزوجة المستطيع

مسألة ٩٨- الظاهر عدم الخلاف بينهم في أن الزوجة المستطيعه تجب عليها حجة الإسلام و لا يشترط في وجوبها عليها إذن الزوج.
و ذلك لعدم وجوب إطاعة الزوج عليها إذا كانت معصية للخالق، فليس وجوب واحد من الواجبات المجعولة على المكلفين بالجعل الإلهي الأولى مشروطاً
فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٣٦
بإذن المخلوق و «لا طاعة للمخلوق في معصية الخالق» بترك هذه الواجبات، فأدله هذه الواجبات بعمومها تشمل الجميع: الولد و الوالد و الزوج و الزوجة.
نعم، فيما هي تجعل على نفسها بالنذر و العهد و اليمين و الإجارة و غيرها لا يجوز جعله مطلقاً أو في خصوص ما كان منافياً لحق الزوج عليها.

لا يقال: إن على القول بمنع الواجب الشرعي من حصول الاستطاعة و إنه كالمانع العرفي و العقلي لا تحصل لها الاستطاعة بدون إذن زوجها، و هذا بخلاف سائر الواجبات، مثل الصوم و الصلاة فإن وجوبها عليها ليس مشروطاً بالاستطاعة الشرعية أو العرفية، فيتحقق فيها بتركها إطاعة للزوج معصية الخالق، أما في الحج فحيث إنه مأخوذ في دليله اشتراط وجوبه بالاستطاعة التي لا تتحقق إلّا بعدم المانع الشرعي و العقلي لا موضوع لمعصية الخالق فيه.

فإنه يقال: إن هذا الإشكال إنما يرد على القول بالاستطاعة الشرعية بمعنى كون وجوب الحج مشروطاً بعدم واجب عليه مطلقاً، و نحن إنما قلنا بالاستطاعة العرفية المتحققة للزوجة و إن لم يأذن لها زوجها فلا يرد هذا الإشكال على هذا القول، و لا على قول من يقول

بالاستطاعة الشرعية المفسرة في الأحاديث بتخليه السرب و صحة البدن و وجود الزاد و الراحلة.

و كيف كان فالعمدة في المسألة الأحاديث المعتبرة.

فمنها: ما رواه الشيخ: عن موسى بن القاسم، عن عبد الرحمن «١»، عن علاء، عن محمد (يعني ابن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن امرأة لم تحج و لها زوج و أبي أن يأذن لها في الحج، فغاب زوجها فهل لها أن تحج؟ قال عليه السلام: لا

(١)- ابن أبي من السادسة نجران ثقة ثقة، له كتب كثيرة.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣٧

طاعة له عليها في حجة الإسلام». «١»

و منها: ما رواه عن محمد بن الحسين، عن علي بن النعمان، عن معاوية بن وهب، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة لها زوج فأبى أن يأذن لها في الحج و لم تحج حجة الإسلام فغاب عنها زوجها و قد نهاها أن تحج؟ فقال: لا طاعة له عليها في حجة الإسلام و لا كرامة، لتحج إن شئت». «٢»

و منها: ما رواه الصدوق بإسناده عن أبان، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن امرأة لها زوج و هي ضرورة و لا يأذن لها في الحج؟ قال: تحج و إن لم يأذن لها». «٣» و غيرها من سائر الأحاديث.

فعلى هذا لا شبهة في هذا الحكم سواء استقر الحج عليها أو كانت أول سنة استطاعتها.

هذا بالنسبة إلى حجة الإسلام، و هل يجوز له أن يمنعه من الخروج مع الرفقة الاولى؟ يمكن أن يقال بعدم جواز ذلك له، لدلالة هذه الأخبار على أن لها أن تحج مطلقاً، فلها السفر إليه و إن اختارت الخروج مع الرفقة الاولى. و يمكن أن يقال: إن الجمع بين الحقيقتين يقتضى جواز منعها، مضافاً إلى أن الأحاديث ليست إلا في مقام بيان عدم جواز إطاعته في ترك حجة الإسلام.

ثم إن الظاهر كون المطلقة الرجعية كالزوجة في عدم اشتراط إذن الزوج لها في حجة الإسلام فتجب عليها و إن نهاها عنها زوجها، و ارسل هذا الحكم على ما في المستمسك إرسال المسلمات.

(١)- تهذيب الأحكام: ٥/ ٤٠٠ ح ٣٧.

(٢)- تهذيب الأحكام: ٥/ ٤٧٤ ح ٣١٧.

(٣)- من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٢٦٨ ح ١٣٠٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣٨

و يدل عليه ما رواه الشيخ بإسناده، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي عبد الله البرقي، عن ذكره، عن منصور بن حازم «١» قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المطلقة تحج في عدتها؟ قال: إن كانت ضرورة حجت في عدتها، و إن كانت قد حجت فلا تحج حتى تقضى عدتها». «٢»

و التعبير عنه بالصحيح عن البعض و نسبة روايته إلى الفقيه وهم، و الخبر كما ترى مرسل و لم يروه الصدوق في الفقيه، و إنما رواه الشيخ في التهذيب و الاستبصار مرسلًا.

و يدل عليه بالإطلاق أو بحمله على خصوص من لم تحج حجة الإسلام و هي مستطيعه ما رواه الصدوق: بإسناده، عن العلاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: «المطلقة تحج في عدتها». «٣»

و لكن هنا رواية رواها الشيخ بإسناده عن موسى بن القاسم، عن صفوان عن معاوية بن عمار فيها: و قال (يعني أبا عبد الله عليه السلام): «لا تحج المطلقة في عدتها» «٤» لكنها محمولة على الحج المندوب من غير إذن الزوج.

فإن قلت: خبر منصور بن حازم لا يحتج به لإرساله، فبقي نحن و صحيح محمد ابن مسلم و صحيح معاوية بن عمار، و هما بظاهرهما متعارضان، و لكن صحيح معاوية ابن عمار موافق لإطلاق الآية المباركة: «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ» (٥). قلت: إنا نعلم أن كليهما غير مرادين بظاهرهما، أما «المطلقة تحج في عدتها»

(١) - من الخامسة من أجله أصحابنا.

(٢) - تهذيب الأحكام: ٥ / ٤٠٢ ح ٤٥.

(٣) - من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٢٦٩ ح ١٣١١.

(٤) - تهذيب الأحكام: ٥ / ٤٠١.

(٥) - الطلاق / ١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٣٩

فظاهرها أنها تحج حتى بغير إذن زوجها، و لا ريب في أنه ليس لها الحج المندوب بغير إذن زوجها فدلالته نص في الحج الواجب. و أما «لا تحج المطلقة في عدتها» فظاهرها أنها لا تحج في عدتها و لو بإذن زوجها و هو بظاهره غير معمول به، فيكون ظاهراً في عدم جواز حجها بغير إذن زوجها و يكون نصاً في الحج المندوب و ظاهراً في الحج الواجب، فتترك ظاهر «لا تحج» في الحج الواجب بنص «تحج في عدتها».

و بعبارة أخرى: نجمع بينهما بالأخذ بما هو كل منهما نص فيه و نترك ظاهر كل منهما بنص الآخر، و هذا جمع مقبول لدى العرف. هذا، و لا يجوز للزوجة الحج المندوب بدون إذن زوجها، و هكذا المعتدة بالعدة الرجعية على إشكال في جوازها لها إن أذن لها. و أما المعتدة عدة الوفاة فيجوز لها الحج، واجباً كان أو مندوباً، و يدل على ذلك الموثق الذي رواه الشيخ بإسناده، عن موسى بن القاسم، عن أبي الفضل الثقفى (١)، عن داود بن حصين (٢)، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن المتوفى عنها زوجها؟ قال: تحج و إن كانت في عدتها».

و الموثق الآخر بإسناده، عن موسى بن القاسم، عن عبد الله بن بكير (٣)، عن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة التي يتوفى عنها زوجها أ تحج؟ فقال عليه السلام:

نعم» (٤).

و أما المعتدة عدة بائنه فهي في حكم الأجنبية تحج متى شاءت، قال في الحقائق: (و لم أقف على روايه في ذلك، إلا أن الظاهر أنه لا إشكال في الحكم

(١) - العباس بن عامر الصدوق الثقة، من الطبقة السادسة.

(٢) - واقفي، ثقة من الخامسة.

(٣) - فطحى، إلا أنه ثقة، من الخامسة.

(٤) - وسائل الشيعة: ب ٦١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٤٠

المذكور؛ لانقطاع سلطنته عليها، و انقطاع العصمة بينهما، و صيرورته أجنبياً منها فيكون كسائر الأجانب) (١).

مسألة ٩٩ ألحق في العروة بحجة الإسلام في عدم اشتراط إذن الزوج للزوجة الحج الواجب بالندب و نحوه إذا كان مضيقاً، فيشترط إذنه في الموسع قبل تضييقه.

أقول: هذا يكون إذا نذرت الحج بإذن الزوج فهو حينئذ يكون كحجة الإسلام لا يشترط فيه إذن الزوج، إلا إذا كان موسعاً فيشترط فيه إذنه قبل ضيق الوقت، فالحكم فيه حكم الصلاة في أول الوقت أو وسطه فإن للزوج منعها منه إذا زاحم حقه دون آخر الوقت. نعم، الفرق بين مثل الصلاة و الحج: أن الصلاة لا تشترط بإذن الزوج، فإن أتت بها و زوجها غائب عنها أو لم يمنعها تصح منها و إن كان له منعها عنها حتى عن إتمامها، و في الحج يشترط فيه إذن الزوج، لأنه لا يجوز لها الخروج من بيتها إلا بإذن زوجها. فقد روى الكليني رحمه الله في الصحيح: عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن مالك بن عطية «٢»، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه و آله فقالت: يا رسول الله، ما حق الزوج على المرأة؟ فقال:

(لها) أن تطيعه و لا تعصيه، و لا تصدق من بيته إلا بإذنه، و لا تصوم تطوعاً إلا بإذنه،

(١) - الحقائق الناضرة: ١٤ / ١٤٧.

(٢) - من الثقات و من الطبقة الخامسة، له كتاب.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٤١

و لا تمنعه نفسها و إن كان على ظهر قتب، و لا تخرج من بيتها إلا بإذنه، و إن خرجت بغير إذنه لعنتها ملائكة السماء و ملائكة الأرض و ملائكة الغضب و ملائكة الرحمة حتى ترجع إلى بيتها، فقالت: يا رسول الله، من أعظم الناس حقاً على الرجل؟ قال: والده، فقالت: يا رسول الله، من أعظم الناس حقاً على المرأة؟ قال: زوجها، قالت: فما لي عليه من الحق مثل ماله علي؟ قال: لا، و لا من كل مائة واحدة، قال: فقالت: و الذي بعثك بالحق نبياً لا يملك رقبتى رجل أبداً. «١»

و ما رواه علي بن جعفر في كتابه عن أخيه قال: «سألت عن المرأة أ لها أن تخرج بغير إذن زوجها؟ قال عليه السلام: لا» الحديث. «٢» و في خبر عمرو بن جبير العزمي عن أبي عبد الله عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله: ... «و لا تخرج من بيتها إلا بإذنه (بغير إذنه)». «٣»

و في حديث المناهي: «نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن تخرج المرأة من بيتها بغير إذن زوجها، فإن خرجت لعنها كل ملك في السماء و كل شيء تمر عليه من الجن و الإنس حتى ترجع إلى بيتها». «٤» فعلى هذه الأحاديث الشريفة لا يجوز لها الخروج من بيتها للحج الواجب بغير إذن زوجها إلا إذا تضييق وقته، و أما في سعة الوقت فيشترط إذنه فيه.

هذا كله إذا نذرت بإذنه، أما إن نذرت بغير إذنه فلا ينعقد نذرها، بل إن نذرت قبل أن تزوج فإن لم يأذن لها الزوج يكشف ذلك عن عدم انعقاد نذرها، لأن صحته مشروطة بكون الفعل المنذور راجحاً حين العمل.

(١) - الكافي: ٥ / ٥٠٦ ح ١.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح ح ٥.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح ح ١.

(٤) - من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٤ ح ١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٤٢

و هل يجب عليها الاستئذان منه؟ الظاهر عدم الوجوب؛ لأن الحج مستلزم لخروجها عن بيتها و هو محرم عليها في حالها الذي هي عليه و هو حال عدم إذنه لها، و الاستئذان منه تحصيل لما هو شرط للوجوب و لانعقاد النذر.

اللهم إلهنا أن يقال: كما أن الناذر إذا نذر - مثلاً - الحج مع زيدٍ يجب عليه إحجاجه إن أمكن و الحج معه فكذلك المرأة إن نذرت الحج في كل سنة و كان مقدوراً لها بالاستئذان من الزوج و لو بإرضائه بإعطائه مالاً كثيراً يجب عليها ذلك.

[مسألة ١٠٠] هل تتوقف استطاعة المرأة للحج على وجود محرم معها؟

مسألة ١٠٠- هل حصول الاستطاعة إلى الحج للمرأة يتوقف على وجود المحرم لها، فمن لم يكن لها محرم ليست بمستطيعه عرفاً، سيما إذا كانت شابة و كانت المسافة بعيدة؟

الظاهر عدم توقفها عليه بقول مطلق، بل يختلف بحسب الأشخاص و الأحوال و الأزمنة، فتوقف استطاعة كل امرأة على وجود المحرم و عدمه يختلف عند العرف حسب هذه الجهات، فإذا كانت ممن لا- تحتاج إلى المحرم يجب عليها الحج بدونه و إن كان ذلك لوجود بعض الثقات أو جمع من النساء معها في السفر، أو كانت بنفسها غير محتاجة إليه، و إذا كانت ممن تحتاج إليه يكون ذلك لها بمنزلة الزاد و الراحلة، فإن كانت واجدة له مجاناً أو متمكنة من أداء نفقته يجب عليها الحج، و إلا لا يجب لعدم الاستطاعة.

و هذا- مضافاً إلى كونه على حسب القاعدة- مستفاد من الروايات:

مثل ما رواه الصدوق- رحمه الله تعالى - بإسناده الصحيح إلى البيزنطي عن

صفوان الجمال قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قد عرفتني بعمل، تأتيني المرأة

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٤٣

أعرفها بإسلامها و حبها إياكم، و ولايتها لكم ليس لها محرم، قال: إذا جاءت المرأة المسلمة فاحملها، فإن المؤمن محرم المؤمنة، ثم تلا هذه الآية: «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» (١)

و ما رواه الكليني رحمه الله عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد «٢» عن هشام بن سالم «٣» عن سليمان بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام «في المرأة تريد الحج ليس معها محرم هل يصلح لها الحج؟ فقال عليه السلام:

نعم، إذا كانت مأمونة» (٤)

و ما رواه الشيخ رحمه الله في الصحيح: بإسناده عن صفوان، عن معاوية بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحج إلى مكة بغير ولي؟ فقال عليه السلام: لا بأس، تخرج مع قوم ثقات» (٥)

و ما رواه أيضاً بإسناده، عن صفوان عن معاوية بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحج بغير ولي؟ قال: لا بأس، و إن كان لها زوج أو أخ أو ابن أخ فأبوا أن يحجوا بها و ليس لهم سعة فلا ينبغي لها أن تقعد، و لا ينبغي لهم أن يمنعوها» ... حديث «٦». و غيرها من الأخبار فراجع.

(١)- وسائل الشيعة: ب ٥٨ من أبواب وجوب الحج ح ١.

(٢)- كوفي ثقة صحيح الحديث من السادسة.

(٣)- صحيح الولاية معروف العقيدة من الخامسة.

(٤)- وسائل الشيعة: باب ٥٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٢.

(٥) - وسائل الشيعة: ب ٥٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

(٦) - وسائل الشيعة: ب ٥٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤، و لفظ التهذيب: «فلا ينبغي لها أن تقعد عن الحج، و ليس لهم أن يمنعوها» و لفظه في الكافي: ٢٨٢ / ٤: «سألته عن المرأة تخرج مع غير ولي؟ قال: لا بأس فإن كان لها زوج أو ابن (أو) أخ قادرين على أن يخرجوا معها و ليس لها سعة فلا ينبغي لها أن تقعد، و لا ينبغي لهم أن يمنعوها».

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٤٤

و لا- فرق في ذلك بين كونها ذات بعل أولاً، نعم إذا لم تكن بذات بعل و لم تكن لها محرم أو كان ممتنعاً من مصاحبته أو لم يكن متمكنه من أداء نفقته و كانت محتاجة إلى المحرم هل يجب عليها التزويج تحصيلاً للمحرم؟ الظاهر عدم الوجوب لكون ذلك من تحصيل الاستطاعة، كما أنه لا يجب عليها التزويج بصداد تستطيع معه، و قياس ذلك بوجوب استصحاب المحرم إذا كان لها كأنه مع الفارق لأنه حاصل لها و هذا تحتاج إلى تحصيله.

[مسألة ١٠١] إذا ادعى الزوج وجود خوفٍ على الزوجة و أنكرت هي

مسألة ١٠١ قال الشهيد- رفعت درجته-: (فلو ادعى الزوج الخوف و أنكرت عمل بشاهد الحال أو بالبينه، فإن انتفيا قدم قولها، و الأقرب أنه لا يمين عليها، و لو زعم الزوج أنها غير مأمونة على نفسها و صدقته فالظاهر الاحتياج إلى المحرم، لأن في روايه أبي بصير و عبد الرحمن: تحج بغير محرم إذا كانت مأمونة، و إن كذبت و أقام بينه بذلك أو شهدت به القرائن فكذلك، و إلّا فالقول قولها، و هل يملك الزوج محققاً منعها باطناً؟
نظر). «١»

أقول: يقع الكلام حول ما ذكره في موارد:

الأول: أن يدعى الزوج خوفه عليها دون أن يدعى خوفها على نفسها، و لا ريب أنه لا يسمع دعواه، لأنه لا يترتب عليه- على فرض إثباته- أثر، كما لا يترتب أثر على خوف غيره من الأب و الأخ و الابن عليها أيضاً، نعم، له أن يصاحبها إن شاء.

(١) - الدروس الشرعية: ٣١٥ / ١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٤٥

الثاني: أن يدعى الزوج خوفها على نفسها مع ادّعاءها الأمن و عدم الخوف، فالزوج يدعى عليها ما تنكره.

و فيه يمكن أن يقال: إن المانع من حصول الاستطاعة إن كان هو الخوف النوعي فيمكن أن يقع النزاع فيه بين الزوجين بإنكاره من الزوجة و ادّعاءه من الزوج، فعلى الزوج إثباته، و إلّا فالزوجة و تكليفها، لأنها ترى عدم ذلك، و ليس للزوج تحليفها إلّا أن يدعى عليها أنها ترى ذلك، أي الخوف النوعي.

و أما إن كان الملا-ك في حصول الاستطاعة عدم الخوف الشخصي فإثباته حيث إنه من الكيفيات النفسانية و لا يعلم إلّا من قبلها مشكل. نعم، له أن يحلفها على عدم خوفها إن كان مدّعياً كذبها.

الثالث: ظاهر كلام الشهيد- أعلى الله درجته- التأمل في جواز منع الزوج (إذا يرى نفسه محققاً) الزوجة عن الحج باطناً بعد رفع الأمر إلى الحاكم و حكم الحاكم للزوجة بحلفها على الزوج. فالمبحوث عنه في المسألة: أن الزوج إذا ادعى خوف المرأة على نفسها و كذبها في دعوى كونها آمنة، و أحلفها لَمَّا لم يتمكن من إثبات دعواه بالبينه فهل يجوز له بعد ذلك حيث يرى نفسه محققاً الأخذ بحقه باطناً فيمنعها باطناً من الخروج إلى الحج، أم لا؟.

يمكن أن يكون وجه التأمل في جواز المنع أن جواز أخذ المحق بحقه باطناً إنما يكون إذا حكم الحاكم بالبينه أو بعلمه، لا بحلف

المدعى أو المدعى عليه، و في المقام بعد ما لم يقيم الزوج المدعى البينة و أحلف الزوجة لا يجوز له منعها باطناً، كما هو الحال في سائر موارد حكم الحاكم باليمين.

هذا، مضافاً إلى أن الحكم بجواز أخذ المحقق حقه باطناً في مورد الحكم بالبينة إنما يكون إذا أمكن للمحقق أن يأخذ حقه عيناً أو مقاصّةً باطناً و من غير أن يلتفت به من عليه الحق فلا يرد به حكم الحاكم خارجاً و ظاهراً، أما في مسألتنا هذه فمنع فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٤٦

الزوجة عن الحج و حبسها عنه لا يمكن تحقيقه بغير التفاتٍ منها، فيتحقق به رد حكم الحاكم. اللهم إلهما أن يكون المراد من منعها منعها ببعض التمهيدات، مثل أن يعمل ما لا تتمكن به من السفر حتى تسقط من الاستطاعة، و الظاهر أن ذلك يجوز له و لغيره، و هذا غير ما نبحت عنه في هذه المسألة.

[مسألة ١٠٢] إذا حجت المرأة مع عدم الأمن

مسألة- ١٠٢ إذا حجت المرأة بلا محرم مع عدم الأمن: فإن كان ذلك في الطريق إلى الميقات فلا ريب في صحة حجها بعد الوصول إلى الميقات و أمن الطريق فيما بعد الميقات، لأنها إما كانت متمكنة من استصحاب المحرم و حجت بدونها فهي كانت مستطاعة للحج باقية عليها بعد الوصول إلى الميقات و إن عصت بالخروج بلا محرم، و إن لم تكن متمكنة منها فهي كانت قبل وصولها إلى الميقات غير مستطاعة، و لكن بعد وصولها إليه و زوال خوفها و استغنائها عن المحرم تصير مستطاعة.

و إن كان عدم الأمن لها من الميقات فالظاهر فساد حجها؛ لحرمة أعمالها من الوقوف في عرفات و المشعر و غيره، فإن كانت متمكنة من استصحاب المحرم و لم تفعل أ تستقر عليها الحج، و يجب عليها أن تحجّ في القابل و لو متسكعة، و إن لم تكن متمكنة من استصحاب المحرم فوجوب الحج عليها في السنة الآتية يدور مدار استطاعتها له.

هذا إذا كان الخطر و عدم الأمن موجوداً في الواقع، و أما إذا ظهر بعد ذلك عدم الخوف و فرض تمسّى قصد القربة فيمكن أن يقال: إن المشروط عليه في

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٤٧

وجوب الحج هو الاستطاعة الواقعية التي تحصل بعدم وجود الخطر في الواقع، و إن شئت قلت: بوجود الأمن الواقعي و الخوف يكون طريق إلى وجود الخطر أو عدم وجود الأمن، فإذا حجت و الحال هذا حجت مستطاعةً و مع الأمن الواقعي «١».

و استشهد لذلك بقوله عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار المتقدم: «عن المرأة تحج إلى مكة بغير ولي؟ فقال: لا بأس تخرج مع قوم ثقات»، حيث يستفاد منه أنها إذا خرجت مع قوم ثقات لا خطر لها، و كونهم ثقات طريق إلى عدم الخطر، و ليس كونهم كذلك موضوعاً للحكم.

و لكن يمكن أن يقال: إن الخوف من عدم أمن الطريق إذا كان عقلائياً مانع من حصول الاستطاعة عرفاً، فإن العرف لا يرى من يخاف من الخطر في الطريق مستطاعاً واقعاً، و إن لم يكن في الطريق خطراً واقعاً يذم سالك هذا الطريق، و ليس ذلك مثل من لا يرى نفسه مستطاعاً مآلاً أو طريقاً و حج ثم انكشف استطاعة. و أما قوله عليه السلام: «لا بأس تخرج مع قوم ثقات» فإشارة إلى أنها لا تخاف إذا خرجت مع

قوم ثقات. هذا. و أمّا توهم صحة حجها في هذا الفرض بالترتب حيث إن المقام وارد في باب التراحم، و لا بد من إعمال قواعد بابه و تقديم الأهم - و هو في المقام عدم الخروج - على المهمّ إلّا أن في فرض العصيان و إتيان الحج يحكم بصحته بناء على الترتب.

ففيه: أن الاستطاعة على ما قلناه لا تتحقق مع عدم أمن الطريق، فما هو موضوع لحرمة الخروج مشروط على عدمه تحقق الاستطاعة و وجوب الحج.

و التراحم يقع بين فعلين كواجبين أو واجب و حرام، فبعد ملاحظة الأهم منهما يجرى الترتب في صورة عصيان الأهم منهما أو بنسيانه و إتيان المهم، و في المقام

(١) - كما قال في معتمد العروة: ٢٤٨ / ١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٤٨

ما يأتي به المكلف مصداق للحرام، فلا يمكن أن يكون مصداقاً للواجب حتى يأتي به بالأمر الترتبي. إلا أن يقال تمييزاً للترتب: لو حجت بدون المحرم مع إمكان استصحابه فمع أمن الطريق يمكن صحة حجها بالأمر الترتبي.

[مسألة ١٠٣] البحث في الحج المستقر

مسألة ١٠٣ - قال في العروة: (إذا استقر عليه الحج بأن استكملت الشرائط و أهمل حتى زالت أو زال بعضها صار ديناً عليه و وجب الإتيان به بأي وجه تمكن، و إن مات فيجب أن يقضى عنه إن كانت له تركه، و يصح التبرع عنه). أقول: الظاهر أن مراده من استكمال الشرائط حصول الاستطاعة الفعلية له، و المراد من زوالها زوال تمام ماله دخل في حصولها، و من زوال بعضها بعض ذلك كتخليه السرب أو ذهاب المال.

و أما صيرورته ديناً عليه يجب الإتيان به بأي وجه تمكن فالدليل عليه ما قدمناه من دلالة الآية الكريمة على وجوب الحج لحصول الاستطاعة له إلى تمام المناسك، فلا يستفاد منه اعتبار حال الاستطاعة في وقوع الحج، و على هذا إن أتى به في حال الاستطاعة فهو، و إلّا فيجب أن يأتي به بعده.

و تدل على ذلك مضافاً إلى الإجماع الروايات، فلا يقاس المستطيع بالمسافر و الحاضر ليرتفع الوجوب بزوال موضوعه، لأن السفر مأخوذ في موضوع حكم القصر، فلا يحتمل من مثل «المسافر يجب عليه القصر و الحاضر يجب عليه الإتمام» إلا- تنويع التكليف بحسب الحالين.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٤٩

مضافاً إلى أنه يمكن أن يقال بوجوب القصر على المسافر بالسفر فلا يسقط عنه صلاته إن لم يأت بها في السفر. نعم، بالنسبة إلى حاله الحضري لا يجب عليه القصر؛ لأنه موضوع لوجوب الإتمام.

و كيف كان فوجوب الحج عليه مورد الاتفاق و الإجماع، و الظاهر من قوله:

(بأي وجه تمكن) ليس مراده و إن صار حرجياً عليه، بل المراد أنه يجب عليه و لو ماشياً و فاقداً للاستطاعة المشروط عليها أصل وجوب الحج.

و أما وجوب القضاء عنه إن كانت له تركه فثبت بالنصوص المعتبرة، كما أنه يكفي التبرع عنه؛ لعدم الدليل على دخل الاستئجار في فراغه ذمته، بل إنما يلتزم لتفريغ ذمته، فإن حصل بالتبرع فقد برئت ذمته.

ثم إن الأقوى استقرار الحج عليه إذا بقيت استطاعته المالية و السريية و البدنية إلى زمانٍ يمكن له العود إلى وطنه. (نعم، في مثل بقاء العقل و الحياة يكفي بقاؤهما إلى زمانٍ يمكن فيه الإتيان بجميع أفعاله مستجمعاً لجميع الشرائط، و هو إلى اليوم الثاني عشر من ذي الحجة) و ذلك لأنه لو لم يكن مستطيعاً للذهاب إلى الحج و العود إلى وطنه لم يجب عليه الحج، فمن كان عالماً بأن استطاعته تختل بعد الإتيان بأركان الحج أو بعد تمام الأعمال و لا يتمكن من العود لا يجب عليه الحج، فليكن الجاهل بذلك أيضاً كذلك.

غاية الأمر أن يقال في خصوص من ترك الذهاب إلى الحج و مات في زمانٍ يكفي لذهابه و دخوله في الحرم محرماً: إنه يستقر به الحج عليه فيقضى عنه من تركته، إلّا أنه يلزم من ذلك أن نقول بوجوب الذهاب إلى الحج إن علم موته بعد الإحرام و دخول الحرم،

وقد نفى البعد عن وجوبه في هذه الصورة و عن استقراره عليه في الصورة السابقة سيد الأعظم السيد البروجردى قدس سره. ثم إنه قد ذهب بعضهم إلى أن الحج يستقر عليه إذا بقيت استطاعته إلى حين فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٥٠

خروج الرفقة، فلو أهمل وترك الخروج معهم يستقر عليه الحج وإن زالت استطاعته بعد ذلك. وفساد هذا القول غنى عن البيان، فإن الحكم بوجوب الخروج مع الرفقة حكم ظاهري يكشف بزوال الاستطاعة خلافه، ولذا لا يجب عليه الخروج إذا علم زوالها قبل خروج الرفقة ولم يخرج معهم ففات منه إدراك الحج. وحكى عن البعض استقراره عليه إذا بقيت استطاعته إلى زمان يمكن فيه الإتيان بالأركان جامعاً للشرائط. وفيه: أن الاستطاعة المشروط عليها وجوب الحج معتبرة في جميع أفعال الحج و مناسكه حتى بعد الأعمال، فمثل وجود الزاد والراحلة وتخليئة السرب معتبر في إيباه كما هو معتبر في ذهابه. والقول الآخر في المسألة ما نسب إلى المشهور، قال في الجواهر: (فالمشهور نقلاً و تحصيلاً تحققه بمضى زمان يمكن فيه الإتيان بجميع أفعال الحج مختاراً مستجمعاً للشرائط على حسب ما مر في استقرار وجوب الصلاة، من غير فرق بين الأركان وغيرها). «١» وعن المدارك «٢» و الذخيرة «٣» و المستند «٤» نسبة هذا القول إلى الأكثر، و ظاهر هذا القول عدم اعتبار بقاء نفقة العود والرجوع إلى الكفاية. و استدلل له بعدم الدليل على اعتبار بقائها بعد تمامية الحج حتى يكون فقداهما بعد زمان الإتيان بالأعمال كاشفاً عن عدم وجوب الحج.

(١) - جواهر الكلام: ١٧ / ٢٩٨.

(٢) - مدارك الأحكام: ٧ / ٦٧.

(٣) - ذخيرة المعاد / ٥٦٣.

(٤) - مستند الشيعة: ٢ / ١٦٦.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٥١

وفيه: أن الظاهر أن هذا رجوع عن اشتراط نفقة العود في حصول الاستطاعة فإن معناه اعتبار وجود نفقة العود في حال الأعمال لا بعده و للعود و هو معلوم الفساد، فالأمر يدور بين البناء على عدم اعتبار نفقة الإياب في الاستطاعة فيجب الحج من أول الأمر بدونها و البناء على اعتبارها في الاستطاعة، فلا بد من القول بعدم إجزائه عن حجة الإسلام وإن فقداهما بعد الأعمال. ثم إنه قال في العروة: (هذا إذا لم يكن فقد الشرائط مستنداً إلى ترك المشى و إلا استقر عليه، كما إذا علم أنه لو مشى إلى الحج لم يمت أو لم يقتل أو لم يسرق ماله مثلاً فإنه حينئذ يستقر عليه الوجوب، لأنه بمنزلة تفويت الشرط على نفسه، و أما لو شك في أن الفقد مستند إلى ترك المشى أولاً فالظاهر عدم الاستقرار للشك في تحقق الوجوب و عدمه واقعاً). أقول: إذا حصلت له الاستطاعة و شك في بقائها سواء خرج إلى الحج أو ترك يجب عليه الخروج إليه، و ذلك لاستقرار سيرة العقلاء و بنائهم على بقاء سلامته، مضافاً إلى استصحاب بقائها، فلو ترك المشى و اتفق زوال الاستطاعة به لا يكون معذوراً في ترك الحج، و يشمل خبر التسويف.

و كذا لو علم أنه إن ترك المشى يفقد الاستطاعة و شك في بقائها لو خرج يجب عليه الخروج، و لو ترك يستقر عليه الحج، و ذلك أيضاً لأصالة السلامة أو لاستصحاب بقاء الصحة. و إذا علم أنه يفقد الاستطاعة في أحد الحالين: إما في صورة خروجه إلى الحج، و إما في صورة تركه و لا يعلم الحال الذي يفقد فيه استطاعته فالظاهر أنه لا يعتنى فيه بمثل أصالة السلامة. نعم يمكن البناء على استصحاب السلامة و الاستطاعة في صورة المشى، و لا يعارضه استصحابه في صورة الترك لعدم ترتب أثر عليه.

هذا كله فى تكليفه قبل فقد الاستطاعة، و أما بعده فالظاهر أن فقدها فى

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٣٥٢

صورة ترك الخروج إلى الحج لا يكشف عن عدم كونه مستطيعاً له إن خرج، فلعله لا يفقدها فى هذه الصورة، فحاله يكون كمن علم بفقد الاستطاعة إن ترك المشى و شك فى بقائها إن خرج.

ثم إنه تعرض السيد قدس سره لفرع آخر، و هو ما لو كان واجداً للشرائط حين المسير فسار ثم زال بعض الشرائط فى الأثناء و أتم الحج على ذلك الحال، قال: كفى حجه من حجة الإسلام إذا لم يكن المفقود مثل العقل، بل كان هو الاستطاعة البدنية أو المالية أو السربية و نحوها على الأقوى.

و فيه: أن القول بذلك محل إيراد و إشكال، سيما فى فقد ما يكون وجوده معتبراً فى الاستطاعة كصحة البدن و تخلية السرب و الزاد و الراحلة و غيرها مما قلنا إنه معتبر فى حصولها مثل نفقة العود، فإن زوال مثل هذه الشرائط فى الأثناء يكشف عن عدم الاستطاعة، و فيما إذا كان وجوب الحج مزاحماً بواجب آخر كان أهم من الحج فتحقق ذلك فى الأثناء فهو يكشف عن عدم فعلية وجوب الحج من الأول، و عدم وجوب إتمامه إلّا بالأمر الترتيبى و فى ما هو مانع من الوجوب من جهة الحرج، فحدوث الحرج فى أثناء العمل رافع لوجوب إتمامه و كاشف عن عدم وجوبه من الأول.

نعم، إذا كان الحج حرجياً و لم يلتفت إليه و أتى به و زال الحرج فى الأثناء يتم حجه، لأن رفع الحرج امتنانى لا يشمل رفع الحكم بعد العمل.

هذا حكم المسألة فيما إذا زال بعض الشرائط فى الأثناء، و أما إذا زالت الاستطاعة بعد الأعمال و قبل العود إلى الوطن فالمسألة لا تخلو من إشكال، من جهة أن الحكم بعدم الإجزاء و وجوب حجة الإسلام ثانياً كأنه مخالف للارتكاز و لسماحة الشريعة السهلة السمحة.

و يمكن أن يوجّه الإجزاء: بأنّ المعتبر فى وقوع الحج حجة الإسلام أن تقع

فقه الحج (لصافى)، ج ١، ص: ٣٥٣

المناسك فى حال وجود الاستطاعة التى منها القدرة على العود إلى الوطن، من صحة البدن، و تخلية السرب، و وجود المال و لو بالحكم الظاهرى.

و بعبارة أخرى: نقول- فى الاستطاعة المعتبرة فى وجوب الحج بالنسبة إلى مئونة العود و الرجوع إلى الكفاية- بالاستطاعة الظاهرية المحرزة حال الإتيان بالمناسك، فلا يضّر كشف خلافها بعد الإتيان بالمناسك، و هذا هو المناسب للحكم و الموضوع، و هكذا نقول بالنسبة إليها فى حال الإتيان بالمناسك.

فنقول: إنه يجب أن يكون فى حال الإتيان بكلّ منها محرراً لبقاء استطاعته إلى العود إلى وطنه، فإذا زالت استطاعته فى الأثناء يكشف عن عدم إجزائه عن حجة الإسلام، لا لعدم وقوع ما وقع فى حال عدم الشرط بل لعدم إمكان وقوع ما بقى بالشرط، فلا يجزى الجميع عن حجة الإسلام، و هذا وجه، بخلاف ما يختل من شرائط الاستطاعة بعد الأعمال فإنه نرجع فى وجوب الحج ثانياً إذا حصلت الاستطاعة من جديد بالبراءة، فالإجزاء إذا زال بعض الشرائط فى الأثناء بحيث يقع بعضه الآخر فاقداً للاستطاعة الظاهر أنه لا وجه له، و الوجه فى المسألة التفصيل بين الأثناء و بعد العمل.

و لكن يمكن الإشكال و الإيراد فيما ذكر بمنافاة القول بالإجزاء إذا زالت الاستطاعة بعد العمل و قبل العود إلى وطنه مع الالتزام بعدم وجوب الحج إن لم يخرج و زالت استطاعته للعود بعد اليوم الثانى عشر، و يدفع ذلك بالفرق بين صورتين ففى: الصورة التى أتى بالأعمال ثم زالت استطاعته للعود عمل بالحكم الظاهرى، و مقتضاه كون عمله مجزياً عن الواقع لا أن يكون مراعى بظهور الحال إلى أن يعود، فإن مقتضى الجمع بين هذا الحكم و ما يدل على اعتبار الاستطاعة فى وجوب حجة الإسلام و وقوعها هو أن ما أتى به

بالحكم الظاهري فرد لحجّة الإسلام، نظير من أتى بالصلاة بغير السورة عملاً بالحكم الظاهري فإنها تجزئه بعد
فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٥٤

كشف الخلاف، أما إذا لم يعمل بالحكم الظاهري فهو و تكليفه يجب عليه الصلاة مع السورة.
و في المقام أيضاً إن لم يخرج و زال استطاعته للعود بعد اليوم الثاني عشر و إن لم يستقر عليه الحج إلّا أنه إن صار مستطيعاً يجب عليه
أن يحج، بخلاف صورة إتيانه بالحج و زوال استطاعته للعود بعد الأعمال فإنه على هذا إن صار مستطيعاً بعد ذلك لا يجب عليه
الحج، فتأمل و تدبر. و الله تعالى هو العالم.

[مسألة ١٠٤] لا فرق في استقرار الحج بين أقسامه

مسألة ١٠٤- الظاهر أنه لا فرق بين أقسام الحج من التمتع و القران و الإفراد في استقراره على المستطيع إذا أهمل و ترك الحج حتى
زالت استطاعته، فيجب عليه الإتيان به بأي وجه تمكن، و كذا في وجوب القضاء من تركه إذا لم يأت به حتى مات؛ و ذلك لشمول
الأدلة لها على السواء.

و هل الحكم في من استطاع للحج فقط كالذى وظيفته حج الإفراد أو القران و في من استطاع للعمرة فقط أى عمره القران و الإفراد،
بل العمرة الواجبة على النائي إذا استطاع لها و لم يستطع للحج التمتع على القول بوجوبها كذلك فتستقر على هؤلاء الحج أو العمرة إن
استطاعوا لخصوص الحج أو للعمرة؟

الظاهر أن حكمهم و حكم من استطاع للنسكين سواء، فكما لا فرق في حصول الاستطاعة لواحد من النسكين أو لهما في الوجوب
فيجب عليه ما استطاع له إذا استطاع لواحد منهما و يجب عليه النسكان إذا استطاع لهما يستقر عليه النسكان أيضاً كذلك، فمن أتى
بأحدهما و ترك الآخر و هو مستطيع لهما حتى زالت استطاعته يستقر عليه ما تركه.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٥٥

و أما ما قيل من أن نفس الروايات الدالة على استقرار حجة الإسلام تشمل العمرة المفردة لحج القران و الإفراد، «١» فإن اريد أن منها
يستفاد عدم كفاية الإتيان بالحج لمن استقر عليه القران أو الإفراد بل تستقر عليه عمرتها أيضاً لاستطاعته لهما فهو صحيح، و إن اريد
منه أن الاستطاعة لأحدهما (الحج أو العمرة) و تركه حتى زالت الاستطاعة له موجب لاستقراره عليه فهو أول الكلام.
نعم، على البناء على كفاية حصول الاستطاعة الباقية إلى تمام العمل في الوجوب يستقر عليه ما استطاع له، و بالجملة: العرف لا يفرّق
في هذه الأحكام بين الموارد المذكورة.

و استدل على وجوب قضاء العمرة كالحج بصحيح زرارة الذى تقدم الكلام فيه مفصلاً، و فيه: «قلت: إن مات و هو محرم قبل أن ينتهى
إلى مكة، قال: يحج عنه إن كان حجة الإسلام و يعتمر، إنما هو شيء عليه».

[مسألة ١٠٥] الحج المستقر عن الميت من أصل تركه

مسألة ١٠٥- قال المحقق: (إذا استقر الحج في ذمته ثم مات قضى عنه من أصل تركه). «٢»
و قال فى الجواهر: (كسائر الديون لا من الثلث، بلا خلاف أجده فيه بيننا، بل الإجماع بقسميه عليه أيضاً، خلافاً لأبى حنيفة و الشيعى و
مالك و النخعى). «٣»

و قال الشيخ فى الخلاف: (من استقر عليه وجوب الحج فلم يفعل و مات

(١) - معتمد العروة: ١ / ٢٥٩.

(٢) - شرايع الإسلام: ١ / ١٦٥.

(٣) - جواهر الكلام: ١٧ / ٣١٤.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٥٦

وجب أن يحج عنه من صلب ماله، مثل الدين و لم يسقط بوفاته، هذا إذا أخلف مالاً، فإن لم يخلف مالاً كان وليه بالخيار في القضاء عنه، و به قال الشافعي و عطاء و طاووس. و قال أبو حنيفة و مالك: يسقط بوفاته، بمعنى أنه لا يفعل عنه بعد وفاته و حسابه على الله حين يلقاه، و الحج في ذمته، و إن كان أوصى حُجَّ عنه من ثلثه و يكون تطوعاً لا يسقط الفرض به عنه، و هكذا يقول في الزكوات و الكفارات و جزاء الصيد كلها تسقط بوفاته و لا تفعل عنه بوجه، دليلنا: إجماع الفرقة، و الأخبار التي ذكرنا في الكتاب الكبير، و يدل عليه خبر الخثعمية أيضاً. «١»

أقول: من الروايات: صحيحه الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال عليه السلام:

«يقضى عن الرجل حجة الإسلام من جميع ماله». «٢»

و صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات و لم يحج حجة الإسلام يحج عنه؟ قال: نعم». «٣»

و صحيحته الاخرى: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل مات و لم يحج حجة الإسلام و لم يوص بها أ يقضى عنه؟ قال: نعم». «٤» و الظاهر أنهما رواية واحدة - و إن اشتمل الأخيرة على جملة «و لم يوص بها» رواهما النضر بن سويد، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن مسلم.

و منها: موثقة سماعة بن مهران قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و لم يحج حجة الإسلام و لم يوص بها و هو موسر؟ فقال: يحج عنه من صلب ماله لا

(١) - الخلاف: ١ / ٣٧٤.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

(٣) - المصدر السابق: ح ٢.

(٤) - المصدر السابق: ح ٥.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٥٧

يجوز غير ذلك». «١»

و منها: صحيح معاوية بن عمار، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و لم يحج حجة الإسلام و ترك مالاً؟ قال: عليه أن يحج عنه من ماله رجلاً ضرورة لا مال له». «٢» و غيرها من الأخبار فراجع الوسائل.

و ما هو ظاهر أو صريح في الوجوب هو صحيح الحلبي و موثقة سماعة و صحيح معاوية بن عمار، و أما غيرها فيمكن الخدشة في دلالة بأن المراد منه بيان المشروعية، إلا أنه يكفي في الحكم الثلاثة المذكورة.

و لا يعارض هذه الأحاديث صحيح معاوية بن عمار الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل توفي و أوصى أن يحج عنه، قال: إن كان ضرورة فمن جميع المال، إنّه بمنزلة الدين الواجب، و إن كان قد حج فمن ثلثه، و من مات و لم يحج حجة الإسلام و لم يترك إلا قدر نفقة الحمولة و له ورثة فهم أحق بما ترك، فإن شاءوا أكلوا، و إن شاءوا حجوا عنه». «٣»

لعدم دلالة على عدم وجوب القضاء مطلقاً، بل يدل على عدم الوجوب إذا لم يترك مالاً يكفي للحج بتمام نفقاته، أو يكون إشارة إلى عدم حصول الاستطاعة له و إنه كان فقيراً لم يترك من المال إلا قدر نفقة الحمولة.

ولا فرق في هذا الحكم بين كون ما عليه حج التمتع أو القران أو الأفراد أو عمرتها.
وهكذا يخرج الحج من أصل التركة إن أوصى به و لم يقيده بالثلث، لصحيح

(١)- وسائل الشيعة: ب ٢٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

(٢)- تهذيب الأحكام: ٥/ ١٥ ح ٤٢.

(٣)- الكافي: ٤/ ٣٠٥ ح ١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٥٨

معاوية بن عمار و إطلاق صحيح الحلبي المتقدمين.

إلّا أنّه قلنا بظهور الوصية بالحج في الحج البلدي يؤخذ ما زاد على الحج الميقاتي من الثلث، و إن قيده بالثلث يجب إخراجهم من الثلث، إلا إذا لم يف الثلث بالحج الميقاتي فإنه يكون كما إذا لم يوص به يخرج كله من التركة.
و إن أوصى معه بأمورٍ أخرى أيضاً و لا يفى الثلث للجميع يقَدِّم الحج على غيره إن كان مستحباً، و ذلك لروايات أخرت في الوسائل بعضها في كتاب الحج ب ٣ من أبواب وجوبه و شرائطه و بعضها في كتاب الوصايا ب ٦٥ معللاً فيها بأن الحج فريضة.
منها: ما رواه المشايخ الثلاثة بإسنادهم، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار قال: «أوصت إليّ امرأة من أهل بيتي بمالها (بثلث مالها) و أمرت أن يعتق عنها و يحج و يتصدق فلم يبلغ ذلك، فسألت أبا حنيفة فقال: يجعل ذلك أثلاثاً: ثلثاً في الحج و ثلثاً في العتق و ثلثاً في الصدقة، فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقلت له: إن امرأة من أهلي (أهل بيتي) ماتت و أوصت إليّ بثلث مالها و أمرت أن يعتق عنها و يحج عنها و يتصدق، فنظرت فيه فلم يبلغ، فقال عليه السلام: ابدأ بالحج فإنه فريضة من فرائض الله عز و جل، و اجعل ما بقي طائفة في العتق و طائفة في الصدقة، فأخبرت أبا حنيفة بقول أبي عبد الله عليه السلام فرجع عن قوله و قال بقول أبي عبد الله عليه السلام». (١)

و رواه أيضاً موسى بن القاسم، عن زكريا المؤمن، عن معاوية بن عمار قال:

«قال: إن امرأة هلكت فأوصت بثلثها: يتصدق به عنها، و يحج عنها، و يعتق عنها، فلم يسع المال ذلك، فسألت أبا حنيفة و سفيان الثوري فقال كل واحدٍ منهما: انظر إلى رجل قد حج فقطع به فيقوى، و رجل قد سعى في فكاك رقبة فيبقى عليه شيء فيعتق و يتصدق بالبقية، فأعجبني هذا القول، و قلت للقوم يعني أهل المرأة: إنى قد

(١)- وسائل الشيعة: ١٩ ب ٦٥ من أبواب الوصايا ح ١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٥٩

سألت لكم، فتريدون أن أسأل لكم من هو أوثق من هؤلاء؟ قالوا: نعم، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال: ابدأ بالحج فإن الحج فريضة، فما بقي فضعه في النوافل، قال: فأتيت أبا حنيفة فقلت: إنى قد سألت فلاناً فقال لي كذا و كذا؟ قال: فقال:
هذا و الله الحق، و أخذ به و ألقى هذه المسألة على أصحابه، و قعدت لحاجته لي بعد انصرافه فسمعتهم يتطارحونها، فقال بعضهم بقول أبي حنيفة الأول، فخطأه من كان سمع هذا و قال: سمعت هذا من أبي حنيفة منذ عشرين سنة». (١)

و ما ورد في هذه الأحاديث هو مقتضى القاعدة؛ لأن توزيع الثلث بالسوية على الموارد إذا كان بعضها واجباً و بعضها مستحباً، بل إذا كان الجميع واجباً إنما يكون فيما إذا كان كل مورد منها غير مرتبط بالأجزاء، و أما إذا كان أحدها من المركبات الارتباطية دون غيره كالحج و العمرة فإن الإحرام المجرد عن سائر الأفعال أو الطواف كذلك لا يكون حجاً حتى يوزع الثلث عليه و على غيره، إذا فلا بد من تقديم الحج على غيره من المستحبات لأنه فريضة، و هو ما صدر عن الإمام العالم بالأحكام عليه الصلاة و السلام.-

و بعد هذه الروايات التي صدرت على طبق القاعدة لا وجه للتكلم في القاعدة و القول بأن مقتضاها هو التوزيع بالسوية حسب موارد الوصية، كما أفتى به أبو حنيفة و سفيان الثوري قولاً لم يقل به أبو حنيفة بعد ما أخبره عمار بما قاله الإمام عليه السلام، بل قال: هذا هو الحق و أخذ به.

و الوجه فيه: أن مقتضى القاعدة و إن كان هو توزيع الثلث على الثلاثة:

الصدقة و الحج و العتق إلّا أن معنى عدم بلوغه: عدم إمكان الحج و العتق و الصدقة عنها، و ذلك ليس إلّا لوجود الحج فيها، فإن كان بدله الصلاة أو الصوم يمكن التوزيع

(١) - تهذيب الأحكام: ٤٠٧/٥ ح ١٤١٧.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٦٠

فيجعل شيء منه في الصوم و شيء منه في الصدقة و شيء منه في العتق و لو بالاشتراك مع الغير، أما في الحج فعلى التوزيع لا يفي ثلث الثلث به، و لا يجوز المشاركة في الحج الواجب مع الغير، إذا فقع المزاومة بين الواجب و المستحب، و لا ريب في أن الواجب يقدم عليه، فالرواية في موردتها ليست على خلاف القاعدة، بل صدرت على طبق القاعدة.

لا يقال: لم لا يوزع على الثلاثة و يكمل ما يصيب الحج من الأصل؟

فإنه يقال: إن معنى ذلك الخروج عن الوصية؛ لأن الموصي أراد أن يكون الحج أيضاً داخلاً في ثلثه و مأخوذاً منه و يصرف ما بقي منه في سائر الموارد.

و بعبارة و أخرى: أوصى بأن يؤخذ من ثلثه ما يزيد على ما يعادل نفقة الحج، فمثلاً: إذا كان المال ثلاثين و كان نفقة الحج ستة ٦٣٠ فوصيته تكون في ٤٣٠، و هذا بخلاف ما إذا أخذنا الستة من المجموع ثم أخذنا الثلث من الباقي فإنه يكون ٨٣٠ فإذا كان الثلث عشرةً و كانت نفقة الحج خمسة عشر فعلى مقتضى التوزيع يجب أن يجعل لكل من العتق و الصدقة و الحج العشرة، و هي لا تفي بالحج، و تكميلها من الزائد على الثلث مخالف للوصية، فلا بد من ترجيح بعض الموارد على البعض، و ليس هو إلا -الحج؛ لأنه فريضة، و ليس هذا مثل صورة عدم وفاء الثلث بالحج فإنه يجب عليه تكميله، لأن إنفاذ الوصية فيه و ترك الحج بتكميله مخالف لحكم الشارع.

و بالجملة: الوصية بالحج و غيره من الثلث الوصية بالحج و غيره على الترتيب الواقعي الذي بحسبه يكون الواجب مقدماً على المستحب.

[مسألة ١٠٦] هل تخرج نفقة الحج النذري من أصل التركة؟

مسألة ١٠٦- هل الحج الواجب بالنذر مثل حجة الإسلام في الأحكام المذكورة، فيجب إخراجها من التركة من أصلها أو من الثلث و إن

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٦١

لم يوص بها الناذر، و إن أوصى به فهل يقدم على سائر الموارد إن كانت مستحبة و لم يف الثلث للجميع، أو يوزع عليها بالسوية؟ فنقول: إذا مات الناذر بعد التمكن من أداء الحج و لم يوص به فظاهر أكثر الأصحاب وجوب القضاء عنه من أصل تركته، و ذهب جمع من الأصحاب على ما في الجواهر «١» إلى وجوب قضاء الحج المنذور من الثلث، و القول الثالث عدم وجوب القضاء. أما وجه القول الثالث: الأصل، و افتقار وجوب القضاء إلى أمر جديد، و لعدم كونه واجباً مالياً، فإنه عبارة عن أداء المناسك، و ليس بذل المال داخلاً في ماهيته و لا من ضرورياته.

وفيه: أما الأصل فإنه حجة على عدم الوجوب ظاهراً حيث لا حجة عليه، وافتقار القضاء إلى أمر جديد فيما لم يثبت على ذمة المكلف ديناً عليه وكونه واجباً مالياً ليس معناه أن أداءه متوقف على صرف المال حتى يقال: إنه يوجد في غيره من الواجبات أيضاً ما يتوقف أدائه على ذلك ولا يجب قضاؤه عن الميت، بل معناه أن النذر اعتبر كالحج ديناً على الناذر لله تعالى، كما يستفاد ذلك من قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ ومن قول الناذر: «لله عليّ كذا».

وجه القول الثاني: مفهوم صحيحة ضريس: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل عليه حجة الإسلام نذر نذراً في شكر ليحجّ به رجلاً إلى مكة، فمات الذي نذر قبل أن يحج حجة الإسلام ومن قبل أن يفى بنذره الذي نذر؟ قال عليه السلام: إن ترك مالا يحج عنه حجة الإسلام من جميع المال وأخرج من ثلثه ما يحج به رجلاً لنذره وقد وفى بالنذر، وإن لم يكن ترك مالا إلا بقدر ما يحج به حجة الإسلام حج عنه بما

(١) - جواهر الكلام: ١٧ / ٤٠٨.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٦٢

ترك ويحج عنه وليه حجة النذر، إنما هو مثل دين عليه». (١)

صحيحة ابن أبي يعفور: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نذر لله إن عافى الله ابنه من وجعه ليحجّه إلى بيت الله الحرام فعافى الله الابن ومات الأب؟ فقال: الحجة على الأب يؤديها عنه بعض ولده، قلت: هي واجبة على ابنه الذي نذر فيه؟ قال: هي واجبة على الأب من ثلثه أو يتطوع ابنه فيحج عن أبيه». (٢)

قال في كشف اللثام: (فإن إحتجاج الغير ليس إلا بذل المال لحجه فهو دين مالى محض بلا شبهة فإذا لم يجب إلا من الثلث فحج نفسه أولى) (٣).

وفيه: ما قيل من أنه لم يفّ به أحد في موردهما، بل أخرجه من الأصل؛ لما دل على وجوب الحق المالى من الأصل، ونزلوا الصحيحين تارة على وقوع النذر في مرض الموت، وأخرى على وقوعه بغير صيغته وعلى غير ذلك (٤). هذا، مضافاً إلى أن الروايتين موردهما الإحتجاج، وأولوية حج نفسه منه غير معلوم، وكذا عدم وجود خصوصية في الإحتجاج غير ظاهر.

وأما وجه القول الأول فهو في خصوص الحج إن الخطاب به سواء كان متعلقاً بحجة الإسلام أو الواجب بالنذر خطاب ديني، لا من جهة أن الحج يحتاج إلى المال الذي لا يخرج من أصل التركة، بل يخرج من الثلث إن أوصى الذي عليه به، بل لأن التكليف بعبادة الحج سواء كان بالأمر النذري أو الأمر الأصلي اعتبر ديناً على المكلف، فالنذر إنما يتعلق به على كونه ديناً لله تعالى على العبد، فإذا لم يؤده هو بنفسه يخرج من تركته، فقول المولى: «ف بنذرك» في مورد الحج مثل قوله: «ف

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٣.

(٣) - كشف اللثام: ١ / ٢٩٦.

(٤) - كما في مستند الشيعة: ٢ / ١٦٧.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٦٣

بعقد الإجارة»، و «أدّ الأجير أجره».

وقوله عليه السلام: «إنما هو مثل دين عليه» إشارة إلى ذلك، بل كما في الجواهر إيجاب المال في الصحيحين (صحيح ضريس وابن أبي يعفور) في نذر الإحجاج أيضاً من ذلك «١».

وبما يستشهد على ذلك بما في الصحيح عن مسمع بن عبد الملك: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كانت لي جارية حبلى فنذرت لله تعالى إن هي ولدت غلاماً أن أحجّه أو أحج عنه فقال: إن رجلاً نذر لله في ابن له إن هو أدرك أن يحجّه أو يحج عنه فمات الأب و أدرك الغلام بعد، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله له فسأله عن ذلك فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله أن يحج عنه مما ترك أبوه». «٢»

ولكن الاستدلال به يتم على إلغاء خصوصية الإحجاج، وعلى كون التردد في قوله: «أن يحجّه أو يحج عنه» من الناظر لا من الراوى، وإلا فعلى ما احتمله صاحب الحقائق قدس سره في صحيح ابن أبي يعفور و ضريس يمكن أن يكون المراد مباشرة الناظر ذلك بنفسه فيمضى به إلى الحج حتى يوصله إلى المناسك.

قال في الحقائق: (يحتمل أن يكون المراد إنما هو أن يمضى بذلك الرجل حتى يوصله المناسك و يأتي بجميع أفعال الحج و هو قائم بمثوته، بل هذا هو الظاهر من اللفظ، إذ المتبادر من مادة الإفعال هو المباشرة لا السببية، فإذا قلت: أخرجته أو أدخلته يعنى توليت إدخاله و إخراجها و باشرت ذلك لا بمعنى أمرت بذلك من يفعل به، و حينئذ فتكون هذه الأخبار باعتبار الاحتمال الذى استظهرناه دالة على وجوب قضاء حجة النذر في الجملة). «٣»

(١) - جواهر الكلام: ١٧ / ٣٤٢.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ١٦ من أبواب العتق ح ١.

(٣) - الحقائق الناضرة: ١٤ / ٢٠٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٦٤

[مسألة ١٠٧] إذا قصرت التركة عن أداء الدين و قضاء حجة الإسلام

مسألة ١٠٧- إذا كان على من مات و عليه حجة الإسلام دين أو خمس أو زكاة و قصرت التركة فإن كان المال الذى تعلق به الزكاة أو الخمس موجوداً قدم لتعلقهما بالعين، فلا يجوز صرفه فى غيرهما؛ لأنه تضييع حق أربابهما. و أما إن كانا متعلقين بالذمة فهل يوزع التركة على الحج و غيره، أو يقدم الحج على غيره، أو يقدم الديون على الحج مطلقاً، أو خصوص الديون الشخصية؟ فى المسألة وجوه، و لا يخفى عليك أنّ محلّ البحث فى المسألة هو ما إذا كان على من مات و عليه حجة الإسلام دين أو زكاة أو خمس، لا من مات و عليه دين و خمس و زكاة كما هو ظاهر من عبارة العروة: (و لو كان عليه دين أو خمس أو زكاة و قصرت التركة)، فلا وجه لإدخال البحث عن تلك المسألة فى هذه المسألة و الاستدلال بموثقة على بن رثاب هنا كما فعله البعض. «١» فعلى كلّ حال فى المسألة وجوه أو أقوال:

الأول: توزيع التركة على الحج و غيره بالنسبة، كما فى غرماء المفلس، كما فى الشرائع و غيره.

وفيه: أن التوزيع إنما يتصور إذا لم يكن فيما بين الموارد ما كان أجزاءه ارتباطياً كالحج، و أما إذا يوجد فيها ما كان كذلك فتوزيعه بالسوية يمنع من صرفه فيما كان هكذا أى ارتباطياً، و القول بسقوطه و صرف التركة فى غيره عدول عن التوزيع و تقديم جانب ما لم يكن ارتباطياً على ما كان كذلك بالتراحم؛ لأن الأمر

(١) - معتمد العروة: ١ / ٣٠٠.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٦٥

يدور بين أن تصرف التركة في الحج و ما زاد عليه في غيره أو في غيره، و نترك الحج، و على هذا يعامل بينهما معاملة المتراحمين و يقدم الأهم منهما إن كان في البين، و إلّا فنقول بالتخير.

الثاني: تقديم الحج على الدين سواء كان الزكاة أو غيره، و ذلك لصحيح معاوية بن عمار الذي رواه شيخنا الكليني قدس سره، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير عن معاوية بن عمار قال: «قلت له: رجل يموت و عليه خمسمائة درهم من الزكاة و عليه حجة الإسلام و ترك ثلاثمائة درهم و أوصى بحجة الإسلام و أن يقضى عنه دين الزكاة؟ قال: يحج عنه من أقرب ما يكون و تخرج البقية في الزكاة». «١»

و نحوه خبره أو صحيحه الآخر الذي رواه الشيخ قدس سره بإسناده عن علي بن الحسن ابن فضال، عن محمد بن عبد الله، عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل مات و ترك ثلاثمائة درهم و عليه من الزكاة سبعمائة درهم و أوصى أن يحج عنه؟ قال: يحج عنه من أقرب المواضع و يجعل ما بقي في الزكاة». «٢»

و استشكل في الاستدلال بهما: أولاً بقصور سند الثاني، و ثانياً باختصاصهما بالزكاة، و ثالثاً بإمكان كون ما ذكره عليه السلام مقتضى التوزيع، و رابعاً بكونهما في مورد الوصية بالحج، و خامساً بإعراض الأصحاب عنهما كما في الجواهر. «٣» و أجاب بعض الأعلام عن قصور سند الثاني بأنه أيضاً صحيح السند؛ لأن منشأ الضعف إمّا من جهة محمد بن عبد الله بن زرارة الذي روى عنه ابن فضال،

(١)- وسائل الشيعة: ٩ ب ٢١ من أبواب المستحقين للزكاة ح ٢.

(٢)- وسائل الشيعة: ب ٤٢ من أبواب أحكام الوصايا ح ١.

(٣)- جواهر الكلام: ٣١٥ / ١٧.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٦٦

و يروى هو عن ابن أبي عمير، و هو ممن لم يوثق. و إمّا من جهة طريق الشيخ إلى ابن فضال لضعفه بابن الزبير القرشي، و لكن لا يضر ضعف طريق الشيخ إلى ابن فضال بعد ما كان طريق النجاشي إليه صحيحاً، و الكتاب واحد مع ما فصلنا الكلام فيه في محله.

و أمّا محمد بن عبد الله بن زرارة فقد نقل النجاشي في ترجمته الحسن بن علي بن فضال عن علي بن الريان في قصة عدول الحسن بن فضال إلى الحق: أن محمد بن عبد الله بن زرارة عندي أصدق لهجة من أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، فإنه رجل فاضل دين، مضافاً إلى أنه من رجال كامل الزيارات «١».

أقول: أمّا علي بن الريان فهو ابن الصلت الأشعري القمي الثقة، و كيل الإمام أبي الحسن الثالث عليه السلام، له مع أخيه محمد كتاب مشترك بينهما، و هو من الطبقة السابعة.

و أمّا أحمد بن الحسن بن علي بن فضال فهو ابن محمد بن فضال كان فطحياً، إلّا أنه ثقة، و مات سنة ستين و مائتين، و هو من الطبقة السابعة، فإذا كان محمد بن عبد الله بن زرارة أصدق لهجة منه فهو أوثق منه.

و أمّا ضعف طريق الشيخ إلى ابن فضال بابن الزبير فقد قلنا مراراً: إن ضعف مثل هذه الطرق إلى كتاب لا يضر بالاعتماد على الحديث، و لا يعتمد بضعفه، فإنهم كانوا يأخذون الكتب المعلوم انتسابها إلى مؤلفيها من الشيوخ بالسماع منهم و القراءة عليهم أو بالمناول، و لا يكتفون بمجرد الوجداء في كتبهم، و إلّا كان وجود الرواية في الكتاب و روايته صاحب الكتاب ما فيه عن مشايخه معلوماً عند هم مفروغاً عنه، و لذا لا حاجة إلى الاستناد بصحة طريق النجاشي إلى ابن فضال

(١) - معتمد العروة: ٢٠٣/١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٦٧

لإثبات اعتبار طريق الشيخ إليه بحجة أن الكتاب واحد.

هذا، ولا يخفى عليك أنهم لم يشيروا إلى ضعف الحديث الأول أيضاً بإضمامه، فإنه لم يذكر فيه المروى عنه الحديث، فلعله كان شخصاً آخر غير الإمام من أصحابه عليه السلام.

إلا أن هذا الاحتمال أيضاً مردود أولاً بقرينة الخبر الثاني الذي هو بالظن القوي متحد مع الأول.

و ثانياً: بأن مثل معاوية بن عمار لا يأخذ إلا من الإمام، ومثل ابن أبي عمير أيضاً لا يأخذ منه إلا ما كان عن الإمام، فالظاهر أن معاوية بن عمار أخرج الحديث في كتبه في طي ما سأله عن أبي عبد الله عليه السلام ثم روى عنه ابن أبي عمير الراوى لكتبه هذه القطعة من سؤالاته، وكيف كان فالأمر واضح لا ريب في أن الحديث مروى عن أبي عبد الله عليه السلام.

هذا كله في الجواب عن الخدشة في سندهما، أما الإيراد باختصاصهما بتقديم الحج على خصوص الزكاة دون غيرها من الديون كالخمس والدين الشخصي ففيه:

أن الظاهر أن ما كان سبباً للسؤال عن المسألة عدم وفاء التركة بالحج وغيره، وعدم إمكان التوزيع عليهما؛ لوجود الحج فيهما الذي لا يمكن ورود النقص عليه، بخلاف الزكاة والخمس والدين.

و أما كون ذلك - أي الحكم بالحج - من أقرب ما يكون مقتضى التوزيع فهو خلاف ظاهر السؤال والجواب، فليس مورد السؤال قضية خارجية وقعت لشخص خاص، وإلا فكان الجواب أنه يصرف نصف ما تركه في الحج ونصفه الآخر أو البقية في الزكاة. و بالجملة مصب السؤال هو عدم وفاء التركة بالحج وغيره، كما هو الظاهر من ألفاظ الحديث.

و أما الإشكال الرابع فجوابه: أن السؤال - كما قلنا - تماماً يرجع إلى عدم

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٦٨

وفاء التركة بحج الإسلام وغيره، ولا فرق في ذلك بين الوصية بهما وعدمها.

و أما إعراض الأصحاب كما في الجواهر «١» ففيه: أنه لم يثبت إعراضهم عنهما.

و على هذا فهذا القول هو الظاهر من الدليل، و معه لا وجه للقول بتقديم الدين لتقديم حق الناس على حق الله، مضافاً إلى عدم ثبوت ذلك لو لم نقل بثبوت خلافه و هو تقديم حق الله لكونه - كما في خبر الخثعمية - «أحق أن يقضى».

و مما يمكن أن يكون مؤيداً لذلك بل يدل عليه صحيح بريد العجلي المتقدم، ففيه: «و إن كان مات و هو ضرورة قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه في حجة الإسلام، فإن فضل من ذلك شيء فهو للورثة إن لم يكن عليه دين». «٢»

هذا، و إن وف التركة بالحج فقط أو العمرة فقط ففي حج القرآن و الأفراد قيل بالتخير بين صرفها في الحج أو العمرة، و جعل بعضهم الاحتياط في صرفها في الحج، و لا يجوز ترك هذا الاحتياط، بل قال سيدنا الاستاذ قدس سره: (لا يخلو من قوة).

و أما في حج التمتع فمقتضى الأصل السقوط و صرفها في الدين، إلا أنه قال سيدنا الاستاذ قدس سره: محل إشكال، و ترجيح الحج لا يخلو من وجه.

و لعل كان وجه نظره الشريف ما رواه المشايخ الثلاثة بإسنادهم، عن محمد بن أبي عمير، عن زيد النرسي، عن علي بن زيد (مزيد - فرقد) صاحب السابري قال:

«أوصى إلي رجل بتركته فأمرني أن أحج بها عنه، فنظرت في ذلك فإذا هي شيء لا يسير لا يكفي للحج، فسألت أبا حنيفة و فقهاء أهل الكوفة فقالوا: تصدق بها عنه - إلى أن قال: - فلقيت جعفر بن محمد عليهما السلام في الحجر فقلت له: رجل مات و أوصى إلي بتركته أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فلم يكف للحج، فسألت - من عندنا من

(١) - جواهر الكلام: ٣١٥ / ١٧.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٦٩

الفقهاء فقالوا: تصدق بها، فقال: ما صنعت؟ قلت: تصدقت بها، قال: ضمنت -، إلّا أن لا يكون يبلغ ما يحج به من مكة، فإن كان لا يبلغ ما يحج به من مكة فليس عليك ضمان، وإن كان يبلغ ما يحج به من مكة فأنت ضامن. «١»

و ضعف سنده بزيد النرسي صاحب الأصل و الكتاب، أو على بن فرقد لا - يعتنى به بعد ما كان الراوى عنهما مثل ابن أبي عمير المعروف عند العامة و الخاصة بجلالة القدر في العلم و الزهد و الورع، صاحب المصنفات الكثيرة و كتاب النوادر الكبير، و الذى روى عنه أحد تلاميذه أحمد بن محمد بن عيسى: كتب مائة رجل من رجال أبي عبد الله عليه السلام، و هو ممن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه.

إلا أنه نظر في دلالته بعض أعظم العصر بأن (ظاهره أنه أوصى أن يحج الوصى بنفسه، فالحج الموصى به بلدى بمباشرة الوصى، و الإمام عليه السلام أمره بالحج الميقاتى فى قبالة البلدى، لا الحج الذى يكون إحرامه من مكة فى مقابل العمرة التى يكون إحرامها من الميقات) «٢»، و الظاهر أنه لا بأس بما أفاد، و الله هو العالم بالمراد.

[مسألة ١٠٨] التصرف فى التركة قبل الاستئجار للحج

مسألة ١٠٨ - لا - إشكال فى أنه لا - يجوز للورثة التصرف فى التركة قبل استئجار الحج إذا كانت التركة لا تكون أزيد مما يلزم أن يصرف فى الحج.

من غير فرق بين أن نقول فى ما إذا كان دين الميت مستغرقاً لتركته بعدم انتقاله إلى الورثة، كما هو مختار جماعة على ما حكى عنهم كالحلى و المحقق و العلامة فى بعض كتبه و غيرهم.

(١) - وسائل الشيعة: ب ٣٧ فى أحكام الوصايا ح ٢.

(٢) - راجع مستمسك العروة: ٢٥٠ / ١٠.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٧٠

و الذى هو ظاهر الآيات الشريفة: «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ»، «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ»، «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ»، «مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ» الترتيب.

مضافاً إلى بعض النصوص، منها: ما رواه المشايخ الثلاثة بإسنادهم، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن النوفلى «١»، عن السكونى «٢»، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أول شيء يبدأ به من المال الكفن، ثم الدين، ثم الوصية، ثم الميراث» «٣»

و ما رواه أيضاً: عن على بن إبراهيم، عن أبيه، و عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد جميعاً، عن ابن أبي نجران «٤»، عن عاصم بن حميد «٥»، عن محمد بن قيس «٦»، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الدين قبل الوصية، ثم الوصية على إثر الدين، ثم الميراث بعد الوصية، فإن أول (أولى) القضاء كتاب الله». «٧»

و ما رواه الشيخ بإسناده، عن على بن الحسن «٨»، عن عمر و ابن عثمان «٩»،

(١) - الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك، من الطبقة السابعة، كان شاعراً أديباً، و سكن الرى و مات بها، قال قوم من القميين:

(إنه غلا في آخر عمره)، و ما رأينا له رواية تدل على هذا، (راجع جامع الرواة).

(٢) - إسماعيل بن أبي زياد الشعيري، له كتاب عن النوفلي، كان عامياً، من الطبقة الخامسة.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ٢٨ من أبواب الوصايا ح ١.

(٤) - عبد الرحمن، كوفي ثقة ثقة، من الطبقة السادسة.

(٥) - الحناط الكوفي، ثقة عين صدوق، له كتاب، من الطبقة الخامسة.

(٦) - الظاهر أنه محمد بن قيس البجلي، أبو عبد الله الكوفي الثقة، صاحب الكتاب، من الطبقة الرابعة.

(٧) - وسائل الشيعة: ب ٢٨ من أبواب الوصايا ح ٢.

(٨) - علي بن الحسن بن فضال، فقيه أصحابنا بالكوفة و وجههم، كان فطحياً، من السابعة.

(٩) - الثقفى الكوفي الثقة، من الطبقة السادسة.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٧١

عن الحسن بن محبوب، عن عباد بن صهيب «١»، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل فرط في إخراج زكاته في حياته فلما حضرته الوفاة حسب جميع ما فرط فيه مما لزمه من الزكاة، ثم أوصى أن يخرج ذلك فيدفع إلى من يجب له؟ قال: فقال: جائز يخرج ذلك من جميع المال، إنما هو بمنزلة الدين لو كان عليه ليس للورثة بشيء حتى يؤدي ما أوصى به من الزكاة، قيل له: فإن كان أوصى بحج الإسلام؟ قال: جائز يحج عنه من جميع المال». «٢»

فإن ظاهر الجميع الترتيب، فلا يتعلق الميراث بما يتعلق به الدين أو الوصية، كما لا يتعلق الوصية بما تعلق به الدين، فتصرف الورثة في التركة تصرف في مال الغير، سواء قلنا بأنها تنتقل إلى الديان أو قلنا بأنها باقية في ملك الميت.

و بين أن نقول بانتقال التركة إلى الورثة، فحيث إن حق الديان يتعلق بالتركة لا يجوز للوارث التصرف فيه بما ينتفى به موضوع حقهم كإتلافها، و أما في التصرفات الناقلة مثل البيع فالجواز و عدمه يدور مدار كون تعلق حق الديان كتعلق حق الرهانة الذي يكون التصرف في المال موجباً لانتفائه لتعلقه بالمال بما أنه ملك للراهن، و التصرف الناقل موجب لانتفاء هذا القيد، فعلى هذا لا يجوز التصرف الناقل أو كونه متعلقاً بالمال مطلقاً، نظير حق الجناية القائم بالعبد الجاني فإنه لا يبطل بحصوله في ملك غير مالكة. هذا، و ظاهر الأدلة تأخر تعلق الميراث بالتركة عن الدين و الوصية.

و على القول الثاني أيضاً الظاهر أن تعلقه يكون كتعلق حق الرهانة بالمال فلا يجوز التصرفات الناقلة في المال، و لو شككنا في أن تعلق حق الديان يكون مثل تعلق حق الرهان أو حق الجناية فمقتضى الأصل عدم جواز التصرف الناقل.

(١) - بصري ما زنى عامي، من الخامسة.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢ من أبواب الوصايا ح ١.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٧٢

و أما التصرفات المتعارفة مثل السكونة في البيت و غيرها مما لا يمنع من حق الديان فالظاهر جوازها؛ و ذلك لاستقرار السيرة على ذلك.

هذا كله إذا كانت نفقة الحج مستغرقة للتركة، و أما إذا كانت التركة تزيد عليها فالظاهر أنه يجوز التصرف فيها في مقدار الزائد على الدين و مصارف الحج، سواء قلنا بعدم انتقال مقدار الدين أو نفقة الحج من التركة إلى الوارث، أو بانتقال جميعها إليه. فالمسألة تكون نظير بيع صاع من الصبرة فإن المشتري يملك كلياً معيناً منها و يجوز للبائع التصرف فيها بالمقدار الذي يملكه و تطبيق الكلي على أي فرد من أفرادها الخارجية.

و يشهد لذلك ما رواه المشايخ الثلاثة و اللفظ للكلينى: «محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبى نصر بإسناد له أنه سأل عن رجل يموت و يترك عيالاً و عليه دين أ ينفق عليهم من ماله؟ قال عليه السلام: إن استيقن أن الدين الذى عليه يحيط بجميع المال فلا ينفق عليهم و إن لم يستيقن فلينفق عليهم، من وسط المال». (١)

و موثق عبد الرحمن بن الحجاج الذى رواه الكلينى: عن حميد بن زياد، عن ابن سماعه، عن الحسين بن هاشم و محمد بن زياد جميعاً، عن عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبى الحسن عليه السلام مثله، إلّا أنه قال: «إن كان يستيقن أن الذى ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق عليهم، و إن لم يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال». (٢)

فرع:

(١) لا- يخفى أن المنع من التصرف الناقل على القول بانتقال التركة إلى الوارث إنما يكون إذا لم يرد الوارث بتصرفه أداء الدين أو العمل بالوصية، بل على القول بعدم

(١)- وسائل الشيعة: ب ٢٩ من أبواب الوصايا ح ١، الكافي: ٥٣/٧.

(٢)- وسائل الشيعة: ب ٢٩ من أبواب الوصايا ح ٢.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٧٣

انتقاله إلى الوارث و بقاءه فى ملك الميت، فالظاهر أيضاً أن المتكفل لصرف المال فى الحج إن لم يكن للميت وصى هو وارثه فهو وليه فى ذلك.

نعم، بالنسبة إلى الديان على القول بانتقاله من الميت إلى الغرماء يشكل الأمر فى بيع الوارث و لو لأداء دينه و إن كان له أن يؤدى ديون الميت من مال آخر ليتملك به المال، و على هذا فإما يتكفل ذلك الوارث بإذن الغرماء أو يتكفلونه هم بأنفسهم، أو يتكفله الحاكم فى بعض الموارد. و تمام الكلام فى محله.

[مسألة ١٠٩] إذا أقر بعض الورثة بوجوب الحج على مورثهم

مسألة ١٠٩- قال- رحمه الله عليه- فى العروة: (إذا أقر بعض الورثة بوجوب الحج على المورث و أنكره الآخرون لم يجب عليه إلّا دفع ما يخص حصته بعد التوزيع، و إن لم يف ذلك بالحج لا يجب عليه تتميمه من حصته. كما إذا أقر بدين و أنكره غيره من الورثة فإنه لا يجب عليه دفع الأزيد. فمسألة الإقرار بالحج أو الدين مع إنكار الآخرين نظير مسألة الإقرار بالنسب، حيث إنه إذا أقر أحد الأخوين بأخ آخر و أنكره الآخر لا يجب عليه إلا دفع الزائد عن حصته فيكفى دفع ثلث ما فى يده، و لا ينزل إقراره على الإشاعة على خلاف القاعدة للنص).

أقول: حيث إنه مثل مسألة الحج فى المقام بمسألة الدين و قال: (مسألة الإقرار بالحج أو الدين مع إنكار الآخرين نظير مسألة الإقرار بالنسب) ينبغى إجراء الكلام فى هذه المسائل فنقول: أما مسألة الإقرار بالنسب فهى كما لو أقر أحد الأخوين بأخ آخر و أنكره الآخر فهل مقتضى القاعدة اشتراك المقرّ و المقر له فيما بيد المقرّ على السواء، فيرجعان فى الباقي من سهمهما من التركة إلى الأخ الآخر، أو

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٧٤

يعطى المقر المقر له ثلث ما عنده و يرجع المقر له إلى الأخ الآخر فى بقية ميراثه و هى ثلث ما عنده؟ وجهان:

أما الأول فلأن ذلك مقتضى اشتراك الورثة فى التركة و وقوع يد الأخ الآخر على نصيب الأخوين؛ لأنه لا يعين قصد المقر أن ما تحت يده له كونه له حتى يعطى المقر له ثلث ما عنده، فما فى يد المقر من المال يكون بينه و بين المقر له على السواء.

و أما الثاني فهو: أن مفاد إقرار أحد الأخوين بأخ آخر أن ما بيده و بيد الأخ الآخر ثلثه من نفسه و ثلثه من المقر له و ثلثه من الأخ الآخر، فما بيد الآخر ثلثه من المقر له لا محالة، كما أن له مما بيد المقر أيضاً ثلثه، و لا يمكن أن يكون له ثلثان من خصوص ما بيد المقر، و على هذا يكون للمقر ثلثان مما في يده ثلث من نفسه و ثلث من أخيه الذي أخذه بالتراضي بينهما.

و فيه: أن هذا التراضي لا يتم إلّا إذا وقع بين الثلاثة، فلا يكون للأخوين لكل منهما ثلثان مما في يدهما إلا برضا المقر له أن يكون ثلثاه بين ما بيد هذا و هذا، و حيث إنّ المقر اعترف له بأنه أخ لهما فلا يتم ذلك إلا برضاه و إلّا فمقتضى الإشاعة كون ما بيد المقر بينه و بين المقر له على السواء.

ثم إن هنا رواية رواها الشيخ و الصدوق و الحميري بإسنادهم، عن أبي البختری و هب بن وهب، عن جعفر بن محمد عن، أبيه عليهما السلام قال: «قضى على عليه السلام في رجل مات و ترك ورثة فأقر أحد الورثة بدين على أبيه أنه يلزم (يلزمه) ذلك في حصته بقدر ما ورث، و لا يكون ذلك في ماله كله، و إن أقر اثنان من الورثة و كانا عدلين اجبر ذلك على الورثة، و إن لم يكونا عدلين الزما في حصتهما بقدر ما ورثا،

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٧٥

و كذلك إن أقر بعض الورثة بأخ أو اخت إنما يلزمه في حصته». (١)

و الرواية ضعيفة جداً بأبي البختری، بل بأبي عبد الله المشترك بين أبي عبد الله الرازي الجاموراني أحمد بن أبي عبد الله، و أبي عبد الله السيارى أحمد بن محمد بن سيار، و هما من الضعفاء، و متنها يمكن أن يكون المراد منه أن إقراره يلزمه في حصته، و إلزامه به يمكن أن يكون على الوجه الأول أو على الوجه الثاني، فإذا اقتضت القاعدة إلزامه على الوجه الأول تحمل الرواية عليه. نعم، في الدين كلام يأتي إن شاء الله تعالى.

هذا كله في الإقرار بالنسب، و أما الإقرار بالدين فإذا أقر بعض الورثة بدين على الميت فإن كان الدين مستوعباً للتركة فلا ريب في أنه يجب عليه دفع تمام حصته إلى الدائن، و إن لم يكن مستوعباً فهل يوزع الدين على الورثة حسب ما يرثونه من الميت، فإن كان المقر ورث منه الثلث يلزمه ثلث الدين و الباقي يكون على غيره منهم، أو يلزمه تمام الدين إن كانت حصته تفي تمامه، و إلّا فعلى قدر ما تفيه؟

الأوفق بالقاعدة هو الثاني؛ و ذلك لأن الدين متعلق بالتركة بنحو الكلى في المعين، فإذا لم يبق من التركة بواسطة غضب الغاصب أو التلف العادى إلا ما ينطبق على الدين يجب أدائه به، و على التنازل من ذلك لا يجوز لمن عنده هذه البقية التصرف فيها.

لا يقال: إن الحكم في الكلى في المعين جواز التصرف في بعض الكل ما دام فيه ما يكون فرداً للكلى، و في صورة غضب الغاصب أو إنكار سائر الورثة ما ينطبق

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢٦ من أبواب الوصايا ح ٥.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٧٦

على الكلى من مال الميت يكون باقياً على حاله عند سائر الورثة، فلا مانع من تصرف المقر فيما بيده.

لأنه يقال: إن ذلك إنما يكون إذا كان عنده أكثر من فرد واحد، أو كان من كان عنده البقية قاصداً للأداء.

و بالجملة: هذا مقتضى القاعدة و تعلق الدين بتركة الميت بنحو الكلى في المعين، و إذا كان بنحو الإشاعة يكون المال مشتركاً بين المقر و المقر له، كما هو الحال في صورة الإقرار بالنسب.

و أما لزوم ذلك فيما بيد المقر بحسب حصته من التركة فقط فما يتصور في الوجه فيه: أن ذلك مقتضى قاعدة العدل و الإنصاف، فإن المقر لم يتصرف في التركة إلّا بقدر حصته و إجباره على أداء ما للمقر له عند سائر الورثة خلاف الإنصاف و حيف على المقر عند

العرف، و بذلك يمكن أن يوجه القول الثاني في الإقرار بالنسب أيضاً.

و يقرب ما استظهره مما رواه الصدوق، عن أبيه و محمد بن الحسن الصفار، عن سعد بن عبد الله و الحميري جميعاً، عن أيوب بن نوح و إبراهيم بن هاشم و يعقوب بن يزيد و محمد بن عبد الجبار جميعاً، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن أبي حمزة و حسين بن عثمان، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام «في رجل مات فأقر بعض ورثته لرجل بدين فقال عليه السلام: يلزمه ذلك في حصته». رواه الكليني و الشيخ أيضاً. «١»

و الاحتمال الآخر في الحديث: أنه يلزمه تمام الدين في حصته، و لذا حملة الشيخ على أنه يلزم بقدر ما يصيب حصته لما يأتي و أراد به خبر أبي البختری المتقدم.

و على هذا كله يخرج الحكم بذلك من الاستبعاد، و كونه على خلاف القاعدة لما ذكرنا، و لرواية أبي البختری التي اعتمد عليها الأصحاب (الصدوق و الشيخ

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢٦ من أبواب الوصايا ح ٣.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٧٧

و الحميري) بإخراجه.

ثم إن بعد ذلك يستقيم التوفيق في مسألة إقرار بعض الورثة بوجوب الحج على المورث بأنه لا يجب على المقر إلّا دفع ما يخص حصته بعد التوزيع. و الله هو العالم.

[مسألة ١١٠] إذا لم تف التركة بالحج فهل تنتقل إلى الوارث؟

مسألة ١١٠ - هل يمنع الحج من انتقال التركة إلى الوارث إذا لم تكن وافية به كما يمنع منه إذا كانت كذلك؟

قال في العروة: (الظاهر كونها للورثة و لا يجب صرفها في وجوه البر).

و قال في المستمسك: (لأن المانع عن الميراث هو وجوب الحج، فإذا فرض عدم الوجوب لعدم كفاية المال لم يكن مانعاً عن الميراث). «١»

و فيه: أن ذلك يتم لو كان الأصل في تركه الميت كونها ميراثاً إما بإمضاء الشارع و لو بعدم ردعه عما استقر عليه سيرة العرف و العادة، أو بدلالة عموم أو إطلاق من الأدلة، إلا أن بناء العرف و إن كان على كونها ميراثاً في الجملة لكن أن الشارع لم يمتض ذلك في كلها، بل استثنى منها ما إذا كان للميت دين أو وصية، و كذلك عمومات الإرث أيضاً مخصصة بالمخصص المتصل بها لا يشمل ما إذا كان للميت دين أو وصية لا تفي التركة به.

و يمكن أن يدعى أن التركة لا تنتقل إلى الوارث ما دام بقاء الدين على ذمته أو لم يعمل بوصيته، فعلى هذا لا دليل على انتقال التركة إلى الميت، فيجب إبقاؤها على حالها لعلها تفي به فيما بعد أو صرفها فيما ينفع الميت. و نحوه قال بعض الأعظم على ما

(١) مستمسك العروة: ١٠ / ٢٥٦.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٧٨

في تقارير بحثه قال: (لأن المانع عن الانتقال إلى الوارث هو الحج، و المفروض عدم إمكان الحج به فلا مانع و ينتقل ما ترك إلى الوارث حسب الإطلاقات، و لا يقاس الحج بالدين، لأنه انحلالى غير ارتباطى، بخلاف الحج فإنه واجب ارتباطى لا يمكن فيه التبعيض، و لا دليل على وجوب التصديق بالمال المتروك إذا لم يف المال للحج) «١»

وفيه: أما التفصيل الذي ذكره بين الحج والدين فهو معلوم، و أما ارتفاع المانع عن الانتقال إلى الوارث بعدم إمكان الحج فهو غير معلوم، لجواز أن يكون المانع منه كون الحج على ذمته، ولذا يجب إبقاء المال أو صرفه في وجوه البر.

والحاصل: أن القول بانتقال التركة إلى الورثة في هذه الصورة يحتاج إلى دليل من عموم أو إطلاق، فإن كان فهو وإلا فالأحوط التصديق بها عن الميت بإذن الورثة.

هذا، وفي العروة: (لكن الأحوط التصديق عنه؛ للخبر عن الصادق عليه السلام) ثم ذكر لفظ الخبر مختصراً، وهو ما رواه المشايخ الثلاثة عن ابن أبي عمير. ففي الكافي:

□
 على بن إبراهيم، عن أبيه، و حميد بن زياد «٢»، عن عبيد الله بن أحمد «٣» جميعاً، عن ابن أبي عمير عن زيد النرسي «٤» عن علي بن فرقد (زيد، مزيد في التهذيب و الفقيه) صاحب السابري «٥» قال: «أوصى إلي رجل بتركته و أمرني أن أحج بها عنه، فنظرت في ذلك فإذا بشيء لا يسير لا يكفي للحج، فسألت أبا حنيفة و فقهاء أهل

(١) - معتمد العروة: ٣١٤ / ١.

(٢) - من الثامنة عالم جليل القدر واسع العلم كثير التصانيف ثقة.

(٣) - من السابعة عبد الله شيخ الصدوق ثقة.

(٤) - من الخامسة، له كتاب يرويه جماعة.

(٥) - من الخامسة.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٣٧٩

الكوفة فقالوا: تصدق بها عنه، فلما حججت لقيت عبد الله بن الحسن في الطواف فسألته و قلت له: إن رجلاً من مواليكم من أهل الكوفة مات و أوصى بتركته إليّ و أمرني أن أحج بها عنه، فنظرت في ذلك فلم يكف للحج، فسألت من قبلنا من الفقهاء فقالوا: تصدق بها، فتصدقت بها فما تقول؟ فقال لي: هذا جعفر بن محمد عليهما السلام في الحجر فائته و سله، قال: فدخلت الحجر فإذا أبو عبد الله عليه السلام تحت الميزاب مقبل بوجهه على البيت يدعو، ثم التفت إلي فرآني فقال: ما حاجتك؟ قلت: جعلت فداك، إني رجل من أهل الكوفة من مواليكم قال: فدع ذا عنك، حاجتك؟ قلت: رجل مات و أوصى بتركته أن أحج بها عنه فنظرت في ذلك فلم يكف للحج، فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا: تصدق بها، فقال عليه السلام: ما صنعت؟ قلت: تصدقت بها، فقال: ضمنت، إلا أن يكون لا يبلغ أن يحج به من مكة، فإن كان لا يبلغ أن يحج به من مكة فليس عليك ضمان، و إن كان يبلغ به من مكة فأنت ضامن»

(١)

و بيان الاستناد إليه للاحتياط المذكور، بل للقول بوجوب صرفها في التصديق عن الميت أن ما هو المانع من انتقال التركة إلى الورثة هو الدين أو الوصية المالية، سواء كانت التركة وافية بأداء الدين أو الوصية أو لم تكن، و هذا ما يستفاد من الحديث، فإنه يستفاد من تصديق الإمام عليه السلام عمله و عدم ضمانه بصرفه في التصديق عنه إن لم يبلغ أن يحج بها من مكة أن المال لا ينتقل إلى الورثة بمجرد وصيته في ماله سواء أمكن العمل به أو لا، فلا فرق في ذلك بين الحج الذي هو من الديون و الوصية، و ليس هذا الحكم إلا لأن المستفاد من أدلة الموارث هو مانعية وجود الدين على الميت و الوصية منه في ماله بقول مطلق من انتقاله إلى الوارث، و هذا ليس ببعيد.

و يحتمل أن يكون هو الوجه لحكم الإمام عليه السلام، فعلى هذا يتجه القول بلزوم

(١) - الكافي: ٢١ / ٧ ح ١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٨٠

الاحتياط بصرفها في الصدقة إن لم نقل بأنه الأقوى.

نعم، يبقى الإيراد بالاستناد بالخبر لضعف سنده بعلي بن فرقد بناءً على عدم الاعتماد بما بنوا عليه من تصحيح ما يصح عن أصحاب الإجماع الذين منهم ابن أبي عمير، وأما بناءً على الاعتماد عليه سيما إذا لم يكن من يروى عنه مجروحاً و كان مثته قوياً فيعتمد عليه.

[مسألة ١١١] التبرع بالحج عن الميت

مسألة ١١١- لا ريب في صحة التبرع بالحج عن الميت إن مات و لم يكن له مال و كان عليه حجة الإسلام.

و ذلك لدلالة النصوص على ذلك: مثل صحيح معاوية بن عمار الذي رواه الشيخ: بإسناده، عن موسى بن القاسم، عن صفوان، عن معاوية بن عمار قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات و لم يكن له مال و لم يحج حجة الإسلام فحج (فأحج) عنه بعض إخوانه هل يجزى ذلك عنه أو هل هي ناقصة؟ قال عليه السلام: بل هي حجة تامة». «١»

على أن يكون المراد من قوله: «و لم يكن له مال» حين الموت لا-قبله، فإنه إذا لم يكن له مال لا حين الموت و لا قبله لا يكون حجة الإسلام عليه، و السؤال عن الإجزاء و أنها هل هي ناقصة أو تامة؟ يناسب حجة الإسلام، و لو أغمضنا عن ذلك فإطلاقه يدل على جواز التبرع بحجة الإسلام.

و مثله غيره مما أخرجه في الوسائل في ب ٣١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه مما يدل على جواز التبرع عنه و إن كان له مال، و ذلك مثل رواية عامر بن

(١)- وسائل الشيعة: ب ٣١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ١ و ٢.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٨١

عميرة (عمار بن عمير) قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغني عنك أنك قلت: لو أن رجلاً مات و لم يحج حجة الإسلام فحج عنه بعض أهله أجزأ ذلك عنه؟ فقال: نعم، و اشهد بها على أبي أنه حدثني أن رسول الله صلى الله عليه و آله أتاه رجل فقال: يا رسول الله، صلى الله عليه و آله إن أبي مات و لم يحج فقال له رسول الله صلى الله عليه و آله: حج عنه فإن ذلك يجزى عنه».

و صحيح محمد بن مسلم «عن رجل مات و لم يحج حجة الإسلام يحج عنه؟ قال عليه السلام:

نعم» و غيرهما.

نعم، في رواية سماعة بن مهران قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و لم يحج حجة الإسلام و لم يوص بها و هو موسر قال: يحج عنه من صلب ماله لا يجوز غير ذلك» «١». أي غير الحج من صلب ماله فيدل على عدم جواز التبرع عنه إذا كان موسراً، إلا أن يكون ذلك إشارةً إلى أنه لا يجوز غير الحج عنه، يعني تركه و صرف ماله في سائر صنوف البر.

و الظاهر أن المسألة اتفاقية، و إنما يقع البحث في أنه إذا استأجر الولي أحداً ثم تبرع متبرع قبل أن يأتي الأجير بالحج، و ذلك يحصل بشروع المتبرع في الحج قبل شروع الأجير، فالظاهر أنه يكشف عن بطلان الإجارة، فليس على المستأجر الاجرة، و إن أخذها الأجير يسترد منه المستأجر، سواء كان هو الوارث أم غيره، و سواء أوصى الميت باستئجار شخص معيّن أم لم يوص بذلك، ففي جميع الصور لا يستحق الأجير الاجرة.

و هل يجب صرف اجرة مثله في وجوه البر، أم لا؟ الظاهر عدم الوجوب، و لا تقاس المسألة بالمسألة السابقة، لأداء الحج في مسألتنا هذه دون السابقة، لعدم أدائه و بقاء الحج في ذمة الميت.

(١)- وسائل الشيعة: ب ٢٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه ح ٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٨٢

و اختار البعض وجوب صرفه في البر؛ لأن الاستفادة من الوصية تعدد المطلوب، كما إذا أوصى بصرف ثلثه في مسجد أو حسينية و لم يوجد فيهما محل لصرفه فإنه يصرف في مسجد آخر أو حسينية أخرى.

و فيه: أن تعدد المطلوب يفهم من القرائن الحالية كما في المثال المذكور، فإنه لو تعذر صرف الموصى به في مثله يصرف في غيره كبناء القنطرة أو المستشفى، و أما إذا أوصى بأداء واجب عنه و زال موضوعه مثل أداء الحج الواجب عليه و برئت ذمته بتبرع متبرع منه فلا قرينة على تعدد المطلوب فيه.

و من الفروع التي يأتي البحث عنها في هذه المسألة: أنه إذا استؤجر أحد من البلد بوصية الميت أو بتبرع الورثة على القول بكفاية استئجار الحج الميقاتي فذهب الأجير إلى أن وصل إلى الميقات، لكن تبرع عن الميت بالحج شخص آخر فالظاهر أنه مستحق لأجرة ذهابه من بلد الميت إلى الميقات أجرة المثل. و الله تعالى هو العالم.

[مسألة ١١٢] كفاية التبرع عن الميت من الميقات

مسألة ١١٢- هل يكفي التبرع عن الميت من الميقات فيجزى عن حجة الإسلام التي عليه؟

الظاهر كفاية ذلك و إجزاؤه عنه، و يترتب على ذلك كفاية الاستئجار من الميقات من تركته، فإن الذي عليه إن كان مجرد الحج يكفي الميقاتي في صورتين، و إن كان خصوص البلدي منه لا- يجزيه إلا- البلدي سواء كان بالتبرع أو الاستئجار، فلا تأتي الأقوال الثلاثة المذكورة في العروة في هذه الصورة إلا القول الأول و هو كفاية الاستئجار من أقرب المواقيت إلى مكة إن أمكن، و إلا فمن الأقرب

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٨٣

فالأقرب. «١»

بل يمكن أن يقال بكفاية التبرع و الاستئجار من دون الميقات إذا كان النائب منزله دون الميقات، فإن ميقاته هو دويره أهله، و إن تيسر استئابة النائب الذي كان مقامه أقرب إلى الميقات و أبعد من مكة، بل و إن تيسرت الاستئابة من الميقات، إذاً فلا وجه للقول الثاني و هو الاستئجار من البلد، و القول الثالث و هو التفصيل بين سعة المال فيجب من البلد و عدمها فمن الميقات.

هذا إذا لم يوص من عليه الحج، فإن هو أوصى بذلك فإن كان هناك انصراف إلى البلد لا بد و أن يؤخذ به، و إلاً فالحكم كما ذكر في صورة عدم الوصية، و لا فرق في صورة عدم الانصراف إلى البلد بينما إذا كان المال وافيًا للبلدي أو لا يكفي إلا للميقاتي. نعم، في صورة الانصراف إليه لا يكفي إلا البلدي إذا كان المال وافيًا له، و إلاً فمن الأقرب إلى الميقات من البلد ثم الأقرب فالأقرب. هذا بحسب القاعدة.

و أما بحسب الروايات: فمنها: ما رواه الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن زكريا بن آدم قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات و أوصى بحجة أيجوز أن يحج عنه من غير البلد الذي مات فيه؟ قال: أما ما كان دون الميقات فلا بأس». «٢»

(١)- و القولان الآخريان: أحدهما وجوب الحج من البلد، و ثانيهما الوجوب من البلد مع سعة المال، و إلاً فمن الأقرب إليه فالأقرب، و احتمال هنا قول رابع عبر عنه بالقول الثالث في العروة، مع أنه في كلامه أيضاً القول الرابع و هو الوجوب من البلد مع سعة المال، و إلا

فمن الميقات، و إن أمكن من الأقرب إلى البلد فالأقرب.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢ من أبواب النيابة ح ٤.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٨٤

و الظاهر أن السؤال فيه واقع عمن مات في غير بلده، فإن اللفظ يدل على حصر ارتباطه بالبلد بوقوع وصيته و موته فيه و لو كان البلد بلد إقامته أيضاً يذكره السائل، فأجاب الإمام عليه السلام عنه: أما ما كان دون الميقات فلا بأس، و ذلك لعدم انصراف الوصية في مثل هذا البلد بالحج منه و لا من بلده حتى و إن وقع موته في بلده، فهذا الحديث يدل على كفاية الحج من الميقات إذا لم يكن هناك انصراف، و يدل على أن الحكم هو كفاية الحج الميقاتي إذا لم تكن الوصية منصرفه إلى البلدي، و على هذا القاعدة التي ذكرناها تنطبق عليه، و إن شئت قلت: الحديث يرشد إلى هذه القاعدة.

و أما الخدشة فيه بضعف السند بسهل ففيه: أن ذلك لا يضر بصحة الاعتماد عليه بعد ما كان الراوى عنه العدة من مشايخ الكليني، و هم: على بن محمد بن إبراهيم الكليني (علان الرازي) خال شيخنا الكليني صاحب كتاب أخبار القائم عليه السلام، و محمد ابن جعفر الأسدي الرازي أحد أبواب الإمام - أرواحنا فداءه - و لعله متحد هو مع محمد بن أبي عبد الله، و محمد بن عقيل الكليني، و محمد بن الحسن الطائي الرازي، و بعد ما كان الرجل يروى عن جمع من الشيوخ تزيد عدتهم عن مائة و عشرين رجلاً و بعد ما كان هو واقعاً في أسناد تزيد على ألفين و ثلاثمائة من الأحاديث المخرجة في الكتب الأربعة في الفروع و الاصول، و على كل الرواية موافقة للقاعدة. و لا يخفى أن الإشكال في دلالة هذه الرواية بعدم ظهورها في حجة الإسلام ليس في محله؛ لإطلاقها أولاً، و ثانياً: لأن الحكم في الحج المندوب ليس حكماً تعبدياً محضاً، بل منشؤه عدم وجه لعدم كفاية الحج من غير البلد الذي مات فيه.

و منها: صحيح على بن رئاب، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: رجل أوصى أن يحج عنه حجة الإسلام و لم يبلغ جميع ما ترك إلا خمسين درهماً؟ قال عليه السلام: يحج

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٨٥

□

عنه من بعض المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه و آله من قرب». (١)

و مورده هو ما إذا لم يبلغ ما تركه للحج البلدي، نعم ليس خالياً من الإشعار، على أنه لو كان وافياً بالحج البلدي يجب الحج منه، و عليه تكون موافقة للقاعدة، و أن الحج الموصى به منصرف إلى البلدي، و إن لم تف التركة به فمن الأقرب إلى البلد ثم الأقرب إليه. و نحوه صحيح على بن رئاب و خبر أبي سعيد، عمن سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بعشرين درهماً في حجة قال: «يحج بها (عنه) رجل من موضع بلغه». (٢)

و نحوه رواية أبي بصير و خبري عمر بن يزيد (٣)، لكن خبري عمر بن يزيد واحد كما هو الواضح، و على كل دلالة هذه الطائفة على حكم حجة الإسلام بالإطلاق.

و منها: خبر البرنطي أو صحيحه، عن محمد بن عبد الله، عن مولانا الرضا عليه السلام قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الرجل يموت فيوصى بالحج من أين يحج عنه؟ قال عليه السلام: على قدر ماله، إن وسعه ماله فمن منزله، و إن لم يسعه ماله فمن الكوفة، فإن لم يسعه من الكوفة فمن المدينة». (٤)

و الظاهر أن دلالاته أيضاً لا تختلف عن دلالة الأخبار السابقة، فإنه ظاهر في السؤال عن الذي يوصى و يموت في منزله، و حيث إن وصيته منصرفه إلى الحج

(١) - وسائل الشيعة: ب ٢ من أبواب النيابة ح ٦، ٧، ٨.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٢ من أبواب النيابة ح ١.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ٢ من أبواب النيابة ح ٦، ٧، ٨.

(٤) - وسائل الشيعة: ب ٢ من أبواب النيابة ح ٥.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٨٦

البلدى أرشده الإمام عليه السلام إلى أنه يحج عنه على قدر ماله.

ولا- تعارض بينه وبين خبر زكريا بن آدم وإن ذهب إليه بعض الأعاضم «١»، فإن الظاهر من صحيح البنظى السؤال عمن مات وأوصى في منزله، وفي خبر زكريا بن آدم السؤال يكون عمن مات في غير بلده وأوصى بالحج، وفي مثله لا تنصرف الوصية بالحج من منزله (الحج البلدى) فيجوز الحج عنه من دون الميقات، اللهم إلا- أن يكون هنا انصراف إلى غيره، فالروايات كلها صادرة على حسب ما تقتضيه الوصية.

وأما الإشكال في صحيح البنظى: تارة أيضاً في السند، وأخرى في الدلالة، فقد استشكله بعض الأعاضم، أما في السند فضعفه بمحمد بن عبد الله الأشعري القمي الذي لم يمدح بمدح في كتب الرجال.

وفيه: ما مرّ مراراً أن هذا التضعيف يعتد به إذا لم يكن الراوى عن الرجل ممن أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه، أو نبني على خلاف هذا البناء والإجماع، ولكن بعد البناء على ذلك كما كان هو ديدنهم في الفقه لا نرفع اليد عنه، سيما إذا لم يكن من يروى عنه بعض هؤلاء مجروحاً في كتب الرجال.

فغاية ما يمكن أن نقول مما شأه مع هذا العلم المعاصر: ترك الأخذ بهذا البناء إذا كان ذم من يروى عنه أصحاب الإجماع وقده مصرحاً به، دون ما إذا كان مدحه غير مذكور في لسانهم، فيكفى في الاعتماد على الحديث هذا البناء عن مشايخنا السالفين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

مضافاً إلى أن محمد بن عبد الله الأشعري القمي أو ابن عبيد الله - كما حققه سيدنا الاستاذ أعلى الله مقامه - وهو من الطبقة السادسة وابنه جعفر بن محمد الأشعري أيضاً من المشايخ، والبنظى الذي هو أيضاً من السادسة وهو و محمد بن

(١) - معتمد العروة: ١ / ٣٢٢.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٨٧

عبيد الله من أصحاب الرضا عليه السلام يعرفه بصحابته له فاعتمد على روايته و يكفي ذلك في الاعتماد على الحديث. وأما إشكاله في دلالة فقال: (اشتمل الخبر على أمر لم يقل به أحد، إذ لو كانت العبرة بصرف المال في المقدمات فلا بد من ملاحظة البلاد الأقرب فالأقرب، لا الطفرة من بلد الموصى - الظاهر أنه (خراسان) بقرينة روايته عن الرضا عليه السلام - إلى الكوفة ومنها إلى المدينة، بل اللازم بناء على ملاحظة الأقرب فالأقرب من البلاد ملاحظة البلاد الواقعة في الطريق، كنيسابور و سبزوار و طهران، وهكذا لا أنه يحج عنه من الكوفة وإن لم يسعه فمن المدينة مع تحقق مسافة بعيدة بين ذلك، وبالجملة: هذا النحو من ملاحظة البلاد لا قائل به أصلاً، ولا يساعده الاعتبار). «١»

أقول: هذا منه قدس سره غريب، فإن الظاهر من الكلام في هذه المسألة أن ذكر الكوفة والمدينة في مثل هذه يكون من باب المثال، فهو يأتي بالحج على قدر ماله إن وفي به من خراسان و من طهران فمن طهران و من الكوفة فمن الكوفة و من المدينة فمن المدينة، و لا يلزم ذكر جميع المنازل بين الكوفة مثلاً و المدينة، كما لا يلزم أن يكون من المدينة إن أمكن الذهاب إلى مكه مثلاً من جدة أو جحفة، لا موضوعية للكوفة و لا المدينة و لا خراسان و لا طهران في هذا الحكم، وهذا في الوضوح بمكان.

وقد تلخص مما ذكرناه على طوله: أن في صورة الوصية بالحج إن كان هناك ما تنصرف الوصية إليه كما إذا مات و أوصى به في بلده و منزله، فإنها تنصرف إلى الحج من منزله، فيجب الإتيان بالحج البلدى إن كان المال وافياً له، وإلا فمن الأقرب إلى البلد ثم

الأقرب، وإن لم تكن منصرفة إلى كيفية خاصة يكفي حتى الميقاتي و ما دون الميقات، كما إذا أوصى به في أثناء أسفاره فمات.

(١) - معتمد العروة: ٣٢١ / ١

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٨٨

ثم إنه لا يخفى عليك أنه لو أوصى بحجة الإسلام من البلد و إن كان استفادة الوصية بها كذلك من انصرافها إلى الحج البلدي يؤخذ الزائد على الاجرة الميقاتية من الثلث.

[مسألة ١١٣ - في كل مورد قلنا بكفاية استئجار حجة الإسلام من الميقات إن لم يمكن إلا من البلد وجب الاستئجار منه]

مسألة ١١٣ - في كل مورد قلنا بكفاية استئجار حجة الإسلام من الميقات إن لم يمكن إلا من البلد وجب الاستئجار منه و يخرج جميع ما يلزم صرفه فيه من أصل التركة، و ذلك لإطلاق ما يدل على الحج من ماله إذا مات و عليه حجة الإسلام.

[مسألة ١١٤ - فعلينا في جميع الموارد متابعة ما يستفاد من الوصية عند العرف]

مسألة ١١٤ - بعد ما استظهرنا من الروايات أن الحكم بكفاية الحج من غير البلد الذي مات فيه الموصى و عدم كفايته من غير البلد الذي هو منزله و مات فيه يكون على طبق القواعد العرفية و الاعتماد على القرائن و الاستظهار من لفظ الموصى و ليس الحكم بوجوب الحج البلدي تعبداً من الشارع و إن لم تكن وصيته منصرفة إليه، بل و إن علمنا بإطلاقه واقعاً، فعلينا في جميع الموارد متابعة ما يستفاد من الوصية عند العرف، و إلّا فالأصل براءة الذمة عن التكليف و هو وجوب الاستئجار من البلد.

و أما من حيث الحكم الوضعي فقد قلنا: إن النيابة عن الميت تجزى عنه من الميقات و إن أوصى هو بالاستئجار له من البلد، فوجوب العمل بالوصية أمر و الحكم بالإجزاء و انتفاء موضوع العمل بالوصية أمر آخر، و لكن مع ذلك لا- يبعد دعوى انصراف الوصية الصادرة في منزله إلى البلدي لو لم تكن هناك قرينة على خلافه.

و على هذا لا حاجة إلى البحث عن المراد من البلد في الروايات و أنه هل هو البلد الذي مات فيه - كما قيل و ادعى إشعار حديث زكريا بن آدم به و إن قلنا: إنه

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٨٩

لا دلالة له إلا على كفاية الحج من أي مكان عمن أوصى في غير منزله و مات فيه دون من أوصى في منزله و مات فيه - أو هو البلد الذي هو محل إقامته، كما يدل عليه صحيح البنزطي أو يقال غير ذلك مما قيل في المسألة من التخيير بين البلدان التي كان فيها بعد الاستطاعة؟ و الأقوى ما عرفت. و الله هو العالم.

[مسألة ١١٥ - بناء على عدم وجوب حجة الإسلام عن الميت من البلد إن تعين بلدة غير بلده كالنجف أو كربلا، تعين ذلك البلد]

مسألة ١١٥ - بناء على عدم وجوب حجة الإسلام عن الميت من البلد إن تعين بلدة غير بلده كالنجف أو كربلا، تعين ذلك البلد، و أما إن قلنا بوجوب حجة الإسلام عنه من البلد فوصيته غير نافذة، لأنها على خلاف المشروع، فلا بد من العمل بالوظيفة و هي الحج عنه من بلده. و لكن مع ذلك في الصورة الاولى هل يمكن أن يقال بعدم التعين إذا كان البلدي أفضل من غيره و تبرع الوارث به؟

[مسألة ١١٦ - في كل مورد تكفي الحجة الميقاتية لا يلزم أن يكون من خصوص الميقات أو الأقرب إليه فالأقرب]

مسألة ١١٦- في كل مورد تكفى الحجة الميقائية لا يلزم أن يكون من خصوص الميقات أو الأقرب إليه فالأقرب. فيكفى من كل بلد كان قبل الميقات وهذا واضح، غير أن اجرة الزائد على الميقات إذا أمكن الاستئجار منه لا يخرج من الأصل أو الثلث إذا لم يوص بالاستئجار من ذلك البلد. نعم، للوصي إن أوصى الميت بثلث ماله للصرف في وجوه البر أن يصرفه في الحج من أى بلد شاء إذا كان فيه جهة فضل أو مزيد ثواب. والله هو العالم.

[مسألة ١١٧- قد مر حكم ما إذا مات و كان عليه الحج و دين الناس أو الخمس أو الزكاة]

مسألة ١١٧- قد مر حكم ما إذا مات و كان عليه الحج و دين الناس أو الخمس أو الزكاة و أنه إن وفى التركة بالجميع فهو، وإلا فيقدم الحج على فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٩٠ سائر الديون، للروايات. و أما التوزيع عليهما بالنسبة فلم نتصوره بعد ما كان الحج واجباً ارتباطياً لا يمكن استئجاره بالتوزيع المذكور، فمثلاً إذا كان مديوناً بألف دينار و كانت تركته ألف دينار و اجرة الحج أيضاً ألف دينار فبتوزيع التركة بينهما و دفع نصفها للحج و نصفها للدين لا يفى ما للحج اجرة الحج، و هذا بخلاف ما إذا كان مديوناً لشخصين أو كان عليه دين الناس أو الخمس أو الزكاة فإنه يمكن توزيع التركة على الجميع.

[مسألة ١١٨- قلنا: إن الظاهر أنه يجزى عما على الميت إن تبرع بالحج عنه من كان ميقاته دويره أهله]

مسألة ١١٨- قلنا: إن الظاهر أنه يجزى عما على الميت إن تبرع بالحج عنه من كان ميقاته دويره أهله. فلا يلزم أن يذهب إلى أحد المواقيت الخمسة، فهو يهل بالحج عنه من مكانه، و لازم ذلك جواز استئجاره أيضاً و إن أمكن استئجاره أو استئجار غيره من بعض المواقيت. و أما استئجاره غيره ممن كان عليه الإحرام من الميقات و اضطر إلى الإحرام من غيره كمكة أو أدنى الحل فيجزي عن الميت في صورة عدم وجود شخص آخر. و هل يجزى عنه إذا تبرع هو عنه بالحج أو أتى به بالإجارة مع وجود شخص آخر؟ فيه وجهان، و لا يبعد كفايته، كما إذا استأجر من وظيفته التيمم أو أتى به من وظيفته التيمم تبرعاً، و بالجملة: فالحج من الميقات الاضطرارى أحد أفراد الحج و مصاديقه، كما يجزى من الشخص عن نفسه يجزيه تبرعاً عن غيره، و مع ذلك الاحتياط لا ينبغى تركه.

[مسألة ١١٩- لا فرق في حكم كفاية الميقاتية عن عليه الحج بين ما إذا كان المنوب عنه حياً أو ميتاً.]

مسألة ١١٩- لا فرق في حكم كفاية الميقاتية عن عليه الحج بين ما

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٩١

إذا كان المنوب عنه حياً أو ميتاً.

فيجوز الاستئجار للحى المعذور بعذر لا يرجى زواله من الميقات أو دويره أهله، بل أو الميقات الاضطرارى، و لا يلزم استئجاره من بلد النائب و إن كان أحوط، بل لا- يترك الاحتياط بالاستئجار من خصوص الميقات دون دويره الأهل و سيما دون الميقات

الاضطراري.

[مسألة ١٢٠] هل تجب المبادرة إلى استئجار الحج للميت؟

مسألة ١٢٠- هل تجب المبادرة إلى استئجار الحج للميت كأداء دينه في أول أزمته إمكان أدائه؟
الظاهر وجوب ذلك، سواء كان تركه واقعاً بتسويفه أو لا عن التقصير والتسويق، وذلك لأن المال بيد الوارث أمانة شرعية، وحسبه عنده من غير مجوز وترك الاستئجار والتسامح فيه خيانه في الأمانة عند العرف، ولذا لو قصر وترك الاستئجار وتلفت التركة عنده يكون ضامناً يجب عليه الاستئجار من ماله خروجاً عما في عهده، وهذا المعنى ربما يكون أظهر إذا كان الميت مقصراً في ترك الحج، لأن رفع العقاب عنه يدور مدار أداء الحج عنه، فالذي ماله بيده يجب عليه بمقتضى الأمانة المبادرة إلى الاستئجار عنه، وعلى هذا لا يجوز التأخير إلى السنة القادمة وإن علم بإمكان ذلك لرعايته مصلحة الوارث وإن كان صغيراً، حتى إذا كان الميت معذوراً في ترك الحج ولا يمكن الحج من الميقات إلا بأزيد من الاجرة المتعارفة في حين أنه يمكن بها في السنة القادمة.
لا يقال: إنه تارة يؤخر الاستئجار لإبقاء التركة في يد الوارث حتى يستوفي منافعها إلى السنة القادمة، ففي هذه الصورة لا يجوز له التأخير، وليس للورثة

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٩٢

التصرف في التركة قبل استئجار الحج، وهل لهم ذلك بعد تحقق التأخير إلى زمان إمكان الاستئجار في السنة الآتية إذا كانوا بانين على الاستئجار؟ الظاهر أنه يجوز لهم ذلك إذا لم يكونوا سبباً للتأخير كما إذا أخر الوصي ذلك، وإلا ففي جواز التصرف إشكال، يحتمل أن يقال بالرجوع إلى الحاكم والمصالحة معه على نحو ينتفع منه الميت. وتارة يؤخره؛ لأن الاستئجار في السنة الحالية لا يمكن إلا بأزيد من اجرة المثل المتعارفة دون السنة القادمة، فيؤخر ذلك لدفع الضرر عن الوارث، ففي مثله يجوز التأخير دفعا للضرر عنه.

فإنه يقال: إن في الصورة الثانية أيضاً لا ضرر على الوارث، فإنه لم ينتقل إليه المال قبل استئجار الحج وتفرغ ذمة الميت حتى كان ذلك ضرراً عليه، كما إذا كان الدين الذي على الميت مالاً مثلياً ولا يمكن تحصيله فوراً إلا بشرائه بأزيد من ثمن المثل. وبالجمله فالحج والدين يتعلقان بتركة الميت بموته يجب أداؤها في أول أزمته الإمكان غير مشروط بشيء، بخلاف حق الوارث فإنه يتعلق بالتركة بشرط أداء الدين والوصية.

[مسألة ١٢١] ضمان الوصي أو الورثة إذا تلفت التركة بإهمالهم

مسألة ١٢١- في صورة إهمال الوصي أو الورثة الاستئجار إذا تلفت التركة ضمن، كصوره كون الدين على الميت وتلفت التركة بإهمال الوصي أو الوارث.

أما إذا أهمل حتى نقصت قيمتها إلى أن لا تفي بالحج، فإن كان ذلك بسبب حدوث عيب أو زوال صفة من صفاتها فيضمن ويجب عليه تداركه بأداء تفاوت قيمه المعيب مع الصحيح. وإذا كان النقص الحادث نقصاً في قيمته السوقية فالظاهر

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٣٩٣

أنه لا ضمان عليه، لأن ما وقع تحت يده وهو العين والصفة باقي على حاله عيناً وصفةً وهو يؤديها، وأما القيمة السوقية فلم تقع تحت اليد حتى يجب عليه أداؤها، وهذا كما هو الحال في سائر الموارد، فمن غصب داراً، أو دكاناً أو سيارةً ونقصت قيمتها عنده لا يجب عليه أداؤها.

وهنا مسألة ترتبط بمسألتنا هذه، وهي: أنه إذا كانت تركه الميت من الأثمان المتعارفة التي تكون ماليتها يكون باعتبار من له اعتبار ذلك كالحكومة و المؤسسات كالبنوك إذا نقص اعتبارها المالي - مثلاً كان الدينار العراقي عند موت من عليه الحج يباع بألف ريال عربي يفي بنفقة الحج و لكن نقصت ماليتها بهذا الاعتبار فلا- يشتري إلا بمائة ريال عربي لا يفي بنفقة الحج - فهل ذلك يوجب ضمان الوارث أو الوصي للحج عن الميت إن تسامح في الاستئجار و أخره مثلاً إلى سنة أخرى، أو ليس عليه شيء؟

والذي يمكن أن يقال: إنه إما أن يكون عدم وفاء الأثمان لنفقة الحج بعد ما كان كذلك في السنة الأولى من جهة كثرة تعدد الأفراد الذين يعرضون أنفسهم للحج الإجازي و قلته المستأجرين و صيرورة الأمر في السنة الثانية بالعكس، فقل الأجير و كثر المستأجر، ففي هذه الصورة إذا لم يف المال الموصى به أو مال الميت للحج في السنة الثانية لا ضمان على الوصي أو الوارث، فلم ينقص من المال شيء حتى يقال بضمان الوصي أو الوارث.

نعم، إذا آل الحال إلى صيرورة المال تالفاً عند العرف، كالثلج الذي كان على المديون في الصيف فأخر أدائه إلى الشتاء يكون ضامناً لقيمته للدائن لإضراره به.

وبالجملة: فقدره الثمن لشراء الأمتعة و ضعفه إذا كان بعيل خارجية لكثرة المتاع و وفرته أو قلته لا يوجب ضماناً و تدارك ما يدخل بذلك على الدائن بعد ما كان المال باقياً على حاله. و إما إذا كان للثمن باعتبار ما يفرضه العرف وجهاً له

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٩٤

صفة خاصة و قيمة و اعتبار خاص، مثلاً يشتري به طن من الحنطة ثم صار بسبب ضعف الوجه المذكور و طرؤ بعض الحالات عليه بحيث لا- يمكن الشراء به إلّا عشرًا من مثلاً أو أقل من ذلك، أو يصير هذه الكيفية فيه أقوى فيشتري به طنان أو أكثر، أو الجهات الأخرى مثل ذلك تتصاعد ماليته أو تنازل ففي هذه الصورة أيضاً لا يتفاوت الحكم، إلا إذا كان من عليه الحق مقصراً في أداء ما عليه فيجب عليه تدارك ضرر صاحب الحق.

لا يقال: إذا كان المال بعينه باقياً لا يوجب تأخير أدائه إلا تفويت منفعة لصاحبه كما هو الحال في غيره من الأمتعة.

فإنه يقال: هذا إذا كان المال من الأمتعة و ما يستفاد منه بعينه أو منافعه، أما إذا كان المال لا يقصد منه إلا بما له من المالية و لا ينتفع منه إلا بما له من القيمة ففي مثله حبسه عن صاحبه إن تنزلت قيمته يعد عند العرف ضرراً عليه، فيجب تداركه، فالتجار الذين كان عندهم ملايين من الملايين من العملة الكويتية وقعوا- بعد الهجوم العراقي على الكويت و سقوط العملة الكويتية عن قيمتها- في الضرر.

□

وبالجملة: فيمكن أن يقال: إن مثل ذلك يوجب الضمان. و الله تعالى هو العالم.

[مسألة ١٢٢ إذا كان له وطنان الظاهر وجوب اختيار الأقرب إلى مكة]

مسألة ١٢٢- قال في العروة: (على القول بوجوب البلدي و كون المراد بالبلد الوطن إذا كان له وطنان الظاهر وجوب اختيار الأقرب إلى مكة، إلا مع رضا الورثة بالاستئجار من الأبعد، نعم مع عدم تفاوت الاجرة الحكم بالتخير).

و قال في المستمسك: (المراد من الأقرب الأقل قيمة كما يظهر ذلك من ملاحظة مجموع العبارة، و حينئذ يكون قرينه على المراد من عبارة المشهور المتقدمه

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٩٥

في صدر المسألة الثامنة و الثمانين). «١»

أقول: المراد معلوم، فإنه إذا كان له وطنان يكفي اختيار ما هو الأقرب إلى مكة أي الأقل قيمة، فلا يجب عليه اختيار الأبعد و الأكثر قيمة، و إن كان يجوز ذلك إذا كان المستأجر هو الوارث أو كان ذلك برضا الورثة إن لم يكن كلهم أو بعضهم صغيراً أو أوصى

الميت بصرف ثلثه في الحج فإنه يجوز، بل ربما يجب على الوصى أن يصرفه في الأبعد، فظهر من ذلك أن الحكم بوجوب اختيار الأقرب في صورة الوصية على إطلاقه كأنه ليس في محله، للفرق بين ما إذا أوصى بحجة عنه أو أوصى مثلاً بصرف ثلثه في الحج عنه. فتدبر.

[مسألة ١٢٣- بناءً على وجوب الاستئجار من البلد الظاهر - كما في العروة - أنه لا فرق بين حجة الإسلام و الحج الواجب بالندرج]

مسألة ١٢٣- بناءً على وجوب الاستئجار من البلد الظاهر - كما في العروة - أنه لا فرق بين حجة الإسلام و الحج الواجب بالندرج إذا لم يقيده النادر بالبلد و لا بالميقات فيجب حينئذ الحج من البلد. بل يمكن أن يقال - على ما اختاره ابن إدريس -: لو كان النذر مقيداً بالميقات يجب الاستئجار له من البلد؛ و ذلك لأنه استدل على وجوب الحج من البلد بأنه (كان تجب عليه نفقة الطريق من بلده، فلما مات سقط الحج عن بدنه و بقي في ماله تبعه ما كان يجب عليه لو كان حياً من مئونة الطريق من بلده «٢»). و على هذا الاستدلال - و إن كان لا يخفى ما فيه - لا فرق بين الحج الواجب بالندرج المطلق أو المقيد بالبلد.

(١) - مستمسك العروة: ١٠ / ٢٧٢.

(٢) - السرائر: ١ / ٥١٦.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٩٦

[مسألة ١٢٤] إذا اختلف تقليد الميت و الوارث أو الوصى

مسألة ١٢٤- في صورة اختلاف تقليد الميت و الوارث أو الوصى في وجوب أصل الحج على الميت أو وجوب البلدى منه أو غير ذلك فهل المدار على تقليد الميت أو الوارث و الوصى؟ فالكلام يقع في مقامين:

الأول: في اختلاف الميت و الوارث إذا لم يوص بالحج، فإن كان اختلافهما في أصل الوجوب: فإما أن يرى الوارث وجوبه على الميت فيجب عليه حسب رأيه استئجار الحج عنه؛ لأنه على رأيه يرى عدم انتقال تركة الميت إليه و وجوب استئجار الحج عنه عليه. و إما لا يرى وجوبه على الميت و كان رأى الميت وجوبه عليه، كما إذا كان الميت لا يرى الرجوع إلى الكفاية معتبراً في الاستطاعة و الوارث يراه معتبراً فلا يجب عليه استئجار الحج عنه، و يجوز له التصرف في تركة الميت و البناء على انتقالها إليه. نعم، لا يجوز لغيره الذي رأى الميت ترتيب أثر انتقال التركة إلى الوارث.

و أما إن كان اختلافهما في وجوب الحج من البلد فالظاهر أن حكمه لا يختلف عن حكم الاختلاف في أصل وجوب الحج. فظهر من ذلك كله أن المدار على تقليد الوارث. هذا إذا كان الوارث واحداً أو كان رأى الورثة واحداً.

و أما إذا كان الورثة مختلفين في رأى فقال في العروة: (يعمل كل على تقليده، فمن يعتقد البلديّة يؤخذ من حصته بمقدارها بالنسبة، فيستأجر مع الوفاء

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٣٩٧

بالبلديّة بالأقرب فالأقرب إلى البلد، و يحتمل الرجوع إلى الحاكم ليرفع النزاع فيحكم بمقتضى مذهبه، نظير ما إذا اختلف الولد الأكبر مع الورثة في الحبوّة).

أقول: الاحتمال الأول مبنى على ثبوت الحج في التركة على سبيل الإشاعة، فإن عليه يعمل كل واحد من الورثة على طبق وظيفته فيؤخذ من حصته و يصرف المأخوذ في شئون الميت، أما وفاء ما عليه بحسب حصته بالبلدية فلا يتصور، بل وفاؤه بالمقاتي أيضاً على القول بأن الواجب الاستئجار من المقاتلات لا يتصور.

نعم، يمكن ذلك بالنسبة إلى تمام حصته بأن يكون الحج متعلقاً بالمال على سبيل الكلي في المعين و لكن أصل هذا الاحتمال ضعيف، لأن لازمه انتقال بقیة التركة إلى الوارث بموت المورث قبل أداء الحج و الدين و الوصية، و جواز تصرف الوارث في التركة في الجملة إذا كان بمقدار الحج باقيا منها.

و أما الاحتمال الثاني فوجهه: أن التركة حيث لا تنتقل إلى الوارث إلا بعد أداء الدين و العمل بالوصية فلا يجوز للوارث التصرف المالكى فيها قبل ذلك، و حيث إن بعض الورثة يمتنع من ذلك فله أن يرجع في ذلك إلى الحاكم، سواء قلنا بأن الإحجاج وظيفة الوارث، أو قلنا بأنه يرجع في أمره إلى الحاكم ليتداخل فيه من باب الحسبة.

و كيف كان فإن حكم الحاكم له يستأجر الحج من صلب مال الميت، و إن حكم عليه فهل يجوز له التصرف في حصته قبل أداء الحج؟ القول بالجواز في غاية الإشكال.

المقام الثاني: في اختلاف الوارث و الميت في الرأي إذا أوصى الميت بالحج، و اختلاف الوصى و الميت، و اختلاف الوارث مع الوصى إذا كان رأى الوصى موافقاً لرأى الميت.

فنقول: لا ريب أنه في جميع الصور يجب إنفاذ الوصية إذا لم تزد على الثلث، و

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٩٨

لا يؤثر فيه مخالفة رأى الوارث أو الوصى أو كليهما مع الموصى، و أما إذا زاد على الثلث: فإن خالف رأى الوصى رأى الميت، كما إذا كان رأى الميت عدم اعتبار الرجوع إلى الكفاية أو وجوب الحج من البلد و كان رأى الوصى اعتبار الرجوع إلى الكفاية و كفاية الحج المقاتي إلا أن رأى الورثة موافق لرأى الميت فلا ريب أنه يجب إنفاذ الوصية بتمامها؛ لعدم مانع من إنفاذه بعد كون الورثة باذلين لتمام نفقتها.

و إذا كان الورثة أيضاً مخالفين للميت في الرأي فلا يجب على الوصى إلا إنفاذها بقدر الثلث إذا لم يكن الوارث باذلاً لما زاد على الثلث، و لا يجب عليه إقامة الدعوى على الورثة من جانب الميت، كما أن الأمر كذلك إذا لم يعين الموصى الوصى، فالوارث يعمل فيما زاد على الثلث حسب رأيه.

و إذا كان الوصى يرى العمل بتمام الوصية من الأصل كالموصى و الوارث لا يرى ذلك فالظاهر أنه يجب عليه رفع الأمر إلى الحاكم لأخذ الزائد على الثلث من الوارث.

[مسألة ١٢٥ الأحوط بل الأقوى في صورة وجود أكثر من واحد ممن يعرض نفسه للنيابة عن الميت استئجار من هو أقل أجره من غيره مع الوثوق بصحة عمله]

مسألة ١٢٥- الأحوط بل الأقوى في صورة وجود أكثر من واحد ممن يعرض نفسه للنيابة عن الميت استئجار من هو أقل أجره من غيره مع الوثوق بصحة عمله إذا كان المستأجر الوصى و لم يرض الورثة باستئجار غيره، أو كان بعضهم قاصراً، سواء قلنا بوجوب استئجار البلدى أو المقاتي.

نعم لو كان في استئجار من هو أقل قيمة هتك لحرمة الميت عند العرف تنصرف الوصية إلى غيره ممن لا يوجب استئجاره ذلك، بل يمكن أن يقال في صورة عدم الوصية أيضاً: يجب اختيار من لم يكن استنابته عن الميت هتكاً له

فقه الحج (للصافي)، ج ١، ص: ٣٩٩

بدعوى انصراف الأدلة إليه و لو كان أكثر قيمة من غيره.

[مسألة ١٢٦- إذا علم بتحقيق الاستطاعة المالية للميت و شك في تحقق الاستطاعة الطريقية و لم يكن هنا أماره أو أصل يؤخذ بها]

مسألة ١٢٦- إذا علم بتحقيق الاستطاعة المالية للميت و شك في تحقق الاستطاعة الطريقية و لم يكن هنا أماره أو أصل يؤخذ بها لا يجب القضاء عنه؛ لبراءته و براءة الولي عنه بمقتضى الأصل.

[مسألة ١٢٧] إذا علم استقرار الحج على الميت و جهل أدأؤه له

مسألة ١٢٧- إذا علم استقرار الحج على الميت و لم يعلم أنه أتى به أم لا فالظاهر وجوب القضاء عنه؛ لاقتضاء الأصل بقاءه في ذمته، و احتمال عدم وجوبه عملاً بظاهر حال المسلم ضعيف.

لأن ذلك الاحتمال يعتد به إذا صدر من المسلم فعل أو قول أو تحقق منه حال يخبر عن أمر، كما إذا صلى فظاهر فعله يخبر عن طهارته و إحراز ما هو شرط للصلاة، أو قال كلاماً فيحمل على معناه الصحيح لا الفاسد، أو ترك أمراً مثل الصلاة في وقته فيحمل على عدم تركه عمداً. أما إذا شك في فعل مثل الصلاة أنه أتى بها أم لا فظاهر حاله لا يقتضى إتيانها لإمكان نسيانها لها، نعم ظاهر حاله أنه لم يتركها عمداً.

اللهم إلا أن يقال: إن الظاهر من حال كل أحدٍ عليه أن يأتي بفعل إتيانه به، و حيث إن الواجب إتيان الحج فوراً فظاهر الحال يقتضى إتيانه و البناء على إتيانه، و هذا هو قاعدة المقتضى و المانع التي لم تثبت حجته، لأنها ليست من مصاديق الاستصحاب الثابت حجته، لأن اليقين في قاعدة المقتضى و المانع متعلق بشيء هو المقتضى، و الشك متعلق بشيء آخر هو المانع، و في الاستصحاب يلزم أن يكون

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٠٠

الشك متعلقاً بعين ما تعلق به اليقين، كما إذا علمنا بطهارة شيء بصب الماء عليه و عدم وجود مانع من وصول الماء إليه ثم شككنا في بقاء طهارته فإنه يجري فيه استصحاب الطهارة، فالشك في مثله قد تعلق بعين ما تعلق به اليقين و هو طهارة ذلك الشيء، و أما في قاعدة المقتضى و المانع كما إذا صببنا الماء على شيء لغسل الخبث منه الذي لا يحصل إلا بالعلم بعدم وجود المانع و شككنا في وجوده و عدمه فعدم ترتيب آثار الغسل ليس من نقض اليقين بالشك لعدم حصول اليقين بالغسل.

لا يقال: في موارد قاعدة المقتضى و المانع نتمسك باستصحاب عدم المانع، فيأحرز صب الماء بالوجدان و عدم المانع بالأصل نحكم بالغسل و حصول الطهارة.

فإنه يقال: إن الأثر الشرعي يترتب على حصول الغسل و لا يمكن إثباته بعدم المانع إلا على القول بالأصل المثبت.

ثم إنه ربما يستدل لإثبات هذه القاعدة بالسيرة العقلانية و استقرار بناء العقلاء على الحكم بوجود المقتضى بعد العلم بوجود المقتضى مع الشك في وجود المانع.

وفيه: أنه لم تثبت هذه السيرة من العقلاء، بل نرى منهم خلاف ذلك، فلو رمى أحد سهماً إلى شخص إن أصابه يقتله و شك في إصابته و عدمها لمانع لا يحكمون بوقوع القتل و القصاص على الرامي.

و الحاصل: أن التمسك بظاهر الحال هنا لعدم وجوب قضاء الحج عن الميت لا يفيد، سواء فسرنا ظاهر الحال بما ذكر أو بقاعدة المقتضى و المانع، فعلى الأول ما نحن فيه ليس من صغريات ظاهر الحال المعبر، و على الثاني الاستدلال ممنوع من جهة عدم صحه كبرى الدليل. فتأمل جيداً.

نعم، ربما يقال: إن في باب قضاء الواجبات العبادية عن الميت - كما قالوا به في باب قضاء الصلوات - موضوع الحكم بوجوب القضاء هو فوت الصلاة، وأصله

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٠١

عدم إتيانه بالصلاة لا يثبت به فوت الصلاة إلا على القول بالأصل الميث، وهكذا نجرى الكلام في الحج ونقول: إن قضاء الحج عن الميت يدور مدار فوت الحج عنه، وأصله عدم إتيانه بالحج لا يثبت ذلك.

وفيه: أن الحج كالدين من الواجبات المالية التي إذا علم الوارث اشتغال ذمته مورثه به يجب عليه أدائه، كما كان يجب على المورث أدائه فكما أنه لا يفوت من المورث وهو أداء في أي زمان أداه ولا يفوت بتأخيرته من سنته إلى السنوات المستقبلية لا يفوت منه بموته، وذمته مشغولة به حتى يؤدي من تركته أو يتبرع به متبرع بنيابته.

وبعبارة أخرى: في باب الصلاة حيث إنها مؤقتة بوقت خاص يصدق الفوت بتركه في الوقت فيحتاج وجوبه إلى أمر جديد، وأما في الديون التي منها الحج وفي كل واجب غير موقت لا يصدق الفوت، لأنه في كل زمان أدى يقع أداء للمأمور به فالأمر بالحج لا يسقط بالتأخير ولا يفوت عن المكلف.

وبعبارة ثالثة: في باب الصلاة وجوب القضاء يدور مدار العلم بفوت الصلاة عن الميت وجوب القضاء عليه، فإن علمنا بوجوب القضاء عليه واشتغال ذمته بالقضاء نستصحب اشتغال ذمته ونحكم بوجوب القضاء عنه. وجوب الصلاة في الوقت كان مؤقتاً به، بخلاف الحج فإن وجوبه على المكلف ليس مؤقتاً، بل هو أداء في كل حال، والحج كقضاء الصلاة الثابت على الميت لا يسقط بموته ويستصحب اشتغال ذمته به.

فإن قلت: مقتضى بعض النصوص في باب الدين على الميت عدم إثباته باستصحاب عدم الإتيان إلا إذا ضم إليه اليمين، فما دل على اليمين في باب الدين يكون مخصصاً للاستصحاب، وحاصل ذلك عدم حجية الاستصحاب في باب الدين والحج من الديون.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٠٢

أقول: أخرج الكليني: عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن ياسين الضرير، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: «قلت للشيخ عليه السلام: خبرني عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق - إلى أن قال: - وإن كان المطلوب بالحق قد مات فاقامت عليه البينة فعلى المدعى اليمين بالله الذي لا إله إلا هو لقد مات فلان وإن حقه لعليه، فإن حلف وإلا فلا حق له، لأننا لا ندرى لعله قد أوفاه ببينة لا نعلم موضعها، أو غير بينة قبل الموت فمن ثم صارت عليه اليمين مع البينة، فإن ادعى بلا بينة فلا حق له، لأن المدعى عليه ليس بحى، ولو كان حياً للزم اليمين أو الحق أو يرد اليمين عليه فمن ثم لم يثبت الحق». (١)

وهذا الحديث يدل على أن بقاء حق المدعى على الميت بعد إثبات كونه عليه لا يثبت بالاستصحاب، بل لا بد من اليمين.

إلّا أنه يمكن أن يقال: إن هذا يكون في موارد يمكن عدم اطلاع الوارث حسب المتعارف بوفاء من عليه الحق كالديون المالية، لا فيما إذا كان عدم علم الوارث بالوفاء خلاف المتعارف كالحج، ففي مثل الديون المتعارفة يمكن أن يقال بعدم الاكتفاء بالاستصحاب وإن علم الوارث سبق اشتغال ذمته المورث به، ويمكن أن يدعى أن هذا، الحكم مختص باب الدين والقضاء فلا يرتبط بالوارث المطلع عن حال مورثه.

هذا مضافاً إلى احتمال الإرسال في هذا الخبر لبعد رواية ياسين الضرير الذي كأنه كان من الطبقة السادسة عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله وهو من الرابعة، ومضافاً إلى ما قيل بضعف السند أيضاً من جهة ياسين الضرير لأنه لم يوثق.

وهنا مكاتبة للصغار محمد بن الحسن القمي الملقب بمموله صاحب المسائل والكتب إلى مولانا أبي محمد العسكري - عليه الصلاة والسلام - فيها: وكتب: «أو

(١) - وسائل الشيعة: ب ٤ من أبواب كيفية الحكم ح ١.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٤٠٣

- تقبل شهادة الوصي على الميت مع شاهد آخر عدل؟ فوقع: نعم، من بعد يمين. «١» قال بعض الأعلام: (إنها مخصصة لحجية البينة، كما ورد التخصيص عليها في مورد ثبوت الزنا فإنه لا- يثبت إلا- بضم عدلين آخرين، فالحلف في المقام جزء الميث للدين فلا تخصيص على الاستصحاب). «٢»

بل يمكن أن يقال: إن فيها إشعاراً باعتبار الاستصحاب فإن مقتضاها قبول البينة مع اليمين و إن شك في أن الميت أدى ما ثبت عليه بالبينة و اليمين.

و أما ما أفاده قدس سره من أنه يظهر من الصدوق أن الراوى هو الصفار و المكاتب شخص آخر فلا يظهر منه، و إليك لفظ الكافي (على ما في الوسائل): «كتب محمد بن الحسن - يعنى الصفار - إلى أبى محمد عليه السلام» «٣» و هذا لفظ الفقيه: «كتب محمد بن الحسن الصفار - رضى الله عنه - إلى أبى محمد عليه السلام». «٤»
ثم إنه لا- يخفى عليك أن الكلام يجرى على ما ذكرناه إذا علم أنه قد تعلق بالميت خمس أو زكاة أو قضاء صلوات أو صيام و لم يعلم أنه أداها أم لا.

[مسألة ١٢٨ - براءة ذمة الميت عن الحج و الوارث من الاستئجار تتوقف على أداء الحج]

مسألة ١٢٨ - براءة ذمة الميت عن الحج و الوارث من الاستئجار تتوقف على أداء الحج، فلو علم الوارث أن الأجير لم يؤدّه وجب الاستئجار ثانياً إذا بقى من التركة ما يفي به.
نعم، إن أمكن استرداد الاجرة من الأجير يجب استردادها إذا لم يبق ما بقى منها للحج. و هكذا الحكم فى الوصى الذى أوصى إليه باستئجار حجة الإسلام، و أما

(١) - الوسائل: ب ٢٨ من أبواب الشهادات ح ١.

(٢) - معتمد العروة: ١ / ٣٣٩.

(٣) - وسائل الشيعة: ب ٢٨ من أبواب الشهادات ح ١.

(٤) - من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٧٣.

فقه الحج (للمصافي)، ج ١، ص: ٤٠٤

الحج المستحبى فالظاهر أنه يجب الاستئجار ثانياً ما دام بقى من الثلث ما يفي به، و إلّا فالأمر موكول إلى الورثة. و الله هو العالم.

[مسألة ١٢٩ - فى صورة كفاية الميقاتية إذا استأجر غفلة أو جهلاً بالحكم البلدية]

مسألة ١٢٩ - فى صورة كفاية الميقاتية إذا استأجر غفلة أو جهلاً بالحكم البلدية فالإجارة بالنسبة إلى الزائد على الميقاتية تكون فضوليّة، فإن أمضاها الوارث فهو، و إلا فإن علم الأجير بذلك قبل الحج فهو بالخيار، إن شاء أتى بالميقاتية بأجرتها من الاجرة المسماء، و إن شاء يفسخ العقد من الأصل، و إن علم بعد ذلك فالوصى ضامن للزائد على الميقاتية.
هذا إذا استأجر الوصى الأجير بعين التركة، و أما إذا استأجره على ذمته بداعى أخذ الاجرة من الورثة فالإجارة صحيحة و ليس له مطالبة أزيد من الميقاتية من الورثة، و هو ضامن للزائد، سواء علم بالحال بعد إتيان الأجير بالحج أو قبله.

[مسألة ١٣٠] هل يجوز لمن استقر عليه الحج أن يحج عن الغير؟

إشارة

مسألة ١٣٠- من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه يجب عليه أن يحج عن نفسه و لا يجوز له تأخيره، و إن أخره و أتى بالحج عن الغير إجارةً أو تبرعاً منه أو تطوعاً من نفسه فهل يجزى ذلك عن الغير و يقع صحيحاً نيابةً أو تطوعاً، أم لا؟ فالكلام في المسألة يقع في فروع:

[الفرع الأول: ما إذا كان عالماً بوجوب الحج على نفسه و فوريته و مع ذلك أتى بالحج النيابة أو المستحبى]

ففى هذه الصورة لا- ريب أنه يكون عاصياً بترك الحج الواجب على نفسه فيعاقب بتركه ذلك، لكن لا- بفعله الحج النيابة أو المستحبى فهو لا

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٠٥

يعاقب عليه.

نعم، يأتى الكلام فى وقوع ما أتى به صحيحاً أم لا؟ فالمنسوب إلى المشهور البطلان. و عن صاحب الجواهر: عدم الخلاف فى بطلان الحج النيابة. كما حكى عن بعضهم التفصيل: فاختار البطلان فى الحج النيابة و الصحة فى الحج التطوعى عن نفسه. و عن الشيخ فى الخلاف الصحة مطلقاً و إن كان عاصياً بتركه حجة الإسلام.

دليل من اختار الفساد، أولاً: أن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، و النهى يدل على الفساد و هذا مبنى على مقدمتين: إحداهما: إثبات مقدمية ترك أحد الضدين لوجود الضد الآخر. و ثانيتهما: إثبات الوجوب الشرعى للمقدمة.

وفيه: منع كون ترك أحد الضدين مقدمة لوجود الضد الآخر حتى يكون الأمر به مقتضياً للنهى عن الآخر، ففى باب الضد ليس إلا استحالة اجتماعهما فى الوجود، لا مقدمية عدم أحدهما لوجود الآخر، و مضافاً إلى منع الوجوب الشرعى للمقدمة على فرض كون ترك أحد الضدين مقدمة لوجود الآخر.

نعم، عن شيخنا البهائى - رحمه الله عليه - أن الأمر بالشىء و إن لم يقتضِ النهى عن ضده و لكن يقتضى عدم الأمر بضده لعدم إمكان الأمر بالضدين، و ذلك يكفى فى فساد الحج النيابة أو التطوعى لعدم الأمر به.

و اجيب عنه: بأنه يكفى فى وقوع الحج النيابة صحيحاً و كذا التطوعى محبوبيتهما بنفسهما.

و قيل فى جواب ذلك: إن المحبوبة تعرف من جانب تعلق الأمر فإذا فقد الأمر من أين يعرف المحبوبة؟

إن قلت: إنا نعرف المحبوبة الذاتية من الأوامر المتعلقة بالحج فإنه لم يؤمر به إلا من جهة المحبوبة الذاتية.

قلت: إن الفعل لو خلّى و طبعه محبوب بذاته إذا لا يقارن لمبغوض المولى، أما

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤٠٦

إذا كان مقروناً بأمر هو مبغوض لا يكون محبوباً، و لا معنى لمحبوبيته بذاته المقرونة بالأمر المبغوض.

نعم، ينفع ذلك فى مثل ما إذا رخص المولى عبده فى ترك ما هو ضرر على ماله أو عسر فيه و هو أتى به لمحبوبيته الذاتية.

و بعد ذلك اجيب عن الإشكال على القول بالترتب، و أن عدم إمكان الأمر بالضدين إنما يكون محالاً إذا كانا عرضيين، و أما الأمر

بالضد طولياً و على سبيل الترتب فى ظرف تحقق العصيان بالضد المأمور به أولاً ممكن، فيصح الإتيان بالحج

النيابي والاستحبابي. و ثانياً: أن الزمان لمن لم يأت بحج نفسه و هو مستطيع له غير قابل لإتيان حج آخر فيه، نظير شهر رمضان الذي اختص بصوم نفس هذا الشهر فلا يصح صوم غيره فيه.

و فيه: أن غاية ما يمكن أن يقال: إن المستطيع إذا حج و إن لم ينو خصوص حجة الإسلام في هذا الزمان يقع عنه حجة الإسلام، و أما أنه إن نوى خصوص غيره من النيابي أو الاستحبابي فلا دليل على عدم جواز وقوعه فيه.

نعم، تصور تعلق الأمر الاستحبابي بالحج في زمان تعلق الأمر الوجوبي به مشكل، و ذلك لما بيناه سابقاً من أن المناسك إذا صدرت عن المستطيع الذي نوى الحج بها تقع حجة الإسلام لا محالة فنية الاستحباب إذا كان جاهلاً بالموضوع أو الحكم لا يضر بوقوعها حجة الإسلام، و إذا كان عالماً بها يوجب البطلان لا محالة، لعدم استحبابها، فنيته تشريع محرم لا يصح التقرب بها.

ثم إنه قد حكى بعض الأعظم عن المحقق النائيني قدس سره: (أن الترتب لا يجري في الحج؛ لأن الترتب إنما يجري في الواجبين المقيدين بالقدرة العقلية، و أما إذا كان أحد الواجبين مقيداً بالقدرة الشرعية فلا يجري فيه الترتب، لأنه في فرض العصيان لا يبقى موضوع للواجب المقيد بالقدرة الشرعية، و لا أمر له أصلاً، كما هو

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٤٠٧

الحال في الوضوء فإنه مقيد بالقدرة الشرعية بالتمكن من استعمال الماء شرعاً، فلو وجب صرف الماء في واجب آخر أهم و عصاه و توضأ به لا يحكم بصحة وضوئه بالأمر الترتبي، لأنه في فرض العصيان لا موضوع لوجوب الوضوء أصلاً، و العصيان لا يحقق موضوع الوضوء. و هكذا الحج فإنه المأخوذ فيه القدرة الشرعية، بمعنى أنه اخذ في موضوعه عدم عصيان واجب آخر أهم، فإذا عصى لا يتحقق موضوع الحج أصلاً) «١».

و اورد عليه: بأن (فيه أولاً: أن القدرة الشرعية غير مأخوذة في الحج، و إنما المأخوذ فيه امور خاصة مذكورة في النصوص من الزاد و الراحلة و خلو السرب و صحة البدن، و لذا ذكرنا أنه لو زاحم الحج واجباً أهم و تركه و أتى بالحج كان الحج صحيحاً، و لا فرق بين الحج و سائر الواجبات المقيدة بالقدرة العقلية. و ثانياً: لو سلمنا أخذ القدرة الشرعية في الحج فإنما هي مأخوذة في حج الإسلام لا في سائر أقسام الحج من التطوعي و النيابي و النذري، فلا مانع من جريان الأمر الترتبي في الحج التطوعي أو النيابي و الحكم بصحته). «٢» أقول: يمكن أن يقال: إن الكلام هنا ليس في الواجبين اللذين أحدهما يكون مشروطاً بعدم عصيان الآخر أو يكون كل واحد منهما مطلقاً غير مشروط بذلك، بل الكلام في صحة الحج المستحبي سواء كان عن نفسه أو عن غيره إذا كان عليه حج الإسلام. فالإشكال غير وارد على ما نحن فيه من الأصل. و هكذا إذا كان الحج واجباً عليه بالنذر فيمكن تصحيح الحج المستحبي معه بالأمر الترتبي. و ثالثاً: صحيح سعد بن أبي خلف (من الخامسة) قال: «سألت أبا الحسن

(١) - معتمد العروة: ١ / ٣٤٨.

(٢) - معتمد العروة: ١ / ٣٤٩.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٤٠٨

موسى عليه السلام عن الرجل الضرورة يحج عن الميت؟ قال: نعم إذا لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه، فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله، و هي تجزى عن الميت إن كان للضرورة مال و إن لم يكن له مال. «١»

تقريب الاستدلال به: أن الضمير في قوله عليه السلام: «فليس يجزى عنه» راجع إلى المنوب عنه.

و مثله صحيح سعيد الأعرج (ابن عبد الرحمن من الخامسة) أنه «سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الضرورة أ يحج عن الميت؟ فقال: نعم إذا لم يجد الضرورة ما يحج به، فإن كان له مال فليس له ذلك حتى يحج من ماله، و هو يجزى عن الميت كان له مال أو لم يكن له مال». «٢»

و محلّ الاستدلال به: قوله عليه السلام: «فإن كان له مال فليس له ذلك» يعني لا يصح منه، و في الاستدلال بهما أنهما على الصحة و إجزائه عن المنوب عنه أولى. أما الصحيح الأول فقوله عليه السلام: «هي تجزى عن الميت إن كان للضرورة مال و إن لم يكن له مال» صريح في الإجزاء عن الميت مطلقاً، فلا بد أن يكون الضمير في «فليس تجزى عنه» راجعاً إلى نفسه. و أصرح منه الصحيح الثاني «فإن كان له مال» يدل على الحكم التكليفي الوجوبي، أي يجب عليه أن يحج عن نفسه، وقوله: «هو يجزى عن الميت» يدل على الإجزاء عنه مطلقاً. فالروايتان تدلّان على أن الضرورة إن كان له مال إن حج عن الميت لا يجزى عن نفسه و يجزى عن الميت و إن كان يجب عليه أن يأتي به عن نفسه.

هذا، و قد تحصل من ذلك إجزاء الحج النيابي عن المنوب عنه و إن كان النائب

(١) - وسائل الشيعة: ب ٥ من أبواب النيابة ح ١ و ٣.

(٢) - وسائل الشيعة: ب ٥ من أبواب النيابة ح ١ و ٣.

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٤٠٩

ضرورة مستطعاً له لم يحج لنفسه بعد، و أما الحج الاستحبابي فإن كان عن نفسه و كان هو جاهلاً بالحكم أو الموضوع يجزى عن حجة الإسلام، و إن كان عالماً بهما فلا تتصور الاستحباب بالنسبة إليه إلا على وجه التشريع المحرم، و أما الحج النيابي الاستحبابي عن الغير فالكلام فيه هو الكلام عن الحج الوجوبي عن الغير.

و أما الاستدلال لفساد غير حجة الإسلام بالآية المباركة: «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ» لظهورها في الملك و أن الحج مملوك لله تعالى، فلا يجوز التصرف فيه إلا على نحو يكون مأذوناً فيه من قبل الله تعالى، فحجه عن غيره أو تطوعاً تصرف في ملكه تعالى بغير إذنه فيكون باطلاً.

ففيه: أن المراد من الآية: أن الله مالك لحجة الإسلام في ذمة العبد، كما إذا كان الشخص مالكاً لخياطة ثوب في ذمة الآخر أو مالكاً لصلاة في ذمته، فكما أنه لا يمنع من فعلها لغيره لا يمنع ملكية الحج لله تعالى عن فعله لغيره.

اللهم إلا أن يقال: إن الآية تدل على ملكية طبيعة الحج لله تعالى و أنها له، فلا يجوز فعله إلا بإذنه تعالى، و لكن هذا مخالف لظاهرها فإنها تدل على أن لله على ذم الناس حج البيت لا أن الحج ملك لله تعالى.

الفرع الثاني: على القول بصحة الحج عن الغير في صورة التمكن من حجة الإسلام و العلم بفورية وجوبها هل تصح إجارة نفسه لها، أم لا تصح؟

قال في العروة: (الظاهر بطلانها؛ و ذلك لعدم قدرته شرعاً على العمل المستأجر عليه، لأن المفروض وجوبه عن نفسه فوراً، و كونه صحيحاً على تقدير المخالفة لا ينفع في صحة الإجارة، خصوصاً على القول بأن الأمر بالشئ نهى عن ضده، لأن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه).

و أورد عليه بعض الأعظم: (بأن القدرة التكوينية حاصلة وجداناً، و النهي الشرعي لا ينفي القدرة التكوينية، و أما القدرة الشرعية فيكفي حصولها

فقه الحج (لصافي)، ج ١، ص: ٤١٠

بالأمر الطولي الترتبي و لو لم يكن مقدوراً أصلاً لما تعلق به الأمر، فالعمل بنفسه ليس بمنهى عنه، و إنما وجب تركه مقدماً لواجب أهم). (١)

و فيه: يكفي في عدم قدرته على العمل و بطلان الإجارة ذلك.

نعم، الإيراد على الوجه الثاني - بأن النهي على تقدير كون الأمر بالشئ النهي عن ضده - وارد، لأن النهي عنه نهى تبعي غيرى لا يدل على الفساد، فلا يشمل قوله عليه السلام: «إن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه». (٢) و أما ضعف سند الحديث فمعارض بقوة متنه و مضمونه، و للبحث عنه مجال آخر.

ثم إنه قد ذكر لبيان وجه فساد الإجارة تقريب آخر، و هو: (أن الإجارة في المقام إما تتعلق بالحج مطلقاً، أو تتعلق به على فرض العصيان للحج الواجب على نفسه. أما الأول فغير قابل للإمضاء؛ لأن المفروض أن الأمر بالحج عن نفسه غير ساقط، و التكليف به باقٍ على حاله فكيف يأمره بإتيان الحج المستأجر عليه؟ و كيف تنفذ الإجارة في عرض ذلك الواجب الأهم الذي لم يسقط الأمر به؟ و الحكم بنفوذ الإجارة و صحتها يستلزم الأمر بالضدين في عرض واحد. و أما الثاني و هو تعلق الإجارة على نحو التقييد بفرض العصيان فأمر ممكن في نفسه و لكن يبطل العقد من جهة التعليق. و الحاصل: الإنشاء المطلق غير قابل للإمضاء، و ما هو قابل له و هو الإنشاء في فرض العصيان غير صحيح لأنه من التعليق الباطل). (٣)

و فيه: يمكن أن يقال: إن في الفرض الثاني يمكن اعتبار العصيان مفروض الوجود و إنشاء الإجارة غير معلق بالعصيان، فمن يؤجر نفسه للحج يؤجرها منجزاً

(١) - معتمد العروة: ١ / ٣٥٢.

(٢) - بحار الأنوار: ١٠٣ / ٥٥.

(٣) - معتمد العروة: ١ / ٣٥٤.

فقه الحج (للمصنف)، ج ١، ص: ٤١١

لبنائه على عصيان الأمر الراجع إلى حج نفسه فلا تعليق في الإنشاء أصلاً. و الوجه الأسدّ لفساد الإجارة عدم قدرة المؤجر على العمل شرعاً.

قد أورد السيد صاحب العروة قدس سره هنا على نفسه بقوله: (فإن قلت: ما الفرق بين المقام و بين المخالفة للشرط في ضمن العقد مع قولكم بالصحة هناك، كما إذا باعه عبداً و شرط عليه أن يعتقه فباعه، حيث تقولون بصحة البيع و يكون للبائع خيار تخلف الشرط؟ قلت: الفرق أن في ذلك المقام المعاملة على تقدير صحتها مفوتة لوجوب العمل بالشرط، فلا يكون العتق واجباً بعد البيع لعدم كونه مملوكاً له، بخلاف المقام حيث إنه لو قلنا بصحة الإجارة لا يسقط وجوب الحج عن نفسه فوراً، فيلزم اجتماع أمرين متنافيين فعلاً فلا يمكن أن تكون الإجارة صحيحة).

و غرضه من الإيراد، أنه ما يمنعكم من القول بصحة الإجارة و أن يكون للمستأجر الخيار أو أخذ أجره المثل إذا تخلف الأجير عن العمل، مع أنكم تقولون بصحة بيع العبد المشروط على البائع عتقه، و أنه للبائع الأول الخيار، فكما أن البائع المشروط عليه العتق لا يتمكن من العتق بعد البيع المؤجر الذي يؤجر نفسه للحج لا يتمكن شرعاً من العمل بعد الإجارة، و مع ذلك تقولون بصحة البيع فلم لا تقولون بصحة الإجارة هنا؟

و غرضه من الجواب: أن في صورة البيع لا يتمكن البائع من العتق، فبيعه مفوت لوجوب العمل بالشرط فلا يجب العتق بعد البيع، و في المقام مع صحة الإجارة لا يسقط وجوب الحج عن نفسه و يلزم اجتماع أمرين متنافيين.

و بعبارة أخرى: الأمر بالعتق في صورة البيع يسقط به، و في صورة الإجارة لا يسقط الأمر بالحج عن نفسه فهو باقٍ على حاله يلزم من الحكم بصحة الإجارة الأمر بالمتنافيين.

الفرع الثالث: الظاهر جواز استئجار غير المتمكن من أداء الحج عن نفسه

فقه الحج (للصافي)، ج ۱، ص: ۴۱۲
و إن استقر عليه من السابق، كما إذا لم يجد ما يفى بالحج و لو متسكعاً؛ و ذلك لسقوط الأمر بالحج عن نفسه بعدم قدرته عليه فلا مانع من إجارته للحج و أن يؤثر نفسه له.

الفرع الرابع: قال السيد: (و إن تمكن بعد الإجارة عن الحج عن نفسه لا تبطل إجارته)

و حكى عن الدروس أنه قال: (و لا يقدح في صحتها تجدد القدرة).
و هذا غير ظاهر، لاستكشاف تجدد القدرة عن عدم القدرة على الحج الإجارى من أول الأمر، اللهم إلا أن يكون تجدد القدرة بأجرة الحج و أيضاً العبرة بمشروعية العمل في الإجارة مشروعيته حين العمل لا حال الإجارة، و بعد كونه حين العمل قادراً على أدائه لنفسه لا يشرع الإتيان به عن غيره.

الفرع الخامس: الظاهر صحة الإجارة إذا كان الأجير و المستأجر جاهلين بالاستطاعة،

أو بفوريته الوجوب و لم يتذكرا إلى أن فات محل استدراك الأجير الحج عن نفسه، و أما إن علما قبل ذلك فيكشف عن بطلان الإجارة. و هل إذا كان الأجير جاهلاً و المستأجر عالماً بالحال تصح الإجارة و تبرأ ذمة المنوب عنه، أم لا؟ الظاهر صحتها و براءة ذمته، سواء كان جهل الأجير مركباً أم بسيطاً و لكنه كان معذوراً فيه.

الفرع السادس: على القول بصحة الحج النيابة و لو بالأمر الترتبي لا إشكال في عدم إجزائه عن نفسه؛

لأنهما واجبان مستقلان لا يكتفى بأحدهما عن الآخر، و كذا على القول بفساد الحج النيابة في المسألة فإنه لم ينوه لنفسه، و لا وجه لوقوعه عن نفسه بعد ما نواه عن غيره.

الفرع السابع: هل يجزى الحج التطوعي عن حجة الإسلام، أم لا؟

نسب إلى الشيخ أنه يقع عن حجة الإسلام، و الأقوى فيه التفصيل: فمن لم يعلم بوجوب الحج عليه نوى التطوع فالظاهر إجزاؤه عن حج الإسلام، و من كان عالماً بوجوب الحج و عدم جواز التطوع فالحكم فيه البطلان. بل إن كان عالماً بوجوب الحج فقه الحج (للصافي)، ج ۱، ص: ۴۱۳
و بفوريته و تخيل جواز التطوع فأتى به بقصد الأمر الاستحبابي فالظاهر فيه أيضاً البطلان؛ لعدم وجود الأمر الاستحبابي، فما نواه لم يكن و ما كان لم ينوه.

درباره مرکز تحقیقات رایانه‌ای قائمیه اصفهان

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (سوره توبه آیه ۴۱)

با اموال و جانهای خود، در راه خدا جهاد نمایید؛ این برای شما بهتر است اگر بدانید حضرت رضا (علیه السلام): خدا رحم نماید بنده‌ای که امر ما را زنده (و برپا) دارد ... علوم و دانشهای ما را یاد گیرد و به مردم یاد دهد، زیرا مردم اگر سخنان نیکوی ما را (بی آنکه چیزی از آن کاسته و یا بر آن بیافزایند) بدانند هر آینه از ما پیروی (و طبق آن عمل) می کنند

بنادر البحار- ترجمه و شرح خلاصه دو جلد بحار الانوار ص ۱۵۹

بنیانگذار مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان شهید آیت الله شمس آبادی (ره) یکی از علمای برجسته شهر اصفهان بودند که در دلدادگی به اهل بیت (علیهم السلام) بخصوص حضرت علی بن موسی الرضا (علیه السلام) و امام عصر (عجل الله تعالی فرجه الشریف) شهره بوده و لذا با نظر و درایت خود در سال ۱۳۴۰ هجری شمسی بنیانگذار مرکز و راهی شد که هیچ وقت چراغ آن خاموش نشد و هر روز قوی تر و بهتر راهش را ادامه می دهند.

مرکز تحقیقات قائمیه اصفهان از سال ۱۳۸۵ هجری شمسی تحت اشراف حضرت آیت الله حاج سید حسن امامی (قدس سره الشریف) و با فعالیت خالصانه و شبانه روزی تیمی مرکب از فرهیختگان حوزه و دانشگاه، فعالیت خود را در زمینه های مختلف مذهبی، فرهنگی و علمی آغاز نموده است.

اهداف: دفاع از حریم شیعه و بسط فرهنگ و معارف ناب ثقلین (کتاب الله و اهل البيت علیهم السلام) تقویت انگیزه جوانان و عامه مردم نسبت به بررسی دقیق تر مسائل دینی، جایگزین کردن مطالب سودمند به جای بلوتوث های بی محتوا در تلفن های همراه و رایانه ها ایجاد بستر جامع مطالعاتی بر اساس معارف قرآن کریم و اهل بیت علیهم السلام با انگیزه نشر معارف، سرویس دهی به محققین و طلاب، گسترش فرهنگ مطالعه و غنی کردن اوقات فراغت علاقمندان به نرم افزار های علوم اسلامی، در دسترس بودن منابع لازم جهت سهولت رفع ابهام و شبهات منتشره در جامعه عدالت اجتماعی: با استفاده از ابزار نو می توان بصورت تصاعدی در نشر و پخش آن همت گمارد و از طرفی عدالت اجتماعی در تزریق امکانات را در سطح کشور و باز از جهتی نشر فرهنگ اسلامی ایرانی را در سطح جهان سرعت بخشید.

از جمله فعالیتهای گسترده مرکز :

الف) چاپ و نشر ده ها عنوان کتاب، جزوه و ماهنامه همراه با برگزاری مسابقه کتابخوانی

ب) تولید صدها نرم افزار تحقیقاتی و کتابخانه ای قابل اجرا در رایانه و گوشی تلفن همراه

ج) تولید نمایشگاه های سه بعدی، پانوراما، انیمیشن، بازیهای رایانه ای و ... اماکن مذهبی، گردشگری و ...

د) ایجاد سایت اینترنتی قائمیه www.ghaemiyeh.com جهت دانلود رایگان نرم افزار های تلفن همراه و چندین سایت مذهبی دیگر

ه) تولید محصولات نمایشی، سخنرانی و ... جهت نمایش در شبکه های ماهواره ای

و) راه اندازی و پشتیبانی علمی سامانه پاسخ گویی به سوالات شرعی، اخلاقی و اعتقادی (خط ۰۲۴۵۰۲۳۵)

ز) طراحی سیستم های حسابداری، رسانه ساز، موبایل ساز، سامانه خودکار و دستی بلوتوث، وب کیوسک، SMS و ...

ح) همکاری افتخاری با دهها مرکز حقیقی و حقوقی از جمله بیوت آیات عظام، حوزه های علمی، دانشگاهها، اماکن مذهبی مانند مسجد جمکران و ...

ط) برگزاری همایش ها، و اجرای طرح مهد، ویژه کودکان و نوجوانان شرکت کننده در جلسه

ی) برگزاری دوره های آموزشی ویژه عموم و دوره های تربیت مربی (حضور و مجازی) در طول سال

دفتر مرکزی: اصفهان/خ مسجد سید/ حد فاصل خیابان پنج رمضان و چهارراه وفائی / مجتمع فرهنگی مذهبی قائمیه اصفهان

تاریخ تأسیس: ۱۳۸۵ شماره ثبت: ۲۳۷۳ شناسه ملی: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

وب سایت: www.ghaemiyeh.com ایمیل: Info@ghaemiyeh.com فروشگاه اینترنتی: www.eslamshop.com

تلفن ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳-۲۳۱۱) فکس ۲۳۵۷۰۲۲-۲۳۱۱) دفتر تهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱) بازرگانی و فروش ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹ امور کاربران ۲۳۳۳۰۴۵ (۰۳۱۱)

نکته قابل توجه اینکه بودجه این مرکز؛ مردمی، غیر دولتی و غیر انتفاعی با همت عده ای خیر اندیش اداره و تامین گردیده و لی جوابگوی حجم رو به رشد و وسیع فعالیت مذهبی و علمی حاضر و طرح های توسعه ای فرهنگی نیست، از اینرو این مرکز به فضل و کرم صاحب اصلی این خانه (قائمیه) امید داشته و امیدواریم حضرت بقیه الله الاعظم عجل الله تعالی فرجه الشریف توفیق روزافزونی را شامل همگان بنماید تا در صورت امکان در این امر مهم ما را یاری نمایند انشاءالله.

شماره حساب ۶۲۱۰۶۰۹۵۳، شماره کارت: ۶۲۷۳-۵۳۳۱-۳۰۴۵-۱۹۷۳ و شماره حساب شبا: IR۹۰-۰۱۸۰-۰۰۰۰-۰۰۰۰-۰۶۲۱-۵۳-۰۶۰۹ به نام مرکز تحقیقات رایانه ای قائمیه اصفهان نزد بانک تجارت شعبه اصفهان - خیابان مسجد سید ارزش کار فکری و عقیدتی

الاحتجاج - به سندش، از امام حسین علیه السلام -: هر کس عهده دار یتیمی از ما شود که محنت غیبت ما، او را از ما جدا کرده است و از علوم ما که به دستش رسیده، به او سهمی دهد تا ارشاد و هدایتش کند، خداوند به او می فرماید: «ای بنده بزرگوار شریک کننده برادرش! من در کرم کردن، از تو سزاوارترم. فرشتگان من! برای او در بهشت، به عدد هر حرفی که یاد داده است، هزار هزار، کاخ قرار دهید و از دیگر نعمت ها، آنچه را که لایق اوست، به آنها ضمیمه کنید».

التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام: امام حسین علیه السلام به مردی فرمود: «کدام یک را دوست تر می داری: مردی اراده کشتن بینوایی ضعیف را دارد و تو او را از دستش می رهایی، یا مردی ناصبی اراده گمراه کردن مؤمنی بینوا و ضعیف از پیروان ما را دارد، اما تو دریچه ای [از علم] را بر او می گشایی که آن بینوا، خود را بدان، نگاه می دارد و با حجت های خدای متعال، خصم خویش را ساکت می سازد و او را می شکند؟».

[سپس] فرمود: «حتماً رهاندن این مؤمن بینوا از دست آن ناصبی. بی گمان، خدای متعال می فرماید: «و هر که او را زنده کند، گویی همه مردم را زنده کرده است»؛ یعنی هر که او را زنده کند و از کفر به ایمان، ارشاد کند، گویی همه مردم را زنده کرده است، پیش از آن که آنان را با شمشیرهای تیز بکشد».

مسند زید: امام حسین علیه السلام فرمود: «هر کس انسانی را از گمراهی به معرفت حق، فرا بخواند و او اجابت کند، اجری مانند آزاد کردن بنده دارد».

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩